

شؤون فلسطينية

شؤون فلسطينية

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

١٣٤

١٣٤



كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

لشؤون فلسطينية

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

١٣٤

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

- ٣ رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة، في الذكرى الثامنة عشرة لإنطلاقة الثورة
- ١٣ الموقف الفلسطيني من التسوية فيصل حوراني
- ٢٣ المفاوضات الاسرائيلية - اللبنانية بين رمضاء الاحتلال ونار التطبيع ماجد عزام
- ٤٥ فلسطين في الذاكرة العربية بين مشروع القتل والإحياء أحمد شاهين

شهادات

- ٥٣ ١ - العقيد أبو موسى: ليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت إعداد: سلوى العمدة
- ٧٠ ٢ - في معتقل أنصار - التركيب الاجتماعي والهيكل التنظيمي سعدون حسين
- ٨١ صناعة الدخان وتسويقه في الأراضي المحتلة د. جاد إسحق
- ١٠٠ إشارات حول الثقافة الفلسطينية والثورة فاروق وادي

تقارير

- ١١٢ المؤتمر الصهيوني الثلاثون - تظاهرة غير ناجحة للحركة الصهيونية صبري جريس
- ١٢٣ بيروت الثقافة: أنشطة ما بعد الحرب كاتيا سرور
- ١٢٨ تقرير موجز عن النشاطات الفلسطينية في مجال محو الأمية د. عدنان عبد الرحيم

مراجعات

١٣٢ مذكرات يهودي معادٍ للصهيونية د. عبد القادر ياسين

شهريات

المقاومة الفلسطينية — سياسياً

١٣٥ المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت سمر مكاي

الوطن المحتل

١٤٢ التحركات الوطنية في الأرض المحتلة إبان الغزو الاسرائيلي للبنان أملاسيت عودة

المقاومة الفلسطينية — عربياً

١٥٢ العلاقات الفلسطينية — العربية صقر أبو فخر

اسرائيليات

١٥٨ حول المساعي المبذولة لتحقيق الجلاء الاسرائيلي عن لبنان حنه شاهين

وثائق

١٦٤ بلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة في الفترة ١٩٨٢/٦/٢٦ — ١٩٨٢/٨/١٢

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان ابراهيم هزيمة

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس مدير التحرير : فيصل حوراني

المشرف الفني : محمد النضر سكرتير التحرير : عز الدين المناصرة

بنابة د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت — المراسلات لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع : ٨٠٨٣٣١ ، تللكس LE ٤٢٣٩٢ PRC ، برقياً : مرأبحات ، بيروت .

[بريد جوي] في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) — للأفراد ١٣٥ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً. [بريد عادي] في لبنان وسوريا — للأفراد ١٠٠ ل.ل.؛ للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل. الاشتراك السنوي

رسالة الأخ ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة
في الذكرى الثامنة عشرة لانطلاقة الثورة

عام الانتصار على نتائج العدوان

بسم الله الرحمن الرحيم .
﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير * الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾ صدق الله العظيم .
يا إخوتي الأبطال صنّاع الملاحم ،
يا أهلنا كل أهلنا داخل وخارج أرضنا المحتلة ،
يا جماهيرنا العربية الأبية الصادقة ،

هذا العام الذي انقضى بكل ما فيه ، وبكل ما له ، وبكل ما عليه ، ألم يكن ينبوع الكبرياء الكبير الذي تفجر في هذه الأمة من محيطها إلى خليجها ، والذي فجرته هذه الفئة المؤمنة الصادقة ، وهي في قمة الوفاء للأهداف والمبادئ والمثل ، وهي في قمة العطاء والتضحية والفداء ، وعبر شلالات الدم الزكية المغرقة ومواكب الشهداء الأبرار وعذابات ومعاناة الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الجماعية الأخرى ، اخترقت دماؤنا الحجب والسدود لتتفاعل مع جماهير أمتنا العربية ، ومع كل الأحرار والشرفاء في عالمنا ، تصنع معه وبهم ملحمة الصمود في بيروت ، ومعارك الشرف في لبنان .

إنه انفجار البركان الثوري ، بكل عطائه ، وبكل نبله ، وبكل شموخه ، والذي ولد من ضلوعه الزلزال الذي تمر به نفوس كل الجماهير في أمتنا وفي المنطقة ، مسجلة للأحرار في هذه الأمة ولادة جديدة مباركة .

إنه الإيمان العميق ، والإرادة الفولاذية ، والعزيمة الصادقة الأصيلة التي صهرتها التجربة تدق أبواب التاريخ لتسطر على صفحاته هذه الملاحم وتلك الأساطير .

يا جماهير شعبنا المناضلة ،

يا أبناء أمتنا العربية الأوفياء ،

يا ثوارنا الأشاوس البواسل،

هذا هو ما سجلته وسطرته هذه الفئة المجاهدة المؤمنة التي تصدت بصدورها وبأجسادها للطاغوت الصهيوني الأميركي، وحيدة في خضم الأحداث أمام المحاولات والمؤامرات والدسائس الساقطة لسحق الثورة وتصفية الوجود الثوري في هذه المنطقة، نضالاً مسلحاً وموقفاً سياسياً. ولقد حدث هذا في أخطر لحظة من لحظات التاريخ العربي، وفي وقت من أدق ما مرت به المنطقة في تاريخها المعاصر، وكأنه الشلل الذي أصاب بعض النفوس والوجدانات والضمائر، وحتى بعض العقول، فجمدها عن العمل والتفكير بينما الصراع يدور على الساحة بكل قساوته ووحشيته ودمويته، وكأنه لا يعينهم ولا يخصهم، بل إن منهم، ويا للكارثة، من حاول أن يخرج نفسه من هذه المعركة الدائرة رحاها على مجمل الخريطة السياسية العربية وامتداداتها واتساعاتها، غير عابئ بما يمكن أن تتمخض عنه نتائج الصراع، طالما أن هنالك ضمانات واتفاقات لتطمين هذا الموقع أو ذاك الموقع؛ وبغض النظر عن المظلة التي يستظلون بها في وقت احتدام الصراع في ظل هذه الحقبة المصيرية من وجود أمتنا العربية ونسوا، أو تناسوا، أن البركان الذي فجرته هذه الفئة المجاهدة المؤمنة الصادقة الصامدة، في القوات المشتركة اللبنانية-الفلسطينية، ومعها هؤلاء الأبطال والأحرار، عرباً ومسلمين وأصدقاء، نسوا أن هذا البركان الذي بدأ في بيروت لن يهدأ في هذه المنطقة؛ وأن الزلزال بدأ يأخذ أبعاده وامتداداته على كافة الخريطة السياسية في المنطقة كلها، ليظهر الزيف، وليكشف العورات، حيث

«لم يبق في الملعب المطعون طاعنه ولا تبقي لواد الموت إلتنا»

يا شعبنا الصابر المكافح،

يا رفاق الدرب والمسيرة الطويلة،

إنه القدر بكل جلاله، والمجد الذي تجل في هذه الملاحم، في عين الحلوة، والرشيديّة، والبرج الشمالي، والشقيف، والنبطية، وصور، وصيدا، وخلدة، والدامور، والسعديات، ويحمدون، والريحان، وكامد اللوز، والقرعون، ووقف المجد خاشعاً بكل التقدير والاعتزاز والفخر أمام تاريخ بيروت، وأطفال بيروت، ونساء بيروت، ورجال بيروت. ووقف المجد طويلاً طويلاً، بكل أكاليل غاره، أمام الأبطال الصناديد الذين دافعوا عن بيروت طوال ثمانين يوماً بأجسادهم، ودمائهم وأرواحهم، بينما الجحيم ينصب عليهم من البر والبحر والجو، في حمم لم تنقطع ليل نهار، تحملها أحدث أنواع القنابل والقذائف والصواريخ الأميركية الحديثة والمتطورة، وحتى تلك المحرمة دولياً.

لقد وضع البنتاغون الأميركي بيد هؤلاء القتلة والمجرمين، ورئيس العصابة الإجرامية قاتل الأطفال والنساء شارون، وسيده الإرهابي بيغن، هذه الأسلحة الحديثة للدمار والخراب، لتكون بيروت ولبنان حقل تجارب لهذه الأسلحة الأميركية، ولتحدث هذا الجحيم الكبير من

التدمير والقتل، والقصف، والتخريب.

وبالرغم من ذلك كله، فلم يزد هذا الجحيم المسعور أبطلانا الصامدين المجاهدين إلا إيماناً وثباتاً، ليصنعوا هذه الأساطير عبر هذه الملحمة المعجزة التي صارت قممها على كل القمم.

فيا أيتها الجماهير العربية، ويا أحرار أمتنا، ويا قارعي طبول التاريخ الذين يتنفسون رياح الجنة العبقية، لقد جاء الشير وجاء الدليل. لقد بدأت الأرض تنتفض زلزلاً، والبركان يشتعل ليزيد الثورة اشتعالاً، وتتأصل المسيرة الثورية في هذه الأرض الطيبة المباركة. فيوركت يا أرضنا الطيبة المباركة، وبوركتكم يا أيها المجاهدون فيها. فالدماء لن تسيل هدراً، والضحايا لن تسقط هباء. إنهم ملح الأرض على امتداد الساحة واتساعها، تحمل البشارة وتنطق بالبشرى، تتعانق مع الجماهير المؤمنة، وتتكاتف مع الأحرار والشرفاء وتتلاحم مع الوجدان والضمير، تتألق في العقل والقلب نوراً وسداداً وإصراراً ومضاءً. فلتطمئن أرواح الشهداء الأحبة، الذين فقدناهم في ذلك الأتون الملتهب، فلتطمئن روحك أيها الحبيب البطل الشهيد الغالي، أبو الوليد، ومعك هذا السرب المبارك، وهذه الكواكب النيرة، من عبد الله صيام، إلى زهير، إلى زكي، إلى محمد، إلى العلمي، إلى المقداد، إلى القاسم، إلى آخر القافلة من هؤلاء الفرسان الشهداء الأبرار، شهداء معارك لبنان وملحمة بيروت، وحرينا الوطنية الفلسطينية.

يا إخواني وأحبي،

يا رفاق المسيرة المظفرة،

يا شعبنا البطل المعطاء،

بهذه الروح الصافية المؤمنة والصادقة المنطلق، هدفاً ودرباً ومسيرة، يتجمع في صدر الأحداث كل هذا الزخم الثوري ليزداد الإصرار، ولتبلور المزيد من هذه الأصالة عزميتنا، وتتجذر الإرادة فينا، يحميها هذا الإيمان الصافي، والعميق بكل رسوخه وصلابته. ومن هنا كان تعاملنا مع هذه الأحداث، وكان تعاملنا مع نتائجها، فنحن كنا، ولم نزل، وسنظل في مخاطبتنا للتاريخ، نتقدم بهذه المسيرة بهذا الزخم الثوري من جماهيرنا المعطاءة الواعية، وعلى هدي المشاعل الثورية، لا تزيدنا الصعاب إلا اقتداراً، ولا تدفع بنا لخطوب إلا إلى المزيد من التمسك بأهدافنا النبيلة، ننطلق بها، بخطواتنا الثابتة، والقوية، والقادرة، على درب التحرير، على درب فلسطين، على طريق الجلجلة في القدس الحبيب.

يا أهلنا الصامدين الصابرين المرابطين،

يا رفاقنا في المسيرة النضالية العظيمة،

لقد كان عامنا المنصرم يا إخوتي، ويا أهلي، ويا رفاقي في المسيرة والدرب، هو عام الماضي بالثورة باتجاه الهدف، باتجاه فلسطين. ولقد ظن العدو، عدو أمتنا وعدو شعبنا، أنه

يستطيع وقف الاندفاع نحو هذا الهدف بهذا العدوان الإجرامي الكبير، هذا العدوان الذي خططت له الإدارة الأميركية، ومدته بكل أسباب القوة وأدوات الجريمة، وغطت جرائمه بكل ما تملك من وسائل وإمكانات، ابتداءً من «الفييتو» الذي استخدمه مندوبوها في مجلس الأمن، ومروراً بالاتفاقيات التي مزقوها قبل أن يجف مدادها، مع جفاف دم شهدائنا في صبرا وشاتيلا. وانتهاءً، وليس نهاية، بزيادة الدعم السنوي الذي أقره الكونغرس الأميركي لهذه العصابة العسكرية مؤخراً.

فلقد كانت هذه الحملة الإجرامية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وبهذا الحجم الكبير، حملة مشينة، مدفوعة الأجر كاملاً من هذه الإدارة الأميركية للمرتزقة المجرمين في الجيش الإسرائيلي، لتسخير المنطقة للنفوذ الأميركي وسيطرته. وتحاول إسرائيل بها أن تنتقل من دور كلب الحراسة إلى دور الشريك الصغير المضارب في عملية النخاسة الجارية ضد منطقتنا، وضد شعوبنا. وما يؤسف له أن هذا التاريخ، في هذه الأحداث الجسام، بقدر ما كان تحدياً للأحرار والشرفاء في أمتنا وحافزاً لجميع كوامن الخير والعطاء والقداء، كان، ويا للأسف، في نفس الوقت، للبعض في منطقتنا فرصة ليقدموا على مذبحها القرايين والتنازلات، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، معتقداً ومتهماً أنه بذلك يستطيع أن يكون بمأمن من غضب السادة، ويغض النظر عما يدور ويحدث في أرض المعركة من ملاحم طاحنة ضرور غير عابء بها وبنائجها. ولكن التاريخ لا يرحم، ولن يرحم، والجماهير لا تنسى، ولن تنسى، وستشق هذه الجماهير طريقها في هذا الأتون الملتهب، تصنع غدها المشرق وإرادتها الحرة، بعزيمة لا تقهر، وإرادة لا تلين.

وقد أثبتت الأحداث ونتائجها طهر هذا التوجه الثوري الخلاق، وعمق أصالته، وكانت برهاناً ساطعاً على صدق التجربة، ورسوخ المنطق، وأعطت لجماهير أمتنا العربية العريضة، أملاً حقيقياً ونوراً يستضاء به في هذا الصراع الذي تواجهه أمتنا، أن تكون أو لا تكون، في ظل هذه التحديات المصيرية، والحضارية، والتاريخية.

لقد خرج الفرسان الصناديد من بيروت المجاهدة، مرفوعي الرؤوس والرايات، بنادقهم في أيديهم، لا يحملون من متاع الدنيا إلا حقيبة الجندي المقدام، والشريف الذي أعطى العطاء، وقدم المثل والأمثلة. ثم قبلوا بيروت وقبلتهم بيروت، وبجباه جماهيرها وأطفالها، ونسائها ورجالها.

ما كان من الممكن أن يكون خروج هؤلاء الفرسان من بيروت إلا من أجل أهلنا في بيروت، وفي سبيل تجنيبهم المزيد من الذبح والتدمير، ومن أجل أن تضيء الحياة في عيون أشبالهم وزهراتهم. خرج الأبطال يحملون الغار فوق جبينهم، يرتحلون من هذا الموقع إلى الموقع النضالي الجديد، يتعربش بهم سارية الجبل من جديد، جبلهم الحبيب، بكل الإيمان والصلابة والأصالة.

أليس الجبل في هذا الترحال إلا للمجاهدين الأبطال، هو هذا الشعب الرائع المعطاء،

وهذه الجماهير العريضة في أمتهم العظيمة، في دفتها، وهو دفء حقيقي، يعبر عن امتنان الأمة ومحبتها، يعبر عن التفاف الجماهير وعطائها وأملها بهؤلاء الفرسان. لقد استطاع الأبطال المدافعون عن بيروت، والمقاتلون في معارك لبنان أن يصمدوا في هذه المعارك، والملاحم أمام الجيش الإسرائيلي بمعظم قواته البرية والبحرية والجوية، مع أحدث الأسلحة الأميركية المتطورة، واستطاعوا كسر شوكة هذا الجيش، وتحطيم صورته، وفشلت جميع محاولات هذا الجيش، التي زادت عن سبع عشرة محاولة لاقتحام بيروت، ووقف شارون أمام صمود المدينة الباسلة تماماً، كما وقف كل الغزاة في التاريخ أمام أسوار المقاومة.

حقاً، لقد كان ما حدث في بيروت هو الذي وضع جماهير أمتنا العربية في مواجهة واقعها الجديد، الحقيقي، دون زيف، ولا لف، دون ركود، ولا وهن. فلقد تساقطت أوراق التوت مع تساقط الأوراق التي حكمت واقعنا العربي، تساقطت الواحدة بعد الأخرى مع تساقط القنابل والقذائف والصواريخ، بكتافتها على بيروت، والتي تمثلت في خلال هذه الحقبة الزمنية القصيرة، كل آيات الكبرياء والثقة بالنفس، والإرادة الحرة، والقرار الوطني المستقل.

لقد كانت بيروت في حصارها، وفي صمودها، وفي تضحياتها وبسالتها، وبطولتها عاصمة العواصم في المنطقة؛ عاصمة البنادق والخنادق، ولقد كانت في حصارها تحاصر الكثيرين؛ وفي صمودها وبسالتها، وتضحياتها، النبع الثوري الذي فجر ينباع جديدة للعطاء على مدى خارطة أمتنا العربية.

وهنا لا بد من كلمة من القلب، إلى هذا الشعب اللبناني البطل الذي صنعنا وإياه لأمتنا العربية هذا المجد العريق والملاحم الأسطورية، والذي اقتسمنا معه لقمة الخبز، مع لقمة البارود في مواجهة الأخطبوط الأميركي - الإسرائيلي.

إن ما حدث لم يكن شيئاً عابراً في مجرى الأحداث، وإنما هو إعصار في المنطقة كلها، لأن هذا العدو لا يريد فلسطين فقط، وإنما أطماعه شرهة في كل لبنان، وفي غيرها من الأرض العربية. وأن من تعاون مع هذا العدو، لن يرحمه التاريخ، ولن يغفر له الشعب.

وبالرغم من كل هذا، نقولها وفاء وعرفاناً بالجميل، لكم يا إخواننا، ويا أحببتنا في لبنان، إننا على العهد باقون، وبمسيرة النضال المشترك ملتزمون. وإن هذه السواعد الثورية بتصرفكم حتى يزول هذا الاحتلال البغيض، ويعود للبنان استقراره وأمنه، ووحدته أراضيها وشعبه.

يا أهلنا الأبطال،

يا جماهير أمتنا المكافحة،

لقد كانت هذه الاستقبالات التي انفجرت في هذه الأقطار العربية، التي احتضنت قواتنا الباسلة، خير دليل على مدى هذه الروابط وعمقها، ومدى هذا التفاعل وأصالته بين

هذه الجماهير العربية في الوطن العربي وبين الثورة الفلسطينية، وتؤكد على الحقيقة الثابتة على أن المسيرة مستمرة، والبندقية مرفوعة، والأيدي على الزناد قوية. وأن هذا الرحيل ليس هجرة رابعة، أو خامسة، ولكنه بناء لقواعد جديدة للثورة، وانعطاف قوي للالتحام بجماهير أمتنا العربية العظيمة. وإننا نحن ندرك إدراكاً كاملاً، لجميع أبعاد الصراع في المنطقة، الصراع الحضاري ضد الوحش الصهيوني-الأميركي، فإننا نعرف أن بيروت ليست آخر المعارك العربية، ولكنها كانت ملحمة العرب الرئيسية. بل كانت أسطورة الصمود والتحدي في مواجهة هذا الطاغوت الأمبريالي الأميركي-الصهيوني الذي يحاول أن يعلق المنطقة كلها في مخالبه وبين أنيابه.

ولقد ثبت، انطلاقاً من هذه المعطيات، أن معارك لبنان، وملحمة بيروت مركز الدائرة على أرضية الجماهير وإرادتها، ووعيتها للتاريخ العربي المعاصر سياسياً، وفكرياً، وعسكرياً. ومن هذا يمكننا أن نرى بكامل وعينا وإدراكنا هذه المعارك المستمرة، وعلى أكثر من جبهة. فالمعارك سجال بكل قسوتها وهمجيتها، وبطولاتها، ونتائجها. وعلينا أن نكون مستعدين دوماً لها، ولمواجهتها بكل الظروف، وفي كل الأوقات.

وبقدر ما كانت بيروت عميقة في نتائجها، برغم الزيف والأوهام في المنطقة، بقدر ما كانت رائعة في تجسيد هذا التلاحم الثوري الخلاق، بين الأبطال في القوات المشتركة، بين المقاومة الفلسطينية، والقوى الوطنية اللبنانية، ومعها من حوصر من قوات الردع العربية راسمة بذلك خطأ واضحاً لمجمل المسيرة الجماهيرية العربية. وانطلقت من كبد هذه الجماهير الحقيقة الساطعة، ليتعانق الأحرار والشرفاء في أمتنا العربية، يصون جهودهم المتفجرة ينابيعها حماساً والمتدفقة إعجازاً ثورياً فريداً هو نسيج وحدة. فمن انطلاق اليمن بأشطاره الثلاثة، جنوبه، وشماله، وفلسطينه، إلى حقيقة التآخي بين جبال الأوراس وجبال النار، ومن مشاعر المحبة تهزج من جماهير السودان مع النيل الهادر لتصب وتلتقي مع طوفان الجماهير وحماسها، ووعيتها، وإرادتها، على أرض الكنانة الحبيبة، وشعبها العريق، تتقابل مع الجماهير الواعية على ضفتي الأردن، وضاف دجلة والفرات، تتلاقى وتتعانق معها جميعها، هذه الجموع الملتفة حول قبر صلاح الدين، وخالد بن الوليد، لتجتمع معها هذا الطوفان البشري من أرض تونس الخضراء إلى الجزيرة العربية.

أليس هذا هو المعنى الحقيقي والتجسيد الواقعي للبركان الذي فجرته بيروت في المنطقة. والذي لن تتوقف أمواج زلزاله إلا عند أبواب بيت المقدس، حيث ترتفع عليه رايات أمتنا عالية خفاقة، شاء الطغاة أم أبوا، رضي المستعمرون الصهاينة وسادتهم أم لم يرضوا. هذه إرادة الله التي يجسدها هذا الإيمان الأصيل في قلب هذه الأمة. فإن لله جنوداً إذا أرادوا. وهذه الأمة العربية لا ينقصها المال ولا ينقصها السلاح، ولا ينقصها الرجال، ولا تنقصها الإمكانيات، ولا تنقصها التوازنات الاستراتيجية، وغير الاستراتيجية، ينقصها شيء واحد،

ينقصها القرار السياسي بالقتال، بالقتال، بالقتال. وهذا قرار لا يمكن أن تأخذه إلا الفئة الواعية المصنمة، القادرة على التحدي، ومواجهة الخطوب، والتي نذرت نفسها لله، وللوطن، وللأمة، ولل قضية، بهذا انتصر الأولون، وبهذا صمدت بيروت، وبهذا سنحرر أرضنا المحتلة، وقدسنا الشريف.

وليكن واضحاً وضوحاً كاملاً، ودقيقاً، أن لا حل، ولا سلام، ولا استقرار في هذه المنطقة بالقفز على حقوق الأمة العربية وقضيتها المركزية، قضية شعب فلسطين وحقوقه، بما فيها حقه في العودة و تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، عاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كرّست حربنا الوطنية شرعيتها العربية والدولية.

يا ثوارنا البواسل،

يا رافعي غار النصر،

يا جماهير أمتنا العربية من محيطها إلى خليجها،

إن العرب الباحثين عن السلام لن يجدوه إلا عبر القوة والإرادة العربية الواحدة الموحدة. فالسلام العادل هو سلام الأقوياء وليس سلام الضعفاء والركع. فسلام الضعفاء هو الاستسلام، وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة. وأن هذه الفئة المؤمنة المجاهدة في الثورة الفلسطينية، في داخل أرضنا المحتلة وخارجها، وهي تزداد كل يوم التحاماً، ووحدة وثباتاً وتلاحماً ثورياً خلاقاً، بين أطفال الآر. بي. جي في الرشيدية، وعين الحلوة، وبيروت، مع أبطالنا داخل أرضنا المحتلة، أطفال ثورة الحجارة، حجارة بلادنا المقدسة، يتحدون بها اللدبابات وجنازيرها، والآلة العسكرية الإسرائيلية — الأميركية وجبروتها.

هذه الفئة المؤمنة المجاهدة داخل وخارج أرضنا المحتلة، ستظل تقاوم، وتقاتل الاستسلام ومنطق الركوع والانزمام ودعاة الاستسلام، والمستترين بالشعارات البراقة، أو المخفية وجوههم خلف الأقنعة، ولكننا سنظل بالرغم من كل الصعاب والتحديات حريصين على إقامة السلام القائم على العدل والشرعية الدولية، القائم على تحقيق الحقوق الشرعية لشعبنا، وحقه في أن يجيى حراً مجيداً فوق أرضه المحررة.

بهذا الوضوح، وبهذه الرؤية الصادقة، وقف شعبنا، كل شعبنا، ملتفاً حول ثورته، يعطيها ويحميها، ويحنو عليها بكل الوفاء والمحبة، يذود عنها، وتذود عنه، لتستمر الشعلة المقدسة وهاجة، ولتبقى المسيرة قوية منبئة، وليجسد هذا الشعب الأصيل، وهو في عنفوان التضحية والعطاء، رمزاً من الرموز الحية في تاريخ الأمم.

ولهذا كله، استطاعت الثورة أن تصون قرارها العسكري والسياسي، وأن تحميه، لأن قرار المناضلين المجاهدين، قرار البنادق التي صمدت في بيروت، قرار الموقف السياسي الصادق الذي رسخته ملحمة الصمود في بيروت، وهذا القرار سنصونه وسنحميه حتى لا يمسه هؤلاء الذين أرهبتهم القوة المعتدية، وأخافهم منطق المعادلات، وسقطوا في لعبة

التوازنات، وتاهوا في الحسابات، وهذا القرار الوطني سيظل قراراً مستقلاً مهما كان الثمن، وهو ملك لهذه الجماهير في شعبنا، وأمتنا العربية، حتى لا تصبح فلسطين قميص عثمان لأحد، ولا رقماً في جيب الكبار أو الصغار، لأنها ضمير هذه الأمة، وعقلها، ونبضها، في هذه الحقبة التاريخية في هذا الزمن العربي الصعب الذي شاء القدر أن يتحمل الثوار في ثورتنا الفلسطينية خلال هذا الزمن مسؤولية تاريخية جسيمة، لتجميع الطاقات ورص الصفوف، وتكثيف الجهود العربية كلها في مواجهة الأخطار الداهية علينا جميعاً، الداخلية منها والخارجية، وفي مواجهة التحديات المصيرية المفروضة علينا.

ولقد اتخذ ثوارنا قراراتهم التاريخي بالقيام بهذا الدور القومي لإعادة التضامن وتكثيف الجهود، وتمتين الملحمة، وإعادة بناء الجبهة العربية الواحدة الموحدة، لمواجهة المصير الواحد المشترك، وحتى لا تقع أمتنا العربية ضحية المؤامرة سايس-بيكو جديدة تجري اتفاقياتها، والتي تورط بها البعض خلسة، بين أطراف عدة تتكالب علينا، ومن هنا فإن الولاء لفلسطين كقضية عربية مركزية، هو المقياس الجماهيري الحقيقي في أمتنا العربية الهام.

والولاء لفلسطين ليس من منطلق إقليمي، ولكنه العقيدة القومية النضالية في هذه الحقبة من تاريخنا العربي المعاصر؛ ولهذا الولاء على الساحة الفلسطينية نفتح صدورنا وعقولنا، في ظل واحتنا الديمقراطية التي نفاخر بها، هذه الديمقراطية التي نصونها بوحدتنا وتلاحمنا. ولكن الثوار والأحرار لن يقبلوا أي بحث في هذا الولاء لفلسطين، لأن فلسطين هي قدس الأقداس في هذه المسيرة الثورية النضالية.

إن وحدتنا الوطنية الفلسطينية داخل وخارج أرضنا المحتلة للثوار، كل الثوار، للمناضلين، كل المناضلين، هي الدرع الذي يدرأ عن ساحتنا هذه الهجمات الشرسة، سواء أتت من الأعداء أو من بعض الأقرباء؛ إنها الصخرة التي تتحطم عليها المؤامرات في مسيرتنا الثورية الشاقة؛ إنها الوحدة التي صنعتها الدماء الزكية المناضلة، الوحدة التي تتسع لكل المناضلين الثوريين، وتضيق لترفض كل الذين باعوا أنفسهم وقرارهم لغير إرادة شعبنا وأمتنا العربية. فمزيداً من هذه الوحدة النضالية على أرضنا الديمقراطية الصلبة، مزيداً من الالتحام الثوري، وأيادينا قابضة على بناقدنا بقوة، وقناعة، وإيمان. مزيداً من التراص في صفوفنا المكافحة على كافة جبهات النضال، ولنعزز هذه الوحدة، ولنحمها كما في حدقات عيوننا. ولقد كانت هذه الوحدة هي الدرع الذي حمى استمرارية المسيرة دوماً، قبل وبعد معركة بيروت، ثم كانت معجزتنا الثورية الثانية بعد الأسطورة-الملحمة في بيروت. هذه القدرة الفذة التي مكنتنا من الانطلاق بهذه القوة، وبهذه السرعة، في إعادة تنظيم الركب بعد أن آلمنا به ما آلمنا. ولكنه الإيمان صانع المعجزات. ولكنه الإيمان والإرادة التي تشق طريقنا بهذا العنفوان الثوري.

ويكفي أن نذكر أن هذا التلاحم، وهذا التنظيم، والبناء، كان شاملاً للجماهيرنا داخل

وخارج الوطن المحتل، ولم يكن هذا بسبب قدرة الثوار في هذه المسيرة، ولكنه إعجاز الجماهير وأصالتها، ووفائها لحركة التاريخ وقدرتها في استيعاب حركة المتغيرات وغيرها وحرصها على وليدها الثوري في هذا الجحيم الملتهب.

فبوركت يا شعبنا المعطاء البطل، وبوركت السواعد الثورية التي تصنع المجد، وبوركت العزائم التي تكتب التاريخ. وبوركت أمتنا العربية، قواعدها وجماهيرها، وأحراراً، وشرفاء.

يا ثوارنا البواسل،

يا جماهيرنا الوفية المناضلة المثابرة،

إن شعبنا وهو يتفاعل ويتعامل مع كل هذه المعطيات من حقه أن يتوجه إلى الضمير العالمي، وإلى الأحرار والشرفاء في العالم أجمع، إلى جميع أصدقائه وحلفائه، وحتى إلى جميع اليهود في داخل إسرائيل وخارجها، وفي أميركا وأوروبا، شرقها وغربها، من حق شعبنا أن يتساءل هل يمكن للسلام العادل أن يتحقق على أرض فلسطين، وفي منطقتنا عبر المجازر التي بدأت في دير ياسين، وقام بها هؤلاء الإرهابيون في العصابة العسكرية الفاشية الإسرائيلية، لتصل إلى ما وصلت إليه عبر المجازر والمذابح في لبنان وبيروت، وفي صبرا وشاتيلا؟ من حق شعبنا أن يتساءل: هل يقوم سلام على جنث أطفالنا ونسائنا أو هل يمر حل على حساب شعبنا؟ من حق شعبنا أن يتوجه بسؤاله إلى شعوب العالم قاطبة، بما في ذلك شعوب الدول التي ما زالت حكوماتها تنكر الشرعية الدولية، وتنكر أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو الحق المقدس لكل الشعوب، ومن حق شعبنا أن يتساءل: هل هناك، بعد كل الذي حدث، ما يبرر الجمود والتردد في مواجهة الحقيقة التي تقول إن الشعب الفلسطيني هو ضحية الإرهاب الرسمي المنظم، وإن الواجب الإنساني، والأخلاقي، والحضاري، يلزم هذه الشعوب وأحزابها وهيئاتها، وجمعياتها وحكوماتها بأن تؤازر شعب فلسطين للحصول على حقوقه الوطنية والمعترف بها على الصعيد الدولي وفي الأمم المتحدة؟

إن هذا هو نداء شعبنا في هذا العام لكل شعوب العالم وأحراره وشرفائه، وتحياتنا إلى جميع حركات التحرر، والتحرير الوطني في العالم، وإلى كل الشعوب والدول الصديقة التي وقفت وتقف معنا، الدول الصديقة في حركة عدم الانحياز، والدول الإسلامية، والأفريقية، والاشتراكية، والدول الأخرى الصديقة.

يا شعبنا المناضل الصامد البطل،

يا ثوارنا البواسل،

الفجر آت، آت. ودولتنا الفلسطينية المستقلة قادمة، مهما كانت العقبات والصعاب؛ وهي ليست منة أو منحة من أحد، فالطريق إليها قد عبى بأريج الشهداء، وتضحيات الشعب وعطاء الجماهير، لتكون دولتنا هذه دولة التلاحم مع كل العرب، وخاصة تلك الوحدة القائمة مع شعبنا الأردني الشجاع.

﴿وأن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح﴾ صدق الله العظيم .
هذا العام يا إخوتي ويا أحبتي هو عام الانتصار على نتائج العدوان، بعد أن صمدنا
وانتصرنا على العدوان . فلننتقل بعامنا هذا، وكلنا ثقة وإيمان . نصنع الغد المشرق، لننتقل
في عامنا هذا، عام الجمرات، جمرات النور والنار والأمل .
﴿وما جعله الله إلا بشري، ولتطمئن به قلوبكم، وما النصر إلا من عند الله، إن الله
عزيز حكيم﴾ صدق الله العظيم .

لكم المجد كل المجد يا شهداءنا الأبرار!
لكم التحية والمجد، أيها المعتقلون والأسرى في سجون ومعتقلات العدو!
وطوبى للسواعد الثائرة، صانعة الانتصارات والملاحم، والبطولات!
وطوبى للجماهير المناضلة في شعبنا وأمتنا العظيمة!
وإنها لثورة حتى النصر!

أخوكم : أبو عمار

١٩٨٣/١/١

الموقف الفلسطيني من التسوية

فيصل حوراني

منذ القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم عام ١٩٦٧، يسير العمل العربي المشترك في مجرى عام، عنوانه العريض: البحث عن تسوية. وقد تأكد هذا العنوان حين قبلت غالبية الدول العربية المعنية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي صدر بعد قمة الخرطوم بشهور أو سكنت عنه. وسوريا التي رفضت القرار عند صدوره في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، عادت فقبلته، وفق تفسيرها له، في عام ١٩٧١. أما منظمة التحرير التي ترفض إلى الآن قرار مجلس الأمن، فقد تدرج رفضها له من الهجوم عليه وعلى الذين قبلوه، إلى السكوت عنهم، وليس عنه، إلى الرضى عن مساعي الدول العربية لتسوية الشؤون الخاصة بها على أساسه وتحديد أسباب رفض المنظمة له بكون بنوده لا تتطرق لقضية فلسطين.

فالميل العربي العام، إذن، يتجه نحو التسوية منذ ما بعد عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وإذا صح القول بأن منظمة التحرير، وعدداً قليلاً آخر من الدول العربية البعيدة عن خطوط المجابهة مع إسرائيل، ظلت ترفض التسوية من حيث المبدأ لعدة سنوات لاحقة، فإن الأمر بدأ يختلف منذ عام ١٩٧٤؛ ففي هذا العام أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني، بما يشبه الاجماع، برنامج النقاط العشر، وأظهر، بهذا، الاستعداد الفلسطيني للقبول بسلطة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين التاريخية؛ وبعد هذا العام لم يعد رفض العدد القليل من الدول العربية البعيدة لمبدأ التسوية ذا تأثير فعال في مجرى العمل العربي العام.

أما طبيعة التسوية المنشودة، أو الموافق عليها، فقد تنوعت المواقف بشأنها، تنوعت مواقف الأطراف العربية المتعددة، كما تنوع الموقف العربي المشترك. وهنا، أيضاً، حصل تدرج في المطالب؛ فبعد لاءات قمة الخرطوم الثلاث الشهيرة التي عكست، في حينه، إجماعاً عربياً على رفض الاعتراف بإسرائيل والصلح معها وتفرد أي طرف عربي بالحل، سقطت، أول ما سقطت، «لا» الاعتراف حين قبلت مصر والأردن

القرار ٢٤٢، وبهتت «لا» التفرد حين شرعت أطراف عربية بالتفاوض سراً وعلى انفراد من أجل تسوية، وأخيراً، غابت اللاءات الثلاث دفعة واحدة، حين ألزم الرئيس أنور السادات مصر بمعاهدات كامب ديفيد، ومضى إلى حد القبول بتطبيع العلاقات المصرية - الإسرائيلية وفق شروط إسرائيل، بل فتح الباب أمام ما هو أخطر من هذا، وهو إمكانية تعاون مصر وإسرائيل ضد عرب آخرين.

وكان البحث عن التسوية، في البداية، يجري، عموماً، على قاعدة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وفق شعار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ويرافقه العمل للنهوض من كبوة هزيمة حزيران ١٩٦٧ بما يستلزمه النهوض من إعادة بناء القوة العسكرية المضروبة، وتكتيل القوى السياسية للنضال، وتوفير الأجواء وأشكال الدعم الملائمة لنمو حركة المقاومة الفلسطينية، وتمتين التعاون مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى، وتنشيط جهود المجموعات الدولية المعبرة عن مصالح شعوب العالم الثالث، وأخصها منظمة الوحدة الأفريقية، ومجموعة الدول غير المنحازة. وفي ظل بحث عن التسوية هذا قوامه، صيغت المطالب العربية بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وضمان الحقوق المشروعة، المعترف بها وفق قرارات الأمم المتحدة، للشعب العربي الفلسطيني، وأهمها حقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة، وذلك مقابل تنازل عربي وحيد هو اعتراف الدول العربية الباحثة عن تسوية بإسرائيل، دون أن يتوجب على منظمة التحرير أن تقدم مثل هذا الاعتراف.

إلا أن الأمر انتهى بما آل إليه الحال راهناً بما فيه المطالبات العربية لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل كتعبير مسبق عن حسن النية، وأخصها المطالبة المصرية التي ترى أن على المنظمة أن تعترف بإسرائيل حتى يمكن التوصل إلى اتفاق للحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة ينطوي على أمل لاحق بدولة فلسطينية مستقلة أو بدولة أردنية - فلسطينية يحتفظ فيها الفلسطينيون باستقلالهم الذاتي.

ومع هذا التدرج، انفرط عقد التحالفات العربية، وتبدلت أشكال مجموعاته. وبعد التحالف المصري - السوري - الفلسطيني الذي بقي حتى عام ١٩٧٣ واسطة العقد في العمل العربي المشترك، وخلق ظروف شن حرب ١٩٧٣، والقاعدة التي تستند إليها المطالبة بالانسحاب الكامل وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، برز التحالف المصري - السعودي بعد الحرب ليقود العمل العربي المشترك، واحتدمت الخلافات بين سوريا والمنظمة من جهة ومصر من الجهة الأخرى. تم تمايز الموقفان المصري والسعودي عند نقطة التعاون المباشر مع إسرائيل عام ١٩٧٧؛ فمضى السادات في مبادرته المنفردة متوجهاً إلى إسرائيل، مع تشديد الاعتماد على الولايات المتحدة، فيما أثرت السعودية التمسك بالقناة الأميركية وحدها، ومع بروز هذا التحالف، أبعدت سوريا عن حلقة التأثير في العمل العربي المشترك، وهبط الاهتمام الفعلي بمصالح منظمة التحرير، وإن ظلت المجاملات تزجي لها وظل بمقدورها، برغم هذا، أن تمارس تأثيرها الخاص بها.

ومع هذا التدرج، أيضاً، مالت اتجاهات التعاون العربي مع المجموعات الدولية؛ فالتعاون مع الدول الاشتراكية، كاتجاه غالب مرتبط بإعدادات المجابهة مع إسرائيل،

حلت محله الدعوة لعلاقات متوازنة بين الشرق والغرب، ثم الدعوة للتعاون مع الغرب، ثم الترويج للتعاون مع الولايات المتحدة على أساس أنها القادرة، وحدها، على إيصال جهودات التسوية إلى نتيجة. وهذا، بدوره، أفرز الاتجاه المصري الذي مثله السادات للتفاوض المباشر والتعاون المباشر مع إسرائيل. وإلى هذا بهت تأثير المجموعات الدولية التي نشأت أساساً على روح العداء للأمبريالية وللصهيونية، أو غاب، وبين أسباب ذلك بهوت التأثير العربي داخل هذه المجموعات بعد أن أصبحت مصر، وهي أكبر الدول العربية، داعية للتفاوض مع إسرائيل.

وفيما كان الموقف العربي ينحدر درجة درجة إلى أن وصل حده الأدنى في مبادرة السادات، قامت محاولة للرد تمثلت في تأسيس الجبهة العربية القومية للضمود والتصدي، حيث انضمت ليبيا واليمن الديمقراطية والجزائر إلى سوريا ومنظمة التحرير في مقاومة التفرد المصري والتوجه السعودي إلى الولايات المتحدة. إلا أن المحاولة بقيت، حتى منذ نشأتها، دون المستوى المطلوب لوقف التيار الغالب، لأن أطرافها الرئيسية صبّت نقيتها ضد نظام السادات، وبقيت حيية إزاء الخط السعودي، وأسيرة حاجتها المتزايدة لعونه المالي، وهي الحاجة المتولدة من طبيعة هذه الأطراف ومصالحها. وفي قمتي بغداد وتونس اللتين انعقدتا بعد مبادرة السادات، لم تتقرر أية إجراءات ضد الولايات المتحدة. أما الاجراءات التي اتخذت بالإجماع ضد نظام السادات فما أسرع ما تتابعت أعمال خرقها من قبل عدد من الدول التي اشتركت في القمتين.

ومعه، مع هذا التدرج، وبتأثير غلبة الخط المتجه إلى الولايات المتحدة بروافعه الاقتصادية والسياسية، شهدت الأوضاع الداخلية في الدول العربية المرشحة لمناهضة الأمبريالية، تحولات أضعفت قدرتها على المواجهة. فانكفأت الجزائر على همومها الداخلية؛ وغرق العراق في حرب مدمرة مع إيران بدا وكأن لها أول وليس لها آخر؛ وغرقت ليبيا في مشاكل منها المفهوم ومنها غير المفهوم؛ أما سوريا فوقع في دوامة الانشغال بمكافحة الفتن الرجعية الداخلية. وترافق صعود هذه الفتن مع النمو المرضي للرأسمالية الطفيلية، حيث يتضافر هذا وذاك على محاولة أكل وجه سوريا التقدمي، وتمتد أيديهما في محاولة غير مهاودة لتنيها عن نهجها الوطني؛ ومن بعيد أحيط اليمن الديمقراطي بسلسلة من المشكلات مع جيرانه.

وفي غضون ذلك، تبلبلت أحوال منظمة التحرير، ففيما كانت مكانتها تتوطد كممثل معترف به للشعب الفلسطيني، وفيما كانت قضية التأييد للحقوق الوطنية الفلسطينية تتقدم تحت التأثير الهائل لعذاتها ولكفاح شعبها المتأثر، راحت المنظمة تعاني من التأثير السلبي للتحولات العربية غير المؤاتية، وخصوصاً من تأثير خروج مصر من ساحة المواجهة، ومن تأثير ازدياد النفوذ الأميركي في دنيا العرب، والحضور الاسرائيلي المتزايد في مصر، والمتجه حثيثاً نحو غيرها. هذا، فضلاً عن تأثير المنظمة بنتائج السلبيات التي نمت في داخلها وتكشفت عنها بناؤها، وفضلاً، أيضاً، عن تأثيرها بالحجم الهائل للمجابهاة والخصومات التي نهضت في وجهها هنا وهناك، في خطوط المجابهة مع إسرائيل، وفي البلاد العربية.

في ظل هذا، شنت إسرائيل عدوانها الأخير مستهدفة، هذه المرة، الساحة اللبنانية، حيث الوجود الأكتف لقوى المقاومة الفلسطينية المسلحة، والحضور السوري العسكري والسياسي الأبرز خارج سوريا، ونقطة الاستقطاب والحفز الأكثر إلهاماً ضد إسرائيل؛ وحيث الوضع اللبناني المنقسم والمفتت بما يحمله من إغراء لإسرائيل بإمكانية جر بلد عربي آخر إلى حظيرة كامب ديفيد بشروط أكثر مؤاتاة لاسرائيل من شروط السلام مع مصر، والانطلاق من هذا البلد لإحكام طوق كامب ديفيد على بقية البلدان العربية المتمنعة.

هذا العدوان، والمقاومة الباسلة التي واجهته، والأصدقاء العالمية الواسعة التي رافقتها، تمخضت عن جملة من النتائج العسكرية والسياسية، بعضها غدا واضحا، وما يزال المستقبل القريب والمستقبل البعيد يحملان اندياحات بعضها الآخر.

تأثير الحرب على الجهد العربي للتسوية

فكيف تجلت نتائج الحرب في ميدان البحث العربي والفلسطيني، متعدد الوجوه أو متفققها، عن تسوية؟ هذا هو السؤال الذي سنحاول أن نتلمس الإجابة عليه في ما يلي:

لأول مرة في تاريخ الحروب العربية - الإسرائيلية، باستثناء حرب ١٩٤٨، يقع عدوان اسرائيلي كبير ولا تتلوه مواقف أو إجراءات عربية إفرادية أو جماعية ضد الولايات المتحدة، على الرغم من تأييد واشنطن الظاهر للعدوان، ومن وقفها صراحة ضد أي إجراء دولي يسهم في منعه من تحقيق أهدافه.

ولأول مرة في تاريخ هذه الحروب، تنهض في وجه العدوان مقاومة تتصف بهذا المقدار من الصلابة والفعالية وتمتد على هذه الفسحة من الزمن، ومع ذلك تمضي الأيام والأسابيع والشهور، دون أن تتلقى الأطراف العربية المحاربة أي دعم عسكري من الدول العربية غير المشتركة في الحرب، وتتجنب هذه الدول حتى مجرد التلويح باحتمال تقديم دعم كهذا، كأن تستنفر جيوشها، أو تعلن عن استعدادها لإرسال وحدات رمزية، بل يفعل العديد منها عكس هذا تماماً، فيعلن أنه متمسك بالنهج السياسي وحده في معالجة الأزمة الناجمة عن الحرب.

وكل هذا، ليس، بالطبع، بغير مغزى؛ ذلك أن فيه الترجمة الأمينة لقوة التيار العربي المندفع نحو الولايات المتحدة، وفيه التأكيد القاطع على متانة التمسك العربي بنهج البحث عن تسوية، وقوة الميل العربي الغالب لإتمام هذا البحث عبر التعاون مع الولايات المتحدة، وتنحية الخيار العربي العسكري تنحية كاملة. كما أن فيه تعبيراً عن ميل عربي آخر، متولد عن الميل السابق، يتمثل في بروز الاستعداد العربي الأوفر لاسترضاء الولايات المتحدة وليس للضغط عليها.

وحين انعقدت القمة العربية في فاس بعد انتهاء الحرب، بعد أن فشلت كل الجهود لعقدتها أثناء الحرب، تاکد هذا المغزى بوجهه كلها؛ ففي مقررات القمة لم يأت أي حديث عن تقديم دعم عسكري جديد لسوريا أو لمنظمة التحرير أو للبنان؛ كما لم يجر أي حديث عن الخيار العسكري؛ وفيها لغة تستهدف استرضاء الولايات المتحدة

بالذات. ومن وجهة غالبية الحاضرين، اعتبر إقرار القمة لمبادرة الأمير فهد تعبيراً قصده منه تسهيل الجهد الأميركي لاستكمال تسوية قضية الشرق الأوسط. وإذا كانت صياغة القرارات المعلنة قد راعت، إلى هذا، مزاج الرأي العام العربي، بحيث أفصحت عن مغايزها بصور ملتوية بعض الشيء، فإن محاوره الملك الحسن وهو على رأس اللجنة السباعية المنبثقة عن القمة، مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، قد أظهرت بما لا يدع مجالاً للالتباس، رغبة الجانب العربي الذي يمثله الملك، في إيجاد جسور بين مقررات قمة فاس ومبادرة الرئيس الأميركي، وليس التمسك الكامل بالمقررات.

أما إذا كانت اللجنة السباعية قد وضعت على جدول أعمالها زيارة عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومنها العاصمة السوفياتية، فإن هذا الإجراء، وفي الحدود التي نفذ فيها، بقي في إطار الشكل، ولم يمس جوهر التوجه نحو الولايات المتحدة؛ ذلك أن قرار اللقاء مع القادة السوفيات، لم يرتق إلى مستوى الدعوة للتنسيق مع السوفيات أو المطالبة بالحازمة بإشراكهم في مجهودات التسوية على مستوى المشاركة الأميركية، كشرط عربي للمشاركة العربية فيها. وعلى هذا يمكن أن تعد زيارة اللجنة السباعية لموسكو استجابة لرغبة الأطراف العربية التي تحتفظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي، ومنها، من بين الأطراف المعنية بالتسوية، منظمة التحرير وسوريا، ومحاولة، شكلية ليس غير، لنفي تهمة التبعية للولايات المتحدة، عن الأطراف الأخرى، دون أن تحمل الزيارة حتى المدلول البراغماتي التقليدي، أي التلويح بورقة موسكو في وجه واشنطن.

وفي كل ما جرى قبل الحرب، وما جرى، خصوصاً، بعدها، يمكن للمراقب أن يستخلص ملاحظة عامة رئيسية مؤداها أن العمل العربي المشترك، بصرف النظر عن تنويعات تفصيلية تخص هذا الجانب أو ذاك، متجه نحو الرضى بتقديم المزيد من التنازلات للولايات المتحدة، وإسرائيل، بالتالي. ومن المتوقع، في ضوء هذا، وإلى أن تشهد موازين القوى على الساحة العربية تحولات مغايرة، أن تحمل السنوات المقبلة مزيداً من تعزز الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، بما فيه الوجود العسكري، ومزيداً من الفعالية لنشاطاته، وأن تبتهت روح العناء للأمبريالية، فيما تلعب واشنطن لعبة التقرب للرأي العام العربي بإظهارها شيئاً من الضيق ببعض جوانب السياسة الإسرائيلية، دون أن يترجم هذا الضيق إلى إجراءات فعالة ضد إسرائيل، كما هو الشأن الأميركي، مثلاً، من سياسة الاستيطان أو سياسة الضم.

وإلى هذا، فإن المشروع الأميركي الوحيد للتسوية المعروض على الدول العربية هو مشروع ريغان، تعرضه الإدارة الأميركية كسقف دون أن تضمن موافقة إسرائيل عليه، مما يعني أن المفاوضات التي تقترحها بين الأطراف على أساسه، مرشحة لأن تصل إلى نتائج لا تصل إلى هذا السقف، وذلك في وقت لا يبدو فيه أن الأمل العربي بنتائج جهود الولايات المتحدة، حتى مع كل الترضيات المقدمة لها، يحوم بعيداً عن هذا السقف. كما يبدو، وهذا هو الأهم، أن السياسات العربية في حقل البحث عن تسوية، الجارية في ظل تنحية الخيار العسكري، واستبعاد التعاون والتنسيق مع السوفيات، وفي ظل التفوق العسكري الإسرائيلي الصارخ والمحافظ على مستواه باستمرار الدعم

الأميركي له، لا تؤهل الجهد العربي المشترك لتنشيط أمل أكبر من هذا. فكل شيء، إذن، يدل على أن هوامش البحث العربي عن التسوية تتحدد بحدود لا تتباعد إلى أعلى عن حدود مشروع ريغان، أي لا تتباعد فيما يتصل منها بالحقوق الفلسطينية، عن حدود الحكم الذاتي وفق التفسير الأميركي لما تتضمنه اتفاقات كامب ديفيد بشأن هذا الحكم. وإذا كان أي من الحكام العرب المتشبهين بالولاء لواشنطن، يتحدث عن غير هذا، فما هي إلا أقوال تصدر لهذا الغرض أو ذلك، دون أن يكون لها تأثير في مجرى الأحداث سوى زرع الأوهام واستدراج الواهمين إلى مواقع التهاون وإلى دروب الجري المديد وراء السراب.

التشدد الإسرائيلي، السلطة والمعارضة

ولعل أكثر من يدرك هذه الحقيقة ويستخلص مدلولاتها هم الإسرائيليون. ومن هنا تأتي الاستهانة الإسرائيلية بالعرب عموماً، ويأتي، أيضاً، التشدد الإسرائيلي في رفض المطالب الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا، وحتى في الحدود التي ألمحت إليها مبادرة ريغان؛ فإسرائيل ترفض الاعتراف بالمنظمة في أية صورة من الصور، وترفض الدولة الفلسطينية المستقلة حاضراً ومستقبلاً، وترفض التخلي عن ضمها لمنطقة الجولان السورية، كما ترفض مبدأ الانسحاب، وتتمسك بما تصفه بحاجاتها الأمنية وفق تصويرها لها، على أساس بقاء قواتها العسكرية في كل مكان. والحكومة الإسرائيلية لا تقبل الحكم الذاتي الفلسطيني حتى وفق التفسير الأميركي المعلن له، ولا تعرض إلا شكلاً من الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع احتفاظها بالسيادة عليهما، فيما تعلن المعارضة الإسرائيلية استعدادها لقبول شيء قريب من هذا التفسير ليس غير.

ومما لا شك فيه أن نتائج الحرب في لبنان قد حفزت تحولات مهمة كانت مقدماتها تتفاعل من قبل داخل المجتمع الإسرائيلي؛ كما عمقت الحرب التعارض بين مليون رئيسيين كاد الصراع بينها أن يوصل إلى انقسام شامل: ميل أشد نحو اليمين والفاشية في بعض الأوساط، وميل آخر أشد نحو الليبرالية والعقلانية في الأوساط الأخرى. ومما لا شك فيه أن الميل الثاني يحمل في طياته اتجاهات نحو الإقرار بحقائق الواقع المتراكمة على ساحة الشرق الأوسط فيما يخص الوجود الفلسطيني والحقوق الفلسطينية والحاجة إلى تسوية لا تتجاهلها. إلا أن من السابق لأوانه كثيراً تعليق الآمال على أصحاب هذا الميل الأخير، فما زالت كتلهم الرئيسية غير مستعدة، من جهة، للاعتراف بمنظمة التحرير، وغير قادرة من الجهة الأخرى، على ابتلاع فكرة وجود دولة فلسطينية مستقلة؛ والكتل الأخرى، التي منهم تقبل الأمرين والتي قد تقبلهما، ما زالت بعيدة كثيراً عن تمثيل تيار مهم، فضلاً عن أن يكون تياراً غالباً، في الحياة السياسية الإسرائيلية.

وحتى لو قبلنا الآمال المعقودة على تأثير التحولات الجارية في إسرائيل باتجاه العقلانية، وقبلنا، معها، التوقعات التي تضع في الحسبان احتمال عودة المعراخ المعارض إلى السلطة مجدداً، وما ينبني على ذلك من آفاق فتح إمكانية تسوية متوازنة يكون للفلسطينيين دور فيها عبر دولة فلسطينية - أردنية مشتركة، فإن ما يعرضه المعراخ بما فيه ما يتحدث عنه الأكثر اعتدالاً بين صفوفه، لا يقترب بأي حال من الأحوال من

حدود الحد الأدنى العربي، وهو بعيد بعداً كبيراً عن الحد الأدنى المقبول من أي طرف في منظمة التحرير.

ثم إن التيار المتشدد في إسرائيل، والليكويد في صلبه، لم يفقد الوسائل للاستمرار في الحكم، بل الأقرب إلى الصواب أن نقول أن فرصته للبقاء في الحكم ما تزال إلى الآن أوفر من فرص الآخرين للعودة إليه. والليكويد، إلى هذا، يملك وسائل عديدة لابتزاز المزيد من الدعم الأميركي، حتى لو اختلف جدياً مع واشنطن بشأن هذا الوجه أو ذاك من وجوه سياسته؛ وما زال بوسع حكم الليكويد أن يحمل الولايات المتحدة قائمة طويلة من فواتير الخدمات التي أنجزتها سياسته وممارساته لصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حتى وإن أظهر بعض الأوساط الأميركية ضيقه بارتفاع أرقام هذه الفواتير.

يضاف إلى هذا، أن بوسع أي حكم في إسرائيل، أن يبرهن أمام من يعينهم الأمر في الولايات المتحدة، على أن أي تشدد إسرائيلي ضد الفلسطينيين أو ضد العرب عموماً، لن يحمل الدول العربية المتشعبة بارتباطها بالولايات المتحدة، على اتخاذ أي رد فعل ضار ضدها؛ وهل هناك برهان أشد إقناعاً من برهان الموقف العربي بعد العدوان على لبنان؟ لقد احتل الجيش الإسرائيلي عاصمة دولة عربية مع احتلاله لجزء كبير من أراضيها، ووصلت إسرائيل إلى حد إملاء السياسات الداخلية والخارجية على دولة عربية مستقلة وذات علاقات طيبة بكل العرب من أصدقاء الولايات المتحدة، وارتكبت إسرائيل خلال غزوها لهذا البلد من الجرائم ما أهاج العالم بأسره، وجرى ذلك كله بالتنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومع استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل، ومع ذلك، لم ينتج عن كل هذا في مجرى العلاقات العربية - الأميركية، سوى المزيد من الاستعداد العربي للتنازل أمام واشنطن وإسرائيل معاً. فعلى أي أساس يمكن التعويل لحمل واشنطن أو إسرائيل على التخوف من ردود فعل عربية مؤثرة ضدهما، إذا كانت الدول العربية القادرة على ممارسة ضغط فعال قد وضعت إمكاناتها في هذا المجال خارج دائرة الاستخدام؟

الجدل الفلسطيني حول التسوية

وسط هذا كله، تقف الساحة الفلسطينية مبلبلة بين طموحاتها الوطنية الكبيرة وممكنات الوضع العربي. ولعل بين أسباب المبلبلة أن ظاهر الحال يظهر كأن خيارات عديدة مفتوحة، فيما يؤكد جوهره على أنه ما من خيار واحد مفتوح بتمامه. ويحتدم الجدل مرة أخرى داخل الساحة الفلسطينية وعبرها وحولها، ويدور حول الشؤون الفلسطينية في التسوية المحكي عنها، وكان هذه التسوية ستتحقق غداً. وبهذا يتكرر بذل الجهد الضائع، ويعود الأمر كما ابتدأ حين قبل الرئيس جمال عبد الناصر القرار ٢٤٢ فور صدوره، فظن معارضوه أن التسوية على أساسه ستتم خلال شهر، واستنفروا قواهم وأجهدها لإحباطها، وكما تكررت المعارك التي من هذا النوع مع كل جولة من جولات المبعوث الدولي، المنسي الآن، غونار يارنغ، ومع مبادرة روجرز وصولاً إلى مبادرات تيتو وتشاوشيسكو وغيرهما. ويغيب عن المتجادلين أن مشروع التسوية

السلمية الوحيد الذي شهد خطوات تطبيقية هو مشروع الاستسلام الساداتي، أي القبول العربي بالتسوية وفق شروط إسرائيل وحدها، وأن هذا النوع من التسويات هو وحده الذي تتحمس له إسرائيل وتدعمه الولايات المتحدة. ولو همست واشنطن في آذان أصدقائها أنعرب بالآلاف الوعود عن تسويات ليست من هذا النوع، فإن السياسة الأميركية لم تقدم في عهد رؤسائها المتعاقبين من الديمقراطيين والجمهوريين برهاناً واحداً مقنعاً على مصداقية هذه الوعود.

ولعل منظمة التحرير، من بين الفرقاء العرب، هي الأكثر خبرة بحقائق السياسة الأميركية إزاء الشرق الأوسط وقضية فلسطين بالذات. ومن أبرز دلائل ذلك أن ياسر عرفات لم يته مرة واحدة على كثرة الهمسات وأنصاف الهمسات التي تلقى على مسمعه منذ عام ١٩٧١، في هذه العاصمة أو تلك بشأن تطورات مرتقبة في الموقف الأميركي. وما فتئ الزعيم الفلسطيني يكرر، في كل الأحوال والظروف، أن الولايات المتحدة هي العدو، وأن سياستها لا تحمل إلى الفلسطينيين إلا ما هو ضار. والذين تاهوا هم الذين لم يصغوا إلى تحذيراته الدؤوبة. وقد ظل عرفات يؤكد ذلك حتى في الأوقات التي يركز فيها على ضرورة الحوار الأميركي - الفلسطيني المباشر؛ ذلك أنه في مقدمة من يعرفون الفرق بين استجداء الاعتراف الأميركي بمنظمة التحرير، وبين إرغام الأميركيين بالوسائل الفعالة على الاعتراف بها. وهو، إلى هذا، وأيضاً، في مقدمة الذين يدركون أهمية هذا الاعتراف، ولا يتهيب، إزاء المزايدات، من وضع الحصول عليه بين الأهداف التي ينبغي النضال للوصول إليها.

ومع أن في الموقف الراهن أموراً تختلف عن الحالات التي أشرنا إليها، فما يزال من الصواب القول بأن الجدل الدائر حالياً إنما يستند، في جانب كبير منه، إلى تصورات واهمة بشأن موقف هذا الطرف أو ذاك من الأطراف الفلسطينية، ومثله الجدل حول أقتية النشاط الذي تتبعه قيادة منظمة التحرير في الوقت الراهن.

إن الاتجاه للبحث عن تسوية لم يعد موضع خلاف جدي بين الأطراف الرئيسية في المنظمة، وليست موضع خلاف، كذلك، ضرورة تشديد كل أشكال الكفاح لتحسين موقف المفاوض الفلسطيني. والمطالب الفلسطينية المقبولة تحددت على نحو غير مختلف عليه هو الآخر، عنوانه العام الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين، كخطوة تاريخية على طريق الحل الديمقراطي لقضية فلسطين. وهذه المطالب صاغتها ثم بلورتها وطوّرتها قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، واجتماعات الهيئات القيادية الأخرى، منذ عام ١٩٧٤، حتى اليوم. وإذا كان الرأي العام الفلسطيني قد انقسم في وقت من الأوقات بين تيار سمى نفسه «رافضاً»، وآخر سماه خصومه «قابلاً»، فإن هذا الانقسام التام منذ تصالح التياران، وحلت «جبهة القوى الفلسطينية الراضية للحلول الاستسلامية» نفسها بنفسها، وتكرست المصالحة على أساس وثيقة طرابلس لعام ١٩٧٨، ولم يبق بعد ذلك من أصداء الانقسام سوى نغمات خافتة تصدر بين وقت وآخر لسبب أو لآخر. وحتى لو جاز القول بأن دوافع الانقسام السابق ما تزال كامنة، فليس في سلوك أي طرف فلسطيني رئيسي ما يبعث على الخوف من أن جهة ستتحدر إلى الاستسلام، أو أن جهة أخرى سترتد إلى نهج المغامرة.

والأهم من ذلك، أن جهود التسوية، على اختلاف مشروعاتها، لم تصل في جانبها الفلسطيني إلى نقطة حدية كأن يكون هناك مشروع محدد تتوجب الموافقة عليه للتوّ، بحيث تتبرر العودة إلى الأسلحة القديمة التي استخدمت في الخلافات السابقة، أو البحث عن أسلحة جديدة. كما أن تفاوت التصورات الفلسطينية بشأن التسوية، مستقبلاً، لا يصل إلى حد التناقض بين هذه التصورات بحيث يبيح الاقتتال بين دعائها المتعددين. بل لعلنا لانبالغ إذا قلنا إن الأمر على نقيض ذلك. ولقد أثبتت الامتحانات القاسية التي اجتازتها الثورة الفلسطينية كم هي بعيدة عن الصواب التقسيمات والتصنيفات التي كانت توزع الأطراف والأشخاص على أساس تصور الآخرين لمواقفهم، وليس على أساس المواقف الفعلية لهم. ومن المؤكد أن الرأي العام الفلسطيني لن ينسى في وقت من الأوقات أن ياسر عرفات الذي يحلو للبعض أن يصفه بصفة الاعتدال، كان إبان الحرب الأخيرة الأصب، وأن جورج حبش الذي يوصف بالتطرف، والذي لم تكن صلابته أقل، كان في هذه الحرب على اتفاق تام مع عرفات في كل القرارات العسكرية والسياسية. وفي مقابل ذلك، لعل الرأي العام لن ينسى أن قادة اعتاد أن يعدمهم من بين الأصدقاء الحميمين للاتحاد السوفياتي، كانوا الأسرع في شن الهجوم على القيادة السوفياتية وسياستها، فيما وقف عرفات ضد أي هجوم على السوفيات، وعبر، بأفضل مما فعل سواه، عن الموقف الفلسطيني المعتمد والذي يضع الاتحاد السوفياتي على رأس الأصدقاء الدوليين للشعب الفلسطيني.

وعلى هذا، وإذا نحينا جانباً أحاديث الخلافات، التي تصور في الواقع بأكبر من حجمها، والتي لا تنطلق على الدوام من اعتبارات فلسطينية محضة، تبقى معضلة العمل الفلسطيني من أجل التسوية، هي المقاومة الإسرائيلية المقتدرة للمطالب الفلسطينية، والدعم الأميركي الشامل لإسرائيل، والتناقض الصارخ بين المصالح الأميركية في المنطقة وبين مصالح الشعب الفلسطيني، وكذلك رخاوة ردود الفعل العربية الإجمالية ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، وإصرار دول عربية لها تأثيرها في ساحة الشرق الأوسط على زيادة تأكيد ولائها الأميركي كلما أمعنت واشنطن في الاستهانة بالحقوق العربية وبالْحقوق الفلسطينية.

ومن الواضح بعد الحرب في لبنان، أن تطوراً سلبياً جديداً لحق بالموقف العربي، أساسه الضيق العربي المتراكم بمنظمة التحرير بسبب دورها، دورها أساساً، كمعرض ضد التوجه العربي إلى أميركا، وكمقاوم لهذا التوجه، وكعامل موضوعي ثابت التأثير في عرقله بسط الهيمنة الأميركية والرجعية على المنطقة. ولأن الدول والقوى العربية التي تضيق بهذا الدور أعجز من أن تلغي وجود المنظمة، وأعجز من أن تتجاهلها، وأعجز، كذلك وفي نهاية المطاف، من أن تنظم العرس الأميركي - العربي بتخطي المطالب الوطنية الفلسطينية، فإن جهد هذه الدول والقوى يتجه الآن لتقزيم المنظمة، مع تغطية مناسبة من التبريكات والمجاملات، ولاختصار حقوق الشعب الفلسطيني، بحيث تصبح مستوعبة في مبادرة ريغان أو في شيء قريب منها.

ولو شئنا أن نصوغ عنواناً عاماً للعمل العربي المشترك بعد قمة فاس، فلن نكون مبالغين إذا قلنا إنه الخلاص من منظمة التحرير كمشاغب مزمّن ضد الالتحاق العربي

بعجلة السياسة الأميركية، وذلك عن طريق حمل المنظمة على الرضى بأي شيء، وإقناع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل، وتقديم هذا الـ «أي شيء» للشعب الفلسطيني. وقياساً على هذا، يصبح التمسك العربي بمقررات قمة فاس المعلنة تطرفاً، وتصبح المطالبة الفلسطينية بالدولة المستقلة، والمطالبة العربية بالانسحاب الكامل أكثر من تطرف.

وفي وضع كهذا سافر في اندفاعه نحو الاستسلام، ومموه بالبراقع اللفظية والعاطفية، يبقى أمام قيادة منظمة التحرير أن تتمسك بتشديد كل أشكال الكفاح الفلسطيني، وفي مقدمتها تنشيط العمل المسلح ضد قوات الاحتلال وتطويره، وتمتين الموقف في الأراضي المحتلة، وأن تمارس، في الوقت نفسه كل أشكال العمل السياسي والمناورات من أجل أن تحتفظ المنظمة بموقعها في الصورة، وبالمكتسبات التي حققها كفاح الشعب الفلسطيني وتضحياته، وذلك في مواجهة الجهود التي تستهدف تقزيم المنظمة وطمس هذه المكتسبات.

المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية بين رمضاء الاحتلال و نار التطبيع

ماجد عزّام

تجذب المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية الدائرة الآن بمشاركة الولايات المتحدة الأميركية أنظار المراقبين، لا في لبنان والمنطقة العربية فحسب، بل في العالم أجمع. ولا يخفى بالطبع الدور الهام الذي تلعبه المفاوضات هذه في مسيرة الصراع العربي - الإسرائيلي، والأثر الأهم الذي ستتركه على مستقبل لبنان والمنطقة. وفي غمرة المواقف والمواقف المضادة، والشروط التي يضعها هذا الطرف ويرفضها ذلك، ويتدخل ذلك للتوفيق بينها، يفغل البعض عن المسار الجوهري الذي يحكم هذه المفاوضات، ويغرق في التفاصيل التي غالباً ما تكون للاستهلاك الإعلامي المحلي في داخل بلد كل طرف مشارك، أكثر مما تعبر عن حقيقة المواقف الفعلية المتخذة داخل اللجان والهيئات المكلفة بوضع ومناقشة التفاصيل المفترض الوصول إليها، للخروج بالاتفاق النهائي.

أما والحال هذه، فأية خلفيات تراها تحكم مواقف الأطراف المشاركة في المفاوضات، وما هي الأهداف المراد الوصول إليها لدى كل منها، وكيف ستكون عليه الأساليب والخطوات المتبعة من قبلها، خلال فترة لا يناقش في كونها صعبة وستأخذ وقتاً زمنياً ليس باليسير، قبل أن تنتهي.. هذا إذا انتهت! وما هي النتائج المحتملة الممكن التكهّن بها منذ الآن.

الموقف الإسرائيلي:

الخلفيات، الأهداف، الأساليب

خلفيات الموقف الإسرائيلي في المفاوضات

ما من جديد في القول: إن الهاجس الأساس الذي يحكم التحرك الإسرائيلي خلال هذه المفاوضات، إنما هو مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ومسألة الحكم الذاتي وفق

لشؤون فلسطينية، العدد ١٣٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

مفهوم بيغن - شارون المقترح كحل مستقبلي لمصيرهما. ذلك أن نقطة الدائرة في المرحلة السياسية والتاريخية الآتية، إنما تكمن هنا، في المصير السياسي الذي ستؤول إليه هذه الأراضي، وبيد من سيكون الحكم والقرار فيها.

ولا يخفى، أن الفريق الحاكم في إسرائيل بقيادة بيغن وشارون، لا يتصور مصيراً آخر لهذه الأراضي، غير البقاء جزءاً من أرض إسرائيل. وهو في أقصى حدود تنازله، يرى أن مشروعه للحكم الذاتي هو الخط الأحمر الذي لا تراجع بعده، في كل ما يعني مصير هذه الأراضي العربية ومستقبل سكانها. وكلنا يذكر، أنه في عهده أصبحت القدس عاصمة «أبدية» لدولة إسرائيل، وضم قطاع الجولان المحتل إليها، كدلالة سياسية يراد أن لا يرقى إليها الشك، بأن مستقبلهما غير مسموح البحث فيه عاجلاً أم آجلاً. وفي هذين الحدثين، لم يلحظ واحدنا اختلافاً حقيقياً أو خلافاً جدياً بين الأحزاب الإسرائيلية حول مصير القدس والجولان، فيما عدا الاعتراض الناشء حول التوقيت والشكل، دون أن يمس في جوهره مسألة الضم والتوحيد. ولقد بدا الموقف الإسرائيلي عموماً في هذين الحدثين، موحداً بقوة، وعلى قدر كبير من الاتفاق السياسي الجوهري باستثناء - اللهم - موقف المعارضة الإسرائيلية الشيوعية، وهي في تأثيرها السياسي على قرارات البلاد، لا تزال ضعيفة القدرة والأثر.

إلا أن الوحدة السياسية الداخلية المشار إليها آنفاً في شأن القدس وقطاع الجولان، تتبدى في صورة معاكسة، عندما يكون موضوع البحث مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. بالطبع، لم يبد، ولا يبدو، أن هناك خلافاً حول رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون تعبيراً عن الدعوة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الواقع تحت نير الاحتلال في هذه الأراضي. فالحال - هي كما سبق - اتفاق وإجماع على رفض فكرة الدولة، يستوي في ذلك بيغن وبيريس وباقي المسؤولين السياسيين والقياديين، ولا يختلفون. والشيوعيون الإسرائيليون بصورة رئيسة، وحدهم من يخرق هذا الإجماع. لكن هذه الوحدة وذلك الإجماع، ينفرط عقدهما حين يرى الفريق الحاكم بقيادة الثلاثي بيغن - شارون - شامير أن الحكم الذاتي ومشروع الإدارة الذاتية فيهما الحل لمستقبل هذه الأراضي، في حين يرى بيريس - ومن ورائه حزب العمل الإسرائيلي - وجوب إعادة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، على أن يكون جزءاً منه غير منفصل عنه. وبذلك يلتقي أصحاب هذا الرأي مع مبادرة ريفان، ويجدون في مشروع «السلام» العربي الصادر عن قمة فاس الثانية في المغرب عام ١٩٨٢ بعض نقاط الاتفاق الجديرة بالبحث والتلاقي، حتى لو لم يعلنوا الأمر صراحة.

وإذا كان الفريق الحاكم في إسرائيل لا يزال يصر على تسمية أراضي الضفة الغربية المحتلة بيهودا والسامرة، انطلاقاً من استلهامه التوراتي، فإنه في جميع ما يخفي ويظهر، يبدو وكأنه قد ربط مصيره السياسي ومستقبله في الحكم، بإبقائهما تحت الاحتلال، بل وبتحويلهما إلى جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل. ولا يستغرب بعدها، أن تنتهي أصدااء دعوات تنبعت من هنا وهناك، في هذه اللحظة أو تلك، داعية إلى ضم الضفة والقطاع، أو إبقائهما تحت الاحتلال، في أبسط الأحوال. ولطالما سمع المراقبون مثل هذه الدعوات، ولا تزال الذاكرة السياسية تستعيد قوة النبرة بصدد هذا الموضوع

منذ صدور قرار ضم الجولان وفرض الهوية الإسرائيلية على سكانه، وإلى ما قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بأيام قليلة، ومفادها كلها، ضرورة ضم الضفة والقطاع، تماماً كما حدث للجولان.

ولعل الكثيرين اليوم، وبينهم مراقبون أميركيون وأوروبيون وشرق أوسطيون، يجمعون على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي كان مرتقباً بين شباط ونيسان من عام ١٩٨٢ (والبعض يؤخره حتى أيار) إنما تأجل بسبب الانتفاضة العارمة التي كانت تعيشها الضفة خلال شتاء ذلك العام، وإلى الضغوط الأميركية والرغبة بإنهاء الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بسلام، وفق بنود اتفاق كامب ديفيد، حتى لا يعكّر صفو هذه الاتفاقية معكّراً، يلغيها أو ينيهها، بعدما كان الطرف المصري قد أوقف مباحثات الحكم الذاتي من جانبه احتجاجاً على التصرفات الإسرائيلية المخالفة — بحسب تقديره — لروح ونصوص اتفاقات كامب ديفيد، الموقعة بينهما.

ولعل الكثيرين من هؤلاء المراقبين المذكورين آنفاً، يتفقون أيضاً، على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في جملة ما استهدفه من وراء ذلك، إنما رغب في إلقاء مصير أراضي الضفة والقطاع في الظل، وإبعاد الأنظار السياسية عنهما، وكذلك المشاريع والمبادرات بشأنهما، وإلغاء القدرة التمثيلية السياسية لمنظمة التحرير بشأنهما. وبعضنا يذكر — بلاشك — أن الدخول الإسرائيلي إلى مدينة بيروت، بعد خروج مقاتلي المقاومة الفلسطينية منها، إنما تمّ عقب حدثين مهمين، هما: طرح ريغان لمبادرته التي طالب فيها بالتفاوض حول مصير أراضي الضفة والقطاع والنقاش بشأن مستقبل القدس من جهة، واغتيال الشيخ بشير الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب آنذاك من جهة أخرى. ولا ريب أن هذا الاجتياح لمدينة بيروت، قد أعاد إلقاء الضوء على الأزمة اللبنانية وأزاح جانباً النقاش حول مصير الضفة والقطاع، بعدما كان هذا النقاش قد احتل صدارة الأحداث بعد الخروج الفلسطيني والعربي من بيروت، وفي وقت كان بيغن وشارون وشامير وبقية الفريق الحاكم، لا يرى في مبادرة ريغان إلا أنها مبادرة ولدت ميتة، وليس بمقدورها غير الإساءة إلى مستقبل إسرائيل وتهديد وجودها ومصيرها برمته، ولذا، كان يتوجب على إسرائيل محاربتها بلا تأخير أو هوادة.

وهكذا، فإنه بإبقاء نيران الأزمة اللبنانية مشتعلة، تخفت حيناً وتستعر في حين آخر — لكنها أبداً تبقى متأججة تحت الرماد — يمكن الاستمرار في صرف الأنظار عن مصير الضفة والقطاع (وكذلك بالطبع الجولان المحتل والمضموم إلى إسرائيل). كما يمكن من خلال ذلك، إبقاء لبنان — بصراعات الطوائف والأقليات فيه — جرحاً نازفاً في خاصرة الصراع العربي — الإسرائيلي، يسهل تسعير حريق حربه الأهلية ونشره في أجزاء أخرى من الجسم العربي، عبر تأجيج حدة الصراع الطائفي والأقلاوي فيه، داخل منطقة عربية يتراجع فيها شيئاً فشيئاً الانتماء القومي لصالح الانتماء القطري، وتنبعث فيها مجدداً وبقوة صراعات الطوائف والمذاهب الأقلاوية والأكثرية على حساب الصراع الاجتماعي بين الأكثريات الجماهيرية المسحوقة والأقليات الساحقة.

يبقى أنه، في أحسن الأحوال، يمكن إقفال هذا الجرح على زغل، بنظر إسرائيل، عبر تشكيله الركن الثالث من مثلث السلام الذي دعا إليه شارون في المنطقة ولحقه

الفريق الحاكم بعدها، بحيث يكون لبنان البلد الثاني بعد مصر، الذي يوقع اتفاقاً للسلام مع إسرائيل. وإلا، فله أن يوقع «اتفاقاً» دون معاهدة صلح معلنة، وأكثر من مجرد اتفاق أممي ينتهي بانسحاب عسكري إسرائيلي من أراضيه. وخلاف ذلك، ليس للبنان من مناص أن يبقى عرضة للانقسامات والتشظيَات الطائفية والمذهبية فيه.

الأهداف الإسرائيلية من المفاوضات

انطلاقاً مما سبق، واستناداً إلى الخلاف في وجهتي النظر الإسرائيلية (الفريق الحاكم) والأميركية (إدارة ريغان)، بشأن المبادرة الأميركية للرئيس ريغان، والتي أنتجت تجاذباً وضغوطاً متبادلة بين الطرفين، وبرزت أخيراً في صورة الخلاف حول مقدار المساعدة المالية الأميركية الممنوحة لإسرائيل، ينتظر المراقبون، بما يشبه الإجماع التام، أن تعتمد إسرائيل إلى إطالة أمد المفاوضات أكبر مدة زمنية ممكنة. لأنها بذلك تحقق هدفها الرامي إلى صرف الأنظار — كما أسلفنا — عن مصير أراضي الضفة والقطاع، إضافة إلى أنها تغرق قضية التمثيل السياسي للفلسطينيين والدور المقدر للملك حسين أن يلعبه — بالتوافق مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والزعماء العرب — في لجة الإهمال والنسيان. وأما الخلاف المصري — الإسرائيلي بشأن نقاط الحدود المختلف عليها بين الدولتين، وبينها نقطة الحدود في طابا، فتصبح في خبر كان.

وينطلق التكتيك الإسرائيلي الهادف إلى إطالة أمد المفاوضات، من اعتبار أساس، أن الولايا المتحدة الأميركية وحدها القادرة على ممارسة الضغوط عليه، في فترة ينقسم العرب فيها على أنفسهم، وينشغلون بحروب على أطراف حدود منطقتهم العربية (كالعرب العراقية — الإيرانية والحرب الصومالية — الأثيوبية)، أو بين بعضهم البعض (الحرب في الصحراء المغربية وعلى الحدود السودانية.. الخ...) وما إلى ذلك من أمور، هي كثيرة وهماً أكثر، وليس اختلال الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل، إلا أهون شروها، ونتيجة من نتائجها.

ولذا، يحسب التكتيك الإسرائيلي — وهو في ذلك على حق — أن عامل الوقت المنصرم يوماً بعد يوم، إنما يلعب لصالحه. فهو من جهة يرسخ الاحتلال العسكري للبنان ويحوّله إلى أمر واقع زائداً في جدة النزاعات الطائفية وشدة الانقسامات المناطقية والجغرافية، وهو من جهة أخرى يشدّد الطوق حول خناق الإدارة الأميركية التي ستجد نفسها تقترب أكثر فأكثر من موعد الانتخابات الأميركية واستحقاقاتها الداخلية التي تشغل عادة أي رئيس أميركي، ومعه إدارته، عن الهموم الخارجية ومشاكلها.

وبذلك، ومع تقادم الوقت، يتحرّر الفريق الحاكم في إسرائيل من الضغوط الأميركية، ومن ورائها الضغوط العربية واللبنانية، ويعود إلى الإمساك بمقود الصراع العربي الإسرائيلي بين يديه من غير منازع. كما يخف بذلك احتمال الضغط الداخلي عليه من الداخل، عبر المعارضة الإسرائيلية العمالية، مع ما يمكن أن يرتبه ذلك من نتائج على توازنات القوى السياسية الموجودة في السلطة، بل وعلى بقائها فيها

أو عدمه. هذا، إضافة إلى أن البقاء الإسرائيلي في لبنان أطول مدة ممكنة يحقق فوائد جمة على مستوى التطبيع السياسي والاقتصادي. ولعل أبسط مثال على ذلك ما تشير إليه وسائل الإعلام المحلية والأجنبية من أن أرقام التبادل التجاري بين إسرائيل ولبنان يفوق معدلها في شهر واحد مجموع أرقام التبادل التجاري المحقق بين مصر وإسرائيل منذ تاريخ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإلى اليوم. ولا ننسى سياسياً، أن إسرائيل اليوم موجودة في قلب لبنان (وفي الجبل بالتحديد الذي هو نقطة توازن سياسي وطائفي وعسكري على غاية من الأهمية)، وليست موجودة في الأطراف، كما كانت عليه الحال مع مصر في سيناء، وكما هي عليه الحال مع سوريا في الجولان. وهي، عبر وجودها في ضواحي العاصمة بيروت وفي الجبل والجنوب— وكلها مناطق أهلة بكثافة سكانية كبيرة، وفيها تنوع طائفي ومذهبي، إضافة إلى حيوية النشاط الاقتصادي فيها— قادرة على ممارسة تأثير كبير وفعال وتاريخي الأبعاد لجهة فرضه «الأمر الواقع»، أكثر بكثير مما كانت تستطيعه من خلال وجودها في سيناء والجولان، أيام ذلك الوجود.

وإذا كانت الرغبة في البقاء أطول فترة ممكنة في لبنان، واستنزاف أكبر قدر ممكن من الوقت في المفاوضات، هما هدفان رئيسان من أهداف إسرائيل، إلا أن هناك أهدافاً أخرى ستطرحها خلال مسيرة المفاوضات، ويبدو أنها ستعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن منها، خوفاً من أن تشد الضغوط السياسية الأميركية— مدفوعة بعواملها وأسبابها الذاتية— عليها، فتجبرها على رضوخ أو تنازلات لا تستطيع اتقاء أضرارها عليها، من وجهة نظرها بالطبع.

ويمكن من خلال الوثيقة التي نشرتها صحيفة معاريف الإسرائيلية المعارضة يوم ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، وهي عبارة عن ورقة مطالب حملها معه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن إلى الولايات المتحدة إبان زيارته لها— كما تدعي الصحيفة الإسرائيلية، ولكنه لم يعرضها على الرئيس الأميركي ريغان بسبب اضطرابه للعودة إلى تل أبيب دون مقابلته بسبب وفاة زوجة الأول— استنتاج منحي التوجه الإسرائيلي والأهداف التي سيسعى إليها في المفاوضات. وتدعم هذا الاستنتاج وتصب في طاحونته، جملة الأنباء التي حملتها ونقلتها وسائل الإعلام عن «وثيقة شارون» التي زعم صاحبها أنه حاز الموافقة عليها من مسؤولين لبنانيين مقربين إلى الرئيس اللبناني أمين الجميل، بعدما أجرى معهم محادثات بشأنها. كذلك تؤيد هذا الاستنتاج، تصريحات المسؤولين الإسرائيليين— وبينهم شارون نفسه— إلى الصحافة الإسرائيلية، وتحليلات هذه الأخيرة بشأنها.

وموجز القول ومفاده، أن الطرف الإسرائيلي سيسعى لكي تتمحور المفاوضات حول نقاط ثلاث هي:

أولاً— ترتيبات أمنية في لبنان كله، تحول دون أي احتمال لوجود أو نشاط فدائي في المستقبل، سواء على المستوى السياسي أو العسكري. مع ما يعنيه ذلك من وجوب تقييد أي نشاط سياسي (بمختلف الأشكال) يمكن أن تشتم منه رائحة تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية أو وجهة نظر سياسية مؤيدة للموقف العربي في الصراع العربي— الإسرائيلي، الخ..

ثانياً — إخراج لبنان من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي نهائياً، وذلك من خلال توقيع اتفاق يمنع بموجبه أي وجود عسكري عربي في لبنان، ويضمن عدم انتشار أية قوة أجنبية لا ترغب إسرائيل بوجودها فيه، مع وضع نهاية لحالة الحرب القائمة بين إسرائيل ولبنان، والسماح للأولى بالمراقبة الجوية في سماء لبنان إضافة إلى المراقبة البحرية على مياهه الإقليمية، وحتى يتحقق السلام. ولا يخفى ما في ذلك من نتائج وآثار، أهونها خروج لبنان من ميثاق الدفاع العربي المشترك وما شابه من معاهدات وبروتوكولات، مع ما يرتبه ذلك من نتائج على انتمائه لجامعة الدول العربية والمحيط الطبيعي الذي يتواجد فيه.

ثالثاً — تطبيع يتضمن حدوداً مفتوحة أمام الناس والبضائع والعلاقات السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، من خلال إباحة حق السياحة والزيارة والتجارة، ومن خلال لجان تضمن عدم وجود نشاط سياسي معاد ولجان عسكرية تبحث شؤون البلدين، ويكون لإسرائيل بعد هذا كله حق الوجود في ثلاث محطات للإنذار المبكر، وأوجدتها، في لبنان وتأمل بالحفاظ عليها. ناهيك عن اشتراطها قيام قوات الشريط الحدودي (قوة الرائد سعد حداد) بتمثيل هيكل الجيش اللبناني أو الاندماج فيه، لا سيما في المرحلة التي تسبق توقيع معاهدة سلم معلنة.

ومفاد القول وموجزه ثانية، أن الطرف الإسرائيلي يسعى في هذه المفاوضات إلى إرغام لبنان على توقيع «معاهدة سلام غير معلنة» تتخذ شكلياً وتحمل إسم «اتفاق اسرائيلي-لبناني» يتخطى حدود اتفاقية الهدنة القائمة بين الطرفين عام ١٩٤٩، والتي بموجبها نظمت العلاقات طيلة الفترة الماضية بين البلدين، وتكون عبارة عن «الخطوة ما قبل الأخيرة» لإعلان «معاهدة صلح وسلام» بين إسرائيل ولبنان، تراعى فيها ظاهرياً شكليات العلاقة الرابطة بين لبنان والمحيط العربي، وتلغي جوهرياً وعملياً تلك العلاقة. فتوجد بذلك معاهدة على الأرض، دون أن تعلنها على الملأ. وهذا بالطبع، إذا ما اشتدت الضغوط الأميركية وأفلحت في إجبار إسرائيل على تقديم التنازلات، وإلغاء عامل الوقت الذي يعمل لصالحها.

الأساليب الإسرائيلية الراجح اتباعها

تعتمد إسرائيل دوماً — وهو ما يعمد إليه غيرها غالباً — إلى تغليف شروطها الرئيسية الجوهرية بمجموعة من الشروط الشكلية الثانوية، أو بأخرى من الشروط المنتمية إلى مستوى «الحد الأقصى»، وتتصلّب في طرحها والإصرار عليها آملة وعالمة أنها لو حققت أي شرط منها، فستكون قد فازت بمغرم كبير، لاجتذابها الطرف الآخر للمفاوض إلى وجهة نظرها وإخضاعه لمنطقها وإرادتها. وإذا ما تنازلت عنها، فإنها لا تكون قد خسرت غير ما تعرف سلفاً أنه ليس بمقدورها أن تناله من الطرف المفاوض. وكثير منا يعلم ولا شك أن أية مفاوضات هي في نهاية المطاف، استعداد للتنازل من قبل كلا الطرفين المتفاوضين أو من قبل الأطراف المتفاوضة، وإلا لكان الصراع حسم بغير طريق المفاوضات، ومن غير حاجة إليها. لكن الأهم في ذلك كله — بلا شك — هو المهارة في طرح الشروط والشروط المضادة، وإقناع الطرف المفاوض الآخر بأنه قد ألغى فعلياً

شروطاً من الشروط الهامة التي يعرف الأول سلفاً أنه لن يطالها.
ولعله انطلاقاً مما تقدم — ودونما توسع فيه لغايات وحدود البحث — يبدو الطرف الإسرائيلي المفاوض وكأنه يقدم تنازلات كبرى عندما يتخلى عن مدينة القدس كمكان للمفاوضات وعن المستوى الوزاري الواجب التمثيل فيها باعتقاده. وتعلم إسرائيل ومفاوضوها بلا شك، أن القدس ما يزال وضعها مجال نقاش وجدال، وأن الرئيس المصري حسني مبارك الذي تعترف بلاده بإسرائيل رفض زيارتها كي لا يكرّس أو يسبغ صفة الشرعية على جعلها عاصمة لإسرائيل. كما يعلم المفاوض الإسرائيلي أن الولايات المتحدة الأميركية نفسها رفضت نقل سفارتها إلى القدس، وكذلك فعل الفاتيكان أكبر المراجع الدينية المسيحية في العالم، وهو ما ترفضه بالتالي كبريات العواصم في المحيط الدولي. فأتى للبنان — والحال هذه — أن يجري مفاوضات في القدس؟ وأما المستوى الوزاري المفترض التمثيل في المفاوضات فهو لا يعني أقل من الاعتراف السياسي بوجود دولة إسرائيل (ولو بصورة شكلية)، وهو أمر لا تزال الدول العربية تأمل أن تقاوض به الأرض التي تحتلها إسرائيل، وذلك من خلال «مشروع السلام العربي» الصادر عن قمة فاس. أبعقدور لبنان المحتاج إلى محيطه العربي اقتصادياً وحياتياً بالأساس، أن يخرق سقف الإجماع العربي في هذا المجال، وهو يعلن في كل لحظة على لسان مسؤوليه الرسميين انتماءه إليه كخيار حر رتبته واقعه المحيط عليه، بحسب التصريحات؟

ولذا، فإن المفاوضات الإسرائيلية، إذ يتصلّب في هذه الشروط، فلكي يطيل أمد المفاوضات مستفيداً من عامل الوقت — كما أسلفنا — وليبدو بصورة المقدم التنازلات، التي ليس بعدها تنازلات. لكن المفاوضات الإسرائيلي يعلم علم اليقين أنه قد ربح منذ البداية نقطة لصالحه، لجأ المفاوض اللبناني إلى التمسك بها أمس واليوم، ألا وهي صلاحية اتفاقية الهدنة القائمة منذ العام ١٩٤٩ في تنظيم العلاقة بين لبنان وإسرائيل. ذلك أن مجرد بدء مفاوضات لبنانية — إسرائيلية يفترض أن يقدم خلالها كل من الطرفين تنازلات للطرف الآخر، سترتب بنتائجها تعديلات ما في العلاقات اللبنانية الإسرائيلية، على ضوء واقع الاحتلال ونتائجه، وسقوط محاولة إخراج إسرائيل من دون شروط عبر انسحاب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية وفق منطوق ومضمون القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن وهما القراران ٥٠٨ و ٥٠٩. ذلك أن مجرد بدء المفاوضات من خلال «لجنة الاتصال» عنى ويعني اليوم تخلياً لبنانياً ودولياً، بل وبالتحديد أميركياً، عن القرار الدولي ذي الرقم ٥٠٩ الذي سبق أن نال إجماع أعضاء مجلس الأمن، ونص صراحة على وجوب انسحاب إسرائيل وباقي الجيوش والقوات من لبنان دون قيد أو شرط، ودونما حاجة إلى مفاوضات تستدعي تنازلات من قبل الطرف اللبناني. ولولا الاستعداد الأميركي لقبول مبدأ المفاوضات — لأسبابه الخاصة — لكان بإمكان الطرف اللبناني التمسك بوجوب تنفيذ القرار الدولي الحائز إجماعاً في الموافقة عليه، وطلب الدعم على أساس منه.

في ضوء ما سلف، لا يعود مستغرباً أن يلجأ المفاوض الإسرائيلي — وهو ما فعله على أية حال — إلى اعتبار اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ لاغية بسبب هذه الحجة أو تلك،

لأنه يسمح بذلك لنفسه بحق المطالبة ما هو أكثر منها رابطة وعلاقة. وهو منساق، بحكم خلفية موقفه والأهداف التي يسعى إليها — مما أسلفنا شرحه — إلى البحث في مسألة تطبيع العلاقات بين البلدين: أولاً — لأنه يعرف أنها المسألة الأكثر أهمية بالنسبة له والتي ستثير أكبر قدر من الاعتراض والنقاش من جانب الطرفين اللبناني والأميركي، مما يستنزف قدراً كبيراً من الوقت سيلعب لصالحه بالتأكيد، كما شرحنا سابقاً. وهو يترك ثانياً — مسألة الترتيبات الأمنية الواجبة التنفيذ والتطبيق — مع ما تثيره من نتائج على صعيد علاقة لبنان بمحيطه العربي — لتكون احتياطة الريد في حال توافر ضغط أميركي عجز المفاوضات الإسرائيلي عن صدّه. وأما مسألة الانسحابات، فهي تأتي ثالثاً وأخيراً، لكونها بالأساس أمراً عملياً لا يأخذ الكثير من الجهد والنقاش والدرس، فيما لو توافرت نية حقيقية للانسحاب من قبل الطرف الإسرائيلي، لا سيما وأن تنفيذ ذلك، سيكون أساساً على عاتقه ومن قبله، بعدما استحصل الطرف اللبناني على موافقات مسبقة من قبل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على جعل ورقة انسحاب جيوشهما وقواتهما العسكرية بين الأوراق التي يملك حرية التصرف بها عموماً، ودون الدخول في نقاش لأسباب ذلك. وبالرغم من هذا، ينتظر أن يعتمد الطرف الإسرائيلي إلى تجزئة الانسحابات بدلاً من جعلها وفق مخطط شامل ومتفق عليه من الأساس، مطيلاً بذلك أمد المفاوضات، وقابضاً الثمن في كل مرحلة بحسب مستجدات الظروف، مستفيداً في ذلك كله من تجربة مفاوضاته مع مصر وبرمجة انسحاباته المسبقة منها، والتي خسر في بعضها أوراقاً كانت بين يديه في اللحظة الزمنية المناسبة، لأنه كان ملزماً بتنفيذ جدول انسحابات عام ومتفق عليه من الأساس، وهو ما لا يريد تكراره في لبنان.

ولكي ينجح الطرف الإسرائيلي في أسلوب المناورة والمماطلة الذي يتبعه بوجه الطرف اللبناني، فإنه لن يتأخر عن استخدام جميع الأوراق التي يملكها في لبنان تحديداً، وبينها ورقة تسعير التناقضات السياسية والعسكرية بين الأطراف المتخاصمة والمتقاتلة، لا في الجبل فحسب، بل وفي باقي المناطق اللبنانية عند اللزوم وتوافر الإمكانية. أفيدش المراقب بعدها، إذا ما رأى معارك خلدت والشويقات ذات الصبغة الطائفية الواضحة تشتعل وتتأجج فجأة، عندما تتسرب الأنباء عن رغبة إسرائيلية في جعل «وثيقة شارون» جدول أعمال المفاوضات، ورفض لبناني مقابل، فتتأخر المفاوضات بأكملها أسبوعاً حينذاك؟ ثم؛ وبقدرة قادر، تهدأ في هذه المنطقة بالتحديد، عندما يقرّر البدء في المفاوضات، بعد اتفاق أولي مبدئي، في حين تظل نار المعارك متوقدة في باقي أرجاء الجبل (بالتحديد في عاليه) بين الأطراف المتقاتلة نفسها! وأي قائد أوركسترا باهر يستطيع توزيع الأدوار بهذه الدقة، ما لم يكن يوحي للأطراف جميعها، أنه موضع قتها والحامي لها، من نار يغذي وقودها بنفسه.

وعليه، فلا يجترح إعجاز حين يقال: أن إسرائيل ستلجأ إلى إثارة مزيد من معارك العسكرية بين الأطراف المتقاتلة، كلما وصلت المفاوضات إلى عثرة أو توقفت مام باب مغلق، حتى تفتتح مغارة المفاوضات عن «كنوز» جديدة لعلي بابا الإسرائيلي، اعمّة خلال ذلك كله أنها تواجه بانقسام في الموقف اللبناني واختلافاً في الرأي بين طراف الحكم الرسمي، بل وبين السلطة وأهل البلاد، وإلى ما هنالك من ادعاءات، في

سبيل كسب الوقت دوماً، حين لا تجدي المماطلات.

الموقف اللبناني:

الخلفيات، الأهداف، الأساليب

خلفيات الموقف اللبناني في المفاوضات

يجيء لبنان إلى طاولة المفاوضات ولسانه يلهج بمطلب واحد، لكن ذهنه مليء بالكثير من المخاوف... مطلبه الانسحاب الإسرائيلي التام من كامل الأراضي اللبنانية، أما مخاوفه فتتراوح بين أن لا يتحقق أي انسحاب على الإطلاق إذا ما طال أمد المفاوضات، وتكرس الاحتلال يوماً إثر يوم، أمراً واقعاً قائماً لا يقبل نقضاً ولا شكاً، فيغرق لبنان في دوامة التناحر المستمر يحيله جسداً مفتتاً إلى «غيتوات» طائفية صافية — أو يكاد — ومتصادمة أبداً من جهة، وبين أن لا يتحقق سوى انسحاب جزئي لا يتعدى حدود مدينة الدامور وبعض الجبل في الشوف، أو في أقصى الحدود، انسحاب إسرائيلي يقف على حدود نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، وعلى بعد ٤٥ — ٥٠ كلم من الحدود الشمالية لإسرائيل من جهة أخرى، وهو مطلب أمني قامت تحت حجته حرب «السلام للجليل»، يوم أن بدأت. وفي هذه الحالة الأخيرة، يكون الجنوب المعروفة الأطماع الإسرائيلية في مياهه والأرض، قد دخل نفق المصير المجهول والمظلم، وما من ضوء فيه. وبين هذين الحدين المشار إليهما من المخاوف، وفي كل حال تتوسطهما، فإن الخطر من أن لا يرى أحدنا لبنان الوطن موحداً من جديد في دولة ذات سيادة ونفوذ على كامل أراضيها، إنما هو خطر جدي واحتمال واقعي راهن.

والمفاوض اللبناني، إذ يدخل المفاوضات وفي ذهنه هذه المخاوف والمخاطر، وإذ يرى من حوله إنقساماً عربياً واسع الشق،! وعجزاً عن ممارسة الضغط الجدي والفعال من خلال تضامن في المواقف حقيقي، وإن يفزعه ألا يكون طرف غير الولايات المتحدة الأميركية قادراً على ممارسة الضغط على إسرائيل، فإنه يلقي بأوراقه كاملة في سلة المفاوضات الأميركية، سائراً على الدرب التي سلكها قبله غيره من العرب، والتي فيها قيل ويقال، ألف قول وقول، محاولاً أن ينفذ إلى استعادة الأرض من خلال المفاوضات — مع ما يترتب من تنازلات — في حمأة السعي العربي إلى حل سلمي للصراع العربي — الإسرائيلي، كما أبرزته الأنظمة العربية الراهنة في مؤتمر قمة فاس الثانية وعبر «مشروع السلام العربي» الحائز إجماعاً، لم يُر في غيره من الأمور والقضايا العالقة.

إن الخوف الأساس الذي يحكم الطرف اللبناني، هو أن تطول مدة بقاء الاحتلال الإسرائيلي في أراضيه، فيتكسر واقع الانقسام السائد بين الطوائف اللبنانية وأحزابها والقوى الممثلة لها، وتستمر إسرائيل في لعب دور الحكم في هذه الصراعات، تغذي هذا وتدعم ذاك زاعمة حياداً موهوماً بين الطرفين أو الأطراف، وهو ما تشير إليه أنباء الإعلام وأصبح يعرفه الداني والقاصي، من خلال جملة من الحوادث والإشارات، لا داعي لتكرارها والحديث عنها أمام أي متابع للأوضاع اللبنانية. وتكون النتيجة بالتالي، أن

إعادة تكوين الوحدة اللبنانية الوطنية، وتركيب لبنان الكبير الذي قام سنة ١٩٢٠ بقرار من فرنسا عبر ضم الجنوب والبقاع والشمال إليه، يصبح أمراً بعيد المنال، لا سيما وأن الأنباء لا تزال تترى وتتالى عن رغبة أطراف عدة مشتركة في أزمة المنطقة داخلياً وخارجياً، لا ترغب أن يعود لبنان كما كان.

وإذن، فإن الأنباء التي تشير إلى تصريح أحد المسؤولين المقربين من منحيم بيغن بأن من الأفضل إبقاء الجنوب بيد إسرائيل هو والجبل مع بقاء سوريا في البقاع والشمال، إلى أن تحل أزمة الشرق الأوسط، لا يعود مستغرباً وسط هذه الأجواء. كذلك، لا يعود يدهش توقع شمعون بيريس أن يعود لبنان إلى حدوده الصغرى التي كان عليها قبل أن تنشأ دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. ولن يعجب المراقبون بعدها، إذا ما سمعوا أن «العزيم» الدكتور هنري كيسنجر يدعو اليوم إلى بقاء إسرائيل وسوريا في لبنان لكي يكون لكليهما مجال أمني حيوي يحمي أرضهما وحدودهما إلى حين قيام اتفاقية سلام. ومن ذا الذي تذهله الأنباء الصحافية التي تروي عن لسان رئيس الجمهورية اللبنانية السابق الياس سرركيس، أنه في العام ١٩٦٤ وضع الحكم الشهابي يده على تفاصيل مشروع دقيق لتقسيم لبنان إلى دويلات تبدل وجهه السياسي والديمقراطي — كما تروي مجلة الحوادث في عددها الأخير رقم (١٣٦٥) ص ١٤ — بعدما ضجت الأسماع من إشارات العميد ريمون إده والرئيس سليمان فرنجية إلى أمثال هذه المخططات، وبعد أن أصبح معروفاً للجميع خبر المراسلات الشهيرة المتبادلة بين بن-غوريون وموشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، ومفادها وجوب إثارة النعرات الطائفية في لبنان لتفتيته عبر قيام كيانات هزيلة فيه، تبرر وجود دولة إسرائيل في شرق مفتت ومنقسم دينياً وطائفيًا ومذهبيًا.

لكن ما يخيف الطرف اللبناني والمراقبين، ليس أنباء مثل هذه المشاريع التي سبق أن طرحت إبّان مفاوضات سايكس-بيكو الفرنسية الانكليزية عام ١٩١٦، وما تزال تطرح إلى اليوم، بقدر ما يخيفه «غول» حقيقي يدعى فعلاً وقولاً «بالأمر الواقع». فإسرائيل التي لم يكن معترفاً بها، ولم تكن مقبولة من أحد قبل عشر من السنين تقريباً (قبل عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ — اتفاقية الكيلومتر ١٠١ وما تبعها) أصبحت الآن دولة يقايض معها بالسلام العربي الأرض التي احتلتها في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وذلك لأنها «أمر واقع» عمره يقارب خمساً وثلاثين سنة. وقبرص، التي حسب البعض أن انفجار العنف الطائفي فيها أوائل السبعينات — كما حدث في لبنان — سيكون مؤقتاً فيعود كل شيء إلى حاله، لا تزال منقسمة طائفيًا إلى اليوم بين جمهورية قبرصية يونانية وشبه جمهورية قبرصية تركية، و«الأمر الواقع» ما يزال يفعل فعله في الجغرافيا والتاريخ، وفي النفوس والنصوص. ترى، أي شيء يمنع الانقسام الطائفي والتشردم المناطقي — وعمره في لبنان تقريباً من عمر الأزمة القبرصية وربع عمر دولة إسرائيل — من التحول إلى «أمر واقع» مستجد حقيقي وقائم في المنطقة، إذا ما استمرت الحال على هذا المنوال قدرًا من الزمن أطول، ومرت السنون و«الأمر الواقع» اللبناني الجديد، لا يحول ولا يزول. وكيف لا يخشى الطرف اللبناني ومعه المراقبون ما أشير إليه آنفًا، طالما أن الاحتلال الإسرائيلي للبنان قد وُلد معادلة جديدة في المنطقة، تقول: إن في

لبنان تطبيعاً من غير معاهدة، في حين إن في مصر معاهدة من غير تطبيع؟ ولم تستعجل إسرائيل الانسحاب من لبنان — وهو يفرض أن يعطيها حق «التطبيع» في المفاوضات — طالما أنها تستطيع نواله على الأرض بغير مفاوضات ولا «معاهدات»، وبذا تحقق أهدافها كاملة، كما أسلفنا القول.

إن المفاوضات اللبنانية، إذ يدخل إلى قاعة المفاوضات، فإنما يدخل وذهنه مليء بمخاوف «الأمر الواقع»، ومحيطه العربي ينقصه التضامن ومكشوف للكثير من دعوات الاستسلام، والعجز العربي عن دعمه خلال الحرب وتركه وحيداً يصارع أزمته وأزمة المنطقة طيلة سنوات قد حوّل «المد الوطني» فيه إلى «جزر»، و«الانفتاح العربي» إلى «انغلاق لبناني» لا ينحصر في منطقة أو طرف بقدر ما يتعدى إلى جميع الأطراف تقريباً، وإن تباينت أشكال التعبير والقول تلميحاً أو تصريحاً، وفي ذلك كله من التصريح أكثر مما فيه من التلميح.

لا عجب أن يتنبأ المراقب منذ الآن، بأن ضعفاً واضحاً سيسود موقف الطرف اللبناني — بغض النظر عن النوايا الحسنة، وسواء وجدت أو لم توجد — بفعل موازين القوى و«غول» «الأمر الواقع». ولا غرابة إذا ما اندفع إلى التنازلات، تأتيه من جراء ضغوطات الداخل اللبناني والخارج الإسرائيلي والعربي والدولي. وسواء أوجد البعض عذراً في ذلك أم لم يجده آخرون، فإن حقائق لعبة السياسة والحرب، أبعد ما تكون عن الأوهام، وإن ترك فيها هامش للأحلام، إذا عاندت وأصررت على أن تصبح حقائق — ولو في مدى زمني طويل.

الأهداف اللبنانية من المفاوضات

يدخل الطرف اللبناني المفاوضات، وقد أقرّ الحكم فيه — ومجلس وزرائه معه — مسلمات وتوجهات أعلنها للإعلام، تطالب بحقوق لبنان المشروعة في جلاء الاحتلال الإسرائيلي وباقي القوات غير اللبنانية عن أرضه، وببسط سلطة الدولة وسيادتها وإقرار قوانينها على كامل الأراضي اللبنانية كمسلمات لا تقبل الجدل، وأملاً في الوقت نفسه أن يزداد عدد القوات المتعددة الجنسيات وتوسع رقعة انتشارها مع إشراك قوات جديدة فيها وبتجسيد الدعم الأميركي المعلن في صورة مفاوضات تتلوه انسحابات، كما وعد المنسوب الأميركي فيليب حبيب، على أن تنتهي هذه الانسحابات في مدة أقصاها ١٥ شباط (فبراير) من عام ١٩٨٣، مع وضع ترتيبات دولية معينة تضمن عدم تعرض أمن أية دولة مجاورة من خلال الأراضي اللبنانية، وذلك كتوجهات يرغب ويعمل في سبيل تحقيقها.

والمفاوضات اللبنانية، إذ يتقدم بهذه المطالب التي تنادي في جوهرها بانسحاب إسرائيلي غير محكوم بقيد أو شرط، عملاً بما نادى به القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قراراً مجلس الأمن الدولي برقمي ٥٠٨ و ٥٠٩، فإنه يعرف أن مطالبه هذه تنتمي إلى مستوى مطالب «الحد الأقصى»، وأنه لو كانت ستتحقق في المفاوضات بدون قيد أو شرط أو تنازل أو ثمن، لما كانت حاجة لإجراء المفاوضات، والتي بمجرد دخوله إليها، قد أقرّ أنها الإطار لبحث

مسألة الانسحاب الإسرائيلي، بدلاً من أن يكون القراران الدوليان السالفا الذكر هما مستنده ومرجعه واعتماده—وقد بحثنا ذلك سابقاً. لكنه مضطر إلى إعلانها، لأنها بغض النظر عن التنازلات والأثمان، تحفظ حقه الشرعي والذي يجب ألا يرقى إليه شك أو يطوله تشكيك.

ويراهن الطرف اللبناني من خلال هذه المطالب، على أنه سيحظى بالدعم الأميركي اللازم لتحقيقها، بعدما أعلن موقفه بالثقة الكاملة في الولايات المتحدة الأميركية وإدارتها ورئيسها، مما يعني وضع أوراقه كاملة في سلة الموقف الأميركي في المفاوضات وخارجها، وعلى مختلف الصعد. وهو يأمل عبر ذلك كله في تحقيق مقولة سعى إليها حكم الرئيس السابق الياض سرعدي طيلة سنوات ست دون أن ينجح؛ ألا وهي «فصل» الأزمة اللبنانية عن الأزمة الفلسطينية وعن الصراع العربي—الإسرائيلي. ويعتقد الحكم اللبناني أنه إذا ما تحقق هذا الفصل بين الأزميتين بعيداً عن الصراع العربي—الإسرائيلي، فإن سفينة لبنان الممزق قد تعود إلى برّ الوحدة والالتحام، إذا ما ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على إسرائيل بقوة وجدية، واضطرت الأخيرة إلى الانسحاب مع قبضها لما سيرغم لبنان على دفعه من الأثمان.

ويستشرف بعض الموقف اللبناني مستقبلاً مختلفاً عما ستكون عليه الحال في الوثائق المكتوبة بنتيجة المفاوضات، فيما لو تحقق الانسحاب الإسرائيلي بنتيجة الضغط الأميركي والفصل بين الأزميتين، مما أشير إليه آنفاً. فهو يرى أن مصر التي كانت مقيدة خلال الاحتلال الإسرائيلي لأرض سيناء، والتي اندفعت إلى تقديم التنازلات بغير حساب آنذاك، عادت واكتسبت «حرية محدودة» بعد أن تم الانسحاب من أراضيها، وأصبحت قادرة على رفض زيارة رئيسها للقدس إبان خلافه مع بيغن حول هذا الأمر، كما أنها استطاعت أن تسحب سفيرها من إسرائيل وتعاود الاقتراب من العرب مجدداً، منقذة المواقف والسياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية وعاملة ضدها، في الوقت نفسه الذي أعاققت فيه عملية «التطبيع» بسبل مختلفة، حتى ليصح المثل القائل والمذكور سالفاً، من أن في مصر «معاهدة» من غير «تطبيع». ويتساءل أصحاب هذا التوجه عن الأسباب التي ستحول دون قيام لبنان بالأمر عينه فيما بعد، حتى ولو اضطرت إلى تقديم التنازلات اليوم. ويفترضون أن تقييد حرية التبادل التجاري مستقبلاً—فيما لو اضطرت لبنان إلى ذلك—ستكون أفضل من «بوابات العبور» المفتوحة اليوم دون رقيب عبر «الجدار الطيب» الإسرائيلي في لبنان. وهكذا دواليك، في ما تبقى من أمور. ويحسب أصحاب هذا الرأي، أن العرب سيلحقون بلبنان عاجلاً أم آجلاً، طالما أن ما يدعى «بقطار السلام العربي» قد سار على خطه بعد إقرار مشروع السلام العربي، وأنه لا مانع من أن يكون لبنان وحيداً في إحدى القاطرات بدءاً، طالما أن الباقين لن يلبثوا أن يشاركوه القاطرة.

وينسى أصحاب هذا الرأي بالطبع أموراً شتى، منها: أن إسرائيل نفسها قد استفادت من تجربة المفاوضات الإسرائيلية—المصرية، كما استفاد المفاوض اللبناني. وأنها ستعمل على تلافي نتائجها الضارة بها، وقد أعدت لذلك ما تستطيعه منذ الآن. كما يتغافل أصحاب هذا الرأي عن أن هناك خوفاً حقيقياً أن تتعثر مساعي «السلام» في

المنطقة بغير ما تشتهي أهواء الراغبين فيه، ولأسباب شتى متعددة، فيبقى لبنان وحيداً في قاطرته ليلحق مصر، ولينأى بعيداً عن محيطه العربي، وفي ذلك من الضرر الاقتصادي والسياسي عليه الشيء الكثير، مما قد لا يسمح بقيام له بعد ذلك، ولا بدور يتعدى حدود المحمية الإسرائيلية.

وبغض النظر عن صحة هذا الهدف أو عدمها، ومع الإغضاء عن الانتقادات الموجهة إليه برغم صوابيتها، فإن الأكد هو أن هاجس إخراج المحتل الإسرائيلي بأقصى سرعة ممكنة يحكم تصرفات الطرف اللبناني، لإدراكه أن الوقت لا يعمل لصالحه على الإطلاق، وأن كل يوم يمضي إنما هو — بنتائج الفعلية على الأرض — ثقل جديد يرجح كفة المفاوضات الإسرائيلي في ميزان التناقض الإسرائيلي — اللبناني، لأسباب سبق شرحها في ما سلف.

لكن الهدف الأهم الذي يسعى إليه المفاوضات اللبناني ويرمي إلى نيله من وراء كل ما يبدو على سطح الأحداث، إنما هو الإبقاء على دور لبنان في محيطه العربي، برغم ما قد يقدم عليه من تنازلات. وانطلاقاً من ذلك تسعى السياسة اللبنانية الرسمية وتجهد لكي تطبق المثل الشعبي المعروف والقائل: «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم». فهي من جهة، لا تريد للاحتلال الإسرائيلي أن يبقى في لبنان، فيعمل مزيداً من التفتيت والشرذمة في جسده، وهي من جهة أخرى، لا ترغب في خسارة المحيط العربي الذي هو مداها الاقتصادي والسياسي الحيوي الذي لا تستغني عنه. وإذا كانت المملكة العربية السعودية تستورد من لبنان وحدها ما يزيد عن نصف صادراته، ومنها يرسل اللبنانيون العاملون ملايين الدولارات مما يصحح العجز في ميزان مدفوعاته، وإذا كانت اليوم لا تني ترسل الإشارات ذات المغزى السياسي عبر تعليقات إذاعتها الرسمية وافتتاحيات صحفها عن وجوب عدم انفراد لبنان في قبول صلح منفرد يضطر إلى دفع ثمنه غالباً، فإنها قد حذرت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها ستعاقب على ذلك عند الضرورة، عندما أوقفت استيراد بعض أنواع الصادرات اللبنانية بداعي الخوف من تسرب البضائع الإسرائيلية المهربة عبرها. كذلك فإن سوريا لا تغفل هي الأخرى عن التلويح بأضرار معاهدة صلح مع إسرائيل — لأسبابها الخاصة أيضاً — ولا حاجة هنا للإشارة إلى تأثيرها على مجمل حياة لبنان الاقتصادية والسياسية بحكم موقعها الجغرافي، الذي تمر ثلاثة أرباع التجارة والترانزيت عبره، وهما عمادا الاقتصاد اللبناني، هذا دون الحديث عن باقي الآثار والنتائج.

واستناداً إلى هذا الهدف الذي يسعى إلى عدم التفريط بالعلاقات مع المحيط العربي برغم الاستعداد لتقديم ما أمكن من التنازلات، وانطلاقاً من سياسة «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم» المجرى لبنان على سلوكها، يصبح موقفه التفاوضي رهين خطوات مترددة — من منطلق نظري بحت، هذا إذا وجد مثل هذا المنطلق — وهذا سيدفع به أكثر إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية وحدها لإنقاذه من هذا المأزق، كما أن هذا سيجعله أكثر فأكثر رهين قراراتها، مع ميل إلى التنازل عند اللزوم، في سبيل هدف يعلنه الموقف الرسمي وهو استرداد الأرض.

الأساليب اللبنانية الراجحة الاتباع

انطلاقاً من الرغبة اللبنانية الرسمية في تسريع المفاوضات والسير بها قدماً، خلافاً للرغبة الإسرائيلية القائمة على كسب الوقت، وخضوعاً لمجمل العوامل والأهداف الضاغطة على موقف المفاوض اللبناني، بدأ الموقف اللبناني مرناً ولبناً في شؤون كثيرة ومتعددة، برغم تصلبه في أخرى. فهو إذا كان قد رفض مفاوضات تجري في القدس وبمستوى وزاري كما أشرنا من قبل، إلا أنه بالمقابل قدم تنازلات عدة.

فقد نجحت إسرائيل حتى الآن في إجبار لبنان على دخول مفاوضات كان يعلن سابقاً أنه يرفضها، لكونها غير ذات ضرورة في ظل وجود قراري مجلس الأمن الدولي برقم ٥٠٨ و ٥٠٩ إضافة إلى باقي القرارات. وما كان له أن يدخلها لو توافر ضغط أميركي مناسب بهذا الخصوص. كذلك اضطر إلى إشراك مدنيين فيها وإعطاء رئاسة الوفد إلى واحدٍ منهم، بعدما كان يرفض أن يضم إلى الوفد إلا العسكريين. وهذا ما أعطى المفاوضات الطابع السياسي و«التطبيعي» و«السلمي» الذي تريده لها إسرائيل، كما أسقط عملياً وفعالاً اتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٨ وقيمة القرارين الدوليين بشأنه. ولولا تراخي الضغط الأميركي، لما كان لذلك أن يتم.

ولكي يتحاشى الموقف اللبناني أضرار سياسة «شق الصف» التي تتبعها إسرائيل عبر إثارتها للنعرات والخلافات والمعارك الطائفية عسكرياً وسياسياً، فقد قام باستجماع التأييد حول سياسته في المفاوضات عبر التشديد على ضرورة وحدة الموقف التفاوضي اللبناني وتعبير عن رأي موحد ومن خلال إشراك رؤساء الحكومات السابقين — وهم من الصف الإسلامي — في المشاورات بشأن السياسة الواجبة الاتباع. كذلك إطلاع المجلس النيابي اللبناني من خلال لقاء لجنة الشؤون الخارجية فيه مع وزير الخارجية اللبناني الدكتور إيلي سالم. وقد ظهرت نتائج هذه السياسة إعلامياً، من خلال موجة من «التضامن» النسبي مع مواقف الحكم اللبناني بشأن السياسة التفاوضية، يسعى المفاوض اللبناني إلى استخدامها بأقصى طاقته.

ولأن الاستفراد الإسرائيلي بلبنان ضمن المفاوضات يسير وسهل، ولأن إسرائيل قدمت شؤون التطبيع ومن ثم الترتيبات الأمنية على موضوع الانسحابات الواجبة التنفيذ، فإن المفاوض اللبناني، الذي قدم موضوع الانسحاب الشامل على الموضوعين الآخرين، اضطر إلى مزيد من الالتجاء إلى أحضان الموقف الأميركي. وهو يرى أنه من غير الاشتراك الكامل للولايات المتحدة الأميركية في المفاوضات، فإن الأخيرة ستطول إلى ما لا نهاية، ولن تكون نتائجها إلا لصالح إسرائيل. وبذا، فإنه يزداد ارتهاناً — رغم ذلك أم لم يرغب — إلى شروط الموقف الأميركي وسياسته في لبنان والمنطقة والعالم.

استناداً إلى ما سبق، وانطلاقاً من رغبة لبنان في عدم تقديم جدول للأعمال لأن لا مطالب لديه سوى انسحاب إسرائيل من أرضه، ولأن الخلاف قائم بينه وبين إسرائيل حول ترتيبات نقاط المفاوضات الواجبة النقاش، ولأنه يسعى إلى تسريع المفاوضات التي تعمل إسرائيل وستعمل على إعاقتها، فإن وقتاً سيهدر من غير طائل في مناورات

ومماطلات تهدف إسرائيل من خلالها إلى إجبار المفاوض اللبناني على الخضوع لوجهة نظرها اعتماداً على الأوراق التي تملكها بمواجهته وعوامل الضعف الموجودة في موقفه، وإلا، فعلى إضاعة أكبر قدر من وقته، في حين يستعجل هو الانسحاب بأقصى شدة، ويعاني من مزيد من الانقسام.

وقد يضطر المفاوض اللبناني مع انصرام الوقت بفعل المماطلة واشتداد الضغط عليه، إلى القبول بانسحابات جزئية بدلاً من الإصرار على مطلب الانسحاب الشامل بغير هواده، لأنه سيجعل بين نار البقاء أسير الشرعية الحاكمة بيروت الغربية وحدها وجزءاً من ضواحيها، وبين نار القبول بانسحاب جزئي يحرق قسماً من الجبل الذي تعمل إسرائيل فيه تمزيقاً طائفيًا ومعارك تقسيمية.

ومن الأكد أن المفاوض اللبناني سيضطر في اللحظات الحرجة إلى الاستعانة بالمملكة العربية السعودية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأميركية كلما احتاج إلى عون الأخيرة وأنس منها تردداً في التلبية نظراً لما تملكه الأولى من تأثير على المجرى السياسية والاقتصادية في لبنان، ولما تحوزه من علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. كما أنه سيأخذ بنظر الاعتبار المطالب السورية بشأن ضمان أمنها والمطالب الفلسطينية بشأن ضمان أمن المدنيين خصوصاً، إذا أراد أن يحتفظ بورقتي انسحابهما بين يديه جاهزتين للاستخدام.

خلفيات وأهداف الموقف الأميركي في المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية الدوافع اللبنانية للموقف الأميركي

تتميز السياسة الأميركية إلى جانب كونها براغماتية النزوع، بأنها تحمل بدائل سياسية متناقضة ضمن الاتجاه نفسه، كما يرى بعض المعلقين السياسيين. ومن المعروف أنها إذ تعمل لصالح اتجاه ما، تبقى خيوطاً متصلة بالاتجاه الآخر لكي تحفظ لنفسها مكاناً في كل حدث أو تغيير. وهي غالباً ما تسعى إلى المراهنة على جياذ مختلفة في السباق نفسه. وإذا كانت سياستها في لبنان قد تميزت خلال السنوات الثمان المنصرمة من عمر حربه الأهلية بانكفاء سياسي عن الضغط لصالح فصل أزمته عن أزمة المنطقة، فلأن الشروط الموضوعية لذلك الفصل لم تكن قد نضجت بعد آنذاك، ولأن السياسة الأميركية كانت تجرّب إمكانية الاستغناء عن دور لبنان المميز في المنطقة، في آن معاً.

وقتها، كان النهوض الوطني في لبنان قائماً على قاعدة العداء المشترك اللبناني - الفلسطيني لإسرائيل والمستند إلى رغبة في التغيير الاجتماعي الداخلي، تؤججها «حركة الطوائف» في المجتمع اللبناني وتغذيها بوقودها. وأنذاك، كانت السياسة العربية والأميركية تسعى إلى الخلاص من هذه «البؤرة» التي تهدد بإشعال النار في المنطقة بكاملها، وتفتش في الوقت نفسه عن بدائل أخرى تستطيع تأدية دورها السابق، لا سيما في جانبه «الاقتصادي» كمصرف ضخم تصب فيه أموال

وأرصدة عائدات النفط العربية، ومنه تنسرب إلى المصارف الأجنبية والأميركية خصوصاً.

أما وأن النهوض والمد الوطنيين في لبنان قد استحالا تراجعاً وجزراً ساحقين، والهوة بين اللبناني واللسطيني ازدادت عمقاً واتساعاً، لأسباب عدة لا مجال لتعدادها، ولأن بلداً عربياً أو متوسطياً لم يستطع أن يسد الفراغ الذي تركه غياب الدور اللبناني -- وبالتحديد اقتصادياً -- الذي ظل محط الأنظار خدمات ومصارف وشركات إلخ... ولأن «البؤرة» المشتعلة خمدت نيرانها شيئاً فشيئاً بفعل «ثورة على الثورة»، فإن كل الظروف اجتمعت لتعيد البريق إلى الدور اللبناني في العين الأميركية.

وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأميركية، وبالتحديد الإدارة الحالية، عادت تتطلع من جديد إلى استعادة لبنان دوره الاقتصادي القديم «كمصرف» للأموال والعائدات النفطية العربية و «مسرب» للرساميل والاستثمارات الأميركية إلى المنطقة، لا سيما وأن هذا «الدور» غير مهدد بأي تهديد جدي هذه المرة، خصوصاً إذا ما تم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان واستردت الدولة هيبتها في ظل رغبة واسعة وشعبية بوجود قيام حكم مركزي قوي. وبذلك، تستطيع الولايات المتحدة الأميركية، أن تمسك بخناق المنطقة العربية بيدين واحدة «عسكرية» ممثلة في إسرائيل، وأخرى «اقتصادية» ممثلة في لبنان؛ أو بالأحرى هكذا تريد له أن يصير ويكون. وإذا كان لهذا الأمر أن يتحقق، فلا بد من استعادة لبنان لجنوبه وبقاعه والشمال، لتستعيد «الدورة الاقتصادية» التقليدية حياتها من جديد، إذ بدون هذه «الأطراف» التي لا تخضع «للشريعة اللبنانية» يصعب على «المركز» أن يعيش ويؤدي دوره المنشود. ولا تزال الأنباء تتزايد حول تهافت رجال الأعمال الأميركيين وممثلي الشركات الأجنبية على المجيء إلى لبنان لدراسة إمكانات العمل والتثمين فيه مجدداً، برغم ظروف الاحتلال الواقع على أرضه، وظلال الحرب الأهلية التي لا تزال تخيم في مناطقه. وآخر هذه الأنباء، ما أشارت إليه مجلة «المجلة» (في عددها رقم (١٥٠) ص ١٢)، من أن إدارة ريغان قد نصحت الشركات الأميركية بإرسال بعثات إلى لبنان لدرس إمكانات العمل والاستثمار والتجارة في هذا البلد. وأن ذلك قد جاء في وثيقة أميركية رسمية أرسلت نسخ منها إلى سفارات الولايات المتحدة الأميركية في عدة عواصم شرق أوسطية، وحصلت المجلة على إحداها. ومفاد الوثيقة أن فرص الاستقرار السياسي قد تحسنت في لبنان، وأن من السهل قيام عمليات مشتركة بين الشركات اللبنانية والأميركية في هذا البلد. كذلك، جاء في الوثيقة، التي تعتبر الأولى من نوعها منذ سنوات كما تقول المجلة، إن السفارة الأميركية في بيروت تعتبر أن إمكانات العمل للقطاع الخاص في لبنان هي ممتازة الآن.

وبغض النظر عن صحة الوثيقة أو عدمها، فإن الخبر يجيء وسط مجموعة من الإشارات الإعلامية والسياسية التي تصب في المنحى نفسه وتؤثر إليه، وكلها تؤكد الاهتمام الأميركي بالدور الاقتصادي اللبناني المأمول قيامه. إلا أن هذا التطلع الأميركي الذي تدعمه الإدارة الحالية، بغية استعادة لبنان لموقعه الاقتصادي «الحيوي» مشروط بجملة ظروف سياسية موضوعية تلعب إسرائيل ولبنان والدول العربية دوراً مؤثراً فيها، ولا بد من تحققها على الأرض، لكي يكتمل هذا التطلع الأميركي

«الاقتصادي النظرة» إلى لبنان. فإذا ما حالت الظروف دون تحقيقه، وقد تحول، فإن البدائل السياسية المناقضة لهذا النزوع وذاك التطلع، تكون جاهزة للتطبيق من ضمن «براغماتية» السياسة الأميركية، كما أشرنا من قبل.

وبرغم ذلك كله، فإن ما ذكر ليس إلا الجانب الاقتصادي من الاهتمام الأميركي، وهو ضئيل الأثر إذا ما قيس بالاهتمام السياسي الأميركي. فلبنان اليوم، لا يستقبل الولايات المتحدة الأميركية بالترحاب من قبل الجانب الرسمي وحسب، بل ومن قبل الجانب الشعبي وال جماهيري. «فالمزاج الجماهيري» الذي أنهكته سنوات الحرب الأهلية المنصرمة، لألف سبب وسبب، يستقبل أميركا بالترحاب (في غالبية الساحقة) هو أيضاً، بعدما كان طوال سنوات وسنوات ينظر إليها على أنها العدو الأول، وينظم المظاهرات والتحركات ضدها وضد مصالحها. و «المارينز» الأميركي هو «المخلص» اليوم عام ١٩٨٢ وما يلحقه، بعدما كان «الجلاد» عام ١٩٥٨. وهذه الصورة مرشحة للمزيد من اللمعان والبريق في «المزاج الجماهيري»، إذا ما استطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيق انسحابها، مع ما يريده ذلك من آثار ونتائج على سياسة لبنان الرسمية.

وإذا ما فشلت الولايات المتحدة الأميركية في الضغط على إسرائيل، فإن «سمعتها» الجديدة، ستكون عرضة للانهيال والزوال، ولن يمنع شيء على الاطلاق عودة موجة العداة لها من الارتفاع مجدداً. كما أن ما يمكن أن تكسبه «جماهيرياً» و «رسمياً» إذا ما أعادت الجنوب والبقاع والشمال إلى لبنان، معرضة لأن تخسره حتى في بيروت إذا فشل الرهان عليها. ولم يكن يوماً لبنان «الرسمي» و «الشعبي» معها طوال تاريخه، كما هو الآن، ولن يكون كذلك مستقبلاً أو يستمر إذا فشل «الدور الأميركي» في تحقيق الآمال المعقودة عليه.

وتربح الولايات المتحدة الأميركية الشيء الكثير من وراء هذا التأييد السياسي عربياً ودولياً مما سيجيء ذكره، لكنها تربح في لبنان استعداداً منذ الآن — رسمياً وشعبياً — لكي تكون صاحبة النفوذ الأول فيه سياسياً واقتصادياً، ودونما حرج بل إن مالم يخطر في الحسبان، أصبح وارداً في حسابات الأنباء الإعلامية، من أن مركز المراقبة القائم على جبل الباروك والذي تصر إسرائيل على عدم التخلي عنه، يمكن أن يصبح بيد الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشرافها، هو محطتي الإنذار المبكر الآخرين التي أنشأتها إسرائيل في الجنوب. وبالطبع فإن مثل هذا الإشراف الأميركي سيعني — إذا ما كرس بمعاهدة أو باتفاق أممي أو ما شابهه — وجوداً عسكرياً دائماً، يكون إحدى قواعد قوات الانتشار السريع في المنطقة، كما سيعني أن التصور الاستراتيجي الأميركي للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي، أصبح في أحد أطرافه العسكرية يمر «بوجود» قائم في لبنان نفسه. وبالطبع، فإن هذا «الوجود» الأميركي سيكون أجدى وأنفع للولايات المتحدة، عندما يكون قائماً في دولة «لبنان الكبير» بحدودها المعترف بها دولياً، بدلاً من أن يكون جزءاً من دولة «لبنان الصغير» المفتتة والمجزأة، هذا إذا قام أصلاً.

الدوافع العربية للموقف الأميركي

لا ينطلق «الدور الأميركي» في لبنان من بواعت لبنان وحسب، بل تدفعه ولا ريب دوافع سياسته في المنطقة العربية، وتنازعه النفوذ مع الاتحاد السوفياتي فيها. ومن الواضح أنه في هذا المجال بالتحديد تكاد المنطقة العربية بكاملها، تتحول إلى «بحيرة» أميركية، لولا بعض الاستثناءات هنا أو هناك، وبهذا الشكل أو ذاك، دون مساس بالجوهر.

وليس يجدي الحديث عن الأسباب التي قادت إلى ذلك — ولا هذا مجاله — بقدر ما يؤثر ذلك إلى أن الأنظمة العربية إجمالاً تقريباً، تنتظر من الولايات المتحدة الأميركية أن تظهر «حسن نيتها» عربياً فتضغط على إسرائيل من أجل القبول بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧. و«مشروع السلام العربي» و«مبادرة ريفان» يصبان في هذا الاتجاه بالتأكيد.

ولا شك أن نجاح الإدارة الأميركية في إخراج إسرائيل من لبنان دون تنازلات كبيرة تذكر من جانبه، ستدعم وجهة نظر المراهنين على أميركا وقدرتها على تحقيق السلام، كما ستزيد من ثقتهم بإمكانية تحقيق حل سلمي للصراع العربي — الإسرائيلي في المنطقة، وتثبت إلى عقود قادمة «الدور الأميركي»، وبلا منازع يذكر. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفشل الأميركي في إخراج الاحتلال الإسرائيلي من لبنان «بالشروط العربية والأميركية» سيؤدي بسرعة إلى فقدان الثقة بها من قبل الدول العربية التي وضعت أوراقها في «سلتها» السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما ستجعل شعوب هذه الدول عرضة لتأثير التيارات السياسية والدينية المعادية جذرياً للسياسة الأميركية، مع ما يولده ذلك من نتائج رسمية وشعبية.

ولقد أصبح معلوماً أن هناك الكثير من «نقاط الاتفاق» «الإيجابية» بين مشروع السلام العربي الصادر عن قمة فاس وبين مبادرة ريفان، كما يراها أصحاب هذه التصريحات، وأن الكثير من الآمال يعقد على هذه «المبادرة». وبغض النظر عن دقة هذا التحليل المتفائل أو عدمها، فإن ما لا ريب فيه هو أن سلاماً منفرداً بين بيروت وتل أبيب أو ما يشابهه محتوي ومضموناً وإن خرج عليه شكلاً وظاهراً، من شأنه أن يعطل المشروع العربي والمبادرة الأميركية لصالح وجهة النظر الإسرائيلية بقيادة فريق بيغن — شارون — شامير الراضة لمبدأ الانسحاب من أراضي الضفة الغربية والقطاع والمعارضة لأي حق بتقرير المصير للشعب الفلسطيني فيهما، باستثناء مبدأ الحكم الذاتي، المرفوض فلسطينياً وعربياً. ذلك أن مثل هذا «السلام» مع لبنان، سيقيوي مواقع إسرائيل التفاوضية مستقبلاً مع أي طرف عربي، وسيعمل على تكريس مبدأ الاستفراد الإسرائيلي بكل بلد على حدة، ويجعل من إسرائيل في المنطقة القوة الإقليمية الأقوى على فرض كلمتها وسياستها، حتى بإزاء الدول الكبرى — وبينها الولايات المتحدة الأميركية.

وإذا لم ينجح الضغط الأميركي في تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، من لبنان، فيصبح الأخير ألعوبة البلد المحتل الذي تستطيع إسرائيل أن تهدد به أي بلد عربي آخر، وترهن مصيره إلى النتائج نفسها، وسيخفق «الإغراء» الأميركي للملك حسين

والفلسطينيين والعرب أجمعين بدخول باب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل على حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، تزعم مبادرة ريفان أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى، وأنه الفرصة الوحيدة الباقية والممكنة. وكيف لا يخفق «الإغراء» الأميركي إذا كان حتى الآن قد عجز عن إيقاف بناء المستوطنات في الضفة، ولم يسبق أن فعل شيئاً جدياً لمنع ضم الجولان وتوحيد إسرائيل لمدينة القدس وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل. وكيف لا يعجز هذا «الإغراء» عن استدراج آخرين، طالما أن الإدارة الأميركية الحالية قد خرجت عاجزة ومهزومة في معركتها مع إسرائيل داخل أروقة الكونغرس الأميركي بصدد تخفيض مقدار المساعدة الأميركية، فكانت النتيجة أن وافق مجلس الشيوخ والنواب على هذه المساعدة وخلافاً لما ظهر (شكلياً على الأقل) من ضغط للإدارة الحالية لمنع إقرار ذلك.

ولذا، لا عجب إذا ما رأينا التأكيد الأميركي على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، يتجلى اهتماماً شخصياً من قبل الرئيس الأميركي ريفان، بيته مندوبه الخاص فيليب حبيب ويطلب إليه أن يعمل على تحقيقه بأسرع ما يمكن. ولا يعود المرء مندوياً من الحرارة التي تستقبل بها جولة وزير الخارجية اللبناني وزيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية إذا ما عرف أن الدول الكبرى تتصرف بمنطق المصالح لا بمنطق العواطف. كما يصبح من المفهوم أن ترفض واشنطن ادعاءات إسرائيل بأن التخلي عن الضفة الغربية يعرض أمنها للخطر وهي ادعاءات يرددها العديد من المسؤولين الإسرائيليين وبينهم رئيس الأركان الجنرال رفول إيتان نفسه اليوم.

الدوافع الداخلية للموقف الأميركي

ويبقى للموقف الأميركي دوافعه الداخلية الخاصة به. فالاقتصاد الأميركي ما زال يعاني الكساد والتضخم، وظاهرة البطالة لا تزال متفشية. وتشير الأنباء إلى أن الأموال السعودية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في إنعاش الاقتصاد الأميركي، وهو ما كان موضوع نقاش من قبل وفد أميركي مع المسؤولين السعوديين في الأسابيع الأخيرة. والانتخابات الأميركية ستبدأ في أواخر الربيع المقبل، وسيكون الرئيس رونالد ريفان أحد روادها كما تشير الأنباء. وهو لن يستطيع خوض غمارها، إلا إذا تسلح بنجاح ما في معركة المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية، لاسيما إذا ما برز في خاتمة المطاف على أنه كان عزابها.

وعلى العكس من ذلك، فإن فشل هذه المفاوضات سيدخل ريفان حلبة المرشحين ضعيف القوى - وإن لم تلغ حظه بالنجاح - بعد أن فقد نجاحاً في السياسة الخارجية، يأمل أن يعوّض به فشله المستمر في السياسة الداخلية، لجهة حفز الاقتصاد الأميركي المريض وتنشيطه وإلغاء المساعدات الحكومية الاجتماعية والإنفاق الهائل على البرنامج التسلحي وهو ما يعارضه الكونغرس، ناهيك عن اضطراره إلى الكثير من التراجع في سياسته الخارجية المواجهة للاتحاد السوفياتي وبينها الحظر على الشركات الأميركية (والأوروبية الفروع) التي تمد الاتحاد السوفياتي بالمعدات اللازمة لإنشاء خط أنابيب الغاز المشهورة قصته دولياً.

ولأن إسرائيل تعرف أوالية عمل النظام الأميركي جيداً، وكيفية صدور القرار فيه، فقد خاضت معركتها في عقر الدار الأميركية، بعدما عبأت الرأي العام الداخلي فيها بالاحتجاج على التدخلات الأميركية في سياستها الداخلية كسبيل من سبيل الدفاع ضد المعارضة العمالية الإسرائيلية السائرة في ركاب مبادرة ريغان. وظهرت ملامح هذه المواجهة في مسألة الحصول على زيادة من برنامج المساعدات الأميركية لإسرائيل عن عام ١٩٨٣، التي خاضتها ضد الإدارة الأميركية الحالية وربحتها في الكونغرس، كما أسلفنا من قبل. كذلك برزت بالترافق مع ذلك حملة مركزة من قبل المؤيدين لاسرائيل ضد إدارة الرئيس ريغان عموماً وضد مبعوثه إلى الشرق الأوسط، السيد فيليب حبيب، خصوصاً. وصدرت انتقادات تتهمه بالتدخل في قضية المساعدات ضد مصلحة إسرائيل، وهو ما ينفي عنه صفة الحياد اللازمة للعب دور الوسيط بين إسرائيل ولبنان وجيرانها من العرب. وكان الهدف من ذلك إضعاف الثقة بحبيب وإشاعة جو من التشكيك حول مصداقية دوره وقدرته على الاستمرار فيه، مع ما كان سيرافق ذلك من تأخير وإعاقة للمفاوضات، لو سارت الرياح وفق ما تشتهي السفن الإسرائيلية. كذلك لم ينجُ وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز من هذه الحملة بسبب توجيهه الانتقادات المباشرة إلى إسرائيل على سياسة الاستمرار في بناء المستوطنات الجديدة التي لا تزال تتبعها في الضفة وبالنسبة إلى موضوع الحرية الأكاديمية في الأراضي المحتلة وآراء الأساتذة في جامعاتها، إضافة إلى موقفه المؤيد عموماً لوجهة النظر اللبنانية بشأن المحادثات مع إسرائيل.

وبإزاء هذه الحملة الإسرائيلية خاضت الإدارة الأميركية في دفاع ضدها، أكدت من خلاله مجدداً وعلى لسان مسؤولين ورسميين تمسكها بسياستها في الشرق الأوسط ولبنان واعتبارها السياسة الإسرائيلية التوسعية مضرّة بمصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. وكان من بين آخر هذه التصريحات ما أكده الرئيس ريغان مجدداً من أن الولايات المتحدة الأميركية ستعتبر إسرائيل محتلة إن لم تخرج من لبنان، في الوقت الذي أكد فيه رفضه لسياسة الاستيطان وجدد الحديث عن ضرورة مناقشة وضع القدس دولياً، بما يؤكد مضمون مبادرته الأنفة الذكر. وبنتيجة هذا الضغط المستمر أتت إسرائيل إلى طاولة المفاوضات، آملة أن تعيقها إلى أكبر مدى زمني ممكن، بحيث لا تخرج بنتائج جدية قبل أواخر الربيع، حيث تغرق الإدارة الأميركية الحالية في همومها الداخلية، ويخفت وهيج سعيها إلى تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط من خلال ضم الملك حسين والفلسطينيين إلى المفاوضات، ويخفق الضغط الأميركي في إنجاز أهدافه إسرائيلياً.

النتائج المحتملة لمعركة المفاوضات

إذا جاز التكهّن منذ اليوم بالنتائج المحتملة لمعركة المفاوضات الدائرة، فإن صورتها تظهر — في ضوء ما سلف ذكره — تعقيدات شكلية وخلافات ثانوية هدفها صرف الأنتظار عن الجوهر في المفاوضات، ألا وهو خروج الاحتلال الإسرائيلي من لبنان، دون قيد أو شرط. وبالطبع، فإن المدى الزمني يبدو طويلاً نسبياً بالقياس إلى

الوعود الأميركية التي كانت تحدد مواعيد للانسحاب قبل عيد الاستقلال اللبناني في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، ووعود فيليب حبيب التي اعتذر عنها، بتحقيق انسحاب إسرائيل قبل نهاية العام ١٩٨٢، كهدية رأس السنة.

ومن الواضح أنه خلال هذه المفاوضات ستمارس ضغوط متبادلة بين الأطراف الثلاثة الإسرائيلية والأميركية بالأساس واللبنانية تالياً، وسيكون لبنان معرضاً لمزيد من الانفجارات الأمنية وسياسة شق الصفوف إعلامياً وسياسياً وعلى الأرض، بهدف خلخلة وضعية المفاوض اللبناني وإرباكه وتفتيت وحدة موقفه التفاوضي، في الوقت الذي تتعرض فيه الحكومة الإسرائيلية إلى مزيد من الضغوط الداخلية من قبل المعارضة، وتشند الحملة على الإدارة الأميركية الحالية في داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها عبر أشكال متعددة، بعدما رفعت قضية الانسحاب من لبنان إلى مستوى الالتزام الشخصي للرئيس ريغان، الذي تتجسد فيه سمعته وهيبته ومصداقية كلمته، بل ومصيره السياسي في حملة الانتخابات القادمة.

كذلك، ستشند الدعوات إلى ضم الضفة الغربية من قبل المسؤولين الإسرائيليين وأولئك المقربين من مناحيم بيغن، في الوقت الذي تتابع فيه سياسة الاستيطان وقمع التحرك الفلسطيني الداخلي، في محاولة لمقايضة ضم الضفة بالانسحاب الإسرائيلي، كما تمت مقايضة إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في شهر نيسان (إبريل) المنصرم، باحتلال لبنان والاعتداء عليه في شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ نفسه. ومن المحتمل أن يصبح خطر ضم الضفة جدياً فعلاً وليس مجرد تهديد، كلما اقتربت المفاوضات من نهايتها، وخصوصاً إذا ما خف الضغط الأميركي على إسرائيل، بسبب الانشغال بالانتخابات وحملة التحضير لها، في ظل الانقسام العربي المعهود.

وبرغم لهجة التشاؤم التي تعتري أحاديث المراقبين السياسيين وبينهم وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأميركي السابق وعضو معهد بروكينغز حالياً، وكذلك السفير الأميركي والمبعوث الخاص إلى لبنان بين براون وآخرون أجانب ومحلبيون، حول صعوبة تحقيق المفاوضات لنتائج فعلية تذكر، إلا أن احتمال انسحاب جزئي إلى حدود الدامور أو نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، هو أمر ممكن جداً، يكون تعويضاً للرئيس الأميركي عن الانسحاب الشامل الذي التزم به شخصياً، وحداً أدنى للدخول في مرحلة الانتخابات. ومثل هذا الانسحاب، وإن لم ترغب فيه إسرائيل بغير ثمن باهظ، إلا أنه لا يفقدها وبقوتها الرئيسية المتمثلة في بقاء الجنوب تحت سلطتها وبقاء السيادة اللبنانية غير ناجزة على كامل أراضيها.

وفي كل حال، يجمع المراقبون بدون استثناء على أن فترة الأشهر الستة القادمة ستكون حاسمة ومصيرية، لافي عمر لبنان وحسب، بل في عمر الصراع العربي-الإسرائيلي كذلك. فإما تنجح إعادة إحياء لبنان بفصل أزمته عن ارتباطها المباشر بالقضية الفلسطينية، وإما يعود هذا الارتباط إلى سابق عهده، في ظل احتلال إسرائيل يعمل تمزيقاً ونهشاً في الجسد اللبناني وتقسيماً وتفتيتاً لاجزائه. وخلال هذه المدة، ستبين حقيقة الضغوطات الأميركية على إسرائيل وقدرتها الفعلية على السير بمبادرة الرئيس الأميركي ريغان قدماً، والحجم الذي أصبحت تمتلكه إسرائيل في تقرير

شؤون المنطقة، برغم السعي الأميركي الدائم والمعتاد إلى تجيير حركة جميع اللاعبين وكافة الأدوار، وجعلها تصب في مجرى سياسته دوماً.
وكائناً ما سيكون الأمر، فإن لبنان واقع في مصيدة الاحتلال الإسرائيلي، ويصعب أن يخرج منها بدون أضرار بالغة أصبحت منظورة ولا تحتاج إلى إسهاب، وإسرائيل يزداد ثقلها الكمي والنوعي في ساحة الشرق الأوسط يوماً بعد يوم، حتى لتبدو وكأنها سيدة الساحة بلا منازع، في ظل العجز العربي عن تحقيق أدنى شروط التوازن المفقود.

فلسطين في الذاكرة العربية بين مشروعَي القتل والاحياء

أحمد شاهين

لم يبتعد كثيراً ذلك اليوم الذي توجه فيه مواطنون عرب من كافة الأقطار العربية التي كانت قد خلصت من الاستعمار، في حينه، إلى فلسطين للدفاع عنها، وتحريرها من الاستعمارين البريطاني والصهيوني. فأبناء المشرق العربي انخرطوا في قوات جيش الإنقاذ، وأبناء مصر قاتلوا في قوات كتائب الجهاد التي شكلت جواله الاخوان المسلمين أساسها. أما أبناء فلسطين فقاتلوا في قوات الجهاد المقدس. وكانت قضية فلسطين، بحق، قضية العرب.

مقابل تلك القوات، آنفة الذكر، دخلت القوات الرسمية العربية فلسطين، على شكل جيوش، بعد انسحاب بريطانيا في أيار (مايو) ١٩٤٨. من فلسطين «لتحررها» من الصهيونيين. فمن الشمال دخلت القوات السورية، ومن الشرق القوات العراقية والأردنية، ومن الجنوب القوات المصرية.

وقد سبقت القوات الشعبية القوات الرسمية إلى القتال، وخاضت معاركها بدءاً من عام ١٩٤٧؛ ومن نافل القول أن القوات الرسمية، بعد أن دخلت فلسطين، ضاقت القوات الشعبية وعملت على إخضاعها «لنظام قتالها»، أو بالأصح، لمنعها من القتال إلا في الإطار الذي كانت القوات الرسمية قد حددته لنفسها، وفق الترتيب السياسي الذي دخلت فلسطين على أساسه، حسبما اتضح فيما بعد.

ويلحظ المراقب لتطورات القضية الفلسطينية، منذ ذلك الحين حتى اليوم، أن لهذه القضية رؤيتين، رسمية وشعبية. فالمواطن الذي لم يعتد على ظاهرة الحدود بين الدساكر العربية، كانت قضية فلسطين بالنسبة إليه قضية تعنيه، كما يعنيه بيته أو قريته؛ أما الحكومات التي قامت في الإطار الذي حدده لها الاستعمار في مراسيم منحها الاستقلال، جغرافياً وسياسياً، فقد نظرت لها باعتبارها وسيلة يمكن توظيفها فيما هو لمصلحة تلك الحكومات التي سعت، على تنوع شعاراتها ومشاربها، إلى تثبيت الكيانات التي قامت.

ولم تكن الزعامات الفلسطينية غائبة عن التوجه الرسمي العربي، بل حاولت محاكاته، عندما أعلنت عن تشكيل حكومة عموم فلسطين. واختلفت الزعامات العربية، في حينه، حول شرعية تلك الحكومة. ففي حين دعمتها مصر، عارضها الأردن وأعلن عن ضم الضفة الغربية إليه. وعندما «تضامن» العرب لمواجهة العدو المشترك، إسرائيل، طويت قضية حكومة عموم فلسطين، وأصبحت مكتباً—رمزاً في القاهرة، دون أي فعالية أو حضور، وصار التمثيل الفلسطيني في جامعة الدول العربية له صفة المراقب فقط، باعتبار أن نظام الجامعة يفترض تمثيل الدول المستقلة، وفلسطين ليست كذلك.

شيء من التاريخ للذكرى

تأسيساً على ما تقدم، شهدت سنوات الخمسينات نهوض حركات سياسية جديدة حملت لواء القومية العربية وربطته بتحرير فلسطين. والملاحظة الأساسية في تلك الفترة، هو أن الفلسطينيين كانوا الأناشط بين المجموعات التي انتظمت في تلك الحركات.

لكن دورة تثبيت الكيانات العربية اقتضت السير في منحى مختلف عما أرادته الجماهير العربية، وكان لزاماً على السلطات التي حكمت في تلك الكيانات، أن تعمل بما يخدم ثبات تلك الكيانات، حتى لو تناقض ذلك مع الشعارات التي جاءت بتلك الجهات إلى الحكم.

وكانت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨، وإجهاضها في ١٩٦١، بغض النظر عن العوامل التي ساهمت في إجهاضها، التجربة اليتيمة المعبرة عن ذاك التوجه القومي العربي. فبقدر ما بدأ، مع إعلان الوحدة، اقتراب موعد تحرير فلسطين في أعين الجماهير العربية، ومنها الفلسطينية خصوصاً، بقدر ما صار هذا الأمل بعيداً، مع انفراط عقد تلك الوحدة. ولم يضيف شيئاً وصول تيارات قومية إلى سدة السلطة في أكثر من قطر عربي. فقد بدأ من محادثات الوحدة في العام ١٩٦٣، أن هذا الأمل أنى من حدود التصور، وأن مصالح أخرى قد ترسخت في كل كيان عربي تتنافر مع الطموحات الوجودية. وكان لا بد من أن يمر وقت كي يتأكد للجماهير مدى دور هذه المصالح، بل ان هذه الجماهير مع الوقت صارت لها مصالحها المؤطرة في تلك الكيانات، فصاغت حياتها وأحلامها في حدود ذلك. وكانت سنة ١٩٧٠ سنة الانعطاف الكبير في المنطقة العربية.

في ضوء فشل محادثات الوحدة الثلاثية في ١٩٦٣، ومع اشتداد الصراع بين مصر والسعودية في اليمن، ومع إعلان إسرائيل عن العمل لتحويل روافد نهر الأردن، تداعت الدول العربية، بدعوة من عبد الناصر، للاجتماع، وعقدت مؤتمرين، الأول في بداية عام ١٩٦٤، والثاني في نهايته، وأكدت ميثاق التضامن العربي فيما بينها. بالمقابل طالب المؤتمر العرب أن يتولى الفلسطينيون أمر تحرير أراضيهم، وكلف المرحوم أحمد الشقيري، مندوب فلسطين في الجامعة العربية، ببحث هذا الأمر مع الفلسطينيين، فكان مؤتمر القدس الذي أعلن فيه عن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية. وكان ممكناً

أن يكون مصير المنظمة مشابهاً لمصير حكومة عموم فلسطين، حيث اختلفت الدول العربية فيما بينها على شرعية المنظمة. لكن حدثاً ظهر مع بداية ١٩٦٥، وهو إعلان منظمة فلسطينية عن وجودها بعملية مسلحة في الأراضي المحتلة، فاتحة بذلك مدخلاً جديداً في سورا الصراع العربي-الإسرائيلي.

لوم تنهزم الحكومات العربية في ١٩٦٧، لاختلف الوضع، لكنها انهزمت، ولسنا في معرض تحديد أسباب الهزيمة. وهزيمتها تلك دفعها إلى تبني شعارات من حمل السلاح من الفلسطينيين (حرب التحرير الشعبية)، وكثرت التنظيمات الفلسطينية المسلحة التي تعبر عن هذا الاتجاه السياسي، أو ذاك، أو عن هذه الدولة العربية أو تلك. وشكلت ظاهرة الكفاح المسلح رداً جماهيرياً على هزيمة الأنظمة، فبدأت الجماهير العربية تنظر إلى المقاومة الفلسطينية باعتبارها شيئاً مقدساً، وصار الفدائي ببذته المرقطة نبياً. والتحق الكثير من المواطنين العرب، خاصة المثقفين منهم، بصفوف المقاومة الفلسطينية في الأردن، وكان لمعركة الكرامة في ١٩٦٨ وهجها، وتأثيرها.

استطاعت الأنظمة بعد أكثر من سنة على الهزيمة من امتصاص الوضع، لكنها وجدت نفسها في مواجهة ظاهرة شعبية بدأ يصب عودها، والخلافات بينها وبين الإدارة السياسية للفلسطينيين التي رعتها الأنظمة العربية بدأت تتجه نحو الحسم لصالحها، بل حسم لصالحها في ١٩٦٨ بإبعاد الشقيري عن رأس المنظمة، وحلول آخر محله لفترة قصيرة، استلم بعدها زمام المنظمة رجل من أوساط دعاة حمل السلاح، زعيم حركة فتح، ياسر عرفات. وبدأ بذلك سباق الماراتون الطويل بين عرفات والحكام العرب، بين استقلال القرار الفلسطيني، وبين العاملين على تطويعه لصالح هذا النظام أو ذاك. فكانت معارك لبنان بين المقاومة والسلطة اللبنانية في ١٩٦٩ التي انتهت إلى المصالحة بإشراف الأنظمة، وترتيب نشاط المقاومة بما يعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية (اتفاقية القاهرة). وكان ذلك الاتفاق بداية فك الارتباط بين المقاومة والجماهير العربية، حيث بدأت الأنظمة بعد ذلك ترتب تعاملها مع المقاومة كنظام، مثلها مثله. وكان عدم التمكن من القضاء عليها في الأردن في عام ١٩٧٠ بداية لمرحلة جديدة، سواء بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو للأنظمة العربية، وحتى للجماهير. كان يجب أن تعطي دروس ١٩٧٠ توجهاً مغايراً لما حصل بعد ذلك التاريخ، وذلك من منطلق التحليل القائل بوحدة المصير العربي المشترك، وأولوية القضية الفلسطينية على ما عداها، عربياً. لكن ما حصل جاء مختلفاً، وقد يكون هذا منطلق التاريخ، وهو صواب لأنه يتحرك وفق عناصره وحركته الداخلية، لا وفق تصورات زيد أو عمرو، أو أحلام أي كان.

ويموت عبد الناصر في أيلول ١٩٧٠، حيث كان رمزاً توحيدياً، ولسنا في مجال مناقشة واقعية ذلك، مات على ما يبدو ذلك الوهج الوجودي الذي شهدته سنوات الخمسينات وأواسط الستينات، حيث كانت التظاهرات تعم الشوارع العربية، لأي حدث يلم بأي قطر عربي. كما أن الأنظمة التي تركزت بعد ذلك التاريخ اهتمت بتنمية أقطارها، وتوفير «الاستقرار الداخلي فيها»، وقامت فيما بينها أشكال من التعاون بما يخدم مصالحها كأقطار، وانتهت بذلك فترة التصارع العربي بين ما عرف بالاتجاهات

الرجعية، والاتجاهات التقدمية، وصار شعار التضامن العربي راية للجميع، تعزز في حرب ١٩٧٣، التي فتحت الباب على مصراعيه لمشروع التسوية السلمية مع إسرائيل، تحت شعار «السلام العادل والدائم».

وقد تميزت هذه الحقبة، حقبة ما بعد ١٩٧٠، بسيادة النمط الديكتاتوري في أرجاء الوطن العربي. وقد عبر السادات مرة في خطاب له حول أحداث السودان في تموز ١٩٧١ عن ذلك بالقول «ان الاتحاد الثلاثي ولد وله أنياب». وأشار بذلك إلى الدور الذي مورس لإنهاء حركة هاشم العطا في السودان آنذاك ضد جعفر النميري، وبالطبع كان القمع سمة تلك الحقبة، حيث انعدمت فرص السماح لأي رأي بالظهور سوى رأي الحاكم، وعدم السماح لأي تنظيم سياسي بالنشاط سوى نشاط حزب الحاكم. وترافق القمع مع وفرة نقدية، أمنتها أموال النفط التي بدأت تتدفق على الدول الشقيقة على شكل إعانات ومساعدات، بعضها تحت شعار التنمية، وبعضها الآخر تحت شعار دعم الصمود، وما شابه ذلك.

وأسهم كل من القمع والوفرة النقدية في الوطن العربي، في دفع المواطن العربي عن الاهتمام بالقضايا السياسية — الوطنية، وتأطرت شخصيته في إطار البحث عن حل لهومومه الشخصية، أي تحسين ظروف حياته المعيشية، كما تأطر جغرافياً في حدود شخصيته القطرية التي كثرت القوانين التي تحددها، وتمنعها من التطلع خارج الدائرة القطرية.

في هذا الوضع، ظلت الثورة الفلسطينية النشاز، وظل لبنان خروجاً على القاعدة. فكان مؤثلاً للثورة الفلسطينية، وكان بوجودها، ملجأ للعديد من الشباب العرب الهاربين من أنظمتهم والمحتجين عليها. لكنهم لم يشكلوا الحالة التي تشكل رداً على هذا الواقع العربي، فعاشوا في كنف الثورة لاجئين بين لاجئين. بل إن الكثير من النخب في الوطن العربي بدأت تجد في التعاون مع الثورة الفلسطينية خلاصاً وجدانياً لها، حيث لم تستطع تلك النخب لعب دورها في ساحاتها الأساسية. وللنخبة في العالم الثالث ككل، والوطن العربي منه، دور أساسي في إنهاض وتحريك النشاط الجماهيري.

من الصراع العربي — الإسرائيلي

إلى الصراع الإسرائيلي — الفلسطيني

شكلت التسويات الأولى التي بدأت على الجبهتين المصرية والسورية تباعاً مدخلاً للأمل بالوصول إلى تسويات دائمة؛ أعقبتها تسوية ١٩٧٥ على الجبهة المصرية والتي شكلت خلافاً بين سوريا ومصر، انتهى في ١٩٧٦ في قمة الرياض المصغرة، بعد تدخل سوريا في لبنان لوقف «الحرب الأهلية» التي كانت دائرة في حينه. وبدا بعد قمة الرياض المصغرة أن الوئام العربي قد عاد.

حدث في ١٩٧٧ أن صعد في إسرائيل للسلطة تكتل الليكود المتطرف في مسألة «أرض — إسرائيل» الكاملة، وبدا بصعوده أن أمر التسوية بات مؤجلاً. وهذا ما دفع الرئيس السادات إلى القيام بخطوة دراماتيكية عند زيارته للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧.

وفي آذار ١٩٧٨ شنت إسرائيل حربها الأولى ضد الفلسطينيين الذين يعاضدهم الوطنيون اللبنانيون فقط. ووقف العالم العربي، حكومات وجماهير، متفرجاً على ما يجري. ثم عادت إسرائيل في ١٩٨١ إلى شن حرب أخرى على شكل حرب مواقع، ولم يكن الحال في الوطن العربي بأفضل مما كان عليه في ١٩٧٨. ثم جاءت الجولة الثالثة في حزيران ١٩٨٢، وبداء مع حداثها، أن العالم كله، والعالم العربي، قد اتفق على «إنهاء» منظمة التحرير الفلسطينية. ومن المفارقات العجيبة، أن يخرج مائة ألف متظاهر في إسرائيل احتجاجاً على شراسة إسرائيل ضد الفلسطينيين، ولا يخرج في كل طول هذا «التابوت العربي» وعرضه، أي محتج على ما كان يجري في بيروت آنذاك. بل إن جزءاً طويلاً من المفاوضات تناول مسألة استعداد الدول العربية لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين الذين سيخرجون من بيروت، وكان لكل دولة ثمن تريد تقاضيه مقابل استقبال بعض الفلسطينيين، منه المادي ومنه السياسي.

إغلاق الدائرة

كيف حصل ان لم يخرج مواطن عربي للاحتجاج على ما تقوم به حكومته، وهو الذي كان يخرج لأي أمر، صغر أو كبر، في أي مكان من أرجاء العالم العربي؟ إن السيرة الكيانية للأقطار العربية، التي بدأت مسارها مع التشكل الجيو-بوليتيكي، الذي بدأ يتأطر، مع انحسار الاستعمار القديم، في دول مستقلة ذات سيادة، تركزت أسسها الأولى عالمياً في قبول تلك الدول في إطار الأمم المتحدة كدول ذات سيادة، وتكرست أسسها عربياً في أساس تشكيل جامعة الدول العربية. وتطورت في مسار انفصالي، بالرغم من استمرار الإعلان عن عَرْضية الحالة، حتى أن الظواهر التي طرحت نفسها نقيضاً لتلك الانفصالية عجزت مع وصولها للسلطة في بعض الأقطار عن الخروج خارج الحالة، وترجمة البديل الذي كانت تدعو له عملياً (استلام البعث للسلطة في سوريا والعراق لم يسهم في إعادة الوحدة مع مصر، كما لم يسهم في توحيد القطرين اللذين كان يحكمهما بالرغم من وجود قيادة قومية واحدة للحزب). كما تركزت السيرة الانفصالية من خلال القوانين التي بدأت تسنها الأنظمة العربية في حدود حجمها الجغرافي-السياسي، بدءاً من قوانين الجنسية، وانتهاء بقوانين التنقل بين الأقطار العربية. ولم يكن الوضع التحتي أفضل من ذلك. فقد صار لكل قطر عربي خطته التنموية الخاصة به، وارتباطاته الخاصة به أيضاً في أسواق العالم، انطلاقاً من مصالحه، ودون النظر إلى ما يمكن أن يكون مشتركاً (قد يكون الفشل المزمّن لمشروع إعادة تشغيل خطة سكة حديد الحجاز خير مثال). ورافق ذلك توجيه إعلامي، خجول في البداية، واضح وفتح بعد استقرار الأنظمة، لتكريس هذا المسار ودفع السيرة الانفصالية نحو التشكل النهائي لها، أي صيرورة تلك الأقطار دولاً، وقد تصبح في وقت لاحق أمماً، لايجمعها جامع.

حتى أن الحركات السياسية التي ظهرت بعد ١٩٧٠، بالرغم من تنادياها لتشكيل حركة عربية، بغض النظر عن أيديولوجيا كل حركة، ظلت مؤطرة في حدود أقطارها، ولم تنفع نواياها الطيبة، بالرغم من بعض المساعي، في تشكيل أي إطار عربي.

وهكذا مع نهاية عام ١٩٨٢، يمكن القول، بتحفظ، أن السيرورة التي بدأت في سنوات الأربعينات قد تأطرت صيرورة قطرية في المنطقة العربية كدول ما بقي جامعاً لها هو ارتباط مصالحها القطرية، وليس ما تدعيه من مصالح قومية، ولا أدل على ذلك من الموقف حيال القضية الفلسطينية.

فهل كانت الجماهير العربية مع هذا المسار؟ وإذا لم تكن معه، ماذا فعلت لتعطيله؟

ملاحظات قيد الدرس

إن المتتبع للأدب السياسي العربي، منذ بدأت التشكيلات السياسية المنظمة بالظهور، يلحظ أن ما من منشور سياسي أو بيان أو خطاب أو مقالة إلا وللجماهير فيها من الكلمات والأوصاف والمهام ما يفوق إمكانية الحصر. لكن المتتبع أيضاً لتلك البنى السياسية يلحظ أمرين:

١ - أن الجماهير كانت بالنسبة للنخبة السياسية التقليدية، التي صارت الاستعمار، صوتاً انتخابياً تبحث عنه في معركة الانتخابات، وذلك حين كانت في الأقطار العربية بعض الديمقراطية.

٢ - إن الجماهير بالنسبة للنخب السياسية، التي انتظمت على أساس أيديولوجي، كانت كلمة تتردد في الأدب السياسي دون أن يصل الأمر إلى التفاعل بين تلك النخب والجماهير وإشراك الأخيرة في الصراع السياسي - الاجتماعي - الوطني. وقد يذهب البعض في تعليقه لذلك إلى القول أن الأمية سبب هذه الشرخ بين النخبة والجماهير، حيث ما زالت الأمية في الوطن العربي مع نهاية القرن العشرين تزيد عن الـ ٦٥٪ كمعدل وسطي عام. لكن هذا التعليل ساقط، إذا تناولنا دور النخبة في المجتمع من منظور مغاير للمنظور الذي رأت نفسها فيه.

في ضوء الملاحظة السابقة، تعاملت النخبة مع الجماهير من فوق. فتلك النخبة بدأت نشاطها السياسي من الأيديولوجيا وليس من الواقع، فكانت تعاليمها قرآناً لا إله له، وكانت ممارساتها لا يأتيتها الباطل دون أن تكون أنبياء. ولم يجد بعض منها وسيلة لتحقيق أحلامه سوى اعتماد الانقلابية العسكرية، وعندما وصلت للسلطة، عبر هذه الوسيلة، لم تجد أسلوباً لاستمرارها سوى الديكتاتورية.

في ضوء ذلك، أي في ضوء الأبعاد القسري للجماهير عن المشاركة السياسية، يصبح من الخطل بمكان تحميلها مسؤولية انعدام ظهور موقف لها حيال ما جرى وما يجري بالنسبة للقضية الفلسطينية، وغيرها من القضايا، حيث يلاحظ أنها ممنوعة عن التعبير حتى عن قضاياها المباشرة اللصيقة بها والتي تطال حياتها اليومية، بدءاً من القمع، وانتهاءً بالخبز، فكيف بإمكانية الفرصة للتعبير عن مواقف حيال قضايا قومية تعمل الأنظمة بكل ما تملكه من وسائل لإعدامها من الذاكرة الشعبية.

ثم إن ديناميكية صياغة الموقف الجماهيري، في غياب نور النخبة، أو شلله، يخضع لآلية مختلفة عن الآلية التي تتركب النخبة فيها موقفها. فالآلية الموقف الجماهيري تتركب خلال زمن طويل نسبياً يقتضي توفر قاسم مشترك عام لرد الفعل

الذي يتحول في لحظة ما إلى فعل عام ضد ما هو قائم. لذلك يصبح من الواضح مدلول انعدام الموقف الجماهيري العربي على ما حصل في لبنان خلال الحروب الاسرائيلية - الفلسطينية الثلاثة. وليس في هذا تبرير، إنما تقرير لواقع الحال في الوطن العربي. والدليل على ذلك الشذوذ اللبناني عن القاعدة العربية العامة، حيث توفرت في لبنان ديمقراطية نسبية أتاحت الفرصة لصياغة رأي عام قادر على التعبير عن نفسه.

تساؤلات

تأسيساً على كل ما تقدم، هل يمكن القول أن القضية الفلسطينية، بما هي قضية عربية، قد ماتت في ذاكرة الشعوب العربية؟

وهل يمكن الوصول إلى استنتاج أن الدائرة القطرية، بعد أن أغلقت كدولة، قد أغلقت أيضاً كشعب، وأصبحت وضعاً شعبياً عاماً في المنطقة العربية؟

إذا كان الأمر كذلك، فإن الوضع الفلسطيني المنتشر في الوطن العربي، سينغلق على نفسه «غيتو» يصارع ضد كل العرب، عدا عن صراعه ضد إسرائيل. لكن المتتبع للهمس الشعبي الذي يجري تداوله خلف الأبواب المغلقة يوحي بغير ذلك، خاصة بعد أن أثبت الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون في حربهم الأخيرة ضد إسرائيل، على قلة عددهم وعدتهم، في مواجهة العدد والعدة الاسرائيليين، إن هذا «البيع» الإسرائيلي ليس ذلك الذي لا يمكن الوقوف في وجهه أو مواجهته. وأكدت تلك المواجهة أن الهزائم العربية أمام إسرائيل منذ ١٩٤٨ حتى الآن، هي هزائم كامنة في الذات العربية. وقد قال الوزير الإسرائيلي يعقوب مريدور في مقابلة معه «أن العرب كان بإمكانهم إنهاء إسرائيل عام ١٩٤٨ خلال ٤٨ ساعة، ولن أقول كيف».

فهل يمكن القفز فوق الواقع الذي استقر في هذا الوطن العربي؟

إذا انطلقنا من مقولة عدم السكون في الحياة، وأن تاريخ الشعوب لا يحدد بزمن معين، يمكن القول أن الوضع الراهن ليس أديماً. فإذا كانت ظاهرة العمل الجماهيري الفلسطيني المسلح برزت في هذه «الحقبة الرديئة» من الزمن العربي، فذلك لا يعني أن بإمكان الأنظمة العربية احتواءها، وقبرها في مكاتب موزعة بين دمشق وتونس، كما حصل لحكومة عموم فلسطين. فحكومة عموم فلسطين كانت انفعال نخبة، رداً على فعل عربي رسمي. أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاءت ترجمة لإحساس جماهيري فلسطيني عام، رداً على خيبة أمل الانتظار الذي بدأ في عام ١٩٤٨، ورداً على الاتكال على الأنظمة العربية. لكن الأمر السلبي في وضع المنظمة هو أنها قبلت أن تندرج طوعاً كنظام بين تلك الأنظمة. قد لا يكون بالإمكان غير ما كان، لكن التجربة يجب أن تعلمنا العمل لتحقيق ما يجب أن يكون، وليس الرضوخ لما هو كائن. ولا يقع العبء في هذا المجال على منظمة التحرير أو على الفلسطينيين عموماً. فالمسؤولية شاملة، وأقلها مسؤولية الفلسطينيين عما حدث. فالجمع العربي هو المسؤول أولاً وأخيراً، ونخبه بكل تصنيفاتها، سلطة ومعارضة، هي المسؤولة عما آل إليه حال العرب، حيث تحولوا إلى مستجدي سلام مع إسرائيل، ولو بأي ثمن.

فإذا كان مشروع الأنظمة لتأييد سلطاتها القطرية يقتضي قتل كل ما هو قومي عربي عام في الذاكرة الشعبية، ومنها قضية فلسطين، فالمشروع البديل يجب أن ينطلق من التقيض. وهذا يعني العمل على دفع الهمس الجماهيري ليصبح دويماً وفعالاً يقوض حالة السكون والاستكانة، ويصيح مشروعه الوطني الذي يعبر عنه.

العقيد أبو موسى: ليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت

إعداد: سلوى العمدة

□ العقيد أبو موسى، نائب مدير غرفة العمليات المركزية للقوات المشتركة، عضو المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، من سلوان - فلسطين، في العقد الخامس من العمر.

احتمالات الحرب كانت مرّجة

لم تكن الحرب، عند اندلاعها، مفاجئة لي، فلقد كانت لدينا تقييمات وتقديرات عسكرية مبنية على معطيات الحركة السياسية العامة في المنطقة، والتي تعطي جميعها مؤشراً على أن شيئاً ما لا بد وأن يحصل على الأراضي اللبنانية، سيما وكلنا يدرك أن حلقة كامب ديفيد توقفت عند الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل. وأما الحلقة الثانية فإنها ستمر، إذا كان لا بد من تمريرها، من لبنان، لعدة أسباب، من أهمها وجود الثورة وأداتها المسلحة الواقفة في وجه هذا التحرك السياسي المتأمر على القضية الفلسطينية. لهذا كان لا بد من شن حرب أو القيام بعمل عسكري ماضد هذه القوة [الثورة الفلسطينية] لتمرير الحلقة الثانية من كامب ديفيد. ولذا كنا نحن، في المجلس العسكري الأعلى، نتدارس باستمرار هذه الامكانية ونضع شتى الاحتمالات نصب أعيننا، مع محاولة ايجاد الحلول المناسبة لكل منها. ومن ضمن التوقعات التي كنا قد توصلنا اليها بنتائج التحليل، أن هناك احتمالين: الأول، وهو الأضعف، ويتلخص في أن تقوم اسرائيل بعملية داخل الأراضي اللبنانية تشمل الجنوب فقط. والجنوب محدد لدينا عسكرياً، حتى مصفاة الزهراني باتجاه صيدا الى النبطية ومن ثم الى منطقة مرجعيون فقط. لكن احتمال اجتياح اسرائيلي للجنوب فقط كان ضعيفاً، لأنه فيما اذا توقفت اسرائيل عند هذا الحد، فستكون لدى الثورة امكانيات كثيرة وقوية لاطالة أمد المعركة من خلال ماتبقى لها من تواجد منتشر في الأراضي اللبنانية الأخرى؛ في صيدا،

لشؤون فلسطينية، العدد ١٣٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣

جزين، الريحان، المنطقة الشرقية، وعلى امتداد الساحة اللبنانية. وعندئذ لا تكون اسرائيل قد حققت أي هدف من أهدافها.. صحيح أنها ستكون قد دفعت قوات الثورة الفلسطينية الى مسافةٍ مابعدة عن الحدود مع فلسطين، الا أن وجودها [القوات الاسرائيلية] سيكون حرجاً بالنسبة لها؛ فإما أن تستمر في احتلالها، وبالتالي تكون هناك احتمالات معركة مستديمة وطويلة المدى تتعرض فيها القوات الاسرائيلية لضربات واصابات كثيرة، وإما أن تنسحب دون أن تحقق أي هدف سياسي، وهذه هزيمة لها.

أما الاحتمال الثاني، وهو الأقوى، فقد كنا نرجح فيه أن تقوم اسرائيل بضربة أشمل، حيث تتوغل في عمق الأراضي اللبنانية. وكنا نعتقد أنه لكي تحقق القوات الاسرائيلية هدفاً سياسياً فلا بد من أن تحاول الوصول الى بيروت، والى منطقة البقاع أيضاً، حيث توجد القوات السورية، وقواعد الصواريخ التابعة لها، والتي نشأت بشأنها أزمة معروفة، وحاولت اسرائيل تدميرها أكثر من مرة أو السعي الى نزعها من هذه المناطق، وقد أجل احتمال ضرب هذه الصواريخ من قبل اسرائيل عدة مرات. لهذا أيضاً فإن أي عملية تصل الجنوب اللبناني دون أن تصل الى مواقع هذه الصواريخ تبقى عملية فاشلة بالنسبة لاسرائيل.

أقول، كنا نرى أن الدلائل تشير الى احتمالات هجوم اسرائيلي واسع يذهب الى أعماق من منطقة الزهراني، ويشمل صيدا ومن ثم بيروت. انما في الحقيقة، لم تكن تتصور التفاصيل في معركة كهذه. كنا نرى امكانية الوصول الى بيروت، لكننا لم نر مسبقاً كيف سيكون تحقيق هذه الفكرة أو الخطة العسكرية، وبالصورة التي وقعت فيها. مثلاً، كنا نرى احتمال وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت، وبتصور أن أبعد مدى محتمل لهذا الوصول لن يتجاوز منطقة خلده. وكذلك وضعنا احتمال حصول انزالات في منطقتي السعديات والدامور، ولكن لم تكن نتوقع دخول القوات الاسرائيلية الى المنطقة الشرقية. كنا نتوقع، في تحليلاتنا، امكانية أن يكون هناك دور «للقوات اللبنانية» في هذه المعركة، دور ضاغط علينا من المنطقة الشرقية باتجاه بيروت الغربية وباتجاه الجبل، في حين تضغط القوات الاسرائيلية بدورها من الجنوب. وتلك هي العملية التي كان يسميها الأخ أبوعمار بعملية «الأكورديون»، وتفسيرها أن اسرائيل تتقدم من الجنوب باتجاه الشمال، في حين يسند للقوات اللبنانية وقوات السلطة المتعاونة دور الاندفاع للضغط علينا من الشمال، أي من المنطقة الشرقية باتجاه المنطقة الغربية من بيروت ومن المنطقة الشمالية في أماكن تواجدها، باتجاه الجبل، عاليه، وكل تلك المناطق. لكن، باعتقادنا أن هذه الخطة قد تغيرت فيما بعد، فهي خطة قديمة مضى عليها حوالي السنتين، ولدينا معلومات كثيرة عنها؛ تغيرت الخطة وأصبحت اسرائيل هي المكلفة بكل تحركات المعركة، حيث وصلت الى المنطقة الشرقية والى بعدا بالتحديد. وعندما حصل ذلك لم نفاجأ، ولم أفاجأ شخصياً على الأقل بذلك، لأننا كنا نندرس الاحتمالات أولاً بأول.

وعندما وقعت الغارات الأولى على المدينة الرياضية ومحيطها ومناطق المخيمات [بتاريخ ٨٢/٦/٤] حوالي الساعة الثالثة والربع على ما أذكر، كنت في تلك اللحظات متواجداً في المنطقة، وقد خرجت للتو من مكتب العمليات المركزية وتوجهنا الى موقع

عمليات آخر، موقع احتياطي خارج منطقة القصف وكنا نسميه «العمليات رقم ٣». ومن خلال البرقيات التي تواردت علينا من مواقع القصف، تكوّن لدينا انطباع بأن هذه العملية ليست مجرد غارة فحسب، بل هي بداية لضربة شاملة. وقد شعرنا، في غرفة العمليات، من خلال تقييمنا للمعلومات عن نوعية هذه الغارات، أن هذه العملية هي تمهيد للمعركة الكبيرة، سيما وأن التحليل السياسي يتوافق مع احتمال كهذا.

انتهى اليوم الأول للغارات، وجاء اليوم التالي ليؤكد التوقعات نفسها، حيث تأكد لدينا، بما لا يدع مجالاً للشك، أن هناك حرباً كبيرة قادمة على لبنان، إذ حفل اليوم التالي بغارات على امتداد الساحة الجنوبية من لبنان وحتى خلد. وقد استهدفت هذه الغارات الجسور ومفارق الطرق والممرات والمستودعات والتجمعات، فكان هذا القصف مؤشراً على أن ما يجري ليس مجرد غارات جوية بل هي عملية تمهيدية لعملية عسكرية أكبر، على الأرض. هذا هو التحليل الأولي لصورة الأحداث يومي الجمعة والسبت [٤ و٥/٦/٨٢]. وأذكر أن الأخ أبو عمار قد حادثني تليفونياً يوم السبت ليلاً من الرياض مستفسراً عن آخر المعلومات، فأعطيته صورة عن الجو العام مؤكداً له أن هناك حرباً، وأن القصف القائم ما هو الا بداية لمعركة شاملة، ثم سألته: «شو الجو عندك؟ وشو الناس اللي عندك بيقولوا؟»، (حيث كان يعقد في الرياض، اجتماع للجنة المساعي الحميدة) فأجابني بأنهم هنا يؤكدون بأن الأمر ليس خطيراً؛ فقلت له: «حضورك ضروري لأن المسألة أكبر من مجرد غارات، وباعتقادي أن المعلومات المعطاة اليك غير دقيقة». وبالفعل تحرك الأخ أبو عمار فوراً على متن طائرة خاصة متوجهاً الى بيروت. وفي الساعة السادسة من صباح يوم الأحد ٦ حزيران كان الأخ أبو عمار موجوداً بيننا في غرفة العمليات.

نحن، كثورة فلسطينية وكقوات مشتركة، ليست لدينا الخطط العسكرية الكلاسيكية المستندة الى النظريات المتبعة في الجيوش النظامية. قبل بدء المعركة، كما سبق وقلت، كنا قد وضعنا خططاً محلية لكل قادة قطاعاتنا العسكرية، وكنا قد جهزنا هذه القطاعات بما تحتاجه المعركة من امكانيات قتالية وتموينية وطبية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والراجلة. كما أنه ليست لدينا في القوات المشتركة قوات عسكرية احتياطية كبيرة جاهزة للدخول في معارك محلية أو محدودة، ولهذا كنا نقدر امكانية كل قطاع على الاستمرار في المعركة وفق قدراتنا العسكرية المتوفرة فيه. لنفترض مثلاً أننا كنا نضع احتمال استمرار منطقة النبطية في المعركة لمدة أسبوع، ومن أجل تحقيق هذا الأمر كنا نضع لهذا الموقع مقومات صمود في المعركة لاسبوعين بدلاً من واحد، بحيث نزوده بالذخيرة والأسلحة والتموين والمواد الطبية اللازمة ميدانياً، وأحياناً كنا نضع لمناطق أخرى ثلاثة أسابيع احتياط بدلاً من أسبوع واحد. لذا لم تكن لدينا مشكلة في عملية تزويد القطاعات أو القوات بالذخائر وماشابه، أو حتى عملية الاخلاء، لأن كل منطقة كانت مجهزة تجهيزاً كاملاً بما تحتاجه لادامة المعركة فترة أسابيع أطول من المتوقع. الا أن توجيهاتنا العسكرية للكثير من القيادات الامامية كانت تتركز على كيفية الادارة المحلية للمعركة، ومن ثم تمرير أية معلومات لدينا عن تحركات العدو في مواقع محاذية لموقعه، ليأخذ احتياطاته وترتيباته اللازمة لمواجهة المواقع المعادية.

كيف علمنا ببداية المعركة الأرضية؟

عندما بدأت القوات الاسرائيلية تقدمها باتجاه الحدود اللبنانية، صدر بلاغ صحفي على لسان ناطق باسم القوات الدولية في الناقورة، أعلن فيه عن وجود أرتال من الدبابات الاسرائيلية تتحرك مجتازة الحدود اللبنانية من رأس الناقورة. قرأت البرقية، وكنت في العمليات رقم ٥، فانتقلت منها الى العمليات رقم ٣، وكان الأخ أبوعمار نائباً [بعد رحلته الليلية من الرياض الى بيروت]، فأيقظته وقلت له أن هناك بلاغاً صحفياً صادراً عن قوات الطوارئ الدولية يشير الى اجتياز القوات الاسرائيلية لحدود لبنان. أخذنا فوراً مواقعنا في غرفة العمليات على الأجهزة، لتلقي المعلومات. في مواجهة القوات الاسرائيلية المتقدمة كانت لنا هناك قوة في صور بقيادة الأخ عزمي الصغير، وقد مرّر لنا الأخ عزمي أيضاً بعض المعلومات عن مشاهداته البعيدة لتحرك أرتال دبابات العدو ومصفحاته باتجاه رأس البياضة ورأس العين التي هي المناطق الحدودية الفاصلة عند قوات الطوارئ الدولية. كانت الأوامر واضحة: لا تردد في اطلاق النار فوراً مادام هناك ابلاغ رسمي عن التحرك الاسرائيلي من قبل قوات الطوارئ المعتمدة دولياً، اذ أن هناك تقدماً نحن المستهدفين فيه، وبالتالي تكون الأوامر واضحة: فتح النيران حسب المدى والامكانيات الموجودة لضرب القوات المتقدمة. في حوالي الواحدة ظهراً [يوم الأحد ١٩٨٢/٦/٦] وصلت قوات العدو المتقدمة الى الحدود الوطنية اللبنانية مجتازة حدود قوات الطوارئ الدولية. وفي حوالي الثالثة بعد الظهر وردت لنا معلومات من النبطية تشير الى أن قوات اسرائيلية بدأت بالتقدم باتجاه النبطية عن طريق جسر القعقاعية، مقتربة من بلدة الطيبة الى بلدة الغندورية نزولاً الى جسر القعقاعية الذي هو الآخر من مواقع قوات الطوارئ الدولية. ثم دخلت القوات المتقدمة قرية القعقاعية. وكانت تعليماتنا لجميع قواتنا على الساحة وفي خط المواجهة بفتح النار دون الرجوع اليها، والتعامل بمختلف الأسلحة مع القوات المتقدمة في أي مكان تظهر أو تتواجد فيه، وسواء تقدمت أم لم تتقدم فانه ينبغي فتح النيران عليها بمجرد مشاهدتها. اذن بدأ العدو تقدمه في اليوم الأول [الأحد] للمعركة الأرضية باتجاهين:

الأول — من رأس الناقورة متقدماً باتجاه صور، وكان الهدف التالي له، بالتأكيد، هو صيدا. وأما المحور الثاني فمن الطيبة الى الغندورية الى جسر القعقاعية. اذن المستهدف في هذا التقدم هو النبطية. استمر تقدم العدو والقتال ضده من قبل قواتنا طيلة نهار يوم الأحد على هذين المحورين، محور رأس الناقورة — صور ومحور الطيبة — الغندورية — بلدة القعقاعية. الا أنه في الحقيقة، وبسبب اختلال موازين القوى المعروف، حيث كانت اسرائيل قد أسبقت هذه العملية بتعبئة عامة تتراوح ما بين ٤٠٠,٠٠٠ — ٤٥٠,٠٠٠ مجند على جميع صنوف الأسلحة، طيران، بحرية، مدرعات، دبابات، مشاة، مظليين، مدفعية، الى غير ذلك من الأسلحة التي تستوعب هذا الرقم الضخم، في مقابل من؟ مقابل قوات ثورية هي القوات المشتركة اللبنانية — الفلسطينية والتي لا تتجاوز بمجمل تواجدتها على الساحة اللبنانية، بما في ذلك الميليشيات التابعة لها، الـ ٣٠,٠٠٠ الى ٣٥,٠٠٠ ألف مقاتل في كل لبنان، وهذا خلل في موازين القوى كبير.

ازاء ذلك، فإن الدور الموكل لقواتنا في معركة كهذه كان: ايقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في صفوف العدو، بشرياً، وفي المعدات العسكرية، بالإضافة الى العمل على اعاقه تقدمه قدر الامكان، حتى تتمكن الخطوط الخلفية من أخذ احتياطاتها اللازمة لمواجهة القوات المعادية المتقدمة باتجاهها. وقد استمر القتال حتى مساء يوم الأحد من دون أن تتمكن القوات الاسرائيلية من احداث خرق عميق، كما كانت تتوقع وفق العقيدة العسكرية التي تتبّعها والتي تقضي باحداث مثل هذا الخرق وتطوير المواقع ثم الاندفاع منها الى مواقع أخرى. غير أنها في اليوم الأول لتقدمها لم تتمكن من الوصول إلا الى أطراف الرشيدية وأطراف صور، ثم توقفت بعد أن تكبّدت، كما هو معلوم وموثق لدينا عن وقائع المعركة. أعداداً كبيرة من الدبابات والآليات والخسائر البشرية بنسبة عالية. أما على محور النبطية - الغندورية - القمعاية فقد تمكنت القوات الغازية من الوصول الى أطراف النبطية، لكنها لم تدخل البلدة ولم تجتزمها.

انتهى اليوم الأول، وكان القتال فيه شرساً بفضل بسالة المقاتلين الذين لم تتوفر لديهم أية دروع، ولا طائرات، وكانوا بالمقابل يتعرضون لكل الأسلحة بما في ذلك الطيران الاسرائيلي المعروف بتفوقه، والذي يزيد عدده على الـ ٦٠٠ طائرة من مختلف أنواع الطائرات الحربية، فضلاً عن مختلف فرق الدروع العسكرية والدبابات، والأسطول البحري الضخم الذي دخل المعركة منذ اليوم الأول، بحيث غطى كل الساحل اللبناني حتى صيدا، وكان يقصف جميع المواقع وطرق المواصلات وماشابه، فضلاً عما لدى اسرائيل من امكانيات مدفعية وصاروخية عملت في خدمة تقدم الآليات الاسرائيلية. وربما يكون من المؤثر أن يحاول المرء وصف شعوره نحو جنوب لبنان، فأنا شخصياً لدي شعور خاص تجاه الجنوب يتميز، باعتقادي، عن شعور جميع الذين عاشوا تجربة لبنان؛ لقد عشت في الجنوب منذ العام ١٩٧١، وبالتحديد في تشرين الأول (أكتوبر) من ذلك العام. ولي علاقات حميمة نضالية وانسانية مع الكثيرين من سكان الجنوب، واللبنانيين منهم على وجه الخصوص. وهذه الروابط توطدت لأكثر من كوني عضو في الثورة الفلسطينية. وأنا أعرف قرى الجنوب وأهل الجنوب ومدن الجنوب، أعرفها كما أعرف قريتي سلوان [في فلسطين]، أعرفها مثلما أعرف أي واحد في المحيط الذي أعيشه حالياً. لذلك، وباستمرار، كنت خلال الحرب أتصور المعارك، وأتخيل تفاصيلها؛ «الحي الفلاني ماذا جرى له وكيف أصبح الآن، الحارة الفلانية ماذا جرى لها، زيد من الناس، أبو فلان شو حصل معه وكيف هو الآن»، فضلاً عن تلك القوات التي كانت متواجدة في الجنوب، والتي تسلمت قيادتها منذ العام ١٩٧١ وحتى ١٩٧٧. لذا، فأنا لا أعرف فقط كوادرها وقياداتها، بل أيضاً عناصرها، وبالتالي، كنت قادراً على تصور من هو القادر على التصدي ببسالة، وكان عندي توقع من سيكون المتردد في بعض المواقع. كانت هذه جميعاً، صور تتلاطم في رأسي في آن واحد. لكن، في الحقيقة، هناك شيء آخر بالنسبة للإنسان المقاتل، وهو أنه رغم هذه الحالة الإنسانية العفوية التي يعيشها، إلا أنه يظل مشدوداً الى الهدف الأكبر الذي يبعده باستمرار عن الكثير من هذه العواطف ويجعل تركيزه منصباً على: كيف يصمد وكيف يدمر هذا العدو، كيف يعيق تقدم العدو وكيف يسجل نصراً جديداً عليه، ليفتح آفاقاً جديدة للنضال الفلسطيني

والعربي بالمحصلة. وهذا هو أسمى ما أستطيع، كمقاتل، تقديمه في اللحظات الصعبة، للذين احبهم. لذلك لم تكن العواطف تجاه الأهل والمعارف والأصدقاء لتعيش في ذاكرتي لأكثر من لحظات ثم تتنحى جانباً، لتأخذ مكانها الأمور التي تتعلق بكيفية دعم هؤلاء الناس، بمن فيهم المقاتلون من القوات المشتركة، حتى يكونوا قادرين على التصدي، وكيف يمكن اعطاؤهم ما يمكن أن يكونوا بحاجة اليه من أجل الاستمرار بالصمود والتصدي. هذه القضايا هي التي كانت تسيطر على تفكيري وتفكير أي شخص في موقعي، في اطار قيادة رئيسية، فيها مسؤوليات وأعباء يتحملها، ليس لأنه فقط حامل بندقية، بل أكثر من ذلك، هو عقل يدير البندقية ويفكر في كيفية توجيه نيرانها صوب العدو. كنت أتخيل أيضاً المعارك الدائرة في المناطق وأتصور حيثياتها، لأنني أعرف طبيعة الأرض وجغرافيتها، وأعرف الذين يقاتلون، ولي تجربة مع هذا العدو. وفي الوقت نفسه كنت أتصور كم سيكون زخم النيران، وكم سيكون حجم الجحيم المنصب على رفاقي وعلى عناصرنا وأهلنا من الجماهير اللبنانية وفي المخيمات الفلسطينية. كنت أتصورها وكأنني أراها، لأنني عايشت تجربة مشابهة في الجنوب، ولأن المعركة لم تكن محصورة في الجنوب فحسب بل شملت حتى الموقع الذي نحن فيه.

لم يمض اليوم الثاني للاجتياح، يوم الاثنين [١٩٨٢/٦/٧]، حتى بدأت بيروت تتعرض للقصف المباشر. ففي مساء يوم الأحد، الحادية عشر ليلاً بالتحديد، وصلتنا معلومات من صيدا تفيد بأن العدو الاسرائيلي قام بانزال بحري على جسر الأولي، شمالي صيدا. وكانت تعليماتنا المشددة لقيادة صيدا تؤكد على ضرورة سحق هذا الانزال، بحيث يتم منع العدو من تشكيل نقطة ارتكاز تكون بداية لعمليات انزال أخرى، سيما وأن الانزال حصل ليلاً. وكان من المفروض أن يتم القضاء على هذا الانزال قبل شروق الشمس، صباح يوم الاثنين، لأن السيطرة الجوية في النهار تكون لاسرائيل، ويكون الطيران، في حالة كهذه، قادراً على ضرب أي تحرك لقواتنا في المنطقة. لذلك، كنا نتوقع أنه اذا لم يتم القضاء على الانزال ليلاً فسوف يكون الموقف صعباً على قواتنا المتواجدة في المنطقة في اليوم التالي. وقد حصل ذلك فعلاً، حيث لم يتم القضاء على الانزال، وتمكن العدو بفضل سيطرة الطيران والقصف البري والبحري على مدينة صيدا، من تعزيز الانزال بانزالات جديدة لدروع وناقلات جنود على الشط، عند جسر الأولي، وقامت بعملية توسع على رقعة أرض أكبر، حيث تسلقت سفوح الجبال المشرفة على صيدا من الجهة الشرقية الى منطقة الهلالية وجبل شرحبيل، وبذلك بدأت عملية حصار مدينة صيدا، عند ظهر يوم الاثنين، حيث قامت القوات الاسرائيلية المتواجدة في أطراف النبطية بعملية التفاف حول النبطية، ومن ثم أحدثت خرقاً عميقاً بحيث أخذت طريق حَبُوش، عرب صالحيم، حومين الفوقا - حومين التحتا، صربا الى مغدوشة؛ ومغدوشة هي القرية المطلة على مدينة صيدا من الجهة الشرقية، فضلاً عن الانزال الأول الذي حصل على جسر الأولي، حيث تسلقت القوات المعادية سفوح الجبال الى منطقة شرحبيل - الهلالية، فكانت عملية تطويق منطقة صيدا في اليوم الثاني للاجتياح. اذا كنا نحرص على أن نكون واقعيين مع أنفسنا، فأننا، كنا نأمل بفضل الاحتياطات والامكانيات التي وضعناها لدى القيادات المحلية في صيدا، بأن يكون

مستوى القتال أفضل مما حصل. والمفترض أن تكون هناك عملية صمود لفترة زمنية أطول في الجنوب ككل. بالطبع لا نطلب من هذه القوات، في ظل ميزان القوى القائم، أن تمنع تقدم العدو، فهذا في الحقيقة غير وارد. إلا أنه كان من المفترض أن تكون هناك عملية اعاقلة لفترة زمنية أطول. وما حصل في صيدا، بسبب الاربك الذي وقعت فيه قيادتها، انعكس على القيادات الأدنى، مما أضعف امكانية خوض مقاومة منظمة ودفاع فعالاً عن المدينة. وقد انعكس هذا الأمر على مواقع أخرى. فصيда المدينة، ذات التراث الوطني التاريخي، والمعززة بامكانيات جيدة وكبيرة من حيث التسليح والعتاد كان متوقعاً أن تُعطى الفرصة لتكرار تاريخها المجيد في صمود أكبر. إلا أن الاربك الذي حصل في صفوف قيادة صيدا عكس نفسه، كما سبق وقلت، على القيادات الأدنى ومواقع أخرى حساسة ومجاورة مثل الرميطة، الجية، السعديات وحتى الدامور.

معارك الدامور، خلده وظروف احتلال الجبل

في اليوم الثالث للاجتياح [١٩٨٢/٦/٨] بدأ التقدم الاسرائيلي باتجاه الدامور عن طريق الجية والسعديات، و«معروفة الدامور شو هي...» عبارة عن بلدة نصفها مهدم من السابق ويقيم فيها سكان مخيم تل الزعتر، سابقاً، وفيها أيضاً قوات ميليشيا معبأة ومنظمة جيداً، بالإضافة الى بعض القوات شبه النظامية من القوات المشتركة. وقد قاتلت هذه القوات لمدة يومين متتاليين، ثم وبفعل كثافة القصف عليها جواً وبحراً وبراً، اضطرت الى التراجع عن البلدة الى المرتفعات المحيطة بها. وقد منعت معارك الدامور أي تقدم اسرائيلي على الطريق الساحلي باتجاه بيروت، مما ساعد المواقع الخلفية لأن تقوم بعمليات تحصين أولية سريعة لمداخل بيروت، وخاصة منطقة خلده. وكلنا يعرف أيضاً ماهي خلده، خلده عبارة عن مثلث تحيط حوله أرض جرداء صخرية لم يكن لنا فيها أي تواجد سابق، وكانت السيطرة عليها من قبل قوات الردع العربية [السورية]. وليست فيها لا مواقع طبيعية ولا اصطناعية قتالية بالمعنى الفعلي لكلمة قتال. إلا أننا تمكنا، خلال الأيام الثلاثة الأولى للاجتياح، من اقامة بعض التحصينات البدائية؛ تعبئة أكياس الرمل وماشابه، وتوزيع بعض القوات على الأبنية القائمة حول البلدة. غير أن هذا ليس هو الأساس فيما حصل في مثلث خلده. العامل الأول والأساسي في معارك خلده البطولية هو الإنسان. الإنسان، حيث القائد الشجاع، رحمة الله عليه، الشهيد عبد الله صيام، ومعه عدد من الكوادر الملتزمة والمهياة نفسياً والمستعدة للقتال والصمود مع مقاتلين متمرسين في مواقعهم ومستعدين لكل احتمال. هؤلاء هم الذين صنعوا الأسطورة على مثلث خلده. ثلاثة أيام متوالية، كان فيها يوماً كراً وفر، تقدم وشبه احتلال ثم انسحاب وتدمير، ثم محاولات تقدم لعدة مرات. هذا العمل البطولي نوعياً يظل مؤشراً على أن الإنسان المقاتل، الثوري الحقيقي، والذي يمتلك ارادة القتال، يبقى قادراً على صناعة المعجزات (وسنأتي تالياً، على حديث من هذا القبيل عن تجربة بيروت وضواحيها). ثلاثة أيام من المعارك المتتالية في مثلث خلده، يوماً، هجومين، ثلاثة، أربعة... وأكثر، وتتمكن هذه القوات البسيطة من أسر عدد من جنود العدو والاستيلاء على بعض آلياته، فضلاً عن تدمير عدد منها على هذا المثلث. من هنا نؤكد

على أن المقاومة التي حصلت في الدامور أعطت زخماً للقتال الجيد الذي حصل على مثلث خلده. والحقيقة أن القوات الغازية لم تتمكن من السيطرة على مثلث خلده الا بعد أن سلكت طريق الجبل والنزول منه للوصول الى خلده عن طريق عرمون.

في الوقت الذي وصلت فيه القوات الغازية الى الدامور، كنا نعقد اجتماعاً للمجلس العسكري الأعلى لتقييم المعارك ومناقشة احتمالات المعارك القادمة، وأصبح واضحاً لدينا أن الهدف هو بيروت. طرحنا تصوراتنا للطريق الذي يمكن أن يسلكه نحو بيروت. وكان هناك رأي، هو الرأي الصائب، ومفاده: أن العدو الاسرائيلي لن يفكر بدخول بيروت دون أن يحقق سيطرته على الجبل، لأن من يسيطر على الجبل يمتلك الامكانية للسيطرة على بيروت وتطويقها. ومادامت لنا قوات في الجبل، في منطقة قبر شمون، بشامون، سوق الغرب، عاليه، فانه لا يمكن أن تقدر اسرائيل، ومن وجهة نظر العلم العسكري، على السيطرة على بيروت. وبالطبع، حاولوا التقدم على طريق مثلث خلده فكان ذلك القتال العنيف الذي أوقفهم، لذا قدّرنا أنهم سيتقدمون عن طريق الدامور، بعورتا، قبرشمون. دفعنا في تلك الليلة بقوات لنا على هذا المحور، الا أن الوقت كان متأخراً، لأنه في الأصل لم تكن لنا قوات في هذه المنطقة، حيث كان الحزب التقدمي الاشتراكي يعارض وجود قواعد لنا في مناطق على اعتبار أن هذه المناطق هي تحت سيطرته. هذا الموقف شكّل حالة اضعاف لمواقفنا الدفاعية التي أوجدناها على عجل، دون تهيئة مسبقة أو استعداد مسبق لعل الشباب الذين ذهبوا الى هناك وما كانوا يعرفون المنطقة، لذلك، وعندما لا تعرف المنطقة، وتجهل طبيعة الأرض يكون القتال غير سهل، لأنه من المفترض أن يعرف المقاتل طبيعة الأرض وطبيعة الجماهير التي ستقاتل الى جانبه في المنطقة التي سيدافع عنها. وقد كانت النتيجة لفقدان هذا الشرط أن تمكنت القوات الغازية من التقدم على محور الدامور— بعورتا وصولاً الى قبر شمون، ومن ثم البدء بالسيطرة على الجبل خطوة خطوة، الى أن تم احتلال الجبل والسيطرة عليه نزولاً من سوق الغرب الى بسابا، ومن ثم الدخول الى منطقة بعبدا في الثالث عشر من حزيران. في ذلك الوقت فقط تمكن الغزاة من النزول الى مثلث خلده، حيث دارت المعارك الضارية، والتي استشهد في آخر واحدة منها العقيد عبد الله صيام، رحمة الله عليه، وتراجعت بعض القوات التي كانت معه الى المنطقة الجنوبية من بيروت للانضمام الى القوات المشتركة المدافعة. عنها.

في خلده قاتل الشباب بضراوة وتمكنوا من أسر آليتين صالحتين بعد أن رموا في وسطهما القنابل وقتلوا من فيهما، ثم جاءوا بهما الى بيروت.

حاول الاسرائيليون مرة، مرتين، ثلاثة وأكثر، احتلال مثلث خلده، الا أنهم لم يتمكنوا من ذلك الا بعد أن وصلوا اليها عن طريق الجبل نزولاً، واحتلوا قبرشمون ومن هناك الى عرمون ومن عرمون الى خلده. وأصبحت خلده، هذا المثلث الصخري غير المجهز قتالياً، مطوقة من أكثر من جهة؛ من جهة البحر؛ ومن الجنوب، القوات المتقدمة من الدامور والنازلة من الغرب قادمة من عرمون. لذلك كان القتال والصمود على مثلث خلده، باعتقادي ومعرفتي التامة، ليس بسبب التحصينات ولأنه توجد حقول ألغام وأسلاك شائكة وعوائق طبيعية أو اصطناعية، بل لوجود المقاتل الجيد والقائد المقدم

الذي يمتلك ثقة عناصره، الذين قاتلوا الى جانبه بكل أمانة وشرف وقدموا كل هذه التضحيات.

الاستعداد لمعركة بيروت

بوصول القوات الاسرائيلية الى القصر الجمهوري في بعدا، يوم الثالث عشر من حزيران، اكتمل الطوق حول بيروت الغربية، وبدأت عملية حصار المدينة. وقد استكمل الطوق عليها من مختلف الجهات: من جهة البحر والجهة الجنوبية حيث مثلث خلدو والمطار، ومن الجهة الغربية حيث كفرشما والشويفات وحتى الحدث، ومن الجهة الشرقية من بيروت، حيث تتواجد القوات اللبنانية بما فيها الكتائبية.

عند بداية الحصار، كنت في العمليات رقم ٣، وكان الأخ أبو عمار أيضاً هناك، والأخ حامد أبو ستة الذي كان موجوداً آنذاك في بيروت. كنا سابقاً قد قسمنا لبنان الى مناطق عسكرية؛ المنطقة الجنوبية ومركز قيادتها صيدا، والتي كان يقودها الحاج اسماعيل، والمنطقة الشرقية أي العرقوب، ومنطقة البقاع والريحان وفيها قيادة قوات اليرموك، ومنطقة الحاصباني حيث قوات الكرامة. الشمال كان أيضاً منطقة عسكرية وكذلك بيروت اعتبرت منطقة عسكرية. بديهي أننا كنا نضع امكانياتنا القتالية الأساسية في الجنوب، على اعتبار أن أي قتال في بيروت سيكون، حسب توقعاتنا، مع القوات اللبنانية، لذلك كنا معتمدين في بيروت بشكل أساسي على المليشيا. وقد أسندنا قيادتها الى الأخ محمود أبو مرزوق المعار من جيش التحرير الفلسطيني الى القوات المشتركة. وقد «جمّعنا» له قوات من مختلف التنظيمات الفلسطينية لتكون تحت امرته. ولكن عندما وصلت القوات الاسرائيلية على مشارف الدامور، أصبحنا متأكدين بشكل قاطع أن المستهدف هو بيروت. وبدأت مسألة ادارة معركة بيروت تلح علينا. محمود أبو مرزوق لنا وجهة نظر في امكانية قيادته لمعركة كهذه. ومن حيث المبدأ، بيروت لا تُقاد كقطاع واحد. اذن، ما الحل؟.. قلت لأبي عمار: أخي أبو عمار، الاسرائيليون قادمون الى بيروت.. قال: نعم. قلت له: من سيقود معركة بيروت؟ قال: نحن. قلت: من نحن، القيادة؟.. وأضفت: هل ستكون لدينا الامكانية لأن نقود بيروت وما تبقى من الجنوب والقطاع الشرقي والشمالي؟.. بيروت لا تقاد بقائد واحد، بيروت تقاد بمجموعة قيادات، بمناطق عسكرية، لأن بيروت ليست النبطية أو صور. قال لي: «هات لنشوف، شو؟.. اقترح علي». قلت له: «طيب، أنا بغيب ربع ساعة وأعود لك».

ذهبت الى البيت الذي كنت أسكن فيه، وهاجس تقسيم بيروت الى محاور يسيطر علي. شخصياً، لا أعرف جغرافية بيروت وشوارعها. ومع ذلك أحضرت الخارطة وشرعت في تقسيم بيروت عليها الى مناطق عسكرية. لم أقدر مسبقاً كم منطقة «راح يطلع معي». بدأت فيها من عند الحمام العسكري على البحر، قلت من الحمام العسكري حتى السمزلاند هذي منطقة واحدة تحتاج الى قائد. ومن السمزلاند الى البيكنيك، أول الأوزاعي، منطقة عسكرية ثانية. ومن البيكنيك حتى آخر الأوزاعي منطقة. ثلاث مناطق عسكرية للشاطيء فقط. ثم المنطقة الرابعة بدءاً من منطقة المطار من جانب الأوزاعي حتى بداية المنطقة الجنوبية. والمنطقة الخامسة وهي الجنوبية وتشمل حي السلم،

الليكي وتوابعهما. أما خط التماس مع المنطقة الشرقية الذي كان تحت امرة جيش التحرير الفلسطيني فيبقى خط تماس متكامل ولا يجرى عليه أي تعديل من الناحية العسكرية. وأما المنطقة السابعة فهي الغربية، وتمتد من البحر لغاية المتحف مع كورنيش المزرعة، بقيت لدينا منطقة الوسط. قلت لنفسي اذا اضطرت بعض القوات على التراجع فالى أين ستتراجع؟.. الأمر يحتاج الى حل، يجب أن نحدد مربعاً في الوسط «يركز» كل واحد ظهره عليه في حال الاضطرار. رسمت خطأً بيانياً من مثلت المطار الى مثلت السفارة الكويتية، رجعت فيه الى مثلث الكولا، دخلت فيه على مثلث ملقئ كورنيش المزرعة وطلعت فيه باتجاه المتحف ووصلته مع البربير. من البربير رجعت في الخط على شارع قصقص عند مقبرة الشهداء، حيث التقى الخط ثانية مع مثلث المطار. قلت هذا هو المركز، حيث يتراجع من يضطر من المطار الى هذا المركز، وكذلك من يتراجع من جهة البحر، ان حصل أي تقدم ولم نتمكن من صدّه تعرف على الأقل حدود الخط الدفاعي التالي من اليمين واليسار ومن الأمام والخلف. بعد ذلك عدت مباشرة للقاء الأخ أبوعمار وقلت له: هذه بيروت التي يجب أن ندافع عنها، ينبغي تقسيمها الى سبعة محاور، ستة منها دائرية والقلب هو المركز، وكل هذه المحاور ترتبط مباشرة بالعمليات المركزية، ولكل محور قائده ولجنته القيادية وجميعهم يتصل بنا مباشرة. وتشكل قيادات المحاور هذه مع العمليات المركزية قيادة بيروت العليا. قال أبوعمار: أنا موافق، من هي القيادات المقترحة لهذه المحاور؟. وضعنا للقاطع الأول قائداً هو العقيد أبو مجدي، مسؤول مديرية التدريب. وقد جهزنا له قوات من الأمن والكفاح المسلح لتغطية المنطقة. كل المناطق جمعنا لها قوات كيفما اتفق الا منطقة المطار، حيث وجدنا من الضروري أن تكون فيها قوات أساسية هي قوات أجنادين بقيادة محمد جهاد، وهي القوات الوحيدة المتوفرة لنا في بيروت بالمعنى العسكري النظامي للكلمة. وقد ارتأينا وضعها في هذا القاطع العسكري تحديداً، لأن أي دفع اسرائيلي محتمل لا بد وأن يحدث على هذا المحور، حيث أن منطقة المطار مفتوحة، رملية وسهلة، يسهل فيها تقدم الآليات مدعوماً بالسيطرة الجوية. كنا متأكدين أنهم سيتجنبون أية محاولة للدخول في مناطق الأبنية، وأنهم سيواجهوننا مواجهة في الأرض المفتوحة. وقد تبين لنا فيما بعد، بالفعل، أن كل الهجمات الأساسية التي تمت خلالها محاولات اختراق جاءت من هذه المنطقة. كان هناك اعتقاد بأن اسرائيل ستقوم بعملية شق بيروت الغربية الى قسمين بحيث تدخل قواتها من المتحف باتجاه كورنيش المزرعة. لكن هذا الاحتمال لم يكن مرجحاً، حيث أن الكورنيش لا يتسع لأكثر من دابتين، وبالتالي يستحيل عليهم ادخال آليات مدرعة ما بين جسمين قويين، وأعني هنا الأبنية الضخمة والقوات المنتشرة في قصقص، طريق الجديدة. والجندي الاسرائيلي لا يتقدم حتى عشرة أمتار الا بعد أن تكون قواته قد أزلت له كل العقبات الموجودة أمامه من أبنية وحقول ألغام.. الخ.. ولهذا اعتقدنا أن أي تقدم عن طريق المتحف باتجاه الكورنيش سوف يتطلب تدمير الطريق على مسافة عمقها خمسون متراً على الأقل من اليمين واليسار، كما يتطلب أيضاً امكانيات تفتيش كل بيت من باب الدرج حتى السطح «وهذي شغلة ما بتعملها اسرائيل لأنها بتكلفها كثير».

المهم أننا في ذلك اليوم اعتمدنا الخطة وشرعنا في تحصين المحاور المقترحة، بدءاً من البحر وحتى المنطقة الجنوبية مروراً بالأوزاعي والمطار. وما ان وصلت القوات الاسرائيلية الى خلده حتى كنا، نوعاً ما، قد أنجزنا بعضاً من الاستعداد والتحسين.

حصار بيروت أم صمودها؟

هناك تعبير «دارج بين الناس»، يسمونه، عند التحدث عن معركة بيروت، بـ«حصار بيروت». أنا أرى أن هذا التعبير خاطيء. لا يوجد شيء اسمه حصار بيروت، بل صمود، هو صمود بيروت. هناك فرق ما بين الحصار والصمود. الحصار يعني قوة ماتحاصر قوة أخرى مستكينة ومستسلمة للحصار، تنتظر المصير المرسوم لها من قبل الطرف المحاصر [بكسر الصاد]. والصمود مسألة أخرى تماماً. فصمود بيروت لا يعني فقط أن اسرائيل تطوق المدينة وتفاوضنا على كيفية الاستسلام أو الخروج أو الابداء. اسرائيل كانت تريد ابادء الثورة الفلسطينية والقوى الثورية والوطنية الموجودة في بيروت. وعندما ادعى بيغن بعد ذلك أنه لم يكن ينوي دخول بيروت، وأن قراراً بذلك لم يكن قد اتخذ، كان يكذب. فعندما خرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت الغربية، قاموا باجتياحها، مبرهنين بدليل يدينهم، على عجزهم عن اجتياح بيروت عندما كانت فيها قوات الثورة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية. لذلك يجب التحدث باستمرار عن صمود بيروت لا حصارها، لأن الحصار مجرد عملية تطويق بينما الصمود قتال حال دون دخول القوات الاسرائيلية لبيروت. وعندما اكتمل التطويق وبدأت المعركة التي دامت أكثر من سبعين يوماً، أحس الواحد منا بالضيق لأن عملية التطويق ليست مسألة سهلة على الإنسان، نحن بشر، نشعر بالضيق ونعانيه. الا أننا، ومنذ الأيام الأولى، نجحنا في نزع زمام المبادرة من يد عدونا، وأصبحنا نملي عليه كيفية القتال. ولتفصيل ذلك نقول: اكتملت عملية التطويق، يوم الأحد الموافق ١٣ حزيران، وفي الأحد التالي [٢١ حزيران]، قمنا بمبادرة تكتيكية ناجحة تتلخص بقصف شامل لجميع المواقع الاسرائيلية من جميع مواقع القوات المشتركة وبمختلف الأسلحة المتوفرة لديها. ومما ساعدنا في ايقاع خسائر فادحة في صفوف العدو، ذلك الحشد الكبير الذي حشدته اسرائيل لقواتها حول بيروت، حيث أرتال الدبابات والدروع والآليات والمدفعية والجنود والمشاة والمظليين، الذين شكلوا الطوق حول المدينة. لقد ساعدنا انتشار هذا الجسم الكبير المترهل على ايقاع أكبر عدد من الخسائر فيه، حيث كانت كل ضرب من ضرباتنا تحقق اصابات في صفوف العدو حتى وان لم يكن التسديد يتم بدقة. يومها قمنا بهذه العملية المكلفة، على حساب الاحتياطي من ذخائرنا، بدلاً من التقنيين في ظل «الحصار». لكننا أردنا أن نبين لعدونا أننا لسنا في موقع ضعف وأن امكانياتنا القتالية طائلة ولا حدود لها، كما أردنا أن نأخذ من هذا العدو زمام المبادرة فنكون نحن البادئين ونوقع فيه الخسائر الجسيمة، لأن مسألة الخسارة البشرية تؤثر كثيراً في صفوف القوات الاسرائيلية، فكلما خسرت هذه القوات بشرياً ترددت أكثر في الاقدام على محاولات عسكرية. ولقد نجحت خطتنا هذه وأعطت ثمارها مباشرة، حيث طلبت اسرائيل مساء ذلك اليوم وقف اطلاق النار بواسطة فيليب حبيب، مما ساهم في رفع الحالة المعنوية

للمقاتلين، فالعدو الذي يُطوقنا هو الذي يطلب وقف إطلاق النار وليس نحن. ولقد ساعدتنا كثيراً في ذلك اليوم اذاعة الكتائب، من حيث لا تدري، عندما قامت بتقديم وصف شامل ودقيق للضربات التي أصابت عدونا. ولقد كان ذلك على حساب بعض مستودعاتنا، غير أن المستودعات لم تكن أيضاً قليلة، فقد أخذنا الاحتياطات اللازمة بتخزين الذخيرة والمواد التموينية والزيوت وغيرها، متوقعين احتمال الانقطاع بيننا وبين مواقع أخرى تستطيع امدادنا بما نحتاج اليه. وقد استفدنا في الحقيقة من تجربة العام ١٩٧٦، حيث طوقت قواتنا وقطعت عنها المواصلات، واعتمدنا آنذاك على امكانياتنا الذاتية الى حد كبير.

انقضى الأسبوع الأول على معركة بيروت وتلاه الأسبوع الثاني، وكنا في كل يوم، من خلال الزيارات التي نقوم بها لخطوط التماس والمواقع الأمامية، نشعر بتصميم أكثر وقناعة أكبر بقدرتنا على الصمود. لا، ليس بهذه السهولة تدخل اسرائيل بيروت. ونعم، لدينا القدرة الكافية للدفاع عن المدينة. هذا الاحساس تولد بفضل التماس المباشر مع العدو؛ فلما تقدمت باتجاه عدوك خفت ضرباته عليك، بمعنى أن المدفعية تُشَل عن ضربك بفعالية لأن المسافة بينك وبينها أمتار. في الليلكي وحي السلم كانت المسافة بيننا وبين العدو مسافة أمتار، وكذلك الليلكي وكلية العلوم، وحي السلم والمزفتة، والأوزاعي ومزبلة الأوزاعي أيضاً مسافة أمتار. وعندما اكتمل الطوق من الشرقية، أصبحت المواقع بناية في مقابل بناية وشارع عرضه أربعة أمتار يفصل بين الطرفين. هذا الوضع يؤمن أمرين: الأول، فقدان المدفعية فعاليتها، والثاني، تحييد الطيران، حيث تتشابك المواقع. ولا يبقى الا الرشاش في مقابل الرشاش. والجندي الاسرائيلي، اذا ماسحب عنه الغطاء المدفعي وغطاء الطيران هو في الحقيقة «جندي هامل» [بمعنى جبان]. وبيروت أعطتنا التجربة التي كنا ننتظرها يوماً بيوم لنختبر امكانية فعلنا مقابل عدونا، وجهاً لوجه. جاء هذا العدو الينا ووصل بيروت، ووقعت تلك المعارك التي أعطتنا القناعة بأن ما كنا نعتقده نظرياً نراه اليوم حقيقة بالممارسة، وهو أن الإنسان بامتلاكه ارادة القتال قادر على قلب موازين القوى أو جعلها متساوية، حيث يمتلك العدو الطائرة ولا يستطيع استعمالها، ومدفعه لا يستطيع الضرب أيضاً إلا في العمق. والجندي أصبح في مواجهة مقاتل القوات المشتركة، جندي مقابل جندي. كنا نرى كيف كانوا يهربون من المواقع ويضطرون الى اخلاء بعضها عندما تنصب عليهم حمم نيراننا. لهذا فان هذه التجربة الغنية، تجربة بيروت، هي الدرس الكبير الذي يُشكل لنا حافزاً للاستمرار في الكفاح المسلح من أجل التحرير. لقد تشكلت لدينا القناعة بأنه، عندما يختل ميزان القوى أو تتوازن هذه القوى، فان هذا العدو يُهزم ببساطة، وهو ليس «سوبرمان» ولا أسطورة، هو جبان، وأضعف ليس من أي جندي في العالم وانما على الأقل في المنطقة، منطقة الصراع.

من هي القوات التي دافعت عن بيروت؟.. قواتنا العسكرية كلها كانت خارج بيروت: قوات القسطل خارج بيروت، كذلك قوات الكرامة واليرموك، ولم يكن في بيروت سوى قوات أجنادين، تنقصها كتبية الشهيد أبو يوسف النجار، وما تبقى هو التنظيم والجماهير بالإضافة للميليشيا وعناصر بعض الأجهزة. هكذا كان الحال سواء بالنسبة

لقوات التنظيمات الفلسطينية أو اللبنانية الوطنية. فالجسم الأساسي لهذه القوات كان خارج منطقة المعارك مع استثناءات بسيطة. في المنطقة الجنوبية والغربية وعلى خط البحر كانت القوات في غالبيتها ميليشيا. ولم تكن هناك قوات عسكرية بالمعنى الحرفي للكلمة، الا في منطقة المطار، وماتبقى هم الناس الذين تلاحموا مع بعضهم البعض ليشكلوا هذه الحالة الجماهيرية الأسطورية «طيب أنا شفتك، بالله العظيم حالة في موقع متقدم رحن اليه وفيه امرأة وثلاثة أولاد. خندق وخلفه خندق آخر، جوره، لشو امرأة قاعدة هناك بالخندق ومعها ثلاث أولاد قاعدين عند الرجل وعاشين كلهم على خط التماس.. رجل وامرأة وثلاثة أولاد. رأيت حالة مشابهة تقريباً في منطقة الروشة: رجل ومعه زوجته أيضاً». هذه الحالات وهذه النوعيات من البشر خلقت حالة من التفاعل والروح المعنوية العالية بين الناس وفي أوساط المقاتلين، بحيث أنهم شكلوا جميعاً السد المنيع في مواجهة أية امكانية للاختراق والدخول الى بيروت. ومن الممكن أن شدة القصف، واللامبالاة التي كونتها عندنا معايشة القصف المستمر، قد ساعدتنا على الصمود أكثر، لأنه كلما اشتد القصف كانت ردة الفعل عفوياً أشد عناداً وصلابة. فكانت عملية التفاني هذه بالفعل ورد الفعل. كان الفعل الاسرائيلي هو الضربات اليومية على مدار الساعة برأ وبحراً وجواً... دبابات، صواريخ، الخ.. كان المرء يتصور أحياناً أنه لم يعد هناك شبر في بيروت الا وسقطت فيه قذيفة، وفي الوقت نفسه لم تكن ردة الفعل على ذلك هي التراجع بقدر ما كانت التحدي أكثر وأكثر، حتى أصبح المرء لا يبالي قائلاً: فليكن الطوفان، انما بيروت لن يدخلوها. هناك شيء آخر، كنا نحن في القيادة نتخذة كأسلوب لابقاء القوات يقظة؛ فطيلة فترة القتال حصل ما بين ٢٠ - ٣٠ وقف اطلاق نار، وكنا أحياناً بطريقة أو بأخرى، نخرق وقف اطلاق النار لاذكاء روح التمرد وعدم الاسترخاء في صفوف قواتنا لأن أي وقف لاطلاق النار طويل نسبياً يجعل قواتنا في وضع انحسار وتراخي. لا أريد المفاخرة بنفسي، ففي الكثير من حالات الخرق كان بعض المترددين يقول «بلشوا قناصة أبو موسى ضرب»، وكان لدي قناصة خصوصيين يعملون لحسابي. أنا شخصياً كنت أحرص علناً على عدم الاستكانة لوقف اطلاق النار، حيث يؤدي ذلك الى الاسترخاء والتراجع والهدوء ومن ثم تبدأ المساومات. وكان وقف اطلاق النار لا يحصل في الواقع الا اسماً حيث يتم التفجير في موقع ما، واسرائيل بمنهجيتها وامكانياتها تضخم الخرق وتفتح نيرانها الكثيفة من جديد، وكلما زادت اسرائيل في الضغط، كلما بدأت المناورة السياسية تأخذ حيزاً لها نعطها دفعة عسكرية لتبطلها اذا كانت الأمور لا تسير بالاتجاه الذي نسعى اليه والذي يؤمن لنا الحل المشرف عسكرياً ووطنياً. وقد استمرت فترة القتال كلها على هذا المنوال. والأمثلة الواردة هنا هي للإشارة على دوافع هذا الصمود وبواعثه التي شكلت هذه الحالة من الترابط بين المقاتلين والجماهير التي صنعت أسطورة الصمود لا الحصار. فأنا لا أرى في ذلك حصاراً بقدر ما أرى فيه صموداً على مدار الأيام التي تجاوزت السبعين يوماً.

يوم استقالة هيغ

كان يوماً عنيفاً جداً من الناحية العسكرية. وسياسياً كان هيغ يتصل بالقيادة

الاسرائيلية حائماً أياها على حسم المعركة بسرعة والدخول الى بيروت. الا أن دخول بيروت لم يكن نزهة للقيادة العسكرية والسياسية الاسرائيلية ولا للقيادات المحلية للجيش الاسرائيلي. وقد أدت هذه الحقيقة الى ارباك هيغ ومن ثم فشل المخطط الذي رسمه هو والقيادة الاسرائيلية. ورغم ما قيل عن أن هيغ كان يتصل مع القيادة الاسرائيلية «من وراء ظهر الادارة الأميركية» الا أن هذا الكلام غير قابل للتصديق، فالادارة الأميركية وقعت في حرج شديد من تطورات الأحداث على غير ما توقعت، فكان لا بد من كبش تضحية لفضيحة التورط الأميركي المباشر مع اسرائيل. فقد راهنت هذه الادارة مع اسرائيل على حسم المعركة في أقل من أسبوع، فاذا ببيروت تصمد للشهر الأول في تلك المرحلة. ولم تكن التطورات تشير الى امكانية حسم المعركة بسرعة، فكان لا بد من اظهار الادارة الأميركية بمظهر البريء أمام أي تحرك سياسي مقبل. وهذا ما حصل فعلاً من خلال تقديم ريغان لاحقاً، لمشروعه المتآمر على القضية، والذي يحاول انتزاع شهادة حسن سلوك للادارة الأميركية، وكأنها غير موافقة على دخول القوات الاسرائيلية الى بيروت، بعد أن أصبح من المؤكد فشلها في دخولها. ولو حسمت المعركة في بيروت حسب المخطط المرسوم لما استقال هيغ، ولا حصل ما حصل. ولكني أقول أن ما أسقط هيغ هم هؤلاء الناس، الجماهير العسكرية والوطنية وهؤلاء الصامدون حتى دون أن يقاتلوا. وقد عشت معركة بيروت ولمست صمود الجماهير البيروتية، فلسطينيون ولبنانيون، الذين لم نسمع منهم كلمة تدمر واحدة. والذين عانوا الكثير من انقطاع الكهرباء والماء والخبز حيث تأمين الرغيف كان مشكلة بحد ذاتها. فضلاً عن عدم توفر الأدوية اللازمة. رغم كل ذلك، هؤلاء هم الذين قهروا العسكرية الاسرائيلية، وهم الذين أخرجوا ريغان والادارة الأميركية التي حاولت الظهور بمظهر المتعاطف عندما أقال هيغ من وزارة الخارجية.

لقطات من أجواء المعركة

في التاسع من آب، كنا في غرفة العمليات رقم ٦، وكانت مكونة من خمسة طوابق تحت الأرض وثمانية طوابق فوق الأرض. «يعني السيارة بتتنزل تحت الأرض خمسة طوابق». كنا نعتبر المكان ملجأً يمكن أن يحمينا حتى من قنبلة ذرية. في ذلك اليوم، على ما أذكر، كان القصف المدفعي، يغطي كل بيروت، الشوارع خالية كما الصحراء. في الساعة الثالثة بعد الظهر جاءني هاجس بأن المكان سوف يقصف. كنت هناك والعقيد عبد الرزاق المجايدة، وعدد من الزملاء العاملين على الأجهزة في غرفة العمليات. وكانت لدينا غرف عمليات احتياطية بديلة نذهب اليها في حال الاضطرار للاخلاء. وهذه المواقع البديلة مجهزة بجميع الاحتياجات بدءاً من التليفونات والأجهزة اللاسلكية وانتهاءً بأي احتياج آخر يلزم لمتطلبات الاستمرارية، وعندما نضطر للاخلاء ما علينا الا أن نغلق الأجهزة ونغادر الى الموقع الجديد لنفتح الأجهزة البديلة هناك فوراً دون أن نضطر الى نقل أي شيء. لم يكن هناك طيران في ذلك اليوم، غير أن هاجس قصف غرفة العمليات هذه سيطر عليّ بشكل ملح فقلت لزملائي: «قوموا، هذا المكان سوف يضرب»، قالوا: «ما فيش طيران» قلت: «ومع ذلك قد

يضرب». وذهبتنا الى موقع عمليات آخر. الأخ عبد الرزاق المجيدة قال لي: «يارجل ما فيش شيء ولا في طيران، وين نتحرك بالقصف، هسه والمدفعية شغالة». قلت له: «خليك هون وتحمل أنت مسؤولية نفسك». لكنه عندما رأنا جميعاً نغادر غادر معنا، وفي السادسة مساءً جاء الطيران وقصف الموقع. كنا قد تركنا في هذا الموقع اثنين من شباب العمليات للحراسة فقط وقلنا لهم ألا يتواجدوا في داخل المبنى بل الى جانبه، ويبدو أن رجلاً كان ماراً في الشارع هو وزوجته وأولاده هاربين من القصف، نادهم أحد الشابين وأدخلهم معه الى المبنى لتفادي نيران القصف المدفعي. بعد لحظات ذهب الزوج ليحضر سيارة لنقل عائلته ورافقه أحد الشابين، أما الآخر فقد ظل الى جانب الزوجة والأولاد ليهدئهم من روعهم. وما ان ابتعد الزوج والشاب حوالي العشرين متراً عن المبنى حتى جاء الطيران وقصف وكانت الزوجة والأولاد والشاب الذي بقي الى جانبهم من بين ضحايا تلك الغارة. «شوفي القدر كيف، احنا هربنا من المكان بالحاسة السادسة وهم جاءوا الى المكان صدفة، ناس مارين في الشارع، لاهم في الموقع ولا عايشين فيه جاءوا ليستشهدوا». وقد أحست شخصياً بالألم لاستشهادهم، وكنت أشعر شخصياً وكأني مسؤول عن استشهاد ذلك الشاب الذي بقي هناك لحراسة الموقع، رغم أنني حذرته من التواجد في داخل المبنى. هذه بعض الحكايات التي يشعر المرء، انسانياً، عندما يتذكرها، وكأنه أخطأ، أو أسهم في سوقهم للاستشهاد.

ومن اللحظات المصرية تلك التي عشتها يوم قصف الطيران المتواصل في الحادي عشر من آب. لقد بدأ الطيران في ذلك اليوم طلعاته منذ الصباح — أعتقد منذ السادسة صباحاً وبدون انقطاع — واستهدف كل موقع ولا موقع. وسعى الى تدمير المدفعية بشكل أساسي. حتى أنه كان يفتش عن الهاون الصغير ليدمره. كنت يومها في العمليات ٥ — «وتشوفي كيف الحالة العامة، لما مع كل انقضاض يقول كل موقع هلق دوري، وهذا الحكي استمر من الساعة ٦ صباحاً للساعة ٢ بعد الظهر. لكن في النهاية الواحد قلبه جمد وما عاد أي انقضاض يؤثر عليه» لكنني في النهاية ولتكرار الطلعات التي تجاوزت المئة، أحسست «بدوشة» في رأسي وأحسست برغبة عارمة في الخروج الى الشارع. «اندوش رأسي» من صوت الطيران. ذهبت في سيارتي ومعني الشباب وجهاز اللاسلكي بشبكته الكاملة. أخذت طريق رأس برج أبو حيدر ووقفت في منتصف الشارع بلا مبالاة وقلت لنفسي «فليكن الطوفان». لم يكن هناك أحد في الشارع «هو» في سيارات، شوارع البلد فاضية، كان معي بريموس وشوية قهوة. قلت للشباب يا الله نسوي قهوة، بدنا نشرب قهوة». في تلك اللحظات ناداني على الجهاز المقدم عطيه، والمقدم عطيه هو واحد من الناس الذين أبدو في هذه المعركة وكان لهم دور عظيم، وهو قائد ميداني فذ حاز على احترام وثقة المقاتلين والقيادة وكل الناس، ناداني على الجهاز قائلاً: الآن هناك محاولة للتقدم على سباق الخيل، أريد قصفاً مدفعياً. كان ينادي علي من موقعه: هل استلمت الملحوظة، قلت له: استلمت.. الطيران يغطي السماء، ومحاولة تقدم من المتحف على سباق الخيل، الطيران يفتش عن موقع أي مدفع وعلى كل سيارة وكل لمعة. «طيب بدي أنادي على أي موقع على ٣٠٢، [واصف] أقول له يرمي. واصف بدو يشغل مدفعين أو ثلاثة»، بالتأكيد مع أول لمعة سوف يضربوا هذا المدفع، اذن

أكون أنا قد اسهمت في تدمير المدافع وقتل البشر. وإذا لم أعط أوامر بالقصف فسوف يتقدم العدو على هذا الموقع بالتأكيد، «واحنا اللي مسجلين على اسرائيل لسه» قبل أربعة أيام أنه، في بلاغ عسكري اسرائيلي بعد معركة استمرت خمسة عشر ساعة، قولها تقدمنا مسافة عشرة أمتار «طيب»، إذا تمكنا اليوم من الدخول، وسباق الخيل منطقة مفتوحة، إذا فسوف تدخل الدبابات وتقع المصيبة بالنسبة لي، كان ذلك موقفاً حرجاً، هل أعطي أمراً للناس كي يموتوا أم تحتل قطعة الأرض؟ مرت على لحظات كأنها الدهر، دقائق تفكير وصراع، هل أصدر أمراً أم لا.. وفي لحظة كلمح البصر، وجدت نفسي أنادي على الجهاز: «الى الجميع: جميع فوهات الاسناد توجه الى ميدان سباق الخيل، القاطع الأول، الثاني، الثالث، الرابع... الجميع يفتح النار». وأحسست براحة غير عادية لهذا الالهام المفاجيء، فالعدو في حالة كهذه سوف يضطر الى محاولة رصد أكثر من ٥٠ و ٦٠ فوهة مدفعية، ولن يتمكن بالتالي من التحديد. فنكون نحن قد أوقفنا التقدم وأوقعنا اصابات بالغة في صفوفه، وغيرنا مواقعنا في الوقت نفسه. «بالله العظيم ياناس الحلال يومها ما بقي مدفع الا ورمي، كلها، الهاونات ٨٢، ٨١، ١٢٠، الصواريخ»، وفي حوالي الساعة، ما بين الثانية والنصف والثالثة، في هذه الفترة، كل الفوهات فتحت نيرانها باتجاه سباق الخيل والطيران يغطي أجواء بيروت. لا أحد تمكن من التحرك، لكن على الأقل كل موقع من المواقع أدرك أنه ليس مستهدفاً — على وجه التحديد — من قبل الطيران. ولكثافة النيران لم يمض أقل من عشر دقائق حتى ناداني المقدم عطيه مجدداً يقول: أوقفوا الرمي فقد انتهى التقدم. ارتاح ضميري لفكرة اصدار الأوامر لكل مواقع الاسناد لأننا في هذه الحالة منعنا تقدم العدو ولم نعرض موقعاً محدداً دون غيره للتدمير، وأوقفنا العدو القدرة على تحديد هدف معين لطيرانه. فضلاً عن أن هذه الفكرة حققت هدفاً سريعاً، حيث انصبت كل النيران في بيروت على موقع واحد. «شوف بيروت قديش فيها مدفيعات وصواريخ وهاونات، انصبت كلها على موقع واحد» وتمكنا من تدمير عدد من آليات العدو المتقدمة باتجاه سباق الخيل وهربت بقية الآليات من جحيم النيران وبذلك فشل التقدم.

ومن الحالات التي أعتز بها في الحقيقة، الأخت رائدة، العاملة في جهاز اللاسلكي في المركز الرئيسي. هذه الأخت مثلت قمة العطاء، وكانت نموذجاً للمناضل الملتزم، سواء من خلال قوة تعبير صوتها ونبرة هذا الصوت على الجهاز أو من حيث تلقي الأوامر وتمريرها الى المواقع. وفي حالات الخطر والضيق لم تتغير نبرة صوتها، وظلت هذه الوتيرة تحمل معنى التصميم على الاستمرار والتأكيد على تنفيذ الأوامر. ثم ان دوامها على الجهاز كان أمراً غير معقول، فقد استمرت في البقاء في موقعها ليلاً نهاراً، وواصلت تلبية النداءات وتمريرها دون أن تغادر موقع مسؤوليتها طوال فترة القتال وعلى مدار السبعين يوماً، وعندما كانت تريد أن تستريح، كانت تستريح في الموقع نفسه، والذي لم يتغير طوال فترة المعركة، أوردتها مثلاً هنا، كنموذج لاستعداد أبناء شعبنا للعطاء والتضحية. واصرارها على البقاء في موقعها دون خوف ولفترة طويلة انما هو في الحقيقة تأكيد لمواقع القتال التي تتصل معها عبر الجهاز بعدم التهيب من أن يبقى المرء في موقع واحد لفترة طويلة، ثم ان لها أسلوباً متميزاً في طريقة اعطاء أو تمرير

الأمر. وكانت تخاطبنا على الجهاز وكأنها تخاطبنا وجهاً لوجه وليس على جهاز لاسلكي بعيد.

الحقيقة توجد لحظات إنسانية كثيرة ومجيدة عاشها المرء في فترة القتال في بيروت، إلا أننا لا نستطيع أن نحكي كل ما عشناه وشاهدناه في الحياة اليومية من جوع وعطش وغيره، ومن المشاهد التي لا أنساها روح الحنان في أعين الكثيرين من الناس الذين كانوا ينظرون إلينا ويتابعون تحركاتنا بكل رافة؛ ليست عيون غضب أو حقد أو جفاء، عيون تمنح الحنان الدافئ في لحظات كان الناس فيها يتحملون الموت والدمار ويتعرضون مثلنا للقصف والاستشهاد والاصابة. ورغم ذلك كنا نرى الأطفال الصامدين يحملون الأباريق الصغيرة يفتشون «وين فيه حنفية مكسورة ولأوين في جوررة مي» حتى يأخذوا القليل منه لأُم أو لأخ أو لأب» ورغم هذه القسوة تضحك الطفولة وتواصل البحث عن الماء. ولو كانت بيروت مدينة فلسطينية، بمعنى البعد الجغرافي والشعبي والسياسي، لكان لنا في الثورة الفلسطينية موقفاً آخر غير الموقف الذي حصل ولكان لنا غير الواقع الذي حتم على الثورة في النهاية أن تخرج من هذه المدينة البطلة، لكانت لدينا امكانية للصمود أكثر بدلاً من الثلاثة أشهر تسعة أشهر أو ربما أكثر.. لكانت لدينا امكانيات أوسع للبقاء والاستمرار من الناحيتين العسكرية والحياتية. لكن بيروت أعطت بما فيه الكفاية. وياليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت.

شهادات (٢)

في معتقل أنصار* التركيب الاجتماعي والهيكل التنظيمي

سعدون حسين

عندما اعتقلت إسرائيل الآلاف من جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، لم تطل اعتقالاتها مواطنين من فئة اجتماعية واحدة، بل طالت الفئات جميعها. وهكذا اتخذت الاعتقالات، بالإضافة لأسبابها الأخرى، طابع عملية انتقام من أبناء الجنوب — كل الجنوب باستثناء حفنة من العملاء يعدون على الأصابع، فعندما يعتقل الإنسان من الطريق أو أثناء «تختيم» تذكركه أو يخطف ليلاً من منزله بسبب وشاية من زيد أو عمرو أو «يمسح» مخيم معين ويقتاد كل شبابه في الشاحنات، إلى معتقل أنصار، فهذا يعني أن كل الناس مستهدفون ومطلوبون للعدو الصهيوني، ولا قيمة أبداً للكلام الذي يردده البعض، إن كان عن عفوية أو عن قصد «إنني بريء ونظيف»، وكأن الذين اعتقلوا مجرمون وقتلة ومرة أتحمنا أحد الأسرى بالكلام عن نفسه على أنه «بريء ونظيف»، فصرخنا في وجهه: «كلنا أبرياء، والمجرمون هم الذين قتلوا الأطفال والنساء واقتادونا إلى هنا». إن ما تدعيه إسرائيل من متطلبات الحفاظ على أمنها يجعل كل إنسان في الجنوب معرضاً للاعتقال في أي وقت من الأوقات.

والاعتقالات التي جرت فعلاً، شملت كل الفئات الاجتماعية من الملاكين إلى الفئات الطفيلية في المجتمع. وسأعرض نماذج عن التركيب الاجتماعي والمهني لبعض المعتقلين مكتفياً بثلاث خيم من إحدى المحطات:

خيمة (١):

- ١ — خ، ح: عامل زراعي.
- ٢ — م، م: طالب مدرسة.
- ٣ — أحمد، ع: عامل زراعي.
- ٤ — ح، ع: سائق سيارة.
- ٥ — ن، ح: عامل زراعي.
- ٦ — محمد: طالب مدرسة.

* نشرت الحلقة الأولى من هذه الشهادة في العدد الماضي.

٧ — أحمد: عامل زراعي.

٨ — محمود، ت: ضامن.

٩ — عفيف: ملاك متوسط.

١٠ — ح، خ: مدرس.

١١ — أحمد، س: مدرس.

١٢ — ح، ح: ضامن.

١٣ — م، ت: عامل زراعي.

١٤ — م، ع: سائق شحن.

١٥ — ع، ق: عامل زراعي.

١٦ — ح، ف: حلاق.

١٧ — ع، أ: عاطل عن العمل.

١٨ — ح، ض: سائق سيارة.

١٩ — ق، س: طالب ثانوي.

٢٠ — خ، ط: وراق.

٢١ — ع، ق: طالب ثانوي.

٢٢ — م، س: منجد.

خيمة (٢):

١ — أحمد: مصلح دراجات نارية.

٢ — محمد: مدرس.

٣ — محمد: سائق.

٤ — عاصم، س: مهندس زراعي.

٥ — عادل: ملاك عقاري.

٦ — فهد: حمّال.

٧ — حسين: عامل محطة بنزين.

٨ — عاطف: عامل بناء.

٩ — حسين: مدرس.

١٠ — خليل، ف: خياط.

١١ — محسن: موظف ريجي.

١٢ — حسين سلوم: دركي.

١٣ — أحمد، ق: نجار موبيليا.

١٤ — حسن: حداد.

١٥ — علي: صانع أهدية.

١٦ — فؤاد: صاحب «حسبة».

١٧ — أسعد: عاطل عن العمل.

١٨ — حسين، ع: أطرش.

١٩ — فتحي: مجنون.

خيمة (٣):

- ١ - حاتم: كاتب عدل.
- ٢ - ع، ض: حمّال.
- ٣ - س، ف: تاجر.
- ٤ - ن، ج: محام.
- ٥ - ناصر: طبيب.
- ٦ - ع، ح: حمال.
- ٧ - محي الدين: بحّار.
- ٨ - سهيل: بائع خضار.
- ٩ - ح، ف: لحام.
- ١٠ - نايف: مصلح برادات.
- ١١ - أبو خضر: صاحب محل للبقالة.
- ١٢ - ف، س: صاحب محل للحلويات.
- ١٣ - يوسف: مزارع.
- ١٤ - عباس: راع.
- ١٥ - هاني: عامل زراعي.
- ١٦ - شحادة: عامل زراعي.
- ١٧ - مصطفى، س: عامل زراعي.
- ١٨ - ع، م: موظف في شركة المياه.
- ١٩ - علي: يتاجر بقطع السيارات القديمة.
- ٢٠ - س، ن: عامل أدوات صحية.
- ٢١ - حسين: وكيل ورش ليمون.
- ٢٢ - ع، ع: عامل زراعي.
- ٢٣ - ك، ف: صاحب مطعم.
- ٢٤ - م، ق: موظف في مطار بيروت.
- ٢٥ - سماحة الشيخ شوقي الأمين: رجل دين، مجدل سلم.

وهذه التركيبة الاجتماعية للأسرى تعكس إلى حد ما التركيب الاجتماعي لأهالي منطقة الجنوب ومخيماتها، مع ملاحظة أن النسبة الغالبة من المعتقلين تنتمي إلى الفئات الكادحة وخصوصاً من عمال الزراعة، يليهم المنتمون إلى الفئات المتوسطة من ذوي المهن الحرة.

أما أعمار الأسرى فتتراوح بين ١٠ سنوات و ٨٠ سنة إلا أن النسبة الطاغية تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ سنة.

كما تنتشر الأمية بشكل مذهل، فمن أصل ٥٠٠ أسير، استطعنا تسجيل أسماء ١٥٠ شخصاً يريدون تعلم القراءة والكتابة.

كما أن المعتقلين ينتسبون إلى الدين الإسلامي، ونادراً ما تجد بعض المسيحيين إلا إذا كانوا وطنيين أو اعتقلوا بالخطأ. أما الدرّوز فلم نر في محطتنا أحداً منهم. ويتمي

معظم الأسرى اللبنانيين إلى الطائفة الشيعية.

أما اللوحة السياسية في محطتنا فكانت كالتالي بالنسبة للمعتقلين اللبنانيين:

١ - الشيوعيون: زهاء ٢٥

٢ - حركة أمل: زهاء ١٠

٣ - حزب البعث، ع: ٥

٤ - حزب العمل: ٢

٥ - الحزب القومي: ١

٦ - الاتحاد الاشتراكي: ٢

والباقون: جميعهم غير حزبيين.

وبالنسبة لعناصر الحزب التقدمي الاشتراكي في الجنوب، فالذين اعتقلتهم إسرائيل

عادت وأفرجت عنهم بسرعة.

أما بين الفلسطينيين فلحركة فتح النصيب الأكبر من المعتقلين، بل إن الصهيونيين

كانوا يعتبروننا جميعاً ومهما كانت انتماءاتنا أعضاء في حركة فتح.

ومعظم الأسرى هم من القاطنين في مخيمي عين الحلوة والرشيديّة، وفي صيدا، مع

ملاحظة أنه ما من قرية في الجنوب إلا ومنها في أنصار أسير أو أكثر.

التنظيم الداخلي في المعتقل

وجود الآلاف من الأسرى دفع المسؤولين الاسرائيليين إلى إحداث نوع من التنظيم

ذي هيكلية خاصة في صفوفنا، لمساعدتهم على تنظيم أوضاع المعسكرات من ناحية

الانضباط والطعام، وكل ما يتعلق بأمور الأسرى داخل المحطة، بما في ذلك معالجة

الخلافات الشخصية. هذه «الهيكلية» لعبت دور الاحتلال داخل المعتقل، حتى أن بعضاً

كان يخاف من مسؤولي المحطة أكثر من خوفه من جنود العدو.

تضم كل محطة ما بين ٤٠٠ أو ٥٠٠ أسير، يتعين عليهم «مختار» ينظم أوضاعهم.

كما أن لكل خيمة «شاويشاً» يأتمر بما يمليه عليه المختار من تعليمات.

المختار

في المرحلة الأولى، كان المختار يُنتقى من قبل الأسرى، ولكن بعد التجربة، صارت

إدارة المعتقل الاسرائيلية هي التي تختار المختار وتعطي له تعاليم المحطة وقوانينها، وإذا

لم يستطع تنفيذها، يتعرض للعقاب، ويستبدل بشخص آخر.

أما مهام المختار فهي كالتالي:

(أ) ايقاظ الأسرى الساعة السادسة صباحاً من أجل التهيؤ للعدد.

(ب) تسلم التموين، والإشراف على توزيع الطعام، وإدارة المطبخ التي يعينها هو.

(ج) تسلم كل ما يتعلق بشؤون الأسرى: الرسائل، الخ.

(د) إخراج الأسرى المطلوبين للتحقيق وتعصيب عيونهم.

(هـ) مراقبة الأسرى وتسليم المتشاجرين لحراس المحطة.

(و) المحافظة على نظافة المحطة.

(ز) نقل اعتراضات الأسرى (إذا تجرأ أحد) إلى الضابط الصهيوني. باختصار «المختار» هو ضابط صهيوني بالنيابة. وأقول هذا الكلام بلا مغالاة، دون أن يعني أيضاً أن كل المختير من طراز واحد. فكل الأسرى خبروا ممارساتهم، وسمعوا شتائمهم البدئية لزملائهم في الأسر. وفي الفترة الأخيرة لجأ الإسرائيليون إلى خطة ذكية إذ قالوا للمختار: نحن لن نتدخل في شؤونكم طالما إنكم منضبطين. وبهذا أعطوا المختار صلاحيات معاقبة الأسرى وضربهم، وزودوه بكرياج لهذا الغرض. وبالفعل فبعض المختير مارس الضرب؛ وكأنه من جنود الاحتلال. بل كان المختار، أحياناً، يلجأ إلى قطع السجائر، أو يوقف توزيع الشاي والطعام. باختصار كنا نهاب المختار كثيراً؛ ذلك لأن حراس المحطة، مهما كانت حذقتهم، يظنون عاجزين عن مراقبتنا كلياً بينما مختار المحطة، الذي يعتمد عادة على «شلة» من شاكلته، قادر على تنفيذ المهمة... كما ان الضابط الإسرائيلي كان يعزل المختار، إذا تبين له أنه ليس قاسياً أو سليط اللسان. هذه المعاملة السيئة للأسرى من قبل المختار كانت تثير حساسية الأسرى بشكل فظيع. ففي معسكر (٤) هجم المعتقلون وضربوا مختارهم بسبب تصرفاته السيئة. وفي إحدى المعسكرات أصرب الأسرى احتجاجاً على تسلط المختار ومحاباته في توزيع الطعام. فضربك في قبل الجنود الإسرائيليين مسألة مفهومة أما أن يضربك أسير مثلك، أو يحظى بأفضل الطعام وأفضل الملابس، وبالأدوية والدخان، والأقلام، فيما تحرم أنت من أبسط الأشياء، فهذا ما لا يمكن احتماله.

وبهذه الطريقة، استطاع الإسرائيليون شق وحدة الأسرى، وإيجاد صدع في داخلهم، منتهجين الشعار السييء الصيت «فرّق تسد». وفي إحدى المرات تعرض أحد الأسرى لتعذيب وحشي لمجرد أنه اعترض على تعليمات المختار. فبعد الضرب، ركض نحو ساعتين داخل المحطة وهو ينادي بصوت عال: «بدي أسمع للمختار». فصلاحيات المختار مطلقة. وإذا حاول الانتقام فإن الإسرائيليين يستجيبون له فوراً ويحققون رغباته. لذلك قلنا مرة لمختار محطاتنا: «نريد أن نخرج من المعتقل، ليس تخلصاً من إسرائيل فقط، بل بالدرجة الأولى من الأشخاص القذرين أمثالك».

الشاويش

الشاويش غالباً ما يعين من قبل المختار، وقد يتبدل بغيره في كل لحظة، وذلك حسب شخصيته وقدرته على ضبط أوضاع الخيمة. بعض هؤلاء كان يستعمل أسلوب السباب، والبعض الأقل اتصفوا بخصال إنسانية.

أما مهام الشاويش فهي كالتالي:

١ — استلام الطعام من المطبخ وتوزيعه على الأسرى.

٢ — إبلاغ الخيمة بقوانين المحطة.

٣ — تنظيم خروج الأسرى إلى المراحيض والاستحمام.

باختصار، الشاويش ينفذ تعليمات المختار، ويساعده في ضبط أوضاع المحطة. وكان المختار يعقد اجتماعات خاصة «للساويشية» من أجل معالجة أوضاع المحطة. وكان يفضل شاويشاً على آخر بغية تعميق الخلافات بين الأسرى. من ذلك، مثلاً، إعطاء شاويش

علبة دخان، وآخر نصف علبة، أو تزويد خيمة بكمية من الشاي، وأخرى بكمية أقل. كما يعين في كل محطة «طبيب» من الأسرى يشرف على أوضاع المعتقلين الصحية. فهو الذي يتسلم أقراص الفاليوم والباندول، وهو الذي يرفع التقارير إلى الطبيب الإسرائيلي عن أوضاع المعتقلين. في بداية الاعتقال كان «الطبيب» يتمشى بين فسات الخيم سائلاً إذا كان هناك مريض. وفي أواسط شهر أيلول، أفرغت من كل محطة خيمة تم تحويلها إلى عيادة، تتوفر فيها: نقالة، وقطرة للأذن، وأخرى للعين، وبعض الحبوب المهدئة. كما انعقد اجتماع عام لـ «أطباء» المعتقل من أجل تحسين العناية الصحية. لكن الاجتماع كان مجرد خطوة تحذيرية، فلم نلمس بعده أي تحسين فعلي لأوضاع المرضى. وما تجدر الإشارة إليه، أن بعض «الأطباء» كان يتدمر من هذه المهمة لأنها ستؤدي إلى إطالة سجنهم حتى يتم الإفراج عن المعتقلين كافة.

إدارة المطبخ

كان المختار يعين من صفوف الأسرى عناصر المطبخ، وغالباً ما يكونون من المقربين إليه، من بلده أو ممن يعرفهم سابقاً. بعض هؤلاء لا يعرف ألف باء الطبخ، ولكن إرادة المختار تجعله طباحاً. وعلى الرغم من الاعتراضات على هذا الأسلوب، يأتي الرد: «لا نستطيع تجريب ٥٠٠ أسير لكي نعرف الطباخين المهرة».

عناصر المطبخ ينظفون الطناجر، ويطهون الطعام، ويوزعون الشاي والجزر، الذي يكون أغلبه معفنًا لا يؤكل.

في الصباح، تجلس إدارة المطبخ والمختار والطبيب داخل خيم الطبخ، فيتناولون فطورهم وكأنهم في بيوتهم. وهذا يتكرر ظهراً ومساءً. حتى أن بعضهم زاد وزنه بسبب الطعام الكثير الذي يتناوله. كما كان المختار يعين شاويشاً للماء، وذلك لتلافي الفوضى التي تقع أثناء التزاحم على الاغتسال. فإدارة المطبخ هي فئة متميزة استأثرت ببعض الامتيازات، والحظ السعيد لمن يصادق عناصر المطبخ. إذ عبر هذه الصداقة يستطيع الحصول على بصلة أو ملعقة من المربي زيادة، أو على شيء من الزيت لوضعه على حبة البطاطا المسلوقة.

فالمختار والشاويش والطبيب وإدارة المطبخ وبعض المقربين من هؤلاء، كانوا يجسدون «السلطة الحاكمة» في المحطة: والويل لمن يخالف الأوامر، فحسابه عند الجنود، حيث ينادي المختار الحارس ويشتكى على أحدهم، فيضرب بالأرجل، أو يؤخذ إلى غرفة «الاكس» فيمشي على المسامير والزجاج.

هذا الوضع المميز لهذه «الشلة» كان يواجه أحياناً بتحريك نشيط من قبل الأسرى. فمرة شكلنا لجنة لمراقبة ما يرد إلى المطبخ، وخصوصاً الدخان الذي كانوا يتلاعبون بتوزيعه. وفي بعض المعسكرات شكّلت لجان ثورية قامت بما يشبه التسيير الذاتي للمحطة. حتى المشاكل التي تحدث بين الأسرى كانت اللجنة تعالجها بدون العودة إلى الإسرائيليين. هذه اللجنة حدّت من صلاحية المختار والشاويش. لكن بعض المحطات كانت تمنع تأليف هذه اللجان. وفي محطتنا قال لي المختار: «لونزل الله على الأرض لا أسمح بتشكيل لجنة مراقبة». طبعاً لأن هذه اللجنة ستقضي على الامتيازات التي

يحصل عليها. هذه اللجان فرطها الإسرائيليون أخيراً ونقلوا جميع دعواتها إلى معسكرات أخرى، وذلك لتقوية سلطة المختاتير، ومنع أي عمل ديمقراطي داخل المعتقل.

وهناك نقطة لا بد من توضيحها، وهي أن كل المقابلات الصحفية تجرى مع مختار المحطة. بل إن أحد المختاتير قال للتلفزيون الأميركي: «أنا أمثل ٥٠٠ أسير لا نعترف بقيادة المقاومة، ونريد السلام مع إسرائيل»، ولأمانة نقول أيضاً أن أحد المختاتير رفض مثل هذا الكلام، فكان نصيبه عشر ضربات بالعصا على ظهره.

كما كانت قيادة المعتقل تعقد اجتماعات دورية لجميع المختاتير، من أجل إبلاغهم بأخبار الإفراجات، وأن «الأسير المنضبط وغير الفوضوي سيطلع»، وأن «الذي لا يكذب أمام المحقق ولا يعطي معلومات متناقضة سيطلق سراحه». كما كان الإسرائيليون يزودون المختاتير ببعض الأخبار السياسية، خصوصاً تلك المتعلقة بحصار بيروت وخروج المقاومة. إذ جاء الكولونيل «داني» بعد انسحاب المقاومة، وعقد اجتماعاً عاماً للمختاتير، وأخبرهم بأن انسحاب المقاومة من بيروت «سينعكس إيجابياً على أوضاع الأسرى». كما كان يأتي أحياناً بعض أعضاء الكنيست، ويجتمعون ببعض المختاتير—فيخبرونهم عن عملية الإفراج، وأنها «قريبة جداً».

خيمة الحراس

في كل محطة تضم عدداً معيناً من الأسرى، توجد خيمة خلف الأسلاك تضم بعض الجنود الذين يقومون بحراسة المحطة والإشراف عليها أمنياً؛ وأحياناً إجراء التحقيقات مع بعض المطلوبين إذا تعذر زهابهم إلى معسكر التحقيق. وعلى بوابة المحطة يقف حارس طيلة النهار موجهاً رشاشه نحو الأسرى. وهناك حارس آخر يقف أمام قنينة الغاز، ويدور حول المحطة مراقباً تحركات الأسرى. من أجل اصطلياد بعضهم، وإيقافه تحت الشمس، أو لرفع الأيدي لمدة ساعات أمام البوابة. وإذا أراد المختار شيئاً، فإنه يسأل عن الكابتن المسؤول، وهذا بدوره يأتي فيتحدث مع المختار.

وأثناء توزيع الطعام على المحطات، أو إخراج فضلات الطعام منها، يستنفر الحراس وعددهم سبعة، بأسلحتهم الكاملة، خوفاً من تحرك الأسرى؛ حتى إذا خرج مريض من المحطة فإن الحراس يستنفرون خوفاً من اختطاف أحدهم، وجعله رهينة في أيدينا.

أما في الليل، فيكثر عدد الحراس ويراقبون الأسرى، ويرون إذا ما كانوا قد ناموا أم لا. كما أن الآليات تدور حول المحطات كافة موجهة الأضواء الكاشفة على الأسرى وهم نائمون طيلة الليل بسرعة هائلة مخلفة وراءها غباراً كثيفاً يعمي العيون، حتى أننا بالكاد نستطيع النوم من شدة هدير الآليات في الليل. كما أن قيادة المعتقل تقوم أحياناً ببعض المناورات الليلية، فتطلق القنابل المضئية ليلاً، ويستنفر جميع حراس المعتقل وهم بالمئات، وتدار الآليات بسرعة جنونية، وتطلق صفارات الإنذار، وذلك تحسباً من هروب أحد الأسرى، وللتأكد من أن بإمكان الحراس القاء القبض عليه أم لا. وتوجد في المعتقل سيارة شحن أسميناها سيارة دفن الموتى، لأنها تنقل الأسرى المطلوبين إلى معسكر التحقيق أو لحملهم إلى السجون داخل إسرائيل.

ويحيط بكل محطة برجان للمراقبة؛ وأحياناً كان يأتي الكولونيل ويتحدث مع المختار

حول قضايا الأسرى، أو يستدعي المخاطر ليلاً للتحدث إليهم. فحراس المحطة مهمتهم الأساسية إجراء العدد (التفقد) كل صباح، فيرتدون بزاتهم العسكرية الواقية من الرصاص، ويحملون هراوات غليظة، ويدخلون المحطة من أجل عدنا علماً بأنهم لو فتخوا البوابة لما هرب أحد منا، ومرة قلنا لهم هذا. وأثناء دخولهم المحطة، نضع أيدينا على رؤوسنا، والويل لمن يرفع رأسه أو يحرك يديه، إذ أن العصا تنهال على رأسه أو يؤخذ رقمه لمناداته للتعذيب بعد العدد. فالعدد كان العقاب اليومي، بل إنه من أشنع أساليب التعذيب التي عانينا منها، لأنك تحس بأن جميع أجزاء جسمك قد تيبست؛ إذ عندما تضع يدك على رأسك مطأطئاً، وتجلس متربعا ساعة أو أكثر، فإنك تحس كأن الموت على قاب قوسين منك. وكنا نعمل العدد أحياناً أثناء تناول الفطور، فزرمي كوب الشاي، وتتراكض إلى العدد، لأن الحارس عندما يبلغ المختار بالعدد يجب أن نجلس في الخيم مثل الملائكة «لا حركة ولا نفس» كما يقول المختار. وعندما يخرج الجنود من المحطة، نرفع رؤوسنا قليلاً، لكن نظام العدد يبقى ساري المفعول إلى أن يصرخ المختار «ارتاحوا» فعندها نشعر وكأننا قد ولدنا من جديد.

المقنع

أكثرية الأسرى في «أنصار» تعتبر المتعاملين مع العدو الصهيوني (المقنعين)، السبب في اعتقالها، حتى أن كلمة «مقنع» أصبحت تتردد على ألسنة أهالي الجنوب وأطفاله، فلا تسمع إلا «الحق على المقنعين» و«المقنع هو السبب»، و«إسرائيل شو بيعرفها بالناس». هذا الكلام الشعبي فيه جزء كبير من الحقيقة، لأن إسرائيل مهما بلغت قدرة مخابراتها، فهي عاجزة عن امتلاك معلومات دقيقة عن المنتمين للمقاومة والحركة الوطنية، فهي قد تعرف البعض، لكنها لا يمكن أن تعرف الأعضاء والأنصار والميليشيا والأرقام المالية ومخابيء السلاح... الخ. فالوشاية كان لها دور أساسي في زج العديد من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين في معتقل أنصار، ولكن هذا لا يعني أن إسرائيل لم تكن ترغب في اعتقال أبناء الجنوب لولا هؤلاء «الوشاة». فهذا غير صحيح كلياً، لأن الاعتقالات شملت كل الناس تقريباً؛ فالمخيمات لم يبق فيها إلا الأطفال والعجزة والنساء؛ وبعض القرى اللبنانية اقتيد جميع شبابها إلى المعتقل. وهذا ما يؤكد أن دور المقنع كان شكلياً في بعض الحالات. وما أرادت إسرائيل تحقيقه هو ضرب الناس بعضهم البعض الآخر. وهو ما أشار إليه الضباط الإسرائيليون عندما قالوا لمخاتير الجنوب: «نحن لا علاقة لنا، أنتم تشون ببعضكم»، فيعرف هذا الضابط أن «المقنعين» هم السبب، ولولاهم لما اعتقل أحد.

هذا الأسلوب الصهيوني أدى إلى وقوع صدامات عديدة بالأيدي والعصي في أكثر من قرية، حيث تبادل الأهالي التهم حول من يتحمل مسؤولية الاعتقالات. ففي معمل صفا، مثلاً، عرضوا أمام أحد المقنعين نحو ١٥٠ شخصاً من قرية «...» فاختر عشرة أشخاص، واتهمهم بأنهم ضباط في جبهة التحرير الفلسطينية — القيادة العامة وحركة أمل. وأثناء تجميع الناس على البيادر كانوا يوهمون الأهالي بأن المقنع موجود في إحدى السيارات، ومن لا يعترف فسوف يدل عليه، وغالباً ما يكون هذا الشخص مجرد وهم.

فالمقنع كان «فزعاً» تستعمل أحياناً للتخويف، فيقف الحاكم العسكري ويقول: «نحن نعرف كل واحد منكم فالمنظم يقف جانباً: الضباط في صف والميليشيا في صف» وهنا لا أقصد أنه لم يكن لعملاء الاحتلال دور في هذا السياق، بل ما أردت توضيحه أن مسألة المقنعين استعملتها إسرائيل كذريعة للصلق التهم بأبناء المخيمات والقرى، بهدف تأجيج الصراعات بينهم كي تبقى هي ممسكة بأوضاع المناطق. فهناك العديد من المقنعين شهدوا زوراً على الأهالي من أجل إنقاذ أنفسهم من التعذيب، وبعضهم هدد بالضرب إذا لم «يتقنع»، بل أن بعض الأسرى تلقى عرضاً للإفراج عنه مقابل الوشاية بأبناء بلده. والبعض حاول الانتقام بسبب ممارسات خاطئة ارتكبت في حقه سابقاً في ظل وجود المقاومة والحركة الوطنية.

وهناك عملاء، وهم أقلية، كانت لهم ارتباطات مشبوهة سابقة على الاجتياح الإسرائيلي، لذلك، فإن وضع المقنعين كافة في سلة واحدة، واعتبارهم عملاء خطأ كبير، فالعديد من الاعتقالات حدثت بدون «مقنعين» وكان على رأس حملات الاعتقال ضباط إسرائيليون، وهو ما جرى في قرى القليلة وطيردبا وتولين الخ. فإسرائيل استفادت من كل تناقضات المجتمع اللبناني والمجتمع الجنوبي بشكل خاص: الخلافات العائلية، والصراعات الطائفية، والخلافات السياسية، والتناقضات العشائرية، وحتى المسائل الشخصية، لدرجة أن مواطناً من بنت جبيل كان قد طلق زوجته منذ سنوات، فوشت به زوجته المطلقة، وهو اليوم من نزلاء معتقل أنصار! وأحدهم قضى أخوه بحادث سيارة، فوجد ضالته في الاحتلال الإسرائيلي لينتقم من المتسبب، كما أن أحدهم قتل عمه على أيدي مسلحين من حركة أمل، وعندما جاءت إسرائيل «تقنع» وساعد في اعتقال أبناء بلده، وفي بلدة الزرارية تحوّل «أبو مشهور» إلى ضابط في جيش حداد لأن المقاومة والحركة الوطنية حرقتا منزله في أحداث ١٩٧٦.

وفي معتقل أنصار وضع حوالي ٤٠ مقنعاً في أحد المعسكرات، وسمعنا أن معارك بالأيدي نشبت بينهم وبين الأسرى.

باختصار، مسألة المقنعين استخدمتها إسرائيل لتفتيت وحدة الجنوبيين، ولتأجيج الصراعات العائلية والعشائرية بينهم طبعاً هذا لا ينفي وجود بعض العملاء الذين لعبوا دوراً مهماً في تسهيل مهمة قوات الاحتلال، وكانوا «مقنعين» حقيقيين في صفوف العدو. وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى أن كبار المتعاونين مع إسرائيل في الجنوب لم يحتاجوا إلى قناع ليخفوا حقيقتهم، كبعض أبناء آل الداخ، فهؤلاء كانوا يصعدون إلى القرى في وضح النهار، يأخذون من يريدون تنفيذاً لأوامر الاحتلال. فالمسؤولية تقع أولاً وأخيراً على عاتق قوات الاحتلال، أما «المقنعون» فمجرد أدوات رخيصة تنتهي مع رحيل قوات الاحتلال ويتقلص دورها كلياً. وإن إسرائيل حتى لو لم تجد وشاة و «مقنعين» فلسوف تعتقل أبناء الجنوب وتذلمهم. فالاحتلال الأجنبي يعني دائماً الاعتقال والتجهير والقتل والإبادة.

أهداف الاعتقالات

بعد هذا العرض التفصيلي لرحلة العذاب والإذلال في معتقلات العدو، وبعد أن

أوضحنا طبيعة التركيب الاجتماعي والإداري لمعتقل أنصار، نعود لطرح الأهداف الكامنة وراء هذه الاعتقالات الجماعية التي شنتها إسرائيل منذ حزيران الماضي في الجنوب اللبناني والتي ما زالت تطول المزيد من أهالي المنطقة حتى كتابة هذه السطور.

فما هو الهدف من هذه الاعتقالات؟

ما الفائدة من اعتقال الأطفال والمجانين والعجزة؟

ولماذا هذا الاحتجاز الطويل للأسرى رغم انتهاء المعارك العسكرية؟

بادئ ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن الاعتقالات شملت كل المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية، حتى تلك القرى المعادية للوجود الوطني. كما أن الاعتقالات طالت كل الفئات الاجتماعية تقريباً. والمعتقل كان عبارة عن هرم اجتماعي قائم بحد ذاته، بل نستطيع القول أن معتقل أنصار هو مجتمع «أممي» لأن كل بلدان العالم ممثلة فيه تقريباً: فهناك لبنانيون وفلسطينيون وسوريون وعراقيون وأردنيون ويمنيون ومصريون وأتراك وبنغاليون وباكستانيون. فإفناق ملايين الدولارات من أجل إطعام الأسرى، وفوز قوات عسكرية كبيرة لحرساتهم، وتحمل ضغط محلي ودولي، كل هذا ما كانت لتتحمله إسرائيل لو لم تكن لديها أهداف مهمة وراء تجميع الأسرى، ذلك أن إسرائيل غير مستعدة لإنفاق قرش واحد إذا لم يكن هناك مردود.

فما هي هذه الأهداف؟ في رأيي هذه أبرزها:

أولاً — الانتقام من تاريخ الجنوب الوطني الذي شكّل لسنوات طويلة ليس بؤرة لدعم نضال المقاومة فقط، بل تحول إلى خزان بقي يمد جميع الأحزاب اليسارية بالطاقات البشرية. فجاءت إسرائيل لتنفيذ مهمة استئصال الوجود الوطني اللبناني الذي عجزت السلطات اللبنانية المتعاقبة منذ الاستقلال عن وضع حد لنموه وتطوره، فالاعتقالات شملت كل القرى اللبنانية، كما أن التحقيقات مع الشبان اللبنانيين لم تقتصر على العلاقة مع المقاومة، فكان المحققون يسألون المعتقل عن تاريخ حياته منذ إن كان عمره ست سنوات، وحتى لحظة اعتقاله، وما إذا كان قد انتسب إلى ناد أو نقابة، بل إن أحد المواطنين اعتقل لأن ابنه شهيد في الحرب الأهلية.

ثانياً — إذلال أبناء الجنوب، وإعادة ربطهم بالزعامات التقليدية، من خلال التصوير لهم إن تعاطفهم مع الأحزاب الوطنية ثمنه الاعتقالات والتعذيب. وهذا ما يفسر وجود مئات المدنيين في المعتقل، بل إن بعضهم ضد اليسار، وعندما كان هؤلاء يتعرضون على اعتقالهم لأنهم غير منتمين للتنظيمات، يكون جواب الإسرائيليين: «لماذا لم تحملوا السلاح ضدهم؟ فكل من تبرّع بقرش لهم أو قرأ صحيفة من مجلاتهم يعتبر مخرّباً».

ثالثاً — إعادة تنشيط القوى الرجعية الجنوبية، إذ بعد كل عملية اعتقال، تنشط الاتصالات، وتبدأ الوساطات للإفراج عن الأسرى. فأحد الزعماء الجنوبيين قال لوفد زاره من أجل الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح أبنائهم: «شو جايين تعملوا هون، ليش دخلوا ولادكم عالأحزاب، خليهم ياكلو حسابهم، بس أنا قلبي أطيب منكم، فتركتم عيونكم، بدي ساعدكم، وانشاء الله بيفرجوا عن أولادكم». كما أن إسرائيل كانت تبرز العديد من عملائها بهذه الطريقة، فيتم ربط الأهالي بهؤلاء من خلال إطلاق سراح أبناء البعض.

رابعاً — تساهم الاعتقالات في دفع ضعفاء النفوس إلى التعاون مع سلطات

الاحتلال، ففي المعتقل كان الضباط يطرحون على العديد من الأسرى إمكانية التعاون معهم مقابل مبالغ ضخمة من المال ومن يرفض التعامل فحظه مزيد من الضرب والتعذيب. خامساً — شكلت الاعتقالات أداة ابتزاز بيد الاحتلال للمساومة مع العديد من أبناء القرى الجنوبية، فتطرح عليهم المعادلة التالية: مقابل الإفراج عن أولادكم، نريد فتح مراكز مسلحة في القرى والانخراط في المخابرات الإسرائيلية.

سادساً — الحصول على معلومات أمنية، وخصوصاً من الفلسطينيين، حول العمليات العسكرية التي كانت تنفذ عبر الأراضي الأردنية واللبنانية منذ انطلاقة المقاومة، وحول العلاقة بالانتفاضة الشعبية داخل الوطن المحتل.

سابعاً — النفاذ إلى كيفية تركيب المنظمات الفلسطينية وماهية الأسلحة التي تستخدمها وأساليب التدريب، والبلدان التي يجري فيها.

ثامناً — محاولة اكتشاف خلايا الداخل فالعديد من فلسطينيي عام ١٩٦٧، تعرضوا لتعذيب مضاعف، إذ كانوا يتعرضون من خلالهم على أقاربهم من أجل مراقبة تحركاتهم، وتنقلاتهم. تاسعاً — قتل الروح النضالية عند الشبان الفلسطينيين عبر تصوير الأمر لهم وكأن «المقاومة قد انتهت، وها هي القيادات ولت هاربة. فمن أجل الحفاظ على حياتكم وأولادكم، عليكم العيش معنا بسلام في إطار الحكم الذاتي». كما كان الإسرائيليون يأتون بأباء البعض إلى المعتقل لإقناع الأبناء ببعض الأمور.

عاشرًا — إجراء الدراسات النفسية والاجتماعية عن الأسرى، وذلك من أجل فهم طبيعة المواطن العربي، ودرجة تطوره الثقافي والعلمي، بغية وضع الخطط الملائمة لمحاربة العرب وإخضاعهم للاستراتيجية الأمبريالية.

حادي عشر — توفير الأجواء الأمنية الملائمة لقوات الاحتلال. فعن طريق زج الرجال والشباب في معتقل أنصار، تتصور إسرائيل أن هذا يوفر الاستقرار لقواتها المتنقلة في منطقة الجنوب، فلا تشن عليها العمليات الفدائية. وبالفعل فإن الأمن الإسرائيلي، أو بالأحرى الخوف من جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني، هو أحد أهم الأسباب لوضع الآلاف في معتقل أنصار.

لقد أرادت إسرائيل باعترافها العشوائية أن تستأصل التراث الوطني لجماهير الجنوب وأن تحول المخيمات الفلسطينية من بؤر للنضال المسلح إلى تجمعات بشرية هاجسها الأول المسكن والاستقرار النفسي والمادي، والابتعاد عن منظمة التحرير، عبر خلق أطر سياسية زائفة تدعي تمثيل الشعب الفلسطيني.

ولكن كل هذه الأهداف فشلت، فمعنويات أسرى أنصار عالية جداً، وأكثر من مرة رُشق جنود العدو بالحجارة، كما أن الوضع الجماهيري في الجنوب يتحول تدريجياً باتجاه بلورة مقاومة وطنية صلبة للاحتلال، وما تزايد العمليات العسكرية الفدائية ضد قوات الغزو في الفترة الأخيرة، إلا تعبيراً عن هذا المزاج الشعبي المتصاعد غضباً ونقمة على قوات الاحتلال.

فعلى الرغم من الاعتقالات وأساليب التعذيب الوحشية التي يتقن بها الإسرائيليون، فإن الجنوب، بقراه ومخيماته، صوت واحد ضد الاحتلال. بل إن معتقل أنصار الذي استهدفت منه إسرائيل تكفير الناس بالنضال الوطني، يصبح مصنعاً لتخريج المناضلين والوطنيين.

صناعة الدخان وتسويقه في الأراضي المحتلة

د. جاد اسحق

مقدمة

للتبغ مكانة خاصة بالنسبة لموقعه بين المواضيع الزراعية والصناعية المتعلقة بأفاق التنمية، ويرجع ذلك الى تعدد العوامل التي تتداخل لتؤثر على هذا الموضوع، اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ فالتبغ علاقة مباشرة بالزراعة لكونه محصولاً زراعياً في الأساس وله ارتباط وثيق بالأرض والمزارع الفلسطيني، كما أن لهذا المحصول أثراً كبيراً على الصناعة لأنه من المحاصيل الصناعية البحتة، ويدخل في منافسة مباشرة — بالنسبة لأولوية زراعته — مع المحاصيل التي تزرع لإنتاج طعام الإنسان أو علف الحيوان، وفي الوقت نفسه، يرتبط هذا المحصول بالاقتصاد والتجارة بسبب كبر حجم الانتاج لهذا المحصول، ولسرعة التبادل المالي في انتاجه وتسويقه، كذلك فان لهذا الموضوع صلة وثيقة بالوضع السياسي، من حيث الضرائب المستوفاة على الانتاج وغيرها، أضف الى هذا كله مالهدا الموضوع من أهمية اجتماعية وبيئية وصحية. ان هذا الوضع المميز لموضوع التبغ وعلاقاته بأفاق التنمية المختلفة يحتم علينا دراسته في ضوء هذه النواحي المختلفة مجتمعة.

ومن الناحية العلمية، فان نبات التبغ أو الطباق يتبع الجنس (Nictotiana)، والذي يوجد منه أكثر من ١٠٠ نوع، ولكن هناك نوعان فقط يحتلان الأهمية الكبرى كمصدر للتبغ والنيكوتين. النوع الأول؛ وهو التبغ العادي (Nictotiana Tabacum) الذي يعتبر مصدر جميع أنواع التبغ في العالم، ويمتاز بأزهاره القرنفلية اللون وأوراقه الملساء الناعمة، أما النوع الثاني؛ فهو الدخان الأخضر، واسمه الشائع (الهيشي أو الحميص)، واسمه العلمي

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي عقدهته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) عام ١٩٨١. أما كاتب هذه الدراسة: د. جاد اسحق، فيعمل منسقاً لكلية العلوم في جامعة بيت لحم.

(*Nicotiana rustica*)، ويتميز بأوراقه الخشنة وأزهاره الصفراء، وهذا النوع من الدخان يزرع غالباً للاستهلاك المحلي، خاصة في بعض دول الشرق الأوسط والهند وأفريقيا وبعض مناطق أميركا الاستوائية، كما يزرع في الدول الأوروبية لاستخلاص النشوق منه^(١).

زراعة التبغ

رغم أن نبات التبغ العادي استوائي الأصل، غير أنه يزرع حالياً في أكثر من ٨٠ دولة، ما بين خط ٥٠ شمالاً و٤٠ جنوباً. وتوجد ٣ أنواع رئيسية من هذا النبات هي: التبغ الفرجيني (*Virginian*) والشرقي (*Oriental*) وتبغ برلي (*Purley*). والتبغ الفرجيني يتميز بأوراقه العريضة وملمسه الناعم ونكهته المميزة، أما التبغ المسمى بنوع برلي، فهو في الأصل سلالة فرجينية ولكنه يتميز بأن أوراقه فقيرة في مقدرتها على الاخضرار وبناء الكلوروفيل، ولقد اكتشفت هذه السلالة، بطريق الصدفة، من قبل أحد المزارعين في ولاية أوهايو في أميركا سنة ١٨٦٤؛ إذ لاحظ هذا المزارع، واسمه برلي، أن هناك بعض نباتات الدخان في حقله فقدت لون أوراقها الأخضر المميز، ولكن بعد تجفيف هذه الأوراق تحولت الى لون أصفر محمر، وكانت خواصها المسامية والامتصاصية عالية الجودة، وتحول هذا النوع من التبغ ليكون الأساس في المزيج الأميركي للسجائر. أما التبغ الشرقي، فهو النوع المعروف في بلادنا وبعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط مثل: تركيا واليونان، ويتميز بأوراقه الصغيرة نسبياً وخشونته ولكنه غني في مواد النكهة.

ولكل نوع من هذه الأنواع من التبغ عدة أصناف استحدثت بطريقة الانتخاب والتحسين لمقاومة الأمراض وعوامل التربة والبيئة. فمثلاً، هناك الصنف «جليل» والصنف «قولا» من أنواع الدخان الشرقي، ومن أصناف التبغ الفرجيني هناك «أورينوكو» (*Orinoco*) و«بريور» (*Pryor*) و«مريالاند» (*Maryland*) و«هافانا» (*Havana*) و«سومطرة» (*Samatra*) الخ^(٢).

ومما يجدر ذكره أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشتهر بجودة إنتاجها من التبغ وخاصة التبغ الشرقي؛ ولهذا فان لحصول التبغ أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة الفلسطينية التي عرفت منذ القدم بإنتاجها للتبغ، وما زال هذا المحصول من المحاصيل الرئيسية التي يقوم بإنتاجها المزارع العربي. ويبين الجدول رقم (١) المساحات المزروعة بالتبغ في المناطق العربية وكمية الانتاج من هذا المحصول.

نلاحظ من هذا الجدول أن المساحات المزروعة بالتبغ وإنتاجها لم يتغيرا كثيراً خلال ٣٠ عاماً باستثناء عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠؛ حيث تضاعف الانتاج وارتفعت مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ، ويرجع السبب الى أنه، في هذا العام بالذات، قامت دائرة الزراعة في الضفة الغربية بتشجيع زراعة التبغ الشرقي في المناطق العربية، وتم تزويد المزارعين بكميات من الأشتال من نوعي: «جليل» و«قولا»، ولقد نجحت هذه التجارب وتميز التبغ المنتج بجودة عالية حتى في المناطق الجبلية؛ غير أن تسويق هذا الانتاج لم يكن منظماً

الجدول رقم (١)
المساحات المزروعة بالتبغ ونتاجها
في المناطق المحتلة

العام	المساحة المزروعة ١٠٠٠ دونم	الانتاج ١٠٠٠ طن
١٩٤٩/١٩٤٨	—	٠,٦
١٩٧٠/١٩٦٩	٢٨,٦	١,٦
١٩٧٥/١٩٧٤	٨,٩	٠,٦
١٩٧٦/١٩٧٥	٩,٢	٠,٨
١٩٧٧/١٩٧٦	١٣,١	٠,١ (٣)
١٩٧٨/١٩٧٧	١٥	٠,٧٥

بصورة جيدة، ولهذا فقد تراجع العديد من المزارعين عن زراعة التبغ مرة أخرى، وعاد الانتاج الى ماكان عليه في السابق، وسأنترق لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع بعد قليل.

وعموماً، فإن زراعة التبغ في فلسطين تتركز في منطقة الجليل، ويقوم بزراعته المزارعون العرب فقط، ولايزرع أي تبغ بصورة تجارية في المزارع اليهودية^(٤). وفي الضفة الغربية تتركز زراعة التبغ في منطقة جنين ويعبد وبعض المناطق في نابلس ورام الله، ولايزرع التبغ في المناطق الجنوبية من فلسطين لعدم ملائمتها لهذا المحصول.

وبالرغم من أن هذه المنطقة مشهورة بجودة انتاجها للتبغ الشرقي، الا أن معظم المساحات المزروعة بالتبغ تقتصر على التبغ الفرجينى؛ إذ تبلغ نسبة زراعة التبغ الشرقي حوالى ٣٪ من الانتاج العام للتبغ وتشكل البقية نسبة مايزرع من التبغ الفرجينى، أما بالنسبة لتبغ برلي، فإنه لم تجر حتى الآن أي دراسات جدية حول امكانية ادخال هذا الصنف الى أصناف الدخان المزروعة، ومدى ملائمة التربة المحلية وظروف البيئة لهذا الصنف. ويعود السبب في نقص المساحات المزروعة بالتبغ الشرقي الى أن معدل انتاج الدونم من هذا التبغ يصل الى ٥٠ كيلوغراماً في المتوسط، ولما يتعدى ذلك، بينما يصل انتاج التبغ الفرجينى الى ٨٠ كيلوغراماً لكل دونم في المتوسط، وقد يتعدى الانتاج هذا الرقم فيصل الى ١١٥ كيلوغراماً للدونم الواحد، عند توافر الظروف المناخية المناسبة والعناية الجيدة.

وبالرغم من أن أنواع التبغ المختلفة تتطلب معاملات زراعية، الا أن نجاح زراعة التبغ اجمالاً يعتمد أساساً على مايلي:

- ١ — التربة والظروف الجوية الملائمة.
- ٢ — توافر الأشتال الجيدة.
- ٣ — العمليات الزراعية الملائمة من تسميد وحرث ورش.

٤ - اتباع دورة زراعية سليمة.

٥ - القطف والتجفيف.

١ - التربة والظروف الجوية الملائمة:

لنبات التبغ فترة نمو قصيرة، ان تبدأ أوراقه في النضج غالباً بعد ٣ أشهر من زراعته، وتؤثر التربة والظروف الجوية على موسم الحصاد، وهذا النبات شديد الحساسية للصقيع، ولذلك فان الأشتال تزرع متأخرة في البلاد ذات الصيف القصير، وإذا كان الصيف رطباً والأرض مسامية خفيفة فان أوراق التبغ الناتجة تكون رقيقة وضعيفة النكهة، أما الأراضي الكثيفة والصيف الحار نسبياً فانهما ينتجان أوراقاً أشد اصفراراً وأكثر سمكاً وأغنى بمواد النكهة^(٥).

ولضمان نجاح هذا المحصول، يجب أن تتوفر في التربة وسائل الوقاية ضد عوامل التعرية عن طريق الرياح أو المياه، بالإضافة الى عامل خصوبة التربة. والتبغ من النباتات شديدة الحساسية لقلوية التربة، غير أنه يتحمل الحموضة الزائدة في التربة. والتبغ من المحاصيل البعلية التي تجود زراعتها في المناطق الجبلية، وحيث أن نسبة الأراضي الزراعية المروية في المناطق العربية المحتلة لا تتجاوز ٢٪ من مجموع مساحات هذه المناطق، فان التبغ يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لهذه المناطق.

وتعتبر مناطق الجليل ويعبد وجنين مناطق مثالية لزراعة التبغ، وتوجد فيها زراعة هذا المحصول، وخاصة النوع الفرجينى الذي تنتشر زراعته في هذه المناطق. ولقد تمت تجربة زراعة التبغ الشرقي في مناطق نابلس ورام الله وبيت لحم، وكانت نتائج هذه التجارب مشجعة من ناحيتي الكم والنوع.

٢ - توافر الأشتال الجيدة:

يعتمد نجاح هذا المحصول على توفير الأشتال الجيدة المقاومة للأمراض للمزارعين في الوقت الملائم للزراعة. والجدير بالذكر هنا أن انتاج الأشتال الجيدة يتطلب مهارة وخبرة علمية فائقة، ولايستطيع المزارع العادي القيام بهذا العمل، وعادة تقوم شركات السجائر بالتعاون مع دوائر الزراعة بزراعة البذور وتوفير الأشتال المناسبة. والعامل الآخر الهام هنا هو توفير الأشتال للمزارع في الموعد المناسب، فمن الضروري أن تصل الأشتال للمزارع، عندما يكون قد جهز الأرض للزراعة، فالتبكير أو التأخير في توصيل الأشتال للمزارع يؤثر على الزراعة ونجاح المحصول.

ومما لا شك فيه، أن المزارع العربي لا يحظى باهتمام الجهات الزراعية المسؤولة ولاحتى المسؤولين في شركات السجائر، ولذلك فانه يتحمل العبء الأكبر في عمليات التخطيط وتوفير الأشتال، بالإضافة الى عمله المباشر في زراعة الأشتال والعناية بالمحصول.

٣ - العمليات الزراعية الملائمة:

يتطلب محصول الدخان عناية خاصة من قبل المزارعين، نظراً لحساسيته الفائقة للعوامل المناخية والبيئية، فهذا المحصول، ولو أنه في الأساس محصول خضري، غير أنه

لا يحتاج الى تسميد نetroجيني زائد، ويجب أن لا تزيد نسبة السماد النتروجيني الموجود على صورة فترات عن نسبة ٢٠٪ من اجمالي السماد، كما أن الرش بالمبيدات الحشرية وغيرها يؤثر على نوعية المحصول الناتج. وتؤثر مسافات الزراعة ومواعيد الحرث وغيرها من العمليات الزراعية على جودة المحصول.

وفي المناطق العربية المحتلة، فان المزارع الفلسطيني قد اكتسب خبرة جيدة في هذا المحصول، ومع ذلك من الضروري أن تقوم الجهات الزراعية المسؤولة بارشاد المزارعين عن العمليات الزراعية المناسبة، ومحاولة اجراء التجارب والمشاهدات عن طرق تطوير هذه الزراعة وتحسين الانتاج.

٤ — اتباع دورة زراعية سليمة:

ان نبات الدخان يستنفد جزءاً كبيراً مما في الأرض من مواد غذائية، لذلك فان زراعة الأرض بمحاصيل أخرى مستنفدة لخصوبة الأرض يجب استبعادها، وتجب مراعاة اختيار محاصيل مناسبة تتعاقب مع زراعة الدخان. فمثلاً، يفضل عدم زراعة محاصيل تعطي كمية كبيرة من النتروجين للتربة بعد زراعة التبغ، ويجب تجنب زراعة المحاصيل التي تصاب بالنيماتودا والأمراض الأخرى التي تؤثر على الدخان.

٥ — القطف والتجفيف (٦):

ان جودة التبغ تعتمد على مدى الجهود التي يبذلها المزارع نفسه في مراحل التصنيع، بعد القطف وقبل وصول المحصول الى شركات السجائر، لذلك فان اهمال أعمال التصنيع يؤدي الى رداءة جودة التبغ، حتى لو كانت جودته عالية عند بدء القطف. وتحدد جودة الانتاج مدى دخل المزارع من هذا المحصول، وسعر التبغ يحدد حسب نوعية المحصول المصنع، أي بعد قطفه وتجفيفه، لذلك فان دخل المزارع الحقيقي تحدده جودة التبغ المصنع وليس كمية الانتاج، فان القطف والشك والتجفيف والرزم تصبح عمليات فائقة الأهمية بالنسبة للمزارع.

(أ) القطف: ان موعد القطف يلعب دوراً هاماً في تحديد جودة الانتاج، فالقطف المبكر يعطي أوراقاً قاتمة اللون، رديئة الخواص عند تجفيفها، كذلك فان القطف المتأخر يسبب جفاف هذه الأوراق وتلفها، أثناء عمليات التصنيع الأخرى، لذلك يجب اختيار الموعد المناسب للقطف وذلك عندما تبدأ علامات الاصفرار في الظهور على الأوراق.

كما أن عملية القطف يجب أن تتم في ساعات الصباح المبكرة أو في المساء، لتلافي الضرر الممكن وقوعه على النباتات اذا ماتم القطف خلال النهار. وعادة، يكون القطف على خمس دفعات: تكعيبة، حفلة أولى، حفلة ثانية، تثليثة وطربونة. ويتم القطف بصورة يدوية، مع أن هناك بعض الدول بدأت باستخدام الآلات في قطف الأوراق. وتجب مراعاة ترتيب الأوراق في صناديق بعد قطفها مباشرة، ويجب عدم استخدام الأكياس لذلك، اذ أن هذا يسبب تكسر الأوراق وتجدها مما يؤثر على جودة الانتاج.

(ب) الشك: وهو عملية ربط أعناق الأوراق بواسطة الخيوط تمهيداً لنشرها وتجفيفها، ويتم، خلال هذه العملية، تصنيف الأوراق حسب الحجم ودرجة النضوج، وتجب مراعاة

عدم رص الأوراق عند شكها، لأن هذا يؤدي الى ارتفاع الحرارة واحتراق الأوراق، كما أن ترك الأوراق متباعدة عن بعضها يسبب الجفاف السريع للأوراق واحتفاظها باللون الأخضر وعدم اكتسابها اللون الأصفر المرغوب.

(ج) **التجفيف:** وفيه تترك الأوراق المشكوكة لتجف وتتخمر مكتسبة اللون الأصفر والملمس الناعم، ويراعى في هذه العملية عدم تعريض الأوراق لأشعة الشمس المباشرة والحرارة العالية في الأيام الثلاثة الأولى، لأن هذا يحول دون حدوث عمليات التخمر والتعتيق الحيوية، لذلك فإن الأوراق المشكوكة توضع عادة في المنشر الذي يغطى بالقش أو الخيش لمدة ٣ أيام، وخلال هذه المدة يبدأ الكلوروفيل الأخضر بالانحلال تدريجياً وتتحول الأوراق الى اللون الأصفر، كما تبدأ المركبات الحيوية المعقدة بالتحلل الى مركبات أبسط غنية بمواد النكهة، وخلال هذه العملية تبدأ الأوراق بفقد ماتحتويه من ماء بصورة تدريجية، فلا تتوقف العمليات الحيوية بصورة مفاجئة. وبعد هذه الفترة تعرض الأوراق لأشعة الشمس ليتم جفاف الأوراق. وهنا تجب مراعاة تغطية الأوراق في الليل، لمنع تكثف الماء على سطح الأوراق والذي يسبب اسودادها، كما تجب تغطية المناشر اذا ما ارتفعت درجة الحرارة بصورة غير طبيعية، أو اذا ما اشتدت الرياح، كما يحدث عادة في رياح الخماسين التي تظهر خلال هذه الفترة، لأن ذلك يؤدي الى جفاف الأوراق بصورة سريعة مؤثراً على جودتها.

وعادة، تستمر فترة التجفيف حوالى اسبوعين، عندها تكون الأوراق قد جفت، غير أن أعناق الأوراق غالباً ما تكون غير جافة، لذلك فإن خيوط الأوراق المشكوكة تنقل بعد ذلك من المنشر الى مكان مظلل (تحت الأشجار أو معرش) لمدة ٣-٧ أيام، حتى يكتمل جفاف أعناق الأوراق، وبعدها تنقل الأوراق الى المخزن تمهيداً لرمزها، ويجب ابقاء الأوراق معلقة في المخزن طوال هذه الفترة الى أن يحين موعد الرزم، وعادة، يتم في الخريف، لأن ابقاء الأوراق في العراء يعرضها للرياح والندى والأمطار ويؤثر على جودتها. وعند الرزم تجب مراعاة فرز الأوراق المعطوبة والمحروقة، وذلك لرفع درجة تصنيف الأوراق، ويتم رزم الأوراق في بالات بحيث تكون الأوراق متجهة الى الداخل والأعناق الى الخارج، ويراعى أن يكون وزن البالة من ٢٠ إلى ٢٥ كيلوغراماً.

وإذا ما تأخر تسويق البالات فإنه يجب وضعها في غرفة جيدة التهوية مرتفعة عن الأرض بعيدة عن الجدران، لمنع تسرب الرطوبة اليها، ويفضل قلب البالات وفحصها بين الحين والآخر الى أن يحين موعد شحنها.

يلاحظ مما ذكرت أن انتاج التبغ عملية تتطلب مهارة ودراية كبيرتين، كذلك فإنها تحتاج الى أيد عاملة خبيرة، وأي اهمال أو تقاعس في أي من العمليات المختلفة يؤدي الى رداءة الانتاج، ونقص في دخل المزارع. غير أن المزارع العربي الفلسطيني اكتسب خبرة واسعة في هذا المجال جعلته يتفوق في انتاج التبغ، لهذا فإن المزارعين العرب هم الوحيدون الذين يقومون بزراعة التبغ ونتاجه في فلسطين، ولا يقوم اليهود بزراعة ونتاج هذا المحصول.

ان عمليات التصنيع المختلفة هذه غالباً ما تكون يدوية؛ مما يتطلب أيد عاملة كثيرة، ويقوم المزارع العربي وجميع أفراد عائلته بجميع هذه العمليات، ولقد لوحظ

مؤخراً أن هناك آلة صغيرة تستخدم لشك أوراق التبغ وربطها بالخيط، وهذه الآلة ليست مرتفعة التكاليف، ومن الممكن استخدامها لتسهيل عملية الشك. ولكن هذه الآلة لم يتم ايصالها للمزارع العربي، وحبذا لو يقوم المختصون الزراعيون، أو شركات السجائر بالعمل على توصيلها للمزارع العربي.

ان التبغ الذي ينتجه المزارع العربي لا يقل جودة عن التبغ المستورد، ورغم ذلك فان الشركات المحلية تفضل استيراد التبغ من الخارج، مما أدى الى تدهور زراعة التبغ في المناطق العربية، فالشركات العربية تشتري ثلث محصول التبغ المنتج فقط، لذلك يجد المزارع العربي نفسه مضطراً لتترك زراعة التبغ والتحول لزراعات أخرى، رغم خبرته الطويلة في هذا المجال. ولقد أوضح المسؤولون في شركات السجائر العربية أن عدم شرائهم لكل الانتاج العربي من التبغ يعود الى رداءة الانتاج، وهذا يتعارض مع رأي الخبراء الذين يقولون: إن جودة التبغ المحلي لا تختلف كثيراً عن التبغ المستورد. وكدليل على هذا فان شركة السجائر الاسرائيلية «دوبيك» تقوم باستخدام التبغ المحلي بنسبة عالية في تصنيع السجائر المحلية، كما سابين بعد قليل. بالاضافة الى ذلك، فان الحكومة الاسرائيلية قد أبدت رغبتها في التحول الى تصدير التبغ الى الدول الأجنبية، مؤكدة بذلك أن لهذا التبغ جودة عالمية، وعليه، فان جودة التبغ المحلي أمر غير مشكوك فيه. واذا كان للشركات المحلية بعض الملاحظات على هذا الانتاج، فانه من الواجب عليها أن تقوم بارشاد المزارعين الى طرق تحسين الانتاج ليتلاءم مع متطلباتها، ان هذا واجب وطني تفرضه الظروف العصرية التي تمر بالمزارع العربي الفلسطيني، ويجب على الشركات المحلية العمل على تشجيع زراعة التبغ وتسويقه للمزارع العربي.

صناعة الدخان في المناطق العربية المحتلة

تستخدم أوراق التبغ المجففة في صنع السجائر والسيجار وطباق الغليون والتبماك والنشوق، الا أن معظم انتاج التبغ عالمياً يتركز حالياً على انتاج السجائر العادية، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)
أنواع المنتجات المشتقة للدخان (٧)

النوع	نسبة الانتاج %
السجائر	٩٧,٢٨
السيجار	٠,٦٤
طباق الغليون	٠,٢٨
التبماك	١,٠٨
النشوق	٠,٧٢

ولذلك، فإن الصناعة المحلية تعتمد على إنتاج السجائر فقط، وتعتبر هذه الصناعة من كبرى الصناعات في المناطق العربية المحتلة، نظراً لكبر حجم إنتاج هذه الصناعة من جهة، ولسرعة تداول رأس المال فيها، وتقوم بهذه الصناعة شركتان عريبتان، هما شركة سجائر القدس وشركة السجائر العالمية وكتاهما في الضفة الغربية، ولا توجد شركات مماثلة في قطاع غزة، ويبين الجدول التالي بعض المعلومات عن هاتين الشركتين:

الجدول رقم (٣)
بعض المعلومات عن شركتي السجائر في
الضفة الغربية

اسم الشركة	شركة سجائر القدس	شركة السجائر العالمية
مركز الشركة	القدس	بيت جالا
نوع الشركة	مساهمة محدودة	مساهمة محدودة
رأس المال	١,٢٠٠,٠٠٠ دينار	٧٠٠,٠٠٠ دينار
عدد العمال	١٢٠	٣٢
كمية الانتاج	٣٧ مليون علبة	٦ ملايين علبة
معدل الطاقة الانتاجية	سجائر سنوياً ٪٥٠	سجائر سنوياً ٪٤٠

وتنافس هاتين الشركتين على أسواق المناطق المحتلة شركة «دوبيك» (Dubek) الاسرائيلية ومركزها مدينة الرملة، وهي شركة السجائر الوحيدة في اسرائيل والتي استطاعت تصفية جميع شركات السجائر الأخرى وشراءها، ويبلغ إنتاج شركة «دوبيك» ٦ بلايين سيجارة سنوياً، بينما لا يتعدى إنتاج الشركتين العريبتين ٨٦٠ مليون سيجارة سنوياً.

ويمكن القول: إن هناك نوعين رئيسيين من المزيج المستعمل في تركيب السجائر، وهما المزيج الأوروبي والمزيج الأميركي؛ والمزيج الأوروبي يعتمد أساساً على التبغ الفرجينى، أما المزيج الأميركي فإنه يعتمد على مزيج التبغ من نوع برلي بالتبغ الفرجينى، كما يضاف اليه في هذه الحالة التبغ الشرقى أو غيره كمواد مألثة.

ويبين الجدول رقم (٤) أهم أنواع السجائر المحلية وأنواع التبغ الداخلة في تركيبها.

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن دخان «فريد» و«عالية» لهما التركيب نفسه، ولكنهما يختلفان في نوع الفلتر المستخدم، إذ أن دخان «فريد» يستخدم فيه الفلتر الأصفر الأقل جودة من الفلتر الأبيض المستخدم في دخان «عالية». كذلك نلاحظ أن دخان «لايف» له تركيب دخان «كابري» نفسه، كذلك فان دخان «ولكم» له تركيب دخان «ونرز» نفسه.

الجدول رقم (٤)

اسم الشركة	نوع السجائر	نسبة التبغ المحلي (الفرجينى)	نسبة التبغ الفرجينى المستورد	نسبة تبغ برلى	نسبة التبغ الشرقى
شركة سجائر القدس	فريد	٪٤٠	٪٦٠	—	—
	عالية	٪٤٠	٪٦٠	—	—
	كابري	٪٣٠	٪٢٥	٪٤٥	—
	أمبريال	—	٪١٠٠	—	—
شركة السجائر العالمية	ولكم	٪٣٥	٪٢٥	٪٤٠	—
	أمية	٪٣٠	٪٧٠	—	—
	فرجينيا	—	٪١٠٠	—	—
	ناشيونال	—	٪١٠٠	—	—
شركة دوبيك	لايف	٪٤٠	٪٢٥	٪٢٥	—
	ونرز	٪٣٥	٪٢٥	٪٤٠	—
	تايم	—	٪٤٥	٪٢٠	٪٣٥

والملاحظة الهامة الأخرى، هي أن التبغ الشرقى لا يستخدم في إنتاج أي نوع من أنواع السجائر العربية، بينما تقوم شركة «دوبيك» باستخدام هذا التبغ في إنتاج دخان «تايم» الواسع الانتشار في المناطق المحتلة.

كما أن الشركتين العربيتين تعتمدان أساساً على التبغ الفرجينى المستورد في الصناعة؛ إذ أن نسبة التبغ المحلي الذي يستخدم في الصناعة المحلية لا تتجاوز ٪٣٠ من مجموع التبغ المستخدم في الإنتاج.

وهذا يعني أن التبغ العربي الذي ينتجه المزارع العربي لا يجد طريقه الى المستهلك العربي. ليس هذا فحسب، بل ان المستهلك العربي أصبح يدخل التبغ المستورد من الدول الأجنبية، وخاصة الدول العنصرية مثل روديسيا وجنوب أفريقيا. ولهذا الأمر أهمية كبرى من ناحية سياسية، فان هذا يخدم المصالح الاسرائيلية في اتجاهين: الأول هو عدم تشجيع المزارع العربي على التمسك بالأرض وافشال مخططاته الزراعية؛ مما يخدم سياستها الظاهرة في تفرغ الأرض وتقليل ارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه، والاتجاه الثاني هو خدمة المصالح المشتركة بين اسرائيل وحليفاتها الدول المنتجة للتبغ ذات الأنظمة العنصرية؛ فالمعروف أن غالبية التبغ المستورد في المصانع العربية أصله من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ويستورد هذا التبغ، اما بصورة مباشرة من هذه الدول أو عن طريق وسطاء أوروبيين. وأياً كان السبيل، فان لهذا الموضوع أهمية سياسية يجب على مصانعنا العربية ادراكها والعمل على تغيير هذه السياسة. وتبرر الشركتان العربيتان هذا التصرف بأنه السبيل الوحيدة للحصول على التبغ بأسعار رخيصة، مما يمكنها من منافسة الشركة الاسرائيلية، ولكن حقيقة الأمر أن التبغ المستورد سعره أعلى بكثير من التبغ المحلي.

ان نجاح أي نوع من أنواع السجائر يعتمد في الأساس على تجانس الخلطات المستعملة في إنتاجه، ومن المعروف أن غالبية المدخنين يعتمدون أساساً نوعاً واحداً من السجائر يفضلونه على الأنواع الأخرى، ويمكننا أن نقول: ان الأنواع المختلفة تتكون أساساً من المواد نفسها ولكنها تختلف في النسب التي تخطط بها التبوغ المختلفة، ولقد سادت التركيبة الأميركية على غيرها من التركيبات، وهذا يثبتة الاقبال الكبير على السجائر الأميركية، والتركيبة الأميركية تعتمد في الأساس على مزج التبغ الفرجينى مع تبغ برلي. ولقد أدى هذا إلى نقص الطلب على التركيبات، التي لا تدخل في إنتاج الدخان المشابه للدخان الأميركي، ولقد بينت في الجدول رقم (٤) كيف أن الشركة الاسرائيلية «دوبيك» تستخدم التبغ الشرقي مع التبغ الفرجينى وبرلي في إنتاج السجائر من نوع «تايم»: الدخان الأكثر شيوعاً في اسرائيل، اذ أن نسبة تسويق دخان «تايم» تصل الى ٦٠٪ من مجموع أنواع الدخان في الأسواق الاسرائيلية، يليه نوع «أوروبا» الذي تصل نسبة تسويقه الى ١٤٪، أما المزيغ الشرقي فان مجموع تسويقه لايتعدى ١٠٪ من مجموع تسويق الدخان، ويحتكر هذه السوق دخان «رويال» الذي تصل مبيعاته الى ٧٠٪ من مجموع مبيعات الدخان ذي التركيبة الشرقية.

وفي هذا المجال، فانني لست مؤهلاً لتقييم أنواع الدخان ومقارنتها، ولكنني أشعر بأن زيادة الطلب على الدخان الاسرائيلي، وخاصة النوع «تايم»، تدل دلالة واضحة على أن تركيبة هذا النوع من السجائر تلقى اعجاب المدخن العربي في المناطق المحتلة، واذا كان الأمر كذلك فانه يتحتم على الشركات العربية أن تحاول التوصل الى تركيبة مماثلة، واذا علمنا أن ٣٥٪ من تبغ سجائر الدخان من نوع «تايم» هو من التبغ الشرقي، فان هذا يجعلنا نطالب الشركات العربية بضرورة استخدام الدخان الشرقي في مزج السجائر العربية. واذا تم هذا فانه سيساعد حتماً في تشجيع المزارع العربي على تطوير زراعة التبغ وبالتالي تطوير نفسه.

هناك رأي آخر يقول: ان سبب اقبال المدخن العربي على الانتاج الاسرائيلي لا يعود الى الجودة أو التفضيل، وانما لأن عدداً كبيراً من العمال العرب، الذين يعملون داخل المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، لا يجدون في الأسواق الاسرائيلية خلال عملهم سوى منتجات شركة «دوبيك» الاسرائيلية.

قد يكون في هذا الرأي بعض الصحة، واذا كان الأمر كذلك فانه من الواجب إذناً، تشجيع دخول المنتجات العربية الى محلات بيع السجائر في جميع أنحاء البلاد، خاصة وأنه لا يوجد أي قانون يمنع ذلك. والسجائر لاتخضع للقوانين الصارمة التي تضعها الحكومة الاسرائيلية، لمنع تسويق المنتجات الغذائية العربية داخل المنطقة العربية المحتلة منذ العام ١٩٤٨. قد يعتقد البعض أن هذا الموضوع ليس بتلك الأهمية، ولكن الأرقام تشير الى أن مبيعات شركة «دوبيك» من الدخان الاسرائيلي في المناطق العربية يصل إلى ١,٧ مليون دينار أردني سنوياً، اذ أن معدل تسويق الدخان الاسرائيلي، بالنسبة لمعدل التسويق العام للدخان في المناطق العربية، يتراوح ما بين ٢٥ و ٣٠٪. وحيث أن الشركتين العربيتين لاتعملان بطاقة انتاجية كاملة، فان تغطية حاجة السوق العربي من هذا الانتاج أمر متوافر من الناحية المادية، ويجب على الشركتين العربيتين العمل بجد على

التقليل من معدل تسويق الدخان الاسرائيلي في المناطق المحتلة.
ان انتاج السجائر يعتمد أساساً على التبغ، ولكن هناك مواد أخرى يتطلبها الانتاج.
ويبين الجدول رقم (٥) أهم المواد اللازمة لانتاج السجائر، ومصدرها، والكمية التي تستهلكها الشركتان العربيتان.

الجدول رقم (٥)
خامات الانتاج السنوية للمصانع العربية

المصدر	شركة السجائر العالمية	شركة القدس	الخامة
غالبية مستورد	٨٠ طن	٨٠٠ طن	تبغ
مستورد	١٥ مليون قطعة	١٢٠ مليون قطعة	فلتر
مستورد	٤٧ طن	٣٠٠ طن	كرتون
مستورد	١٥٠٠ بوبين	١٦ ألف بوبين	ورق سجائر
اسرائيل	٨٠٠ كيلوغرام	٣٠ طن	صمغ
اسرائيل	٤ طن	٣٦ طن	ورق قصب
اسرائيل مستورد	٤ طن	٢٥ طن	سلوفان
اسرائيل	٤ طن	٢٥ طن	ورق كرفت

يشير هذا الجدول الى أن المصانع العربية تستورد من الخارج أو من اسرائيل معظم متطلبات الانتاج، اذ أن نسبة خامات الانتاج العربية لا تتعدى ٥٪ من مجموع خامات الانتاج، وأن المصانع الاسرائيلية تزود المصانع العربية بـ ٢٪ من المواد الخام اللازمة لها، بينما تستورد المصانع العربية ٩٢٪ من المواد الخام اللازمة للصناعة. ويبلغ حجم استهلاك الشركتين العربيتين من الخامات الاسرائيلية الاصل ١١٧٠٠٠ دينار أردني سنوياً، بينما يبلغ حجم الاستيراد الأجنبي ١,٥ مليون دينار أردني سنوياً.
ان هدف أي صناعة وطنية هو في الأساس الاستفادة من الخامات المحلية، ومحاولة تقليل الاعتماد على الصناعات الأجنبية الداخلية. واذا كان الأمر كذلك فانه من الواجب دراسة جميع النواحي التي يمكن بواسطتها للشركتين العربيتين أن تستفيدا من الخامات، ومحاولة تصنيع الخامات الأخرى، لتصبحا غير معتمدتين على الاستيراد الأجنبي.

وأعود هنا لأذكر بأن التبغ العربي لا يقل في جودته عن التبغ الأجنبي، كما ان امكانية تطوير زراعة هذا المحصول متوافرة، ليس هذا فحسب، بل ان تطوير هذه الزراعة واجب تفرضه علينا ظروف الاحتلال وسياسته الواضحة ضد الإنسان الفلسطيني وعلاقته الوثيقة بالأرض. ويمكن ملاحظة أثر هذه السياسة بصورة واضحة في طريقة تعامل السلطات المسؤولة مع مزارعي التبغ العرب، فالمعروف أن سعر التبغ يحدده مجلس التبغ الأعلى في اسرائيل، ويقوم هذا المجلس بوضع تسعيرة معينة لكل صنف من اصناف التبغ، حسب جودته. ففي عام ١٩٧٨، كان سعر الكيلوغرام الواحد من التبغ

٣٣ ليرة اسرائيلية أي ٣٠ قرشاً أردنياً، أما عام ١٩٧٩ فان سعر التبغ كان ٦٠ ليرة للكيلوغرام الواحد أي ٢٥ قرشاً أردنياً، وهذا يعني أن معدل دخل المزارع من الدونم الواحد المزروع بالتبغ الفرجينى كان ٢٤ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨، بينما كان هذا الدخل في عام ١٩٧٩ حوالى ٢٠ ديناراً أردنياً. وفي حالة الأراضي المزروعة بالتبغ الشرقي فان دخل المزارع كان حوالى ١٥ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨ و ١٢,٥ ديناراً في عام ١٩٧٩. ان هذا الدخل الزهيد لا يكاد يفي المزارع حقه، من حيث العمليات الزراعية الأساسية كالحرثة وغيرها، ولقد تبين لنا مدى الجهود التي يجب على المزارع القيام بها في انتاج الدخان من قطف وتجفيف وشك ورمز الخ... ولهذا فان الابقاء على الأسعار المتدنية هذه، سياسة متعمدة تتبعها السلطات الاسرائيلية، من أجل تفرغ الأرض العربية من المزارعين العرب. وعليه، فان عدم تشجيع شركات السجائر العربية للمزارعين العرب وشراء انتاجهم من هذا المحصول أمر يثير الدهشة والاستغراب، وأما تبرير هذا التصرف على أساس أن التبغ المستورد أقل كلفة من التبغ المحلي، فان الأرقام التالية تدحض مثل هذا التبرير. فسعر الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد كان يكلف ١,٤٠ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٩، أي حوالى خمسة أضعاف ثمن الكيلوغرام الواحد من التبغ المحلي، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ما يعادل ٤٠٪ من هذه القيمة، كضريبة استيراد، وهذا يدل على أن ما يدفع من ضرائب على الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد يعادل سعر ٢ كيلوغرام من التبغ المحلي.

وليس الأمر مقصوراً على هذا فقط، بل ان التبغ المستورد في الغالب ما يكون من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ولهذا الأمر أهمية كبرى من الناحية السياسية، وهنا تجب الاشارة الى أن الاستيراد لا يكون مباشرة من روديسيا أو أفريقيا ولكن عن طريق وسيط أوروبي ثالث. ومهما كان الأمر، فانه من واجب كل مواطن منا أن يؤكد على ضرورة التقيد بنظام المقاطعة العربية المفروض على الدول العنصرية، والمعروفة بعنائها المطلق للقضية العربية، ويجب أن تسعى الشركتان العربيتان إلى تشجيع المزارع العربي واستخدام التبغ العربي في انتاجها ما أمكن.

ولقد سبق للحكومة الأردنية أن أصدرت قراراً بضرورة استخدام التبغ المحلي في انتاج السجائر بنسبة ٨٥٪ على الأقل، مما شجع زراعة التبغ وتطويرها في الأردن، ولم يؤثر هذا القرار على جودة السجائر الأردنية وعلى الطلب الذي تلقاه هذه السجائر محلياً وعالمياً، ولا أعتقد بأن مصانعنا لا تستطيع التصرف بالمثل.

ومما يجدر ذكره هنا أن الحكومة الاسرائيلية، في عام ١٩٧٩، أعلنت عن نيتها في تصدير التبغ الى الخارج، الأمر الذي يثير الدهشة والاستغراب لدى معظم المهتمين بهذا الموضوع؛ إذ أن مصانعنا العربية تستورد ٩٥٪ من التبغ المستخدم في الصناعة من الخارج، ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية تريد استغلال مقدرة المزارع العربي على انتاج التبغ الجيد، وتحديد سعر التبغ بالصورة الزهيدة السابق ذكرها للمزارع العربي والاستفادة من فرق الأسعار عند بيع هذا التبغ للخارج. واذا كانت هذه حقيقة الأمر، فانه يجب علينا اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انطلاء هذه السياسة على مزارعنا الفلسطيني، وسأعرض للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في الصفحات القادمة.

أما مادة الخام الثانية في إنتاج السجائر فهي الفلتر الذي يصنع من المواد البتروكيمياوية. تستورد شركة سجائر القدس ما قيمته ٤٠٠ ألف دينار أردني من الفلتر، أما شركة السجائر العالمية فتستورد ما قيمته ٥٠ ألف دينار أردني، أي أن استيراد هاتين الشركتين من الفلتر يصل الى ٤٥٠ ألف دينار سنوياً، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ٨١٠٠٠ دينار اردني سنوياً من الشركتين العربيتين كضريبة عليها.

ولقد انتبه بعض الاقتصاديين المحليين لهذه الحقيقة، وحقيقة أن مصانع السجائر الأردنية، كذلك، تستورد حاجتها من الفلتر، فتم البدء بمشروع مصنع للفلتر في الضفة الغربية، وتم الحصول على موافقة الحكومة الأردنية على اقامة هذا المصنع، غير أن المشروع مات في طفولته، بسبب النزاعات الشخصية والاحتكارات الرأسمالية الخاصة. وانني، هنا، أهيب بجميع من لهم علاقة بهذا الموضوع أن يضعوا أنفسهم فوق مستوى المسؤولية، وأن يتناسوا المطامع الشخصية، وأن يضعوا أيديهم في أيدي بعضهم البعض لاعادة انجاح هذا المشروع وغيره من المشاريع الوطنية التي ستؤدي الى دعم صمود المواطنين العرب وتشجيع الصناعات الوطنية.

وبالطريقة نفسها، يمكننا التحدث عن ضرورة انتاج السلوفان والكرتون والصبغ محلياً، أما ورق القصب، فان انتاجه مستحيل في ظل الظروف الحالية لأنه يعتبر من الصناعات الحربية، وانتاج السلوفان ليس بالأمر الصعب، خاصة اذا علمنا أن الضفة الغربية فيها مصانع بتروكيمياوية ذات مستوى راق من الناحية الفنية.

أما بالنسبة للكرتون، فان شركة سجائر القدس تقوم بطباعة علب سجائرها على ماكينة أوفست حديثة، بينما تستورد شركة السجائر العالمية ما تحتاجه من علب. ان وجود امكانية طباعة علب السجائر يقلل من تكلفة اللعبة كثيراً؛ فلعبة السجائر التي تنتجها شركة القدس العربية تكلف فلساً واحداً، بينما تكلف اللعبة المستوردة فلسين.

وحبذا لو تتعاون الشركتان في الانتاج، لتساعد الواحدة منهما الأخرى على الوقوف أمام المنافسات الاسرائيلية.

تسويق الدخان

يعتبر الدخان من مواد الاستهلاك اليومية، وهو بالتالي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد؛ وهو، لذلك، يلاقي اهتمام العديد من الشركات الرأسمالية الكبرى، والتي بدأت تحتكر صناعة السجائر وتسويقها في جميع أنحاء العالم، وتشير الاحصاءات الى أن استهلاك التبغ في العالم مازال يزداد، بالرغم من جميع الحملات التي يقوم بها العديد من الدول والمؤسسات لمنع التدخين وانتشاره. ففي العام ١٩٧٧، كان عدد السجائر التي أنتجتها المصانع المختلفة في العالم ٤,١٣٥ بليون سيجارة، ولقد ارتفع هذا الرقم الى ٤,٢٤٢ عام ١٩٧٨.

ويبين الجدول رقم (٦) معدل استهلاك الفرد من السجائر في بعض الدول؛ إذ تشير الأرقام إلى أن استهلاك الدول المتقدمة من السجائر يفوق كثيراً استهلاك الدول النامية، غير أنه في الدول النامية بدأ معدل الاستهلاك يقل تدريجياً،

الجدول رقم (٦)
معدل استهلاك الفرد للسيارات في بعض الدول

عدد السيارات في العام	البلد
٥٤٠٠	سويسرا
٤٨٠٠	أميركا
٣٠٠٠	بريطانيا
٩٠٠	الهند
١٤٠٠	الضفة الغربية وقطاع غزة
٢٤٠٠	المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨

يفضل الحملات المختلفة ضد التدخين، ومنع استخدام الدعاية المباشرة على السيارات ومواد التدخين، والضرائب العالية التي تضعها الحكومات على التبغ ومنتجاته، وفي المقابل، فإن معدل استهلاك الدخان في دول العالم الثالث يزداد سنوياً، وهذا يشير إلى أن أرقام الاستهلاك المطلقة، المبينة في الجدول رقم (٦)، لا تشير إلى الواقع المتمثل في نقص معدل الاستهلاك في دول العالم المتقدمة، وازدياد معدل الاستهلاك في دول العالم الثالث، غير أن هذا الجدول يشير إلى أن معدل استهلاك الفرد الواحد في المناطق العربية من الدخان يصل إلى ٤ سيارات يومياً. والحقيقة أن الرقم يفوق هذا، لأن هذه الإحصائية لا تشير إلى الدخان العربي (الهيثي) الذي تدخنه غالبية المزارعين في القرى العربية، كما أن هذه الإحصائية لا تشير إلى عدد السيارات المستوردة التي تستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تصل هذه الأسواق بصورة غير قانونية.

إن مجموع استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزة من السيارات يصل إلى ١٧٠٠ مليون سيارة سنوياً ومصدرها هو:

٤٠ - ٤٥٪	شركة سيارات القدس
١٠٪	شركة السيارات العالمية
٢٥ - ٣٠٪	شركة سيارات دوبيك
١٥ - ٢٠٪	سيارات مستوردة

وهذا يشير إلى أن السيارات العربية تشكل ٥٠ - ٥٥٪ من جملة السيارات التي تستهلك في المناطق العربية، وأن شركة السيارات الإسرائيلية «دوبيك» لها نصيب جيد في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، والجدير بالذكر هنا أن هذه الإحصائية لا تمثل حقيقة الوضع في جميع المناطق العربية، وهي تختلف اختلافاً كبيراً ما بين منطقة ومنطقة، وحتى ما بين قرية ومدينة، ويرجع هذا إلى الفروقات الاجتماعية والأحوال الاقتصادية واختلافها بين المناطق. وبصورة عامة، فإن الطلب على السيارات المستوردة يزداد في المدن الكبيرة،

وان السجائر الاسرائيلية أكثر شيوعاً في المناطق القريبة من السوق الاسرائيلية، كذلك فان لشركة السجائر العالمية، وكذلك لشركة القدس، سوقاً مميزة في الوسط العربي. والجدول التالي يبين معدل تسويق الشركتين العربيتين لإنتاجهما في الأسواق المختلفة.

الجدول رقم (٧)
نسبة تسويق انتاج شركة القدس وشركة السجائر العالمية
في المناطق المحتلة

شركة السجائر العالمية	شركة سجائر القدس	المنطقة
٪٥٦	٪٥٦	الضفة الغربية
٪٣٠	٪٤٠	القطاع
٪١١	٪٤	اسرائيل
٪٣	—	أسواق عربية (جنوب لبنان)

يظهر هذا الجدول أن معدل تسويق الشركتين لمنتجاتهما في الضفة الغربية متساو، لكن في قطاع غزة، هناك طلب أكبر على شركة سجائر القدس، في المقابل، فان شركة السجائر العالمية قد استطاعت الحصول على نسبة عالية من طلبات المستهلك العربي في اسرائيل، كما أن هذه تقوم بتزويد جنوب لبنان بانتاجها المعفى من الضريبة.

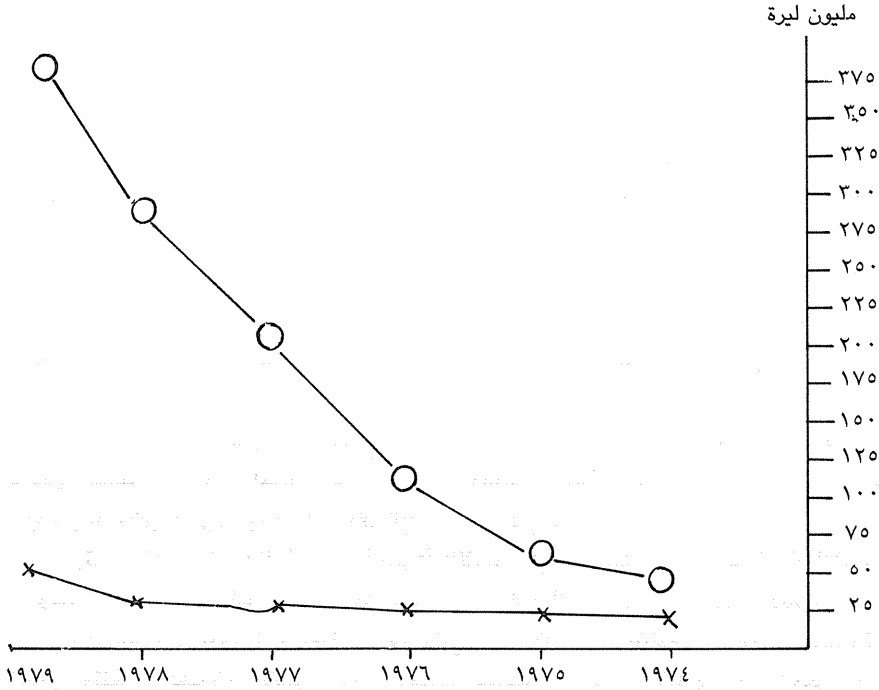
ويشير هذا الجدول الى وجود نسبة من التسويق لمنتجات الشركتين العربيتين داخل المناطق العربية المحتلة منذ ١٩٤٨، وهذه النسبة تزداد سنوياً بسبب الوعي الوطني للسكان العرب وتفضيلهم للانتاج العربي على غيره.

وتجب الاشارة، هنا الى أن الشركة الاسرائيلية «دوبيك» تقوم بمنافسة الشركتين العربيتين وتسعى الى القضاء عليهما، علماً بأن انتاج الشركتين العربيتين مجتمعين يصل الى ٨٦٠ مليون سيجارة سنوياً، بينما تنتج الشركة الاسرائيلية ٦ بليون سيجارة في العام. وتتمتع الشركة الاسرائيلية «دوبيك» بامتيازات كثيرة تعطيها لها الحكومة، من حيث تسهيلات الاستيراد ودفع الضرائب وغيرها؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة موقف الشركتين العربيتين ويهددهما بعدم الاستمرارية، فمثلاً، يسمح للشركة الاسرائيلية بوضع لصاقات الجمرك على علب السجائر أثناء انتاجها، ثم دفع قيمة الجمرك بعد ذلك، أما بالنسبة للشركتين العربيتين فان عليهما دفع قيمة لصاقات الجمرك مباشرة. هذا الوضع يسمح للشركة الاسرائيلية بالاستفادة من فروقات أسعار العملة، نتيجة للنقص المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية، بينما يفرض على الشركتين العربيتين تحمل تدني سعر الليرة الاسرائيلية.

كما فرضت الحكومة الاسرائيلية على الشركتين العربيتين ايداع مبلغ ١٠٪ من القيمة الاجمالية المستوردة للسلع في خزانة الدولة، لمدة ٦ أشهر بدون أية فوائد أو عوائد، وجمدت الاعتمادات البنكية، وزادت نسبة الفوائد على القروض بما يتجاوز ١٣٥٪؛

كل هذه العوامل تزيد من صعوبة موقف الشركتين العربيتين وتحد من امكانية تطورها ومنافستهما للشركة الاسرائيلية.

وبالرغم من هذه الظروف الاقتصادية الصعبة فان الشركتين العربيتين حققتا أرباحاً لا بأس بها في الأعوام الماضية، كما ارتفعت مبيعاتهما السنوية بنسبة عالية. ويبين الرسم البياني التالي الزيادة في المبيعات والأرباح التي حققتها شركة سجائر القدس خلال الأعوام الخمسة الماضية، ويشير هذا الرسم الى أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على السجائر، وخاصة في العامين الماضيين:



رسم بياني يبين مبيعات السجائر والأرباح لشركة سجائر القدس^(٨)

ان سوق الضفة الغربية وقطاع غزة سوق محدودة لا تحتمل الكثير من المنافسة. ولقد أدت المنافسة، بين الشركتين العربيتين من جهة وبين الشركة الاسرائيلية من جهة أخرى، الى التقليل من الطاقة الانتاجية الفعلية لكنتا الشركتين، اذ تبلغ هذه الطاقة ٥٠٪ فقط من الطاقة الانتاجية الكلية. ويجب أن أذكر هنا أن شركة السجائر العالمية تلعب دوراً ثانوياً في المنافسة بين شركات السجائر، بسبب انتاجها القليل، وأن مصدر المنافسة الحقيقي هو شركة السجائر الاسرائيلية والدخان المستورد. وبالنسبة للدخان المستورد، فان الطلب عليه بدأ يتناقص، بسبب ارتفاع سعره

الرسمي الذي تحدده أسعار العملة الأجنبية والتي ترتفع دوماً بالمقارنة بسعر الليرة الاسرائيلية التي يتدهور سعرها باستمرار، وقد أدى هذا الى حدوث فرق كبير في سعر علبة السجائر المحلية والسجائر الأجنبية؛ فمثلاً سعر علبة السجائر من نوع عالية ٢٢,٥ ليرة اسرائيلية، بينما يبلغ سعر علبة السجائر من نوع مارلبورو ٤٧ ليرة اسرائيلية. وتلعب السوق السوداء دوراً هاماً في هذا المجال، حيث تتوافر امكانية شراء السجائر الأجنبية بسعر لا يزيد كثيراً عن سعر السجائر المحلية. (عند كتابة هذا المقال كان السعر الرسمي لعلبة السجائر الأجنبية مارلبورو ٤٧ ليرة اسرائيلية بينما علبة السجائر، من النوع نفسه، في السوق السوداء ٣٥ ليرة اسرائيلية).

ويلعب الظرف السياسي الحالي دوراً هاماً في هذا المجال، ان انتشرت ظاهرة التهريب بصورة عامة، وخاصة تهريب السجائر العربية، وبالتالي، فقد أثر ذلك على الشركتين العربيتين، وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان اسرائيل تستورد ٥٠٠,٠٠٠ سيجارة بصورة شرعية، غير ان السجائر الأجنبية الموجودة في الأسواق تفوق ذلك الرقم بكثير.

أما عن الضريبة المفروضة على انتاج السجائر فان نسبتها تصل الى ٧٢٪ من قيمة ثمن علبة السجائر، وتصل قيمة الضريبة التي تستوفيتها الحكومة الاسرائيلية من الشركتين العربيتين على انتاجهما من السجائر ٤,٢ مليون دينار أردني سنوياً، وتتضمن هذه الضريبة ضريبة القيمة الاضافية التي تبلغ ١٢٪ من سعر البيع. وهذا الرقم في ازدياد مستمر بسبب تزايد الاقبال على السجائر، وارتفاع قيمة الضريبة المستوفاة مع التدهور المستمر في قيمة الليرة الاسرائيلية، وأود أن أشير هنا الى أن السلطات تمنح الشركة الاسرائيلية امتيازات، خاصة بالنسبة لدفع الجمارك؛ بحيث لا تدفع الشركة الاسرائيلية قيمة الدمغة المطبوعة على علبة السجائر فور شرائها، ولكن يتم دفعها بعد البدء بتسويقها، وهذا يساعد الشركة الاسرائيلية كثيراً، حيث تستفيد هذه الشركة من انخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للشركتين العربيتين فانه يجب عليهما دفع قيمة الدمغة كاملة عند استلامها ولصقتها على علب السجائر.

الدخان من الناحيتين الصحية والبيئية

للدخان والتدخين علاقة بالصحة أرى من الواجب الاشارة اليها هنا دون استفاضة. ولقد نشر العديد من الأبحاث والمقالات حول أثر التدخين على الصحة وعلاقة التدخين بانتاج المجتمعات، ولست هنا بصدد الدفاع عن هذه الأبحاث أو تأييدها، غير ان كثيراً من الحكومات أخذ هذا الموضوع بصورة جدية، وقام العديد من الهيئات والمؤسسات بحملات ضد التدخين وانتشاره، وكان من نتيجة هذه الحملات أن طبقت اجراءات خاصة، مثل ضرورة تحديد نسبة القطران الموجود في كل نوع من السجائر المنتجة على كل علبة سجائر، ولقد قسمت السجائر بصورة عامة الى سجائر ذات قطران عالٍ ومتوسط ومنخفض، وأظهرت الأبحاث أن ارتفاع مستوى القطران في السجائر يزيد من احتمالية تعرض المدخنين لأمراض سرطان الرئة والحلق وغيرها. ونتيجة لهذا فقد ازداد الطلب على السجائر ذات المحتوى المنخفض من القطران وقل الطلب على الأنواع

الأخرى من السجائر.

وبالنسبة للسجائر المحلية فإنه لا يوجد أي قانون يفرض على شركات السجائر تحديد نسبة القطران في السجائر على كل علبة، ليس هذا فحسب، بل إن نسبة القطران في هذه السجائر لا يعرفها المنتجون، ولا يوجد في أي شركة محلية مختبر خاص يقوم بفحص نسبة القطران المنتجة، والظاهر أن نسبة القطران في هذه السجائر أعلى من المتوسط.

وانني هنا أطلب بضرورة تحديد نسبة القطران في كل نوع من السجائر على كل علبة، كما أنه بضرورة طباعة تحذير رسمي بأن التدخين مضر بالصحة على كل علبة، ولقد طبق هذان الاجراءان في العديد من الدول الغربية، كما بدأت بعض الدول العربية مثل الكويت والأردن بتطبيق هذين البندين. وقامت بعض الدول بمنع الدعاية للسجائر ومنتجاتها في الراديو والتلفزيون والمجلات والجرائد بهدف التقليل من المبيعات. كما قامت دول أخرى بمنع التدخين في المحلات العامة كالمطاعم ودور السينما والمتاحف. وتقوم دول أخرى بتخصيص مناطق خاصة بالمدخنين وأخرى بغير المدخنين في بعض الأماكن مثل الطائرات والقطارات ووسائل النقل الأخرى ودور السينما... الخ. ولقد كانت نتيجة هذه الحملات أن خف الطلب على السجائر في الدول المتقدمة، ولكن هذا النقص صاحبه زيادة في استهلاك السجائر من قبل الدول النامية كما أوضحت سابقاً، وكانت النتيجة العملية أن الطلب على السجائر بصورة عامة قد ازداد. أما على صعيد المناطق العربية المحتلة فمن رأيي أنه من الواجب تطبيق جميع القوانين والتشريعات التي وضعتها الدول المتقدمة والقيام بحملة واسعة ضد التدخين، وذلك لإيماني بأن أي عامل قد يحد من إنتاجية شعبنا وتطوره يجب القضاء عليه، غير أن هذا لا يعني القضاء على زراعة الدخان وتصنيعه، بل بالعكس فأنا أطلب بضرورة العمل على تنشيط زراعة الدخان كمحصول صناعي وكمصدر ثابت لدخل المزارع الفلسطينيين، ومصدر للعملة الصعبة في حالة تصدير هذا المحصول للخارج، إما قبل تصنيعه أو بعده.

واختتم هذا المقال بطرح الاقتراحات العملية التالية والتي من شأنها تشجيع زراعة الدخان وتصنيعه.

١ - انشاء جمعية تعاونية لمزارعي التبغ في المناطق المحتلة، يكون هدفها دعم المزارع العربي في الحصول على الأشتال الجيدة والآليات الحديثة لزراعة أشتال التبغ وتسميده وقطفه وتربيطه وتجفيفه، كما تقوم هذه الجمعية بتسويق المحصول ودعم المزارعين الذين يتعرضون لخسارات جسيمة في المحصول، وتقوم كذلك باجراء دراسات بالتعاون مع المسؤولين الزراعيين، حول رفع معدل الانتاج للدونم الواحد واستخدام الأصناف الحديثة.

٢ - تشكيل مجلس أعلى للتبغ، أو سلطة عليا للتبغ، تتكون من ممثلين من مزارعي التبغ وشركات السجائر والمتخصصين الزراعيين، وتقوم هذه السلطة بتحديد التبغ وتصنيفه، كما تقوم بارشاد المزارعين وتوجيههم بحاجات المصانع المحلية من أنواع التبغ والعمليات المختلفة اللازم اجراؤها للحصول على انتاج جيد.

٣ - ضرورة تعاون الشركتين العربيتين معاً للتغلب على منافسة الشركة

الاسرائيلية «دوبيك»، ومن المفضل أن تتحد هاتان الشركتان معاً، خاصة وأن الشركتين كليهما لا تعملان بطاقة انتاجية كاملة، وان توحيد هاتين الشركتين بما لدى كل منهما من امكانات وخبرات لابد وان يؤدي الى تحسين نوعية الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على الصناعة المحلية ونقص في الطلب على الصناعة المنافسة.

وختاماً، أرجو ان أكون قد عرضت، في ماسبق، وضع زراعة التبغ وصناعته وتسويقه في المناطق المحتلة، والخطوط العريضة لتطوير هذا المحصول.

(١) ر. أ. هويت، الزراعة في خدمة التصنيع، (ترجمة د. مصطفى طلحة وحسين سعيد)، القاهرة: المكتبة الانجلو - مصرية، ١٩٦٢.

(٢) *Encyclopaedia Britanica* 18, 464, 1974.

(٣) احصائيات زراعية في الضفة الغربية، نشرة الاعلام الزراعي، رام الله، ١٩٧٨.

(٤) Statistical Abstract of Istael 1978.

(٥) L. Pearson, *Principles of Agronomy*,

Reinhart, 1966.

(٦) هشام عبد الرزاق، تحسين جودة التبغ، نشرة الاعلام الزراعي.

(٧) *Tobacco Reporter*, Dec. 1979.

(٨) تقرير مجلس الادارة السنوي والميزانية العمومية، شركة سجاير القدس المساهمة المحدودة، ١٩٧٩.

اشارات حول الثقافة الفلسطينية والثورة

«ليست المدن... كبيرة بطرقاتها
بل بشعرائها الذين أقيمت تماثيلهم فيها»
ناظم حكمت

فاروق وادي

في سياق المراجعة النقدية الشاملة التي تقتضيها «الثورة» ونحن نقف على أعتاب مرحلة جديدة أفرزتها الحرب الأخيرة، تأتي هذه «الاشارات» حول جانب مهم لا ينفصل عن جسد الثورة، هو الثقافة. وان كانت هذه الاشارات لا تدعي الالمام بتفاصيل علاقة، هي في طبيعتها، جد متداخلة ومتشابكة واشكالية كعلاقة الثورة والثقافة (أو على الأصح علاقة الثورة / الثقافة)، فانها تظل تطمح الى المساهمة، من موقعها، في العملية النقدية المطلوبة.

المهمة في الأصل ليست مهمة مثقف فحسب، بل انها مهمة المثقفين المنتمين الى الثورة، مهمتنا جميعاً، ومهمة الاتحادات والمؤسسات الثقافية الفلسطينية، مثلما هي مهمة «المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم» المطالب بدوره بتقويم تجربة العمل الثقافي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتقويم تجربته في هذا المجال، وبحث سبل تطوير فعاليته.

هنا، يتحدد طموحنا في المشاركة في طرح المسألة بخطوطها العريضة وأسئلتها الكثيرة، مع الاشارة الى بعض مكامن الخلل، وذلك انطلاقاً من رؤية أو شهادة تشكلت عبر التجربة والرصد والمعاشية. وهي تظل قابلة للمناقشة والحوار، وغايتنا أن نفتح الباب على ذلك، من أجل الوصول إلى تقويم شامل للتجربة وتشكيل التصورات الأكثر فهماً لطبيعة العلاقة بين الثورة / الثقافة، التي سنضيء مسار خطواتنا القادمة.

الثقافة (و) / الثورة

من المفيد، في البدء، التأكيد على نفي واو العطف بين كلمتي الثقافة (و) الثورة، حينما تكون الثقافة جزءاً لا يتجزأ من الثورة، غير قابل للانفصال. أما عملية الفصل، ان تمت، فتتمليها شروط الأمر الواقع الذي يشير الى خلل في فهم العلاقة تنجم عنه، بالتأكيد، أخطاء في الممارسة.

فالثقافة فعل؛ ونعني بالثقافة هنا كافة العمليات والنتائج الفكرية والابداعية

المنتمية الى حقول الفنون والآداب والمتعلقة بها. فهي بانخراطها الكلي في صميم العملية الثورية، وانتمائها في الجوهر والممارسة الى فعل الثورة، تتحول الى قوة مادية محرّكة، تدفع، وتُوجه، وتُنقّي.. فتزيد من فعالية الفعل.

والثقافة كفعل ينتمي للثورة، هي ممارسة ثورية بالضرورة، لها شكلها الخاص الذي يختلف عن شكل الرصاصة، والتظاهرة، وحبر المطبعة السرية، رغم أنها جميعاً تتقارب في المجرى، وتلتقي عند المصب، لتغذي البحر الكبير.

الثقافة فعل، وان اختلفت أشكال الأفعال، فان ذلك لا ينقص من قيمة الفاعلية، ولا يبرر نفي أو تصغير أهمية ودور أحدهما لحساب الآخر. والمتقف الذي ينتمي الى الثورة، بفعل قلمه أو ريشته أو غيرهما من وسائل التعبير الفني، هو فاعل بالضرورة، وثورى بالضرورة إذا ما استطاع تحقيق المعادلة الصعبة بين ضرورة الالتزام وهاجس الإبداع. فلا فرق كبير بين الانتماء إلى فعل الرصاصة والانتماء الى فعل الكلمة أو الإبداع، فكلها انتماء إلى الفعل الأكبر، أو بتعبير آخر.. «أن تنصهر في لهب الثورة، حرباً، وأن تنصهر فيه، كتابة، سواء»^(١).

والثقافة، عدا عن كونها فعلاً، هي حلم. والثوريون حالمون في طبعهم، وليس أدل على ذلك الا مطلب لينين القائل بأن على الإنسان أن يحلم. وكان مدركاً لمعنى الحلم المرتبط بحركة الواقع، والخاضع لامكانيات التحقق عن طريق الفعل الثوري. فالثقافة كحلم ينتمي للثورة، هي ممارسة ثورية بالضرورة. انها تنزرع في ارض الماضي الايجابي، وترتبط بحركة الحاضر المتحوّل، وتعبر عن تشوفات انسانية مستقبلية، قابلة للتحقق، بفعل الإنسان الذي ينتمي اليها. انها «..تضرب جذورها في أعماق الحنين البشري الدائم للأفضل من خلال العمل الاجتماعي»^(٢).

والثقافة الثورية تنتمي الى الكلي والشمولي والإنساني العريض، دون أن تلتغي بذلك خصوصيتها. أو على الأصح، أنها لا تحقق السمات الكونية هذه قبل تحقيق خصوصيتها وتأكيد أصلاتها أولاً. وهي تنتمي للاستراتيجي، وتنتأى عن السقوط في بريق الآني، والخاطف، وسريع التبدل.

وبسمتها الشمولية هذه، تقوم الثقافة بعملية التجذير طويل الأمد، في العقل والوجدان الجمعي. تنهل من الحس الشعبي وتعطيه، تستفيد منه كي تعيد صياغته لتفيده. وهي في أصلاتها تستطيع الوصول الى العقل والضمير والوجدان العالمي. فبالأصالة والإبداع، يرتقي الانتاج الثقافي الى مرتبة اللغة الكونية القادرة على تحقيق عملية التواصل الأوسع.

الثقافة الفلسطينية وزمن القرار

والثقافة الفلسطينية، في جوهرها، وفي تراثها الطويل، تنتمي الى التقدمي والإنساني والمستقبلي، كونها تعيش وتنمى في ظل مناخ يشهد صراعاً تناحرياً، وهي تعلن انحيازها القاطع الى أحد الحدين، المدافع عن الحق، والعدل، والإنسان. انها تقف في وسط الدرع، حيث تتصدى لأيدولوجيا شوفينية لم يتردد المجتمع الدولي في اعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري^(٣) وتشكل موجهاً للممارسة

العدوانية وغطاء تبريرياً لها.

لم تشكل الثقافة الفلسطينية، في ظل الانطلاقة الجديدة للثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، عنصراً طارئاً أو جديداً في العمل النضالي، بل انها اتكأت على ارث المشاركة التاريخية الفعلية. فمنذ مطلع هذا القرن التصقت، وبشكل عام في القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وساهمت بدورها في المواجهات اليومية للمشروع الامبريالي - الصهيوني على أرض فلسطين، وعبرت بأشكالها المختلفة وبدرجات متفاوتة عن أشواق الفلسطيني الى التحرر والاستقلال والخلاص الوطني. وهي في ظل الواقع الجديد الذي أفرزته الرصاصة، واصلت مهمة لم تنقطع.

تأكيداً، ان علاقة الثقافة الفلسطينية بالثورة الفلسطينية لا يمكن أن تفهم، تاريخياً، بشكل ميكانيكي يرى «الفعل الثقافي» يسير متوازياً مع «الفعل السياسي أو العسكري» أو ناجماً عنه. ومن الاستحالة الحديث عن «انطلاقة» ثقافية ترافقت مع انطلاقة الرصاصة يؤرخ لها بدءاً من اليوم ذاته. مع ذلك، وانطلاقاً من فهم جدلية العلاقة بين الثورة/ الثقافة، فاننا لا يمكن أن نقفز عن دائرة ذلك التاريخ، بما اصطحب فيها من عوامل موضوعية مسرّعة، لنشير الى بدايات تحول في الثقافة الفلسطينية.

قد لا نجافي الحقيقة ان نشير الى أن الذين خططوا لانطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني واتخذوا القرار - الرصاصة، لم يطرحوا، آنذاك، الموضوع الثقافي قيد بحثهم، ولم يضعوا في مشروعهم حيزاً للدور الذي يمكن للثقافة أن تؤديه في العملية النضالية. ومهما تبادوا في أحلامهم الثورية المشروعة، فانهم لم يضعوا نصب أعينهم امكانية بناء مؤسسات ثقافية فاعلة. ولكن صيرورة الثورة - ولا نزل فعالية الثقافة في هذه الصيرورة - حققت ذلك، وان داخلت التجربة بعضاً من مطالب سنعود اليها لاحقاً.

ان جدلية العلاقة بين الثورة/ الثقافة، تتبدى في أنها نتاج لشرط تاريخي ذاتي وموضوعي، نضجت فيه العوامل المفجرة لفعل الثورة، وان هيمن صوت الرصاصة لفترة طويلة على كل ما عداها. غير أن الرصاصة المتفجرة، التي اعادت بوعي الفلسطيني وقضيته الى دائرة الضوء، جاءت لتؤكد على الشخصية الوطنية الفلسطينية التي تشكل ثقافتها جزءاً أساسياً من تكوينها، حتى لو غاب القصد في التأكيد على الثقافة بذاتها.

ولم تكن الثقافة الفلسطينية مجرد استجابة، فعلاً موازياً أو ردة فعل للرصاصة، بل أنها، في تعبيراتها الأصلية - وربما من حيث لا يدرون - كانت باعثاً للفعل ودافعاً للرصاصة ومستشرفة للأفق. ثم مدفوعة بالفعالية التي ساهمت في خلقها.

فالثقافة الأصلية لا تغيب عن زمانها ولا تخونه، وهي وان نمت خارج الأطر التنظيمية والمؤسسية، فانها تظل مخلصه لحركة تاريخها، تستمد منها فعاليتها وتمدها بالفعالية. فلوبحثنا عن الثقافة الفلسطينية المنتجة، زمنياً، في الرقعة التاريخية التي شهدت في احدى نقاطها ميلاد الثورة الفلسطينية الجديدة، لوجدنا أن ثمة نماذج ابداعية تتميز بأصالتها وتتجاوز المألوف، قد استطاعت أن تصور الواقع وتتعداه الى استشراف الرؤية المستقبلية والاشارة الى طريق الخلاص. مثل هذه النماذج، التي صرخت من أجل قرع جدران الخزان، ورفعت السلاح في مواجهة العدو، وبشّرت بانبعث العروس - البندقية^(٤)، فطرحنا السياسي الناضج من خلال الفني الناضج، تظل

مثالاً لفاعلية الثقافة في تلك المرحلة، وعدم انفصالها عن الشرط التاريخي الذي تعيشه، مؤثرة ومتأثرة في مسار العملية التاريخية.

وفي الاطار التاريخي نفسه، المحيط بتاريخ القرار الفلسطيني، نستطيع رؤية أكثر من ظاهرة ثقافية فلسطينية جديرة بالتوقف عندها، ودراسة معانيها ومدلولاتها في اطارها الزمني. ونكتفي بالإشارة الى أبرز هذه الظواهر دون الخوض في التفاصيل:

— لقد شهدت تلك المرحلة، تحديداً، تشكل البدايات الحقيقية والناضجة للرواية الفلسطينية، وذلك من خلال الأعمال المتميزة لفسان كنفاني.

— في الوقت نفسه، ظهرت حركة شعرية فلسطينية في مناطق الشتات، استجابت لحركة التجديد في الشعر العربي، وأعطت أصواتاً فلسطينية متميزة على صعيد حركة الشعر العربي (معين بسيسو، فدوى طوقان، سلمى الخضراء الجيوسي، جبرا ابراهيم جبرا.. وغيرهم).

— وفي تلك الفترة، نضجت أصوات ثقافية فلسطينية داخل الأرض المحتلة منذ ١٩٤٨، واستطاعت كسر الأسوار المضروبة حولها، فحققت عملية التواصل مع جمهورها في الخارج، ولحمتها مع الثقافة العربية، فبدأنا نتعرف على ظاهرة «أدب المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة»، والتي تميزت فيها أصوات أصبح لها حضورها الكثيف في الثقافة العربية (محمود درويش، سميح القاسم، توفيق زياد، اميل حبيبي.. وغيرهم). ان بروز مثل هذه الظواهر، وربما غيرها، قد يحتاج الى دراسة — أو دراسات — تفصيلية، ستساهم في الاجابة على بعض الأسئلة المطروحة حول علاقة الثقافة (و) الثورة، فلسطينياً، في تلك المرحلة.

محطات أساسية

تجدد الإشارة، في سياق حديثنا عن الثقافة الفلسطينية (و) الثورة، الى محطات أساسية في مسيرة العمل النضالي الفلسطيني، انعكست آثارها، سلباً أو ايجاباً، على الثقافة والعمل الثقافي الفلسطيني، قد يكون من أهمها:

— تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، عام ١٩٦٤، التي مالبت أن أعطت للثقافة اسماً في جزء من احدى تشكيلاتها الإدارية، مما يوحى ببداية تأسيس للعمل الثقافي في أطر مؤسساتية.

— انتقال العمل الفدائي الفلسطيني من السرية الى العلانية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ومعركة الكرامة في آذار ١٩٦٨، والذي تحققت من خلاله علاقة أوثق بين العمل السياسي والعسكري والتثقيفي وبين الجماهير.

— انتقال الثقل الرئيسي لعمل الثورة الفلسطينية من الأردن الى لبنان بعد احداث ١٩٧٠-١٩٧١ في الأردن، والتطورات التي طرأت على العمل النضالي الفلسطيني بكل أوجهه، في الساحة اللبنانية، منذ ذلك التاريخ وحتى صيف ١٩٨٢، حيث جاءت الحرب الفلسطينية — الاسرائيلية الأخيرة لتضع نهاية لمرحلة وتشير الى مرحلة جديدة.

عوداً الى المحطة الأولى التي أشرنا اليها — وبغض النظر عن التفاصيل السياسية والتاريخية — فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي رسمي، ومارست عملها

لسنوات في «موازة» — أو بانفصال عن — الكفاح المسلح الذي شرعت فيه منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة، وفي مقدمتها «فتح» التي يعتبر تاريخ انطلاقها بداية لانطلاقة الثورة الفلسطينية الجديدة.

وفي تشكيلاتها الإدارية الأولى، أعطت المنظمة لـ «الثقافة» جزءاً من الاهتمام الإداري، حيث أسمت دائرة متخصصة في شؤون التربية و«الثقافة»، ظل فيها العمل الثقافي، ولسنوات طويلة، شبه غائب. وذلك الى جانب تشكيلها دائرة للاعلام والتوجيه القومي التي أولت جزءاً ضئيلاً من اهتماماتها للثقافة.

خلاف ذلك، انشأت منظمة التحرير الفلسطينية، في شباط ١٩٦٥، مركز الأبحاث الفلسطيني.. «وقد أرادته معهداً ثقافياً يغذي أجهزة المنظمة ونشاطاتها الأخرى، العسكرية والسياسية والاعلامية والمالية، بالرأي»^(٥). وبغض النظر عن اختلافنا مع مثل هذا الرأي الذي يقصر مهمة الثقافة على تقديم مهمات خدمتية الى الأنشطة الأخرى، فان الأساسي هو أن معنى الثقافة الوارد هنا يفاير المعنى الذي نعنيه، وهو يتسع ليشمل كافة النشاطات الذهنية — البحثية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والعسكرية، فلسطينياً واسرائيلياً، رافقه اهتمام محدود بالدراسات «الثقافية» طوال الفترة السابقة لصدور مجلة «شؤون فلسطينية»، التي أعطت للثقافة الفلسطينية حيزاً أوسع من الاهتمام. ذلك بالإضافة الى خوض المركز، في بداية السبعينات، تجربة الانتاج السينمائي التي لم تعمر طويلاً، ربما لكونها جاءت من خارج الاهتمامات الرئيسية لهذه المؤسسة. دون أن يعني كل ذلك القفز عن منجزات المركز في المجالات الفكرية والبحثية الأخرى.

ورجوعاً الى المحطة الثانية، الممتدة من حزيران ١٩٦٧، مروراً بمعركة الكرامة، وانتهاء بخروج المقاومة الفلسطينية من عمّان ثم الأحراش، نجد أن أبرز سمة لتلك المرحلة هو المد الشعبي الذي حققته الثورة في عمق الجماهير الفلسطينية وعلى الأرض العربية. وقد ساهم امتداد الثورة جماهيرياً الى زج أوسع الطاقات للمشاركة في فعلها، ومنها طاقات ابداعية شهدت بدايات تبلورها مع اندماجها في فعل الثورة.

في تلك المرحلة، وفي خضم حمى البناء السياسي والعسكري والتنظيمي لمنظمات المقاومة الفلسطينية، لم يعط للجانب الثقافي أي اهتمام يذكر. وحتى الطرح الذي كان يؤكد على ضرورة ارتباط البندقية بالفكر، وتأديته دوراً محدداً، تركز كلياً على الجوانب السياسية والنظرية وتجارب الثورات وحرب العصابات، مع اغفال تام لتنمية الثقافة والعمل الثقافي الفلسطيني والعناية بالطاقات الابداعية التي أخذت تتبلور على الساحة. رغم ذلك، فان الثقافة ظلت حاضرة ومتفاعلة مع واقعها، كونها تصدر من صميم حركته ولا تصدر بقرار. فقد أفرزت تلك المرحلة أصواتها، وان ظل ذلك في اطار الجهد الابداعي الذاتي للمتقف الملتصق بالمهموم الجمعية للإنسان الفلسطيني والمنتمي الى الثورة. وأدبياً، لعبت المجالات الثقافية العربية، وفي مقدمتها مجلة «الآداب»، آنذاك، دوراً مهماً في احتضان تلك الأصوات الجديدة، في حين غاب الاهتمام النابع من داخل الاطر نفسها. وبغض النظر عن السمات العامة للانتاج الابداعي الفلسطيني في تلك المرحلة، والمتميز بهيمنة السياسي على الفني، وشيوع النزعة الاحتفالية بالولادة، فان

ذلك النتاج يبقى «شهادة» على زمنه.. نابعة من صميمه ومصبوغة بصبغته. وطوال تلك الفترة، ظل اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، مشلول الفعالية، بل أنه لم يكن قد حظي بالشرعية، التي لم تتكرس قبل المؤتمر الأول عام ١٩٧٢. المحطة الثالثة تتمثل في انتقال الثقل الأساسي للثورة الفلسطينية الى الساحة اللبنانية، وقد شهدت سنوات تواجدها على الأرض اللبنانية، زخماً شمل كافة أوجه فعاليتها، سياسياً وعسكرياً وجماهيرياً، ومس الاهتمام بالجانب الثقافي الذي شهد تقدماً نسبياً. فقد بدأت تتكون توجهات لايلاء الثقافة جزءاً أكبر من الاهتمام، وربما ساهم الدور المتميز للبنان، على الصعيد الثقافي، في دفع هذا الاتجاه، اضافة الى التطور في العوامل الذاتية للثورة الفلسطينية نفسها.

فلبنان، منذ استقلاله، وبحكم توافر قدر كبير من حريات التعبير فيه غير متوافرة في أي مكان آخر من أرجاء الوطن العربي، تكرس كنقطة استقطاب للثقافة العربية وساحة أساسية من ساحات الحوار والتفاعل الثقافي العربي، وملجأً للمثقفين العرب الهاربين من عسف أنظمتهم، ومصدر مهم من مصادر الانتاج الثقافي العربي. وفي ساحة لها مثل هذه المواصفات، كان لا بد من نمو اهتمامات فلسطينية أوسع في المجال الثقافي، لم نتلمس آثارها وفعاليتها الا في السنوات الأخيرة.. وقد أثرت فعلاً، بدورها، في اغناء حركة الثقافة العربية على هذه الساحة.

منذ البداية، لم تتخلص الثقافة الفلسطينية من هيمنة السياسي، وانعكاسات التناقضات السياسية عليها. تبدت هذه المسألة بأكثر ما تكون عليه من حدة خلال الفترة الأولى لطرح مسألة «السلطة الوطنية» (أو، فيما بعد، «الدولة الفلسطينية المستقلة») في الساحة الفلسطينية، التي كرسها برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشر، صيف ١٩٧٤. وبقدر تفهم الاختلافات السياسية التي سادت آنذاك، الا أن الشيء المستهجن وغير الطبيعي، هو جعل الثقافة الفلسطينية ملحقاً كسجياً للسياسة المتناقضة، الموزعة بين «رفض» و«قبول»!

نقول، عكست التناقضات السياسية نفسها — سلباً وبلا مبرر — على الثقافة، وساهم قطاع كبير من المثقفين الفلسطينيين، أنفسهم، في تبسيط دور الثقافة وزجها عنوة في خضم تناقضات العمل السياسي اليومي، وتغيير موقعها من موجّه الى موجّه. فشاعت ظواهر مرضية في الساحة الثقافية الفلسطينية، منها ظهور نتاجات «ابداعية»! لا تنتمي فعلياً الى حقل الثقافة والابداع وانما الى شكل من أشكال العمل الاعلامي والدعاوي الرديء، ومنها أيضاً ظاهرة الاستعاضة عن التعامل النقدي الموضوعي مع العمل الفني كنتاج له خصوصيته بالتعامل مع كاتب النص نفسه، اتكاء على المعرفة المسبقة بانتمائه وتوجهه السياسي، كما تشكلت «عصبويات ثقافية» رعتها على كلا الجانبين، جهات ثقافية من المفترض أن تكون «توحيدية».

من ناحية أخرى، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثالثة عشر، عام ١٩٧٧، قرارين يتعلقان بالعمل الثقافي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية: الأول، يقضي بتغيير تسمية «دائرة الاعلام والتوجيه القومي» الى «دائرة الاعلام والثقافة» وخولها الاهتمام بالشؤون الثقافية. والثاني، يقضي بتشكيل «المجلس الأعلى

للتربية والثقافة والعلوم». وقد أولت دائرة الاعلام والثقافة، منذ ذلك التاريخ، الجزء الأكبر من اهتماماتها ونشاطها الى الجانب الثقافي، ساعية الى تطوير النشاطات الثقافية الصادرة عن اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وطامحة للتوصل الى أشكال توحيدية للعمل الثقافي الفلسطيني الجماعي بأنشطته المختلفة المبعثرة في أطر صغيرة وكثيرة، متنازلة بذلك عن الجزء الأكبر من مهماتها الاعلامية، وأن ظلت تمارسها بشكل محدود (حيث تولى «الاعلام الموحد» هذه المهمات بشكل أوسع: اصدار المجلة المركزية والجريدة اليومية لـم.ت.ف، الاشراف على وكالة الانباء الفلسطينية، الاعلام الخارجي، والاعلام الجماهيري. الى جانب ممارسته لفعاليات ذات صبغة ثقافية: الانتاج السينمائي، انشاء قسم للفنون التشكيلية، اصدار المنشورات الأدبية).

ولا شك في أن دائرة الاعلام والثقافة، حققت العديد من الانجازات الثقافية الانتاجية في مجالات: السينما، المسرح، التلفزيون، النشر، الموسيقى والغناء والفنون الشعبية، ورعاية الفن التشكيلي والتراث الفلسطيني.. الخ^(٦)، الا أنها لم تستطع بعد تحقيق طموحاتها التوحيدية بشكل كامل. والسؤال مازال مطروحاً! أما «المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم»، الذي يتخذ طابعاً استشارياً وتتفني عنه الصفة التنفيذية، فقد أسهم بدوره، وعبر دوراته المتعاقبة، في تقديم العديد من المقترحات والتوصيات الجوهرية المتعلقة بالمجال الثقافي. الا أن مثل هذه التوصيات، وتلك القرارات، في معظمها، لم تتجاوز حتى الآن كونها مجرد سطور منسية في محاضر اجتماعاته. وفي هذا السياق نشير — وللمثال — الى التوصية المهمة التي تقدم بها منذ سنوات، والتي تقضي بتوحيد بعض أشكال العمل الثقافي الفلسطيني في اطر مؤسساتية، وعجزه عن متابعة تحقيق مثل هذه التوصية في أولى خطواتها التي طرحت بشكل تفصيلي.. وهي تشكيل مؤسسة موحدة للسينما الفلسطينية. من هنا، ومن مثل هذه المسألة، تأتي مطالبتنا للمجلس بتقويم تجربته، والبحث في سبل تطوير فعاليته.

انجازات تحققت وأخطاء اعترضت

قد يكون من الصعب ، الآن، حصر الانجازات التي تحققت، بتفاصيلها، على صعيد الثقافة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، لأن مثل هذه العملية تقتضي أن تترافق بمراجعة نقدية لا تكتفي بالوقوف عند العموميات، وانما تتطلب — لكي تكتسب قيمتها ومعناها — استقصاء التفاصيل وتقويم كل الجزئيات المشكلة لكل عنصر من عناصرها. غير أن الاشارة الى أبرز مظاهر تلك الانجازات، تبقى مقدمة ضرورية للحديث عما اعترضها من سلبيات، اذ لا شك في أن الأخطاء لا تنبت من فراغ الممارسة، وليست هي مجرد نبت وحشي ينمو بمنأى عن كل ما هو ايجابي.

ولعل أبرز الانجازات — ونظّل هنا في دائرة العموم — هو الامسك بفعل الاستمرارية التصاعدية لحركة الثقافة الفلسطينية، في ظل مناخ يومي حار لم يكن يسمح للحظة بالتقاط الأنفاس بعد الخروج من كل تجربة، اذ تُداهم تجربة أخرى أشد حدة وقسوة. هذا المناخ فرضته حرب لم تنقطع مستهدفة القضاء على الشخصية الوطنية والهوية النضالية للشعب الفلسطيني. ووقوف الثقافة الفلسطينية في الخندق، هو

التجلي الفعلي لمفهوم الثقافة/ الثورة، الذي تبدي في الحرب الأخيرة، في المشاركة الفعلية للقطاع الأوسع من المثقفين الفلسطينيين — مع المثقفين اللبنانيين والعرب المقيمين في لبنان — في التصدي، من مواقعهم، للهجمة والحصار.

تلك الذروة، جاءت لتتوج تنامي الانجازات الثقافية الفلسطينية التي تحققت على امتداد السنوات الأخيرة. فعلى صعيد الأنواع الثقافية، تحقق نمو ملحوظ في معظم أشكال الانتاج الثقافي الفكري والابداعي الفلسطيني، وان بدرجات متفاوتة بين نوع وآخر من حيث الحجم أو المستوى، ورغم تميز الأشكال الابداعية المنتجة فردياً (الشعر، القصة، الرواية، الفن التشكيلي)، عنها في الأشكال التي تحتاج الى تضافر المجهود الجماعي لتحقيقها (السينما، المسرح، الفنون الشعبية). وهي ظاهرة يتوقف عندها سؤال تجدر الاجابة عليه.

مع ذلك، فان الانجازات الثقافية لم تكن غائبة عن عمل المؤسسات الفلسطينية، كدائرة الاعلام والثقافة، والاعلام الموحد، ومؤسسة صامد، والهلال الأحمر الفلسطيني، واتحاد الكتاب والصحفيين، واتحاد الفنانين التشكيليين، ومراكز الاعلام في المنظمات. ولن نتطرق الى تقويم تجربة العمل الثقافي لدى هذه الجهات، أو غيرها، ولا ندعي بأن في استطاعتنا تحقيق مثل هذه المهمة، لأننا نعتقد أنه من الأجدى أن تتم هذه العملية من داخل الاطار نفسه. مع احتفاظنا بحق طرح السؤال حول مبررات وجدوى ممارسة مؤسسة من طبيعة اقتصادية — انتاجية، أو من طبيعة اجتماعية — صحية للعمل الثقافي؟

مع ذلك، وعلى العموم، فان الثقافة الفلسطينية حققت انجازاً لا يستهان به، وهي أنها قد بدأت تطرح نفسها، عالمياً، كتقافة لها خصوصيتها وجدورها وحضورها، وهذا ما نلمسه في أكثر من جانب:

— مشاركة الثقافة الفلسطينية، فعلياً، في التظاهرات الثقافية العالمية باسم فلسطين (مهرجانات السينما، والفنون الشعبية، معارض الكتب، اللقاءات العالمية ذات الطبيعة الثقافية).

— اتساع الاهتمام العالمي بالثقافة الفلسطينية الذي يتخذ أكثر من مظهر (ترجمة العديد من النتاجات الابداعية الفلسطينية الى عدد من اللغات، استضافة معارض الفن التشكيلي، ومعارض التراث، وفرق الفنون الشعبية، ومؤخراً: تشكيل اللجنة العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته).

— حصول الثقافة الفلسطينية، ممثلة برموزها أو نتاجاتها المتميزة، على العديد من الجوائز الثقافية التقديرية ذات القيمة العالمية.

— كسب رموز ثقافية عالمية الى جانب القضية، ومشاركة بعضها في الانتاج الثقافي المعبر عنها.

ويبقى علينا، في النهاية، أن نقف عند مجموعة من المظاهر السلبية التي اعترضت العمل الثقافي الفلسطيني وأوجه النقص فيه، والتي قد تكون، بمجملها أو في معظمها، ناجمة عن خلل العلاقة بين الثقافة والسياسة أو الثقافة (و) الثورة، وأبرز ما في ذلك نشير اليه عبر مجموعة من النقاط:

□ التعددية غير المبررة في الأجهزة التي تمارس العمل الثقافي، وممارسة هذا العمل من قبل أجهزة لا يدخل العمل الثقافي في دائرة مهماتها. ولا شك في أن هذه التعددية هي إحدى نتائج التعدد التنظيمي وتعدد جهات النظر السياسية. وإن كنا نفهم، أو نبرر التعدد التنظيمي والسياسي، فإننا لا نستطيع فهم انعكاس ذلك على الثقافة، إذ لا تستطيع أية جهة فلسطينية الادعاء بأنها على «خلافات ثقافية جوهرية» مع جهة فلسطينية أخرى. لا شك في أن العمل الثقافي ليس حكرًا على أحد، شريطة استيعاب ماهيته ودوره. وكنا نستطيع أن نجد مبرراً للتعدد، بالتفرد والتميز، إلا أن مثل هذا المبرر ظل غائباً.

□ هيمنة العمل الاعلامي على العمل الثقافي. ويعود ذلك الى عقلية سائدة تطمح في الجني السياسي السريع واليومي لكل فعل. وبالتأكيد، فإن الاعلام يحقق مثل هذا الطموح، أما الثقافة فتحتاج الى صبر وأناة. العقلية نفسها، أهدمت الفاصلة — التي من المفترض أن تكون واضحة وكبيرة — بين «الثقافة» و«الاعلام»، وأصبح التعامل مع الكلمتين — الممارستين، كمرادفين لمعنى واحد. وصارت الثقافة تُستحضر في المناسبات الاحتفالية لتشارك في جوقه الأفراح، فلا تقوم الا بدور مظهري ليس هو دورها الأساسي والجوهري. هذه النظرة، ساهمت في مسخ معنى الثقافة كممارسة فكرية ووجدانية متميزة، وتبديل دورها الأساسي الهادف الى التأسيس عميق الجذور وطويل الأمد في العقل والوجدان الجمعي، وتحويلها الى عمل اعلامي وتحريضي سريع الانتاج وسريع الاستهلاك. ومثل هذا الأمر لا يُنتج «ثقافة» رديئة فحسب، وإنما أيضاً «اعلاماً» رديئاً وتحريضاً سطحيًا. ودون أن ننكر أن للثقافة مردودها التعبوي والتحريضي، نستدرك ونقول: أنها لا يمكن أن تلعب مثل هذا الدور الا بكونها «ثقافة» وليس في كونها «ثقافة تحريضية».

□ دون القفز عن المناخ الديمقراطي المتوافر على الساحة الفلسطينية، في ظل الثورة، والذي أتاح المجال للحوار والعمل السياسي والفكري والابداعي الحر والملتزم. إلا أن اعتبارات سياسية كانت تتدخل أحياناً في بعض الممارسات المتعلقة بالعمل الثقافي، فتقضي على كل أثر للديمقراطية، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة «الانتخابات» في التنظيمات الشعبية ذات الطبيعة الثقافية، حيث يجري «توزيع» مسبق للمقاعد القيادية على أساس التمثيل السياسي التنظيمي، دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات الثقافية الفاعلة الا في ما ندر، بحيث تقترب هذه العملية من «التعيينات الفوقية» أكثر من تمثيلها لعملية انتخابية ديمقراطية حرة، رغم ممارسة العملية الانتخابية شكلياً في النهاية، وربما النجاح في تحقيق بعض الاختراقات. ولعلنا نذكر، بأسى، الطريقة التي تم فيها «انتخاب» الأمانة العامة لاتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين في المؤتمر الثالث، التي لم تصل الى مقاعدها القيادية في الاتحاد الا على جثة حرية الاختيار الديمقراطي الذبيحة.

□ ثمة مسألة أخرى تستدعي الاهتمام في عمل التنظيمات الشعبية ذات الصبغة الثقافية، وهي تصفير أو تغيبب العمل النقابي، أي بمعنى تصفير أو تغيبب أولى مهمات الاتحاد. فمنذ المؤتمر الأول لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين (أيلول ١٩٧٢)،

برز تيار كان يرى «.. أن الالاح على الجانب النقابي يقود الى الغرق في النضال المطلي والاقتصادي، الذي يبعد النقابة عن المجرى الثوري للنضال... وتحت ستار الضرورات السياسية جرى اغتيال الأولويات النقابية، التي لا يمكن لعمل سياسي أن يعيش بدونها»^(٧). ويبدو أن هذه النظرة رافقت عمل الاتحاد منذ ذلك الوقت، وقد أعاد التأكيد عليها الشهيد ماجد أبو شرار في المؤتمر الثالث للاتحاد (نيسان ١٩٨٠) حين قال: «[لقد] أصيب اتحادنا بمرض تصاب به معظم الاتحادات الفلسطينية. ففي كثير من الأحيان قدمنا القضية السياسية على القضية النقابية والمهنية»^(٨). مع ذلك، فمازالت سائدة هذه النظرة التي تعف عن ممارسة العمل النقابي في مثل هذا الاطار، وكأنه عمل أدنى من أن يمارسه المثقف الثوري.

□ سبق وأشرنا الى التميز الواضح لأشكال الابداع الثقافي الفلسطيني المنتجة فريداً عنها في الأشكال التي تحتاج الى تضافر الجهد الجماعي، الا أن مثل هذا الانتاج الفردي، النابع من هموم القضية والملتصق فيها، والمشروط بهاجس الابداع، ظل يستمد طاقته على الاستمرارية والعطاء من احساسه بتحقيق عملية التواصل وانتزاع بعض كلمات الاطراء التي شكلت حافزاً له، في حين قصرت المؤسسات عن تقديم الحوافز الموضوعية للمبدع، وأقلها تقديم الجوائز التقديرية للنتاجات المتميزة، وتخصيص منح التفرغ للانتاج الثقافي والابداعي، انطلاقاً من القناعة التي يجب أن تترسخ بأن الفعالية الثورية الأساسية للمثقف والمبدع الفلسطيني لا تتجسد الا في فعاليته الانتاجية والابداعية.

□ عكست ظاهرة التعصب التنظيمي، والتي سادت طويلاً في حياتنا السياسية (وان خفت حدتها في السنوات الأخيرة) نفسها، سلباً، على حياتنا الثقافية. فالتنظيم الذي ظفر في اطاره بـ «اسم» له سمعته الثقافية، منح مثقف «به» شرف الانتماء الى العشيرة، وأعطاه حق النصرة ظالماً أو مظلوماً، مبدعاً أو مسيئاً الى الابداع. ومن هذا المنطلق، وتلك النظرة، ساهم «الاعلام الثقافي» المتعدد، في رفع وتمجيد نتاجات هابطة مصدرها العشيرة نفسها، مع القيام بدور معاكس — أو التعامل بتجاهل مقصود، وربما لجهل باعته ضيق مساحة الرؤية — مع النتاجات التي جاءت من مصدر معاكس. مع العمل على وضع «التابوت» التي تحرم المساس بشرف نتاج ابن العشيرة.

□ لم تنعدم الجسور بين الثقافة الفلسطينية المنتجة في داخل الأرض المحتلة والثقافة الفلسطينية المنتجة خارجها، ذلك أن الثقافة، في كل الأحوال، لا تعدم أساليب الوصول والتواصل، سواء طال أمر تحقق ذلك أم قصر. رغم ذلك، فان العمل من أجل تثبيت وتعزيز الجسور الثقافية الممدودة بين الداخل والخارج، ظل محدوداً وارتجالياً، ومعتمداً على المبادرات الفردية، في ظل غياب الخطة الثقافية الشاملة، والهادفة الى المساهمة في تأسيس أو تعزيز المؤسسات الثقافية المستقلة والقادرة على تأدية دورها (الثقافي)، وغير المرتبطة بأكثر من علاقات تفاعلية مع المؤسسات الثقافية الفلسطينية خارج الوطن المحتل، بعيداً عن روح الهيمنة أو التبعية.

□ اعرف عدوك، شعار ما فتئنا نرده منذ سنوات طويلة. ففي حين أدركنا ضرورة دراسة عدونا ومعرفة أساليب عمله وتفكيره من مصادره نفسها، وترجمنا ذلك الادراك

بأن أفردنا جهوداً تعكف على ذلك من خلال منشوراته وصحفه وإذاعاته وتقاريره وتصريحات قادته، فقد غاب عن عملنا جهد دراسته من خلال نتاجاته الثقافية التي تعبر عن اتجاهات فكرية وثقافية وحالات نفسية جديرة بمحاولة الفهم (نستثنى من ذلك محاولة غسان كنفاني الريادية في كتابه «في الأدب الصهيوني»، ومحاولات أخرى فردية، مبعثرة).

ان غياب الاهتمام الجدي والفعلي بدراسة الانتاج الثقافي (في اسرائيل) من قبل المؤسسات الثقافية الفلسطينية المعنية، قد يكون مرده الى العجز غير المبرر في تحقيق ذلك، أو الى تقصير في ادراك الدور الذي يمكن للثقافة - الشوفينية - أن تلعبه في تشكيل (أو تشويه) الوعي الذي يدفع بشراً ليخوضوا حروباً غير عادلة، تحركهم فيها أوهم الثقافة العنصرية، الهادفة الى تبرير الاحتلال وتكريس الوجود على أرض مسلوبة. وإذا كانت «الثقافة» الشوفينية - العنصرية قادرة على أن تلعب مثل هذا الدور التشويهي والتخريبي، فانها في الوقت نفسه، تعيد التأكيد على الدور الهائل الذي يمكن للثقافة - أية ثقافة - أن تؤديه انطلاقاً من مواقعها. وإذا كانت القوى المناهضة للإنساني والتقدمي قد أدركت قيمة هذا الدور، فان الأخرى بالقوى الثورية أن تدرك قيمة وماهية دور وفعل ثقافتها التي تقف على الطرف النقيض من ذلك.

وثقافتنا الفلسطينية، في جوهرها وفعلها، تقف على هذا الطرف الآخر، لتحتل موقعها في الجبهة الثقافية العريضة المندمجة في عملية التحرر والتقدم الإنساني الواسعة. وهي من أجل تحقيق شرف هذا الانتماء، لم تكف بتقديم مادتها ونتائجها فحسب، بل وأيضاً، دققاً من دماء منتجها ومبدعيها، الذين ارتفعوا بمعنى الابداع / الثورة الى المرتبة القصوى، في الشهادة.

وان كنا هنا، في هذه «الإشارات»، قد توقفنا أكثر عند الأخطاء التي اعتورت مسيرة العمل الثقافي الفلسطيني، وشددنا على السلبي فيها دون تفصيل في الايجابي، فلأن الايجابي يظل محتفظاً بقدرته الذاتية على تأكيد نفسه بنفسه، وتشديد حضوره الفعّال، دونما الحاجة لما يسنده ويعيد التأكيد عليه؛ ولأن ذلك هو من صلب المهمة الأساسية الملقاة على عاتقنا، والتي تتطلب تصحيحاً في الرؤية والمسار.

ان عملية تصحيح المسار لحياتنا وتجربتنا الثقافية، في المفهوم والرؤية والممارسة، هي مهمة ملحة بقدر ماهي ضرورية، لأنها لا تنفصل عن المطلب اليومي بالحرص على الوحدة الوطنية وتطوير أشكالها، ولأن الثقافة الصحيحة، بطبيعتها الكلية والشمولية والاستراتيجية، تظل مؤهلة وقادرة على القيام بدورها النابع من طبيعتها في تكريس وتعزيز الوحدة الوطنية ودفعها الى أعلى مراتبها، والتي تمثل هي، في جوهرها، أسمى صورة لتجليها.

وانها لمهمتنا جميعاً.. مهمة الثقافة (و) الثورة، من أجل الوصول الى أرقى أشكال الثقافة / الثورة. وحتى لا يذهب الدم الذي به نكتب لفلسطين، ونرسم لفلسطين، ونبدع لفلسطين، هباءً.. ويضيع هدراً.

المؤتمر الصهيوني الثلاثون تظاهرة غير ناجحة للحركة الصهيونية

نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان المؤتمر الأخير قد عقد في القدس، في هذا التاريخ بالذات، ليأتي مترامناً مع الذكرى المئة لبداءة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، إذ أن أول مستوطنة يهودية في البلد، وهي ريشون لتسيون (الأولى لصهيون) كانت قد أقيمت سنة ١٨٨٢، في السهل الساحلي بين حيفا ويافا. ولذلك يعتبر هذا التاريخ، وفقاً للتقاليد الصهيونية بداية النشاط الصهيوني العملي، ويحلو للعديد من التاريخ للحركة الصهيونية ابتداء منه.

والمؤتمر الصهيوني هو أعلى سلطة في المنظمة الصهيونية العالمية، ويعتبر بمثابة برلمانها. ويضم المؤتمر ممثلين عن الأحزاب والهيئات والتنظيمات الصهيونية كافة، في إسرائيل وخارجها؛ إضافة الى ممثلين عن هيئات يهودية مختلفة، ليست صهيونية بالضرورة، كانت قد انضمت اليه خلال السنوات الأخيرة. ولإدارة أعماله والقيام بمهامه، ينتخب المؤتمر من بين أعضائه اللجنة الصهيونية، التي تضم عادة العشرات من الأعضاء، وتقوم بأعمال المؤتمر خلال فترة عدم انعقاده. وعلى الرغم من اسمها، لا تمارس اللجنة التنفيذية الصهيونية عملياً أية مهام تنفيذية، إذ أن هذه مناطة بهيئة أخرى تسمى الإدارة الصهيونية، ينتخبها المؤتمر أيضاً من بين أعضائه. ويدير عدد من أعضاء الإدارة الصهيونية، الذين يعتبرون بمثابة وزراء، أعمال

عقد في القدس، خلال ٧-١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، المؤتمر الصهيوني الثلاثون. وهذا المؤتمر هو الثامن الذي يعقد في القدس، منذ انشاء اسرائيل، إذ كانت قد عقدت هناك أيضاً المؤتمرات السبع السابقة، من الثالث والعشرين حتى التاسع والعشرين، وذلك خلال السنوات ١٩٥١ و ١٩٥٦ و ١٩٦٠/١٩٦١ و ١٩٦٤/١٩٦٥ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ و ١٩٧٨ على التوالي. أما المؤتمر الصهيوني الأول فكان قد عقد، كما هو معروف، في سنة ١٨٩٧ في مدينة بازل بسويسرا، وذلك بإشراف الدكتور ثيودور هرتسل، حيث أسست المنظمة الصهيونية العالمية؛ ثم تبعته ٤ مؤتمرات أخرى، عقدت خلال السنوات الأربع التالية. واعتباراً من سنة ١٩٠٢ راح المؤتمر يعقد مرة كل سنتين، حيث اجتمعت خلال السنوات ١٩٠٣-١٩١٢ ستة مؤتمرات أخرى، هي السادس حتى الحادي عشر. ومع دشوب الحرب العالمية الأولى، انفرط عقد المؤتمرات الصهيونية، الى أن جددت بعد نهاية الحرب بانعقاد المؤتمر الثاني عشر سنة ١٩٢١ ومنذ تلك السنة راحت هذه المؤتمرات تعقد بانتظام مرة كل سنتين، حتى سنة ١٩٣٩، حيث اجتمعت خلال هذه الفترة، أي بين الحربين العالميتين، ١٠ مؤتمرات أخرى، من الثاني عشر حتى الحادي والعشرين. أما المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون فقد عقد سنة ١٩٤٦، بعد

الحملة ضد المؤتمر الى حد دفع بأحدهم الى التذكير بقول مأثور لأحد الزعماء الصهيونيين: «لا بأس، فالصهيونية ستتحقق، رغم المؤتمرات الصهيونية» (يسرائيل داد، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ٩): بينما أضاف آخر، «أن المشكلة مع المؤتمر الصهيوني هي أنه يسيء الى سمعة الصهيونية» (الياهو سلفطر، المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ٩).

وقد كان لهذه الحملة ما يبررها، الى حد ما. فالمؤتمر الصهيوني الأخير، الثلاثون، «الذي لا يختلف عن المؤتمر التاسع والعشرين، كما أنه لن يختلف، كما يبدو، عن المؤتمر الحادي والثلاثين» (موثي دور، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ٥) كان قد واجه، قبيل بداية أعماله، مجموعة من المشاكل كادت تؤدي الى عدم انعقاده. كما أن عملية تشكيله، من حيث تعيين عدد مندوبيه، وتوزيع المقاعد على الأحزاب والتنظيمات والهيئات الصهيونية واليهودية المختلفة المشاركة فيه، لم تستكمل الا بعد ٣ أيام من بدء أعماله، وبشكل مس بصورة واضحة بما يحلو للصهيونيين تسميته «الديمقراطية الصهيونية». وسبب ذلك يعود الى عوامل عدة، ناجمة عن التنظيم الصهيوني العالمي المعقد، والذي يلقي بدوره أضواء على طبيعة الحركة الصهيونية من جهة، والأهداف والمواقف والمصالح المتناقضة للقوى المشاركة فيها من جهة أخرى.

فوفقاً لدستور المنظمة الصهيونية العالمية، بالتعديلات التي أدخلت عليه من فترة الى أخرى، منذ اقرار أسسه في مطلع العشرينات وحتى اليوم، توزع مقاعد المندوبين المنتخبين للمؤتمرات الصهيونية، الذين يبلغ عددهم ٥٢٥ مندوباً، وفقاً لهيكل جغرافي، بحيث تحصل اسرائيل على ٣٨٪ من تلك المقاعد، والولايات المتحدة على ٢٩٪، بينما تخصص نسبة الـ ٢٣٪ الباقية لباقي بلدان العالم. وفي اسرائيل، لا تعقد انتخابات لاختيار المندوبين للمؤتمر الصهيوني، إذ أن تلك النسبة من المقاعد المخصصة لهم توزع على الأحزاب الاسرائيلية المختلفة، وفق نتائج الانتخابات للكينيس التي سبقت عقد المؤتمر، دون أن يؤخذ بالاعتبار عدد مقاعد الحزبين غير الصهيونيين اللذين لا يشاركان في المؤتمر الصهيوني: أغودات اسرائيل المتدين وراكاح الشيعوي. أما في باقي

المنظمة الصهيونية بواسطة دوائر، تعتبر بمثابة وزارات، بينما هنالك أعضاء دون حقائق، أي دوائر، يعتبرون بمثابة وزراء دون وزارات. كذلك ينتخب المؤتمر مراتب المنظمة الصهيونية ورئيس وأعضاء المحكمة الصهيونية وغيرهم. وقد درج المؤتمر في الماضي على انتخاب رئيس للمنظمة الصهيونية، وهو منصب رفيع شغله في حينه بعض كبار الزعماء الصهيونيين، من أمثال ثيودور هرتسل وناحوم سوكلوف وحاييم وايزمان. وكان الدكتور ناحوم غولدمان، الذي توفي قبل بضعة أسابيع، هو آخر رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية، حيث استقال/ أقيل من منصبه في المؤتمر السابع والعشرين (١٩٦٨)، اثر انتقاداته الشديدة للسياسة الاسرائيلية، والتي ثابر عليها حتى وفاته، خلال حكم كل من التجمع العمالي (المعراخ) والتكتل اليميني (الليكود). ومنذ ذلك الوقت، لم ينتخب رئيس جديد للمنظمة الصهيونية العالمية، فأصبح بذلك رئيس الإدارة الصهيونية، وهو حالياً أرييه دولتسين من حزب الأحرار في تكتل الليكود، «زعيم» الحركة الصهيونية.

«الصهيونية ستتحقق، رغم المؤتمرات الصهيونية»

جوبه المؤتمر الصهيوني الأخير بحملة عارمة من الانتقادات الشديدة في كافة وسائل الاعلام الاسرائيلية، ظهر كأن أحداً لم يتوان عن المساهمة فيها، بينما انبرت قلة ضئيلة للغاية، لا يكاد عددها يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، للاشادة بمحاسن المؤتمر، وما يمثله. وسبب هذه الانتقادات «ظواهر عديدة... ليست للحركة الصهيونية سيطرة عليها، مثل الانخفاض في الهجرة، وازدياد عدد النازحين... ولا مبالاة الجمهور الاسرائيلي تجاه المهاجر الجديد... واليهودي في الشتات... وموقف [الحركة] غير الصلب في صراعها مع اللاسامية... وانزوائها» على هامش الحياة اليهودية لدى طوائف [يهودية] عديدة، وفقدانها اندفاعها العقائدي، ومحاولاتها الدائمة للجري وراء منظمات يهودية غير صهيونية... و'فشل' مبعوثيها في الخارج و'تضخم' جهازها [الإداري] (آدام ايكerman، هارنيس، ١٩٨٢/١١/٢٣، ص ١١). ووصلت

لديهم؛ ولكنهم لم يستطيعوا، في الوقت نفسه، الاتفاق على توزيع المقاعد فيما بينهم. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لبريطانيا. وازداد الى ذلك، نشب خلاف بين حزب العمل من جهة وليكود والحزب الديني القومي من جهة أخرى، بسبب مطالبة حزب العمل بزيادة عدد مقاعده عما كانت عليه في المؤتمر السابق، بنسبة النجاح الذي أحرزه في انتخابات الكنيست العاشر سنة ١٩٨١، مما يؤدي ضمناً الى تخفيض عدد أو نسبة مقاعد الحزبين الآخرين.

ونتيجة لهذه الخلافات والتعقيدات المختلفة، لم تتمكن الزعامة الصهيونية من الاتفاق على توزيع المقاعد في المؤتمر، وبالتالي عقده، حتى اللحظة بعد الأخيرة: أي بعد أن انعقد المؤتمر فعلاً. وللخروج من المأزق، طلبت الإدارة الصهيونية من اللجنة التنفيذية اقرار تعديل مؤقت في دستور المنظمة يخولها الطلب الى المحكمة الصهيونية حسم هذه الخلافات وتشكيل المؤتمر بتوزيع المقاعد على التنظيمات والهيئات المشاركة فيه. ولما تم ذلك، صادقت المحكمة على ٦٥١ مندوباً وزعوا على النحو التالي: ليكود — ١٧٦ مندوباً، العمل — ١٤٥، الكونغرالية الصهيونية (هي عبارة عن حزب مركز، قريب في مواقفه السياسية عموماً من حزب العمل) — ٩٨، المزراحي (الفدال) — ٥٥، الاصلاحيون — ٣٠، الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية — ٢٤، المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات — ٢٤، المحافظون — ١٨، مكابي — ١٧، الأوثوكس — ١٥، تامي (يهود شرقيون) — ١٢، بينما اعتبر الباقون غير حزبيين (معاريف وهآرتس، ١٠/١٢/١٩٨٢، ص ٢ و٣).

الخطأ ليس في التنظيم الصهيوني فقط... بل في العقيدة أيضاً

رافق انعقاد المؤتمر الصهيوني، ومن خلال حملة الانتقادات التي تعرض لها، نقاش واسع حول أوضاع الحركة الصهيونية التنظيمية العملية من جهة، والعقيدة الصهيونية، في ظل الأوضاع الراهنة، من جهة أخرى. ومجمل هذا النقاش، كما يعرضه الصهيونيون «الملتزمون»، هو أن هنالك خطأ في التنظيم الصهيوني، ولكن ليس في

بلدان العالم، فينبغي أن تعقد انتخابات لاختيار المندوبين في المؤتمر، الا اذا اتفقت كافة الأحزاب المشاركة فيه، في بلد ما، على توزيع المقاعد المخصصة لذلك البلد مسبقاً بالتراضي فيما بينها. وازداد الى هذا، يحق للجنة التنفيذية الصهيونية اضافة نسبة ٥٪ من الأعضاء الجدد للمؤتمر، بناء على اعتبارات خاصة بها. كذلك يشارك في المؤتمر، بحكم مناصبهم، وحتى ان لم يكونوا أعضاء أصيّلين فيه كل أعضاء الإدارة الصهيونية، واللجنة التنفيذية الصهيونية، ورئيس المحكمة الصهيونية، ومراقب المنظمة ومحاميها وأعضاء مجلس أمناء الوكالة اليهودية. وازداد الى هذا وذلك، كانت قد انضمت خلال السنوات الأخيرة خمس منظمات يهودية جديدة الى المنظمة الصهيونية العالمية، هي منظمة مكابي (الرياضية)، واتحادات اليهود الاصلاحيين والمحافظين والأوثوكس (وهي تيارات مذهبية تنشط أساساً بين يهود الولايات المتحدة، وتختلف عن التيار المسيطر بين اليهود المتدينين في اسرائيل)، والاتحاد العالمي للطوائف السفارادية (اليهود الشرقيون). وقد انضمت كل واحدة من هذه المنظمات الى المنظمة الصهيونية كهيئة مستقلة، وحصلت مقابل ذلك على تمثيل مناسب وثابت في المؤسسات الصهيونية كافة، اسوة بالاتفاق القائم مع المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات منذ فترة غير قصيرة (أنظر للتفاصيل مقالة ابراهام توري، تموروت، أيلول — سبتمبر ١٩٨٢، ص ٣٧ — ٤٢).

وخلال فترة الاعداد لعقد المؤتمر الصهيوني، الذي شارك فيه مندوبون من ٣٤ دولة، لم تعقد انتخابات الا في ثلاث دول، ليست للصهيونيين فيها أعداد كبيرة من المؤيدين، هي اوستراليا وكندا وفرنسا. وقد اعتمدت نتائج الانتخابات في البلدين الأولين فقط؛ بينما بالنسبة لتلك التي جرت في فرنسا، اشكتك سبع من القوائم العشر المشاركة فيها من عمليات تزيف قام بها مندوبو الليكود، فألغت المحكمة الصهيونية النتائج التي أسفرت عنها. أما صهيونيو الولايات المتحدة، الذين يتبرعون بمبالغ ضخمة نسبياً لأهداف ومشاريع صهيونية مختلفة، فلم يستطيعوا تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين دولار لتغطية مصاريف الانتخابات، فاتفقوا على عدم اجرائها

العقيدة الصهيونية، وينبغي بالتالي العمل على اصلاح الأوضاع انطلاقاً من الأساس. غير أن نظرة أعمق الى مجمل نواحي هذا النقاش، على أرضية الواقع، تظهر أن الخطأ لا يكمن في التنظيم الصهيوني فقط، بل في العقيدة أيضاً. ولعل عرضاً سريعاً لأهداف الحركة الصهيونية، كما حددت من فترة الى أخرى، ضروري للوقوف على أبعاد الأزمة الصهيونية.

فالمؤتمر الصهيوني الأول كان قد عرّف أهداف الصهيونية، فيما سمي «برنامج بازل»، بأنها «السعي الى اقامة وطن لليهود في أرض - اسرائيل معترف به وفقاً للقانون العام». وبقي هذا البرنامج قائماً خلال ما يزيد على نصف قرن، الى ان استبدل، بعد اقامة اسرائيل، في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (١٩٥١) بـ «مهام الصهيونية» التي حددت بـ «تدعيم دولة اسرائيل، جمع الشتات في أرض - اسرائيل وتأمين وحدة الشعب اليهودي». الا ان المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين (١٩٦٨) عاد وأقر برنامجاً جديداً للحركة الصهيونية، سمي برنامج القدس ٥٧٢٨ (١٩٦٨) الذي نص، بدلا من «المهام» السابقة، على أن «أهداف الصهيونية هي: وحدة الشعب اليهودي، ومركزية دولة اسرائيل في حياة الشعب؛ وتجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض - اسرائيل بالهجرة من جميع البلاد؛ وتدعيم دولة اسرائيل القائمة على نبوءة الأنبياء وبث القيم الروحية والتربوية اليهودية؛ والدفاع عن حقوق اليهود في جميع الأماكن التي يقيمون فيها».

ولو شئنا الاختصار لقلنا أن الهدف الصهيوني الرئيسي حالياً، بعد أن اقيمت اسرائيل، هو العمل على تهجير معظم يهود العالم، ان لم يكن كلهم، اليها، بينما الأهداف الأخرى ليست إلا مجرد عوامل مساعدة، داخلياً وخارجياً، لتحقيق الهدف الرئيسي. وكان هذا الهدف بالذات هو الذي فشلت الصهيونية في تحقيقه، بل يبدو أنها لن تستطيع القيام به في المستقبل المنظور أيضاً. فبعد قرن كامل من النشاط الصهيوني المتواصل، وعلى الرغم من العوامل المساعدة التي برزت خلاله من كوارث أو أوضاع سياسية ملائمة دفعت اليهود للهجرة الى فلسطين، دون أن يكون أمامهم خيار آخر، لم تتمكن الصهيونية إلا من تجميع ربع

يهود العالم في اسرائيل، بينما لا تزال البقية منتشرة في شتى أنحاء العالم. أما حركة الهجرة الى اسرائيل فتمت، منذ فترة غير قصيرة، في أزمة حادة قل ما جابهت مثلها في الماضي. ووفقاً لتصريحات النائب عوزى برعام، رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيس، شهدت اسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية، على التوالي، ما سماه «ميزاناً سلبياً للهجرة»: أي أن عدد النازحين من اسرائيل زاد، خلال هذه السنوات، على عدد المهاجرين اليها (هسأرتس، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٣). ولكن على الرغم من ذلك، لم تطرح مسألة الهجرة كأحد المواضيع الرئيسية التي تهم الحركة الصهيونية لمناقشتها في المؤتمر بكامل هيئته، بل أحيلت الى إحدى اللجان الفرعية لدراستها، وتم ذلك، كما يبدو، في محاولة من ممثلي الليكود لتجنب الانتقادات العلنية التي قد توجه في المؤتمر لحزبهم، نتيجة لفشله في هذا المجال. إلا أن المعارضة العمالية أصرت على تحويل المسألة للبحث أمام المؤتمر بكامل هيئته، بعد أن اضطر ممثلها لعقد مؤتمر صحفي للفت الأنظار إلى أهمية طروحاته، وللضغط على الليكود (يديعوت أحرונوت، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٥). ونجح حزب العمل في محاولاته هذه، وأحيلت مسألة الهجرة إلى المؤتمر لمناقشتها بكامل هيئته. وهناك دارت مناقشات حادة، ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة عملية؛ إذ رفض المؤتمر حتى اتخاذ قرار يلزم المندوبين فيه بالهجرة الى اسرائيل خلال خمس سنوات، خشية أن يؤدي ذلك الى انسحاب بعض المنظمات وعدد من المندوبين، الذين لا ينوون الهجرة الى اسرائيل في أي حال من الأحوال، من المنظمة الصهيونية. وكان رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيس قد اشتكى من أن أرييه دولتسين، رئيس الإدارة الصهيونية، لم يكلف نفسه حتى عناء الاستجابة لدعوة وجهت له من قبل اللجنة لحضور إحدى جلساتها المخصصة للبحث في أمور تهيمه. ورد دولتسين على هذه الاتهامات بقوله أن مسائل الهجرة الى اسرائيل فقط تقع ضمن نطاق صلاحيات منظمته، أما الشؤون المتعلقة بالاستيعاب، وبالتالي حركة النزوح التي تعتبر جزءاً منه، فمن اختصاص حكومة اسرائيل وأجهزتها المختلفة.

بار-نير في عمل همشمسار، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٤). غير أنه، في مقابل ذلك كان هناك من حذر من مغبة تقوية «الثقافة اليهودية»، لأن ذلك لن يؤدي بالضرورة لتحويل اليهود إلى صهيونيين (انظر مقالة فولص في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٠، ص ١٣)، بينما دعا نافون نفسه إلى ضرورة التمييز بين «اليهودي الجيد والصهيوني الجيد» (دافار، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ١)؛ وهي دعوة في محلها، على كل حال، إذ أن العديد ممن يمتلكون «ثقافة يهودية»، علمانيين كانوا أو متدينين، ليسوا بالضرورة من كبار مؤيدي اسرائيل أو الصهيونية.

وخلال النقاش في المؤتمر حول هذا الموضوع، طرحت أيضاً فكرة انشاء جامعة خاصة في اسرائيل، تتعاطى التدريس باللغة الانكليزية من خلال التشديد على «الثقافة اليهودية»، ويدعى الشباب اليهودي من كل أنحاء العالم لتلقي العلم فيها، وليعودوا بعدئذ إلى بلدانهم للقيام بواجباتهم. إلا أن المندوبين الشباب من اليهود السفارديم استنكروا هذا الاقتراح بشدة، موضحين أنه «أن الأوان لأن يهتم المؤتمر بأمور أكثر أهمية من مسألة إقامة مؤسسات ثقافية أخرى للنخبة الاجتماعية [وهي اشكنازية اساساً]، مثل البحث في مسألة اندماج الصهيونية في العالم الشرقي، والكف عن الجري وراء الثقافة الغربية» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٢).

وفي اطار التفتيش عن حلول لازمة للهجرة، ظهر هناك أيضاً تيار آخر شدد أصحابه على مسألة «الالتزام» (أو التنفيذ - هغشاماه) الصهيوني، داعين إلى اقامة ما يمكن تسميته حركة الصهيونيين الملتزمين، وذلك بتخطي المنظمة الصهيونية العالمية أو تجاهلها أو، إذا أمكن ذلك، من خلالها؛ وعلى أن ينضم لمثل هذه الحركة الصهيونيين الذين ينوون فعلاً الهجرة إلى اسرائيل، دون غيرهم. وبرز في هذا المجال بشكل خاص أورى غوردون، أحد النشيطين في حزب العمل، الذي يطلق عليه معارفه لقب «السيد صهيونية» (عمل همشمسار، ١٩٨٢/١٢/٢٦، ص ٢)، نظراً لنشاطه الدؤوب في متابعة الشؤون الصهيونية. وكان غوردون قد حصل على أكبر عدد من الأصوات عند اختيار مندوبي حزب العمل للمؤتمر الصهيوني، ورشح من قبل حزبه

وزاء مثل هذه الأوضاع، لم يكن من المستغرب أن يستأثر موضوع الهجرة اليهودية إلى اسرائيل بحيز مهم من النقاش النظري الذي دار بمناسبة انعقاد المؤتمر حول الأوضاع الصهيونية الراهنة. فقد ادعى أحدهم أن النظرية الصهيونية بشأن الهجرة إلى فلسطين قامت على عاملين: القوة الدافعة، والقوة الجاذبة. وتنجم الأولى عموماً عن سوء أوضاع اليهود في العالم أو اضطهادهم هنا وهناك، بحيث يضطرون إلى الهجرة من بلدانهم سعياً وراء ملجأ آمن، فلا يجدون إلا فلسطين التي تجذبهم إليها. ولكن في الآونة الأخيرة «ضعفت القوة الدافعة، واختفت القوة الجاذبة. فالسياسة التي تسعى لتحويل اسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، تكمن الخلافات في أسسها، مثل لبنان وقبرص وارلندا الشمالية، أو دولة تُتَمييز عنصري، يسيطر فيها شعب سيد على أقلية قومية كبيرة جداً (يمكن أن تتحول إلى أكثرية... ليس فيها ما يساعد على زيادة عدد المهاجرين المتوقعين إلى اسرائيل» (يهودا غوتيهيلف، دافار، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ١٦). ثم ان اليهود ليسوا مضطرين للهجرة إلى اسرائيل، إلا إذا تأكدوا أنه ليس هناك مناص من ذلك، «فعل أي حال، هناك ملجأ جاهز للمستقبل، ويستطيعون الهجرة متى يشاؤون» (المصدر نفسه).

وفي اطار البحث عن حلول لمسألة انخفاض عدد المهاجرين إلى اسرائيل، ظهر كان هناك شبه اجماع على أن ذلك لا يتم إلا بتقوية «الثقافة اليهودية» بين يهود العالم، التي لا تساعد فقط على حفز اليهود للهجرة إلى اسرائيل، عن طريق تقوية روابطهم الفكرية والعاطفية وزيادة تمسكهم بها، بل انها ضرورية أيضاً للحفاظ على كيان «الشعب اليهودي» نفسه ومنعه من «الانصهار» في باقي الشعوب. وكان رئيس اسرائيل اسحق نافون قد حذر، في كلمته أمام المؤتمر، من خطر تقلص عدد اليهود في العالم من ١٠,٥ مليون نسمة حالياً إلى ثمانية ملايين نسمة في عام ألفين، وذلك نتيجة لعاملين أساسيين: انخفاض معدل الولادة بين اليهود من جهة، وازدياد عدد الزيجات المختلطة واتجاههم للاندماج في الشعوب التي يعيشون بينها من جهة أخرى (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٨، ص ١؛ وانظر أيضاً مقالة دوف

التولي رئاسة دائرة الهجرة والاستيعاب، وهي إحدى الدوائر المهمة في المنظمة الصهيونية، وانتخب عضواً في الإدارة الصهيونية الجديدة (حتى كتابة هذه السطور، لم تكن الحقائق قد وزعت على أعضاء الإدارة). وشرح غوردون وجهة نظره في مقال له (دافار، ١٩٨٢/١١/١٢، ص ١٨) بقوله: «إن الأزمة [الصهيونية] ليست في العقيدة... بل في قيادة الحركة، التي لا تملك الأجوبة الصحيحة والحديثة عن كيفية تحقيق الفكرة الصهيونية، إن هدف الحركة الصهيونية، منذ بدايتها، كان... الهجرة والاستيطان في البلد». ولتحقيق ذلك، ينبغي إعادة تنظيم الدوائر الثلاث المهمة في المنظمة الصهيونية: الهجرة والاستيعاب، الاستيطان، والشباب والطلّاعين، بحيث تعمل سوية وبالتكاتف فيما بينها على تجنيد الشباب اليهودي في المهاجر ونقلهم إلى إسرائيل وتوطينهم فيها، أي كما كان عليه الحال قبل قيام الدولة اليهودية. أما «الاتحادات الصهيونية فينبغي أن تتحول إلى أطر يهودية، محلية أو قطرية، تعمل داخلها وحدات التنفيذ والثقافة والإعلام [الصهيونية]» (المصدر نفسه). وبلغه أخرى، إلغاء التنظيمات الصهيونية الحالية، أو إبطال صفتها «الصهيونية» واعتبارها مجرد أطر أو أجهزة يهودية، يعمل من خلالها وبينها أولئك الذين ينوون الهجرة إلى إسرائيل، وكل من له علاقة مباشرة بذلك. وهؤلاء فقط يعرفون باسم «صهيونيين» (انظر أيضاً مقالات مردخاي غور، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق في دافار، ١٩٨٢/١١/٢، ص ٩؛ وأدام أكرمان في هآرتس، ١٩٨٢/١١/٢٢، ص ١٢؛ وعكيفا ليفنسكي، كبير ممثلي حزب العمل في الإدارة الصهيونية في دافار، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ١٠).

وكان دعاة «الصهيونية الملتزمة» قد طالبوا في المؤتمر بإقامة إطار لهم ضمن المنظمة الصهيونية العالمية، إلا أن طلبهم رفض. ويبدو أن ذلك نجم عن معارضة الليكود، لخشيته من أن يتحول مثل هذا الإطار إلى تجمع لمناصري حزب العمل.

حركة بلا أعضاء؟

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للهجرة، وانعكاساتها على «تحقيق الصهيونية، بظلاله القائمة، فإن الصورة بالنسبة لأوضاع التنظيم

على أمل بحثها بهدوء هناك، بعيداً عن ملاحقة الصحفيين، في محاولة لتجنب «الفضائح». إلا أن معظم هذه المواضيع أحييت ثانية، من قبل تلك اللجان إلى المؤتمر، الذي اضطر لمناقشة معظمها، بشكل أو بآخر، حيث بانت خلافات عميقة وحادة بين التيارات الصهيونية المختلفة.

وكان من بين أبرز المسائل التي تمت معالجتها على هذا الشكل، موضوع الهجرة إلى إسرائيل الذي أحييل إلى لجنة فرعية لدراسته. إلا أن مندوبي حزب العمل والكونفدرالية الصهيونية وتامي وشينوي طالبوا بإعادة المسألة إلى المؤتمر لبحثها بكامل هيئته، فكان لهم ما أرادوا. وعند مناقشة هذا الموضوع في المؤتمر، سرعان ما توترت الأجواء، أثر اتهامات متبادلة، وعلا الصراخ الذي تطور إلى اشتباكات بالأيدي بين مندوبي الليكود والعمل (معاريف، ١٤/١٢/١٩٨٢، ص ٢). كما حدث الشيء نفسه عند بحث مسألة الاستيطان، حيث مني الليكود بهزيمة صارخة. فخلال بحث هذا الموضوع، تقدم مندوبو اليهود الشرقيين باقتراح يدعو إلى إعطاء الأفضلية لعملية ترميم الأحياء الفقيرة، التي يقطن معظمها يهود شرقيون، بدلاً من تخصيص الأموال للاستيطان في المناطق المحتلة. وعند طرح هذا الموضوع على التصويت، حظي بالأكثرية؛ فثارت ثائرة مندوبي الليكود وطعنوا بصحة عملية التصويت، التي أعيد أجزاؤها ثانية وثالثة، حيث اتضح، دون مجال للشك، أن هنالك أكثرية تؤيد هذا الاقتراح، إذ اقترح إلى جانبه ١٩٠ مندوباً، وعارضه ١٣٢، بينما امتنع ٢٥ عن التصويت (معاريف، ١٥/١٢/١٩٨٢، ص ٢). وعند هذا الحد، استدعى دولتسين ممثلي المعارضة وأبلغهم أنه لا يستطيع السماح بأن يتخذ المؤتمر الصهيوني قراراً بمعارضة حكومة إسرائيل، مقترحاً إقامة لجنة «نية حسنة» لبحث الأمر وتقديم مشروع اقتراح يحظى بقبول الجميع (هارتس، ٦/١٢/١٩٨٢، ص ٣). وقبل اقتراح دولتسين، إلا أن «لجنة النية الحسنة» لم تستطع التوصل إلى اتفاق فيما بينها، فقررت «أن المؤتمر يعود ويؤكد أن الاستيطان يشكل تعبيراً مركزياً للفكرة الصهيونية... ولكن المؤتمر لم ينجح في الوصول إلى اجماع [في الآراء] بشأن الاستيطان» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني

إلى صفوفها. ولذلك «راحت تجند للصفوف الفارغة، بدلاً من أعضاء عاديين، كل أنواع الهيئات اليهودية: مؤسسات صدقة، اتحادات كنس، مجموعات نافذين، بقايا مؤتمرات معادية للصهيونية واتحادات أحزاب... وفي أثناء ذلك انقطعت أيضاً العلاقات بين الزعماء الحقيقيين للطوائف اليهودية... وبين النشيطين المحترفين في الحركة الصهيونية» (شمونيل شنيتر، معاريف، ٣/١٢/١٩٨٢، ص ١٥). ونتيجة لهذا سرعان ما اتضح للجميع أننا نتعاطى مع حركة لديها كل شيء، عدا الناخبين. [قلل الحركة] مكاتب وموظفون ومبعوثون وأجهزة. كما لديها نشرات وكراسات، وورق رسائل فخم وزعامات محترمة. ولكن ليس لديها شيء واحد فقط: يهود عاديين على استعداد لدفع رسوم عضوية والحضور، مرة كل أربع سنوات، إلى صندوق الاقتراع» (المصدر نفسه). أما الكاتب موشي شامير، أحد البارزين بين دعاة تيار أرض-إسرائيل الكبرى فقد أضاف: «إن الصهيونيين يمتازون بكل شيء- عدا الصهيونية». وحسب رأي شامير، يتطلب «استمرار وجود الشعب اليهودي تحقيق الصهيونية الكبيرة بأكملها: شعب إسرائيل بأسره في أرض-إسرائيل كلها» (المصدر نفسه، ص ١٨).

شتائم واشتباكات بالأيدي

دارت مباحثات المؤتمر الصهيوني الثلاثين، على وجه العموم، في ظل محاولات منظمة من اتباع الليكود ومؤيديهم، لتجنب بحث القضايا «الساخنة» فيه، خشية من تعرض الحكومة للانتقادات، من جهة؛ ومحاولات المعارضة العمالية لحمل المؤتمر على بحث هذه القضايا بالذات، من ناحية ثانية. وفي أكثر من حالة، نجحت المعارضة في تحقيق مآربها، من خلال مشاحنات حادة، تخللها أكثر من مرة تبادل الشتائم والاشتباكات بالأيدي. فقد امتنع القائمون على الاعداد للمؤتمر، مثلاً، عن إدراج مسألة الأوضاع السياسية والاجتماعية في إسرائيل، أو الاستيطان في المناطق المحتلة، أو الصراع العربي-الإسرائيلي، أو الصلح مع العرب، على جدول أعماله، وأحييت كل هذه المواضيع «الحساسة» وما شابهها إلى لجان المؤتمر الفرعية،

كما نشرت في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١؛
وعمل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ٧). وفسر
هذا القرار، وعن حق، كنزغ ثقة بحكومة الليكود
وسياستها الاستيطانية، إذ أنها المرة الأولى في
تاريخ المؤتمرات الصهيونية التي لا يتخذ فيها
المؤتمر قراراً «بيارك» فيه النشاط الاستيطاني
الذي تقوم به حكومة اسرائيل. كما أن هذا
القرار والقرارات الأخرى التي اتخذها المؤتمر
تثبت «أنه رفض أن يعتبر بمثابة خاتم مطاط
لسياسة الحكومة، ولو جرى تصويت حسب
الأصول، حول معظم المواضيع التي طرحت أمام
المؤتمر، لتبين أن ليكود ومؤيديه لا يتمتعون
بتأييد أكثر من تلك أربح المندوبين» (دوف
بار-نير، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ٣؛
وانظر أيضاً مقالة جدمون ألون في هآرتس،
١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١).

وكان متتياهو دروبلس، أحد رئيسي دائرة
الاستيطان في المنظمة الصهيونية (باعتباره ممثل
الليكود، والرئيس الآخر للدائرة هو رعنان فايتس،
ممثل حزب العمل)، والذي يحلو له أن يدلي
بالتصريحات، من حين إلى آخر، حول أهمية
الاستيطان في المناطق المحتلة وأن يقدم المشروع
«الفخم» تلو الآخر في هذا الصدد، قد أعلن في
خطابه أمام المؤتمر أن النشاط الاستيطاني الحالي
في الضفة الغربية يهدف إلى زيادة عدد
المستوطنين اليهود هناك، بحلول سنة ١٩٨٥، إلى
١٢٠ الفا. «وهذه المستوطنات في يهودا والسامرة،
ستمنع إقامة دولة فلسطينية» (هآرتس،
١٩٨٢/١٢/١٧، ص ٩). كذلك أوضح دروبلس
أن هدف النشاط الاستيطاني في منطقة الجليل،
في شمالي فلسطين المحتلة، حيث تجري منذ مدة
غير قصيرة عمليات الاستيلاء على الأراضي
العربية هناك، بطرق شبيهة بتلك التي يلجأ إليها
«البلطجية» عموماً، هو الوصول إلى وضع يتساوى
معه، سنة ١٩٨٨، عدد السكان اليهود في تلك
المنطقة مع العرب الإقليميين فيها، والذين يشكلون
الآن أكثرية هناك (المصدر نفسه).

وخلال سير أعمال المؤتمر، القى أمامه معظم
الزعماء الصهيونيين خطبهم التقليدية، مؤكدين
وموضحين مواقفهم السابقة، التي باتت معروفة
في معظم نواحيها، وعارضين بالتالي الخلافات
بينهم.

وفي خطابه أمام المؤتمر، وجه وزير الخارجية
الاسرائيلي اسحق شامير اللوم للصهيونيين الذين
لا يتحدون لجبهة مشروع السلام العربي.
وانتقد شامير مصر بشدة لأنها تعيق عملية تطبيع
العلاقات مع اسرائيل وتتقرب من زعماء منظمة
التحرير الفلسطينية، في محاولة للعودة إلى العالم
العربي على حساب علاقاتها مع اسرائيل. وكان
بعض مندوبي حزب العمل قد رفع، في قاعة
المؤتمر، خلال القاء شامير خطابه، لافتات كتب
عليها: «الصهيونية ليست احتلالاً» (هآرتس،
١٩٨٢/١٢/٩، ص ٣). أما وزير الطاقة اسحق
موداعي فقد أعلن أمام المؤتمر أنه لولا اغتيال
بشير الجميل وحدث مجزرة صبرا وشاتيلا،
لكانت اسرائيل قد وقعت على اتفاق سلم مع لبنان
(المصدر نفسه).

وكان من أبرز المتحدثين باسم المعارضة أمام
المؤتمر زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، الذي
أوضح في خطابه «ان دولة اسرائيل تواجه حالياً
دوامة: ان تتنجح في الاستيطان أو تقشلق في
الهجرة» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ٣) ملمحاً
إلى انه يفضل الاهتمام بالهجرة، وبالتالي
تخصيص الموارد لها، على حساب الاستيطان في
المناطق المحتلة. وأضاف بيرس «ان الدولة
ستضطر إلى بذل جهود كبيرة للسيطرة على
مليون عربي [في داخل اسرائيل وفي المناطق
المحتلة سنة ١٩٦٧] لا يرغبون في سيطرتها
عليهم... وان فرص السلام ستؤجل لأجيال، إذا
لم تحل المشكلة الفلسطينية» (المصدر نفسه).
والحل، كما يفهم من أقوال بيرس، يكمن في
العودة إلى مشروع ألون اياه. أما زميل بيرس
ومنافسه على رئاسة حزب العمل، رئيس الحكومة
السابق اسحق رابين، فقد صرح في مناسبة
أخرى أنه إذا حانت فرصة السلام مع الاردن
والفلسطينيين، واتضح أن المستوطنات التي
يقيمها الليكود في الضفة الغربية قد تشكل حائلاً
أمام السلام، فسيفترح حزبه لهذه المستوطنات
ذلك الحل الذي قدمه ليكود بالنسبة لمستوطنات
سيناء، عند التفاوض على عقد السلام مع مصر،
أي اقتلاعها وإزالتها.

ورد مناحيم بيغن، رئيس حكومة اسرائيل، على
هذه الطروحات، في خطابه أمام المؤتمر، وذلك في
أول ظهور علني له بعد وفاة زوجته، بقوله

«لم يكن في الحركة الصهيونية، ولا يوجد اليوم، من ينكر حق الشعب اليهودي في ارض-اسرائيل كلها. ولكن حالياً هناك من هو على استعداد للتنازل عن جزء من حقنا هذا لأجل السلام. وهؤلاء مخطئون في أوهامهم» (عل همشمار، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ٢). كما رفض بيغن الأخذ «بالنبوءات السيئة عن المشكلة السكانية. فالأقلية العربية في ارض-اسرائيل هي فعلاً كبيرة، ولكن الأثرية اليهودية أكبر منها، إذ انها تشكل نحو ثلثي السكان» (المصدر نفسه). ولاحظ بيغن، بارتياح، ان هناك «نزوحاً كبيراً من [الضفة الغربية] الى دول الخليج الفارسي» (دافسار، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ١٤).

وكانت قرارات المؤتمر الصهيونية السياسية قد نشرت، بعد بضعة أيام من اتخاذها، على شكل اعلانات في الصحف اليومية الاسرائيلية، وذلك، كما يبدو، لفت الأنظار لها، بعد أن لوحظ تجاهل لها. وقد اتخذت تلك القرارات بالاجماع، مع امتناع ممثلي «اليسار الصهيوني» في حزب ميام من جهة وغلاة التوسعيين، ذوي النزعات شبه الفاشية، من اتباع هتحياه من جهة اخرى.

ومما تجدر الاشارة اليه أيضاً أن المؤتمر الصهيوني كان قد انهمك خلال يومين كاملين، من أيام انعقاده العشرة، في مناقشة موضوع... اللاسامية، من خلال افتراض يكاد يبدو معه أن كل معارضة للسياسة الاسرائيلية هي نوع من اللاسامية. وخلال هذا النقاش صرح دولتسين بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي يقف وراء موجة اللاسامية الاخيرة، وذلك بسبب تأييده حركات التحرر في العالم ومنظمة التحرير الفلسطينية (يديعوت احرونوت، ١٤/١٢/١٩٨٢، ص ٤)؛ بينما أعلن يهودا برافر، أحد أساتذة الجامعة العبرية، أن الأمم المتحدة هي حالياً مصدر اللاسامية (معاريف، ١٥/١٢/١٩٨٢، ص ١٢)، في حين أعرب أحد المندوبين الفرنسيين عن رأيه بأن اليسار العالمي هو محرك اللاسامية (يديعوت احرونوت، ١٥/١٢/١٩٨٢، ص ٤). وعلق أحد الكتاب الاسرائيليين، ليفي اسحق هيروشلمسي (معاريف، ١٦/١٢/١٩٨٢، ص ١٧) على هذا النقاش بقوله أنه لم تكن ضرورة لاجرائه أبداً، إذ أن من يعتقد بأن هناك لاسامية أو يخشى عواقبها عليه الهجرة الى اسرائيل، دون لف أو دوران. وأضاف آخر أن حكومة اسرائيل، بالسياسة الرعناء التي تتبعها، هي التي تساعد على بعث اللاسامية مجدداً في العالم، إذ أن حرب لبنان، على ما تخللها من فظائع، هي سبب موجة اللاسامية الاخيرة، على ما تخللها من اعتداءات

«لم يكن في الحركة الصهيونية، ولا يوجد اليوم، من ينكر حق الشعب اليهودي في ارض-اسرائيل كلها. ولكن حالياً هناك من هو على استعداد للتنازل عن جزء من حقنا هذا لأجل السلام. وهؤلاء مخطئون في أوهامهم» (عل همشمار، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ٢). كما رفض بيغن الأخذ «بالنبوءات السيئة عن المشكلة السكانية. فالأقلية العربية في ارض-اسرائيل هي فعلاً كبيرة، ولكن الأثرية اليهودية أكبر منها، إذ انها تشكل نحو ثلثي السكان» (المصدر نفسه). ولاحظ بيغن، بارتياح، ان هناك «نزوحاً كبيراً من [الضفة الغربية] الى دول الخليج الفارسي» (دافسار، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ١٤). كذلك أقر رئيس حكومة اسرائيل «ان الحركة الصهيونية تمر اليوم في أزمة. ولكن ليست هذه هي الأزمة الاولى، كما أنها ليست أصعب الأزمات» (عل همشمار، ١٧/١٢/١٩٨٢، ص ٢). وللسخرية من سياسة بيغن وطروحاته وعواقبها، كما يبدو، ارتأت صحيفة حزب ميام اليومية، عل همشمار (١٧/١٢/١٩٨٢، ص ٢) نشر ملخص مقتضب لخطابه أمام المؤتمر الصهيوني الى جانب صورة تظهر عاملات عربيات يقمن بتنظيف قاعة المؤتمر، بعد خروج المندوبين منها.

غير أنه على الرغم من هذه الخلافات الواضحة في وجهات النظر حول المسائل السياسية، والتي وصلت الى حد اقتراح معه رئيس الادارة الصهيونية آرييه دولتسين انفضاض المؤتمر دون اتخاذ قرارات سياسية (عل همشمار، ١٦/١٢/١٩٨٢، ص ٢)، تجنباً لابرز الخلافات بين الصهيونيين على الملأ، وجد الصهيونيون أن هناك موضوعاً يمكنهم الاتفاق بشأنه: الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية. إذ جاء في القرارات التي صاغتها اللجنة السياسية وأقرها المؤتمر: «ان المؤتمر يناشد كل الأمم أن تمنع كل نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن حدود دولها. إن أي اعتراف بهذه المنظمة المجرمة [كذا!] هو بمثابة مس بالضمير الانساني والمبادئ الاخلاقية والادراك السياسي. ويومي المؤتمر الدول والمنظمات والأفراد بعدم منح أي تأييد لهذه المنظمة الارهابية» (من نص قرارات المؤتمر الصهيوني السياسية، كما نشرت في هآرتس،

على اليهود أو مؤسساتهم أو كنسهم في أكثر من مكان في بلدان مختلفة، خلال الأونة الأخيرة.

كذلك من الجدير بالذكر أن الخلافات التي تحكمت بالمؤتمر قد سيطرت على أعماله حتى الختام، وخصوصاً تلك التي تتعلق بتوزيع المناصب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الصدد، لم يستطع المؤتمر توزيع الحقائق على ممثلي الأحزاب والقوى المشاركة فيه، فانتخب أعضاء الإدارة فقط، وكذلك أعاد انتخاب رئيسها آرييه دولتسين، دون توزيع الحقائق عليهم؛ وعلى أن يتولى أولئك أنفسهم القيام بذلك خلال ٢١ يوماً. وضمت الإدارة الصهيونية الجديدة ٣٥ عضواً، يمثلون جميع القوى المشاركة في المؤتمر (٣١ عضواً وأربعة أعضاء مشاركين لا يتمتعون بحق التصويت). ويقيم عشرون عضواً من هؤلاء في إسرائيل والأحد عشر عضواً الآخرين خارجها. ووزع الأعضاء على النحو التالي: ليكود - ٦، العمل - ٤، الكونفدرالية - ٤، اتحاد الطوائف السفارادية - ٣، المزراحي (المفدال) - ٢، الأرثوذكس - ٢، المحافظون - ٢، الإصلاحيون - ٢، ميام - ١، المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات - ١، تامي - ١، اتحاد صهيوني أميركا - ١، ارتسا - ١، مكابي - ١ (هأرتس، ١٢/٢١/١٩٨٢، ص ١١). وفسر ممثل ميام في الإدارة الصهيونية، السابقة والحالية، ابراهام شنكر، هذا الاصرار على تأليف الإدارة الصهيونية من ائتلاف يضم ممثلين عن كل القوى الصهيونية، في مقابلة صحفية معه (عل همشممار، ١٢/٧/١٩٨٢، ص ٦). بقوله: «إن الحركة الصهيونية لا ترتكز على مفاهيم برلانية. فالمنظمة الصهيونية تعبر عن [واقع] الشعب اليهودي على طبيعته، وكل التيارات السياسية والاجتماعية بين اليهود تجد تعبيراً عنها في الحركة الصهيونية. فالكل يشاركون في الإدارة، حسب قوتهم النسبية، في ائتلاف يضم الجميع». ومن الجدير بالذكر أن هذا لم يكن هو الوضع قبل قيام إسرائيل، عندما كان المؤتمر الصهيوني مؤسسة مهمة في عالم الصهيونيين، وكانت الإدارة الصهيونية تقوم على ائتلاف ومعارضة.

«من المبكر نعي الصهيونية»

عل الرغم من الانتقادات الواسعة والعنيفة

التي وجهت للمؤتمر الصهيوني، من حيث كيفية تأليفه أو مهامه أو انعدام فعاليته وما شابه ذلك، والتي لم تحل من سخيرية لازعة في معظم الأحيان، وجد هناك بين الصهيونيين من راح يدعو الى التخفيف من حدة هذه الحملة، مقدماً التبريرات المختلفة لاستمرار الاحتفاظ بهذه المؤسسة، وإن كانت بحاجة الى إصلاح شامل، ومنحياً باللائمة على عوامل عديدة وجهات أخرى تعيق «تحقيق» الصهيونية، ولكن لا سيطرة للمؤتمر أو الحركة الصهيونية عليها. ولذلك من المستحسن العمل على اصلاح التنظيم الصهيوني وتجديده من جهة، وبعث الفكرة الصهيونية وتقويتها تمهيداً لتحقيق كل أهداف الصهيونية من جهة أخرى.

وفي طار الدعوة الى الاصلاح والتجديد، يوضح رئيس كتلة ارتسا في المؤتمر، الدكتور يسرائيل بيليد (في مقال له في معاريف، ١٢/٥/١٩٨٢، ص ٥) «إن العديدين في اسرائيل وبين اليهود يعتقدون بأن الصهيونية قد استنفذت مهامها عمليا مع قيام دولة اسرائيل». ولكن هذا الاعتقاد خاطيء، فالفكرة الأساسية، «للحركة الصهيونية هي حل مشكلة الشعب اليهودي كله أو أكثرته المطلقة بواسطة اقامة دولة يهودية تعيش فيها أكثرية اليهود [في العالم]، (وليس ربهم فقط)... ومن كل أهداف الصهيونية، حققنا هدفاً مهماً واحداً فقط، وهو اقامة دولة اسرائيل. لقد أقمنا دولة يهودية مستقلة، ولكننا حققنا هدفاً واحداً فقط من ثلاثة أهداف: إذ لم نحل مشكلة الشعب اليهودي، ولم نقم دولة نموذجية». ثم ان «مالم نحققه [حتى الآن] قد يعرض للخطر ما قد حققناه، فعلاً... ان كنه الصهيونية اليوم هو الهجرة... وبدون هجرة الى اسرائيل، سنبقى معرضين للخطر السكاني [العربي]... الذي يمكن أن يؤثر على طابع دولة اسرائيل وهويتها ومناعتها». ولأجل ذلك «ينبغي أن تبقى الحركة الصهيونية الهيئة الأهم والأكثر قوة بين اليهود بعد حكومة اسرائيل»، خصوصاً وأن فشلها ليس «عقائدياً، بل تنظيمياً» (المصدر نفسه).

أما الدكتور يسرائيل الدا (شايب)، أحد زعماء ليحي (عصابة شتيرن) سابقاً، فقد دعا في

مقال له (في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢، ص ٩) الى قلب القول المأثور المنسوب لبين-غوريون وهو أن الصهيونية كانت السقالة التي بنيت عليها اسرائيل، ومع إقامة هذه الدولة لم تعد هناك حاجة لهذه السقالة، التي ينبغي تفكيكها. «حتى لو كانت المنظمة الصهيونية سقالة، فان [العقيدة] الصهيونية لم تكن كذلك. لقد كانت هي الهدف، هي نفسها وليس الدولة، التي كانت ولا تزال بمثابة أداة [لتحقيق الصهيونية]... ان دولة اسرائيل هي اليوم سقالة الصهيونية، وليس لأي منهما مغزى دون تهجير أكثرية الشعب الى صهيون». ولذلك «ليست الصهيونية هي التي ينبغي تصفيتيها، بل الأدوات القديمة، والأطر الحزبية البالية والفسادة التي ينشر مجرد وجودها العفن» (المصدر نفسه).

وفي مقابلة مع البروفسور انيتا شابييرا، أستاذة التاريخ اليهودي في جامعة تل أبيب، واحدى الباحثات البارزات في تاريخ الصهيونية، جاء «ان المؤتمر الصهيوني هو استعراض تمثيلية من ظواهر الماضي، لقد تغيرت عمليا كل أدوات اللعبة، وبالتالي مغزاها، وبقيت المظاهر الخارجية والطقوس فقط» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٠، ص ١٧). ولكن على الرغم من ذلك، لا زال هناك مغزى للصهيونية حالياً، «فعملية جمع الشتات لم تستكمل، وأمن الدولة غير مضمون، ولا تزال الطريق طويلة أمام الإصلاح في الداخل»، ويفترض في انعقاد المؤتمر الصهيوني «أن يكون تعبيراً عن المصير المشترك بين الشعب [في اسرائيل] والشتات» (المصدر نفسه).

أما موشي أونا، أحد قدامى زعماء الحزب الديني القومي (المفدال)، فقد دعا إلى «فهم الصهيونية حسب/ جوهرها: انقاذ الشعب اليهودي وبعثه في أرض - اسرائيل» (معاريف، ١٩٨٢/١٢/١٤، ص ٤)، وعندئذ توضع باقي النواحي في موضعها الصحيح. وأضاف آخر «أن أزمة الصهيونية في الثمانينات هي أولاً وقبل كل شيء أزمة المجتمع الاسرائيلي، أزمة الدولة نفسها» (اسحق بركاڤي، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ١٠). فممنذ أن قامت اسرائيل، وراحت تتصرف ككيان مستقل، بان تأثيرها واضحاً على

جوارها وعلى العالم الصهيوني. «ان اسرائيل فاشلة، منقسمة على ذاتها، وذات طابع سلبى في العالم هي ضربة مميتة للصهيونية... فلال مرة في تاريخ الدولة [مثلاً]، تتصاعد أمواج اللاسامية في العالم، بسبب أعمالنا نحن بالذات» (المصدر نفسه). وبذلك اتضح لكثير من اليهود أن «دولتهم» ليست غير دودة فقط على حمايتهم من اللاسامية، بل انها هي هسها الباعث لهذه الآفة، وحتى في بلدان لم تعدها من قبل.

ولكن على الرغم من كل هذه النواقص والأفات، وربما بسببها، ينبغي الحفاظ على الحركة الصهيونية، وذلك للحاجة لها. «فحقيقة ان المؤتمر الصهيوني الثلاثين لم يكن مؤهلاً للتعامل مع مشكلات الصهيونية الأساسية في الثمانينات، لا تعني عدم وجود هذه المسائل، ولا تدل على فشل العقيدة التي تتبع منها... انها تدل على أن الحركة الصهيونية - وبلغة أخرى: الصهيونية - هي مسألة أكثر جدية من أن تترك في أيدي المتزعمين الصهيونيين» (عاموس كرميل، دافار، ١٩٨٢/١٢/٢٣، ص ١١). ولذلك «من المبكر نعي الصهيونية، بل ينبغي المطالبة بأطر جديدة لها... تختلف كلياً عن تلك... التي شهدناها خلال المؤتمر الأخير» (المصدر نفسه). ثم ان برنامج القدس الصهيوني، الذي حل مكان برنامج بازل، «ليس ثورة، بل تنمة واستمرار، فالصهيونية لم تستنفذ مهامها بعد» (حاييم حميئيل، هاتسوفيه، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ١١).

واختتم أحدهم هذا النقاش بقوله: «لو افترضنا للحظة أننا 'أغلقتنا دكان' الصهيونية العالمية»، فماذا سيبقى لنا، وماذا سنستفيد من ذلك؟ (دوف بار-نير، عمل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ٣).

ولعل هذه الاعتبارات، من حيث ضرورة الاحتفاظ بالمنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها المختلفة نظراً للحاجة لها، ولعدم وجود أي بديل آخر، على رغم عدم الرضى العام فيما يتعلق بفعاليتها، هي التي تدفع الى استمرار الاهتمام بهذه المنظمة والعمل على «اصلاحها»، وان بانت الطريق طويلة وشاقة، وربما مسدودة.

صبري جريس

بيروت الثقافة: أنشطة ما بعد الحرب

بأن تكون اميرة لثقافة الشرق.. في أزمنة الاستبداد الشرقي.

ما زالت بيروت قابضة في جرحها الشاسع، لكنها تدعو الى وزارة للثقافة، وتنظم مؤتمراً للمسرح، وتقيم معرضاً للكتاب.. وتدور دواليب مطابعها.. فيبزغ تحت وهج القنابل المضئية والغارات الاستنزافية ١٦٠٠ مطبوعة جديدة في أشهر الحرب الماضية.

ليست وقفة وفاء لبيروت، فهل يثبت المرء وفاء لذاته؟ إنها وقفة احترام تنتزعه بيروت بجداره من عدوها ومن خصمها ومن الصديق والابن البار.. ما زالت بيروت قابضة في جرحها الشاسع، ومع ذلك لا تترك لعلامة الحرب الفارقة ان تفرغ سنة ١٩٨٢ من ماثور كل عام.

معرض الكتاب العربي السادس والعشرون

قبل ان تهرب السنة الى سنة جديدة، وبسرعة مكثفة الى الحد الأقصى، اعدّ النادي الثقافي العربي، بين ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و١٣ منه معرضه للكتاب العربي الذي اعتاد أن يقيمه كل عام؛ لذلك، فاية ملاحظة ترد حول هذا المعرض هي من باب إثبات الوقائع لا من باب النقد، لأن مجرد التوصل الى إقامة معرض للكتاب العربي في ظروف المدينة راهناً، جهد يستحق ان

أليس غريباً ان هذه المدينة التي تلقت ما تلقت من الطعنات الحميمة أولاً، والمحايدة ثانياً والعدوة اخيراً، تبقى على اصالتها كمدينة احتضنت منذ بدايات القرن سؤال النهضة العربية.. واعطت نخبتها لسؤال النهضة معظم الأجوبة.. أليس غريباً ان تكون -وسط دمارها العظيم- العظيمة بين العواصم، لا يبعدها عهراً الآخرين عن نبها الاصيل، ولا تحول ويالات لحقت بها لشدة ما سألت في الهوية وفي القومية وفي الطبقية وفي الاقليمية وفي الحداثة وفي الاصلالة وو.. لا تحول ويالاتها دون السؤال عن مزيد من الأسئلة، تحدها الى ذلك، اصالة مدينة ادمنت السعي المعرفي.. ولو على شقاء.

أليست بيروت/ الحضارة هذه، وحدها الجديدة بأن تكون المنارة التي يُقلق نورها ضجيج التكنولوجيا العسكرية، لكن يقلق ايضاً جفاف الصحاري والديكتاتوريات!!

أليست بيروت المضئنة بين انقاضها وركامات الآخرين «بروميثيوس» العرب.. بل الشرق: ينهش عقاب حقود الكبد منها.. وتبقى تحدد في عين الشمس!.

لبيروت كل الكلام، وكل ما ياتي قاصر وقليل، لأنها القياس الذي يدخل وجوه الآخرين في عتمة التلاشي.. لبيروت كل الكلام، ليس مديحاً، بل اعترافاً بأنها من بين انقاضها، تراكم تاريخها المميز بالمعرفة.. وتفرض، وهي الجريح، جدارتها

ترفع له القبعة احتراماً.. إذن بعض الملاحظات على هامش هذا النجاح:

□ غاب الكثير من دور النشر العربية والفلسطينية، وإن كان لمركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية وجود في المعرض وليس حضوراً؛ لأن نتاجات المركز بعد الحرب اقتصرت على مؤلف واحد. غير أن هذا الوجود كان شاهداً على ديموقراطية التعاطي الفكري والثقافي في لبنان من جهة، ومن جهة ثانية على ارادة استمرار لافئة عند القائمين على مركز الأبحاث.

□ تميز حضور الناشرين بطابع توحيدي إذ شملت الكتب المعروضة إصدارات لدور نشر لبنانية على مستوى بيروت الكبرى، وليس على مستوى بيروت الجهات.

□ كانت المنشورات الجديدة على مستوى الكم متراجعة عن المعارض السابقة (١٦٠٠ مطبوعة فقط)، طبعاً نظراً لظروف الحرب.. لكن هذا التراجع الكمي أسفر عن تراجع نوعي أيضاً، فباستثناء بعض الكتب القليلة (مراجع أو تراثية) وباستثناء الترجمات الروائية عن ادب اميركا اللاتينية.. لم يحتو المعرض — خلافاً لعادته — على كتب تثير شهية — باتت شبه مطفأة — للقراءة.

□ ثمة تراجع نوعي على مستوى القارىء.. لأن نسبة المبيعات اعطت ارقاماً تثير شيئاً من الاتجاف.. كأن يكون كتاب الطبخ من اكثر الكتب مبيعاً.. ويتراجع بيع الكتاب الايديولوجي المادي او الديني.. ويتقدم كتاب التوثيق على كتاب التحليل، وكتاب الأمثال الشعبية على الكتاب الفلسفي، وكتاب النوادر على كتاب التاريخ.

وما زال كتاب نزار قباني في الواجهة، وإن لم يحتل الصدارة هذا العام، ربما لأن غياب الشاعر، غيَّب سبباً مهماً في بيع كتبه المعتاد.. إذ أن توقيع الشاعر على كتبه كان يزيد من نسبة الصبايا — الطالبات اللواتي يقبلن على شراء الكتب.

ويبدو ان الشعر عموماً تراجع لصالح الرواية، وأحياناً نادرة لصالح الدراسة الأدبية، ولكن، ذات الفوائد المدرسية او الاكاديمية. كما تراجعت الرواية العربية لصالح المترجمة وبشكل خاص لصالح غابرييل غارسيا ماركيز وروايات اميركا اللاتينية عموماً..

□ ظاهرة بدت لافئة للغاية: الاقبال على كتب الأطفال وكل ما يهيمهم.. فالشريط المسجل «أنا الالف» من الشاعر الجنوبي حسن عبد الله والذي جاء أولاً في العام الماضي، كاد ان يكون الأول هذا العام أيضاً. وبقي الانتاج الموجه للطفولة أولاً في جميع الأحوال.

□ في الأخير، ملاحظات كثيرة يضيق المجال عن ذكرها، وإن امكنت الإشارة إليها سريعاً مع اعتراف مسبق بأن هذه الإشارة تستدعي نقاشاً يطول.. والملاحظة تقول ان معرض الكتاب العربي السادس والعشرين بدا وكأنه «سوق للكتاب» أكثر مما هو طقس ثقافي.. وبدا انه «اوказيون» على الكتب أكثر مما هو دعوة للقراءة.

وبعيداً عن هذه الملاحظات، التي تبقى مجرد انطباعات على هامش المعرض، ورُعِ النادي الثقافي العربي بياناً احصائياً بمبيعات الكتب في هذا المعرض، يستند الى ايصالات البيع الدقيقة، جاء فيه:

أولاً — الكتب الأكثر مبيعاً

فئة (أ) وثمان الكتاب فيها دون ١٥ ل.ل.

١ — قصيدة بلقيس؛ تأليف نزار قباني؛ منشورات قباني.

٢ — في الزوايا خبايا؛ تأليف سلام الراسي؛ منشورات نوفل.

فئة (ب) وثمان الكتاب من ١٥ الى ٢٩ ل.ل.

١ — تاريخ جبل عامل؛ تأليف محمد آل صفا؛ منشورات النهار.

٢ — الناس بالناس؛ تأليف سلام الراسي؛ منشورات نوفل.

فئة (ج) وثمان الكتاب من ٣٠ الى ٤٩ ل.ل.

١ — حرب لبنان؛ تصوير عبد الرزاق السيد؛ إعداد ليلي بديع عيتاني؛ تحرير سامي ذبيان؛ منشورات دار المسيرة.

٢ — أطلس العالم — حجم متوسط؛ لشارل جورج بدران؛ منشورات بدران.

فئة (د) وثمان الكتاب من ٥٠ الى ١١٩ ل.ل.

١ — يوميات الغزو الاسرائيلي؛ إعداد المركز العربي للمعلومات؛ توزيع دار الأندلس.

٢ — ألف باء الطبخ؛ إعداد صروف كمال وسيما عثمان؛ منشورات العلم للملايين.

فئة (هـ) وثمان الكتاب ١٢٠ ل.ل. وما فوق:

١ — أطلس العالم — حجم كبير؛ شارل جورج بدران؛ مؤسسة بدران.

ولقد تساوى في المركز الثاني كتابان:

(أ) معجم لسان العرب؛ ٤ مجلدات؛ تأليف ابن منظور؛ إعداد وتصنيف يوسف خياط؛ منشورات دار لسان العرب.

(ب) الأغاني؛ سبعة مجلدات؛ تأليف ابي الفرج الأصفهاني؛ منشورات مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

فئة (و) وتشتمل على كتب الأطفال والأحداث:

١ — أنا الألف؛ شعر حسن العبدالله؛ موسيقى وليد غلمية؛ رسم حلمي التوني؛ منشورات الرواد للنشر والتوزيع.

٢ — كتاب الحروف؛ الأشكال والأرقام؛ إعداد ورسم الفنان حجازي؛ منشورات دار الفتى العربي.

ثانياً — دور النشر الأكثر مبيعاً

ترد اسمائها بالتسلسل حسب المبيع:

دار الأندلس؛ دار العلم للملايين؛ المكتبة الشرقية؛ دار المشرق؛ مكتبة لبنان؛ مؤسسة نوفل؛ دار النهار للنشر؛ دار الأفاق الجديدة؛ دار الشروق؛ دار الجيل؛ معهد الإنماء العربي.

ثالثاً — المبيعات

تجاوزت ارقام المبيعات الإجمالية للمعرض الحالي ارقام مبيعات معرض العام الماضي بنسبة ١٧ بالمائة.

مؤتمر المسرح اللبناني ١٩٨٢

هذا المؤتمر ليس من مألوف الدورة الثقافية في بيروت الثقافية؛ فبيروت الثقافة كانت دائماً تكتسي بناس بيروت وتتعرض من حكامها.. هذه المرة اختلف الأمر؛ ويبدو ان عهداً جديداً يريد ان يجدد عهداً بين الثقافة والدولة. فبرعاية الدولة اللبنانية، بشخص رئيس الجمهورية ووزير التربية تمت الدعوة والتنظيم لهذا المؤتمر المسرحي الأول في لبنان. وقام المجلس الثقافي للمتن الشمالي بتنظيم أولى لقاءات المسرح اللبناني الجادة في قاعات «بيت المستقبل» في النقاش في ١٠ و١١ و١٢ كانون اول (ديسمبر) الماضي.

وفي البدء، يرد التقدير للتنظيم الناجح، في زمن اعتدنا فيه ان نعتبر ان النوايا الطيبة تغفر خطايا الكثير من الارتجال. فلقد اهتم منظمو هذا المؤتمر الأول بكل التفاصيل الصغيرة، بدءاً من موقف لسيارات الحضور، وصولاً الى وجبة غداء يومية لجميع المؤتمرين. هذا، عدا عن القاعات الجاهزة مسبقاً لاستقبال اللجان، والترجمة الفورية من وإلى اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والانكليزية. وهذا التنظيم جعل المتتبع لشؤون المؤتمر يقتنع بأن النية الطيبة لا تغفر غياب التنظيم.

من التنظيم الى الحضور، يبدأ سؤال: لقد حضرت اسماء لها تاريخ مع المسرح اللبناني، وغابت اسماء لا يمكن اغفال تاريخها من دون ان نغفل، عند ذلك، حركة المسرح اللبناني ككل. فمسرحيون امثال روجيه عساف وزياد الرحباني ويعقوب الشدراري وعصام محفوظ ومنير ابودبس، دعامة لا يمكن لصرح المسرح في لبنان ان يقوم في غيابها، سيما وان كل واحد من هؤلاء يعبر عن تيار في المسرح اللبناني ومدرسة مسرحية قائمة بذاتها؛ وان هؤلاء جميعاً يشكلون تاريخ المسرح في لبنان ووعيه ومختبره.

وما بين الحضور والمشاركة ثمة سؤال: أيعقل ان يكون للرحابنة حضور لا مشاركة فيه، ومثلهم جلال خوري ورضا خوري؟.. سؤال لا تعنيه كثيراً الاسباب المباشرة او غير المباشرة لهذا الغياب عن الحضور او لهذا الغياب عن المشاركة، بقدر ما تعنيه مصداقية ما سيؤثر غياب هذه الاسماء في توفيرها الكامل والكلي، سيما ان هذا هو اول مؤتمر للمسرح في لبنان واول بادرة رعاية من الدولة باتجاه ميدان من ميادين الممارسة الثقافية. يبقى الأهم والخلاصة، اي التوصيات، حيث

لا بد من تسجيل الايجابيات التالية:

□ أولى المؤتمر اهتماماً ملحوظاً حينما بقي يقظاً على حريته ومدافعاً اصيلاً عنها. فإذ دعت لجنة «المسرح والدولة» المسؤولين الى إيلاء المسرح اهتماماً. حصرت الدعوة هذا الاهتمام بالأطر «الادارية والفنية والمالية»، في حين شددت لجنة تعزيز الابداع المسرحي في توصيتها الأخيرة — الفقرة ج — على «إلغاء الرقابة على الأعمال الفنية عامة، وعلى الفنون المسرحية بشكل خاص».

الفن المسرحي في المرحلة الابتدائية، مع إيجاد مسرحي في كل مدرسة.

(ج) إدخال الفن المسرحي كمادة في المرحلة الثانوية على ان يختار الطالب في هذه المرحلة بين المسرح، دراسة وتمارين وتحضيراً، وبين الفنون الأخرى الداخلة هي أيضاً في البرنامج الدراسي كالموسيقى او الرسم او الفن...

(د) توصية بالطلب من نقابة المحررين ومنها الى اصحاب الصحف والمجلات والدوريات الى اعتماد النقاد ذوي الاختصاص في مجالات الفن المختلفة.

لجنة «المسرح والدولة»

ومن توصياتها:

(أ) السعي لدى الدولة لخلق هيئة عليا للتخطيط المسرحي تشكل من المبدعين المسرحيين وتكون مهامها رسم السياسة المسرحية بأطرها الادارية والفنية والمالية على ان تقوم مصلحة المسرح الوطني المقترح استحداثها لدى وزارة التربية والفنون الجميلة بتنفيذ ماترسمه تلك الهيئة العليا، وعلى ان تمثل نقابة المسرحيين في هذه الهيئة هذه المهام ودون ان يكون ذلك على سبيل الحصر.

(ب) إعطاء منح تعليم في الخارج وفي الداخل.

(ج) تعزيز المكتبات لجمع المؤلفات والتسجيلات والأفلام والفيديو لحفظ التراث العالمي والوطني.

لجنة تعزيز الابداع المسرحي

ومما أوصت به:

(أ) توصي اللجنة بضرورة إنشاء مركز بحوث مسرحية.

(ب) الاشتراك في مهرجانات مسرحية دولية.

(ج) إلغاء الرقابة على الأعمال الفنية عامة وعلى الفنون المسرحية بشكل خاص.

لجنة التنظيم المهني للمسرحيين

وقد أجمع الرأي على تأليف لجنة تضع لها لاحقاً التوصية الأخيرة والنهائية بعد استلامها جميع المقترحات الخطية، وذلك خلال مهلة لا تتعدى العشرة أيام من تاريخ اختتام هذا المؤتمر، نظراً للشعب والدقة في المواضيع التي

عبر المؤتمر عن هاجس مسرحي يتجاوز «المكتسيات» الآنية الى سعي لخلق مستقبل للمسرح في لبنان، حينما شددت لجنة «التربية المسرحية والتثقيف المسرحي» في توصياتها على إدخال المسرح الى عالم الأطفال من خلال المدرسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

لم يقع المؤتمرون في تهويمات المثالية النظرية، بل بقي نظره معلقاً على تفاصيل المعيش اليومي؛ من هنا عبر هذا المؤتمر عن وعي نقابي لا يمتلكه العاملون في الفن عموماً، حينما جعلوا من النقابة سلطة على مصلحة المسرح الوطني المقترح استحداثها لدى وزارة التربية والفنون الجميلة.

لم يهمل المؤتمرون، من جهة مقابلة، البحث النظري، سواء على مستوى التاريخ للحركة المسرحية، ام على مستوى التخطيط لايجاد نقد مسرحي لا يزعم العلم وهو على جهل مطبق، وإن على مستوى التأسيس لجيل من المهتمين بالمسرح والمطلعين على أولياته عن طريق إدخال المسرح الى الصفوف. واخيراً، نورد اهم توصيات مؤتمر المسرح اللبناني، كما اعلنتها لجانه المختلفة:

لجنة المسرح والإعلام

ابرز ما جاء في توصية هذه اللجنة:

(أ) يقدم التلفزيون المسرحيات اللبنانية البارزة خلال الموسم المسرحي الجاري ويصار الى توثيقها عن طريق لقاءات مع اصحاب الأعمال. كما يغطي النشاطات المسرحية كافة.

(ب) يحيي التلفزيون ذكرى اعلام المسرح اللبناني الغائبين.

(ج) يتم إدخال مادة النقد المسرحي الجمالي والتقني في كلية الاعلام والتوثيق وفي معهد الفنون في الجامعة اللبنانية وفي كافة الجامعات.

(د) ضرورة وضع تاريخ المسرح اللبناني في موسوعة شاملة او في كتب متسلسلة.

لجنة «التربية المسرحية والتثقيف المسرحي»

وجاء في مقرراتها ما يلي:

(أ) تطبيق وتعميم الألعاب التمثيلية في نشاطات اطفال الروضة.

(ب) تطبيق وتعميم مادة تدريسية نظرية في

علجها هذا المشروع.

يوميات الغزو الاسرائيلي

كتاب * يوثق اربعة اشهر من اكثر شهور التاريخ اللبناني سخونة وتميزاً. ولعل اول ما يمكن قوله انه نتاج يعكس طبيعة بيروت - الثقافة كعاصمة لا تخضع دورة الانتاج الثقافي فيها لاي ارباب، ولا لأي شكل من اشكال اليأس. لان العاملين في هذا الكتاب التوثيقي الاول عن هذه الفترة، كانوا يتابعون عملهم في وقت كان فيه الجنود الاسرائيليون يجتاحون بيروت وكان السؤال حول مصير الوطن سؤالاً يفغر فمه، وكان الجواب يبدو مستعصياً. مع ذلك، ٤٨٨ صفحة من الصور والوثائق التي «تؤرخ للاجتياح الاسرائيلي للبنان بالكلمة والصورة». وما زال السؤال يفغر فمه...

الكتاب في اربعة ابواب: يتناول الباب الاول «مقدمات الحرب» في اربعة نصوص صحافية ذات دلالة، اقلها لواضعي الكتاب/ الوثيقة. وهذه النصوص الصحفية هي على التوالي: مقتطف من دراسة «عويد عينون» التي بعنوان «استراتيجية اسرائيل في الثمانينات» و... لقد بدأ الكتاب بظلمة - نرجو ان تكون مطبعية - وهي انه قد كتب اسم كاتب الدراسة «اوديت بينون». اما النص الصحفي الثاني، فمقابلة مع رئيس اركان

الجيش الاسرائيلي الجنرال رفائيل ايتان، ثم مقابلة مع مردخاي غور، ونص خطاب لالكسندر هيغ. وفي هذا الباب الاول يوميات توثيقية لأهم مفاصل الحدث السياسي في المنطقه من ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ وحتى ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

ويتناول الباب الثاني في يوميات الغزو الاسرائيلي من ٤ حزيران (يونيو) وحتى ٤ تشرين الاول (اكتوبر): فيثبت الاحداث العسكرية، ويعرض للمباحثات والوساطات والمبادرات العربية والدولية لاجراء المقاومة الفلسطينية والقوات السورية من بيروت، ويتابع مجيء القوات الأجنبية متعددة الجنسيات واغتيال الرئيس المنتخب بشير جميل، ودخول اسرائيل الى غربي بيروت، والمجيء الثاني للقوات متعددة الجنسيات، وحتى خطاب الرئاسة الذي ألقاه الرئيس الجديد امين الجميل.

في الباب الثالث: ٥٠٠ صورة منذ بداية الغزو حتى سقوط اول «عاصمة عربية» بيد اسرائيل.

في الباب الرابع: وثائق الغزو السياسية. كتاب حاول ان يكون مكتملاً.. لكنه اتى محققاً نجاح الصدور السريع والمحيط بكل ما يعطي للحدث التاريخي قيمته ويحيط بظروفه.. وان لم تسلم المحاولة من بعض الأخطاء في تقاليد العمل التوثيقي المتعارف عليها دولياً.

كاتيا سرور

* «لبنان ١٩٨٢: يوميات الغزو الاسرائيلي - وثائق وصور». صدر عن المركز العربي للمعلومات، بيروت،

١٩٨٢.

تقرير موجز عن النشاطات الفلسطينية في مجال محو الأمية

ظروف سياسية وعسكرية ملائمة، قررت المنظمة أن تبدأ هذه الحملة الشاملة في لبنان. ومنذ البداية كان على المجلس الفلسطيني الأعلى لمحو الأمية أن يحدد أهداف الحملة ومضمونها، ومدى شموليتها، وأفاقها الثقافية والسياسية، وتقرر عقد ندوة مركزية لتحديد تلك الأهداف والأفاق. وقد عقدت تلك الندوة في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٢-١٤ أيلول ١٩٨١، وحضرها وشارك في أعمالها خبراء تربويون عرب وقيادات سياسية فلسطينية، وقد حددت توصيات تلك الندوة أسس الحملة، وأهدافها، والخطة التنفيذية، والتمويل والتنظيم.

وتضمنت التوصيات المتعلقة بالأسس، إشارة واضحة «الى المفهوم الحضاري للامية بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحقيق مضامينه الوطنية في الحياة، أساساً للحملة الشاملة لمحو الأمية». وكذلك «اعتماد المواجهة الفلسطينية الشاملة لمشكلة محو الأمية بحيث يتم تنظيم حملة شاملة، متكاملة مع جهود التنمية، والنضال للقضاء عليها». وتشير بقية التوصيات في الفقرة المتعلقة بالأسس الى أهمية القرار السياسي في بدء الحملة وتنفيذها، وأهمية القيام بسد منابع الأمية بتطبيق الزامية التعليم الابتدائي وتجويده، وذلك بالتعاون مع الأطر المختلفة واعتماد التخطيط العلمي للحملة، وضرورة المتابعة وأهمية الاعتماد على الخبرات

لم يكن التصدي للامية بالنسبة للشعب الفلسطيني مجرد مواجهة لمشكلة ثقافية وحضارية تعيق تطوره الثقافي والاجتماعي، بل هي بالإضافة الى ذلك مسألة سياسية ترتبط بالسعي للمشاركة الشاملة للجماهير الفلسطينية في النضال الوطني بشقيه السياسي أو العسكري. ولم يكن تأمين هذه المشاركة ممكناً دون تعميم التعليم، بأشكاله المختلفة، والقضاء على الأمية بشكلها الأبجدي، والوظيفي.

وبالرغم من أن أكثر من ثلث أفراد الشعب الفلسطيني يتلقى اليوم، بشكل أو بآخر، تعليماً أو تدريباً، وبالرغم من أن نسبة خريجي الجامعات الفلسطينية تعتبر الأعلى في العالم العربي، وتكاد تتجاوز النسبة نفسها في بعض البلدان المتطورة، الا أن النظم التربوية العربية، والنظام التعليمي في عهد الانتداب البريطاني قد حرمت عدداً كبيراً من الراشدين الفلسطينيين من فرص التعليم.

وتشير الاحصاءات الأخيرة الى أن أكثر من ٢٨٪ من الراشدين الفلسطينيين في مخيمات لبنان هم أميون أو شبه أميين، وتبلغ نسبتهم في سوريا أكثر من ٢٨٪، وهذه النسبة هي أدنى بكثير من نسب الأميين في معظم الدول العربية...

ولقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قراراً بتنظيم حملة شاملة لمكافحة الأمية في التجمعات الفلسطينية خارج الأرض المحتلة، ونتيجة لجملة

العربية والعالمية لانجاح الحملة. وأما بالنسبة للأهداف، فقد أشارت توصيات الندوة الى أن محو الأمية يعني:

(أ) امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات.

(ب) تعزيز قدرة الفرد على توظيف هذه المهارات والمفاهيم في تطوير حياته الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية.

(ج) اكتساب المفاهيم العامة وطرائق البحث البسيطة، وأساليب التفكير المعرفية المختلفة، وتعزيز القدرة على توظيف كل هذه المكتسبات في تنمية الشخصية المتكاملة المتوازنة وفي تطوير الحياة الشخصية على الصعيد الثقافي والاجتماعي والنضالي والاقتصادي في اتجاه تكوين القيم والاتجاهات، وتطويرها لتنسجم مع أهداف المجتمع العربي، والمجتمع الفلسطيني، القائمة والمستقبلية.

وتشير بقية توصيات الندوة الى الخطة التنفيذية للحملة، وكذلك المبادئ والمعايير المطلوب من اللجنة الفنية مراعاتها في وضع الخطة. أما بالنسبة للتوصيات العامة، فتضمنت دعوات للعمل على توسيع مشروع الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار بحيث يشمل الأقطار العربية التي يوجد فيها الشعب الفلسطيني، وتوجيه نداء للمنظمات العربية والدولية، وخاصة منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لتقديم العون الفني والمادي لإنجاح الحملة.

ابتدأت الحملة بنشاط اعلامي واسع موجه الى التنظيمات الفلسطينية والمنظمات الجماهيرية لشرح أهداف الحملة وأهميتها، ثم الاتصال بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي وافقت على دعم الحملة مادياً وفنياً.

وبدأت أجهزة الحملة بالتكؤن، فبالإضافة للمجلس الأعلى الذي ضم ممثلين عن المنظمات الجماهيرية وخبراء تربويين، تكون الكادر الإداري للحملة، إضافة الى المجالس الإقليمية. ثم عهد الى مجموعات عمل مكونة من خبراء تربويين ومدربين في لبنان البدء بتحرير كل من كتابي الأساسي والتكميلي، بينما كانت مجموعات أخرى تقوم بتقويم الكتب الصادرة في هذا المجال وخاصة كتاب محو الأمية في صامد.

وفي آذار عام ١٩٨٢، تم عقد اجتماع ضم خبراء تربويين وعدداً من الذين جروا نماذج من كتاب الأساس لتقويم العمل المنجز، وصدرت عن هذا اللقاء جملة من المبادئ أو المعايير، تؤكد على أهمية ربط المادة المحررة بخبرة الدارس الأمي وحاجاته الاجتماعية والثقافية، وكذلك تقديم المادة المكتوبة والشفوية من خلال مواقف حياتية، أو واقعية وليست مفتعلة، وأن تعكس خبرات فئات مختلفة من المتعلمين، ولا يجرى التركيز فقط على اكتساب قدرات لغوية محددة، بل أن يتضمن التعليم تنقيفاً منهجياً للمتعلم، وألا يكون التوجيه الوطني من خلال المواد المقدمة، مباشراً وفجاً ومكرراً.

وعلى ضوء هذه المعايير، بدأت لجان التحرير باعادة تقويم عملها شكلاً ومضموناً، وفي الوقت نفسه بدأ التحضير لتنفيذ الحملة، فعقدت دورة للقيادات الشعبية في النصف الثاني من شهر أيار عام ١٩٨٢ لشرح أهداف الحملة وأبعادها، ودور القيادات الشعبية في انجاحها، وكذلك طرق توجيه الكبار، ومضمون الثقافة الشعبية، وسيكولوجية الراشد وخبراته. وفي الوقت نفسه، كانت مجموعة العمل قد أنهت تحرير الجزء الأكبر من كتابي الأساس والتكميلي على أساس المعايير الجديدة، وكانت تلك المجموعات تقوم بشكل مستمر بتقويم ماتم انجازه، واعادة صياغته. وفي مطلع حزيران عام ١٩٨٢ عقدت في بيروت دورة لأعضاء المجالس الإقليمية والقيادات الشعبية بتمويل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للتحضير لبدء العمل في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحضر الدورة أكثر من أربعين عضواً من المجالس الإقليمية، وأعضاء قياديين في التنظيمات الشعبية الفلسطينية، وتضمنت محاضراتها دراسات تتعلق بدور محو الأمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور المرأة في مجال محو الأمية، ودور التنظيمات الشعبية الفلسطينية في اكساب الحملة طابعاً جماهيرياً، وعملية تخطيط برامج محو الأمية، وأهمية العمل الاحصائي في تقويم نتائج الحملة في مختلف المراحل، والعلاقة بين الثقافة الشعبية، ومضمون مفاهيم كتب محو الأمية وطرق التوجيه. وفي الوقت نفسه، بدأ التحضير لدورة أخرى في نهاية شهر حزيران للمشرفين التربويين، وفي الشهر نفسه كان من

المفترض أن تعقد ورشة عمل يشارك فيها خبراء تربويون عرب ومربين فلسطينيين لتقويم المادة المحررة والشفهية لكتابي الأساس والتكميل من أجل التوصل الى الصياغة النهائية لكل منها. وكان من المتوقع أن ينجز الكتابان في خريف هذا العام لبدء العمل، ولكن الهجوم الاسرائيلي على لبنان وما نجم عنه من تدمير للمؤسسات التربوية الفلسطينية وانحسار الوجود العسكري والسياسي والثقافي للثورة الفلسطينية في لبنان، وضع حداً لتلك الطموحات التربوية...

وفي المرحلة الحالية، فان دائرة التربية في منظمة التحرير تعيد تقويم تلك التجربة وتدرس امكانية الاستفادة من المواد المحررة والخبرات المكتسبة لتنظيم حملات محو الأمية في الاقطار العربية الأخرى التي يتواجد فيها الفلسطينيون. وكانت المشكلة الرئيسية التي تواجه الدائرة هي مسألة الطلاب والمعلمين المهجرين من مناطقهم الى مناطق أخرى في لبنان أو الى سوريا، والاتصال بالمؤسسات العربية والعالمية لحل مشكلاتهم.

وبالإضافة الى هذه الحملة المنظمة التي لم تكتمل بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي أشرنا إليها، تقوم المنظمات الجماهيرية الفلسطينية بمجهود متواضع وامكانيات قليلة في مجال محو الأمية، وتحاول دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية دعم تلك الجهود وتنظيمها ومدتها بالعونة المادية والخبرات التربوية. ومن المنتظر أن تتطور تلك الجهود، وخاصة في مجال مكافحة الأمية في المخيمات الفلسطينية في سوريا، الى عمل موحد التخطيط والمناهج والأهداف والاشراف، ولا شك أن معهد تعليم الكبار الذي تم انشائه في دمشق بدعم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يقوم بدور كبير في محو الأمية الوظيفية، ويدرب الراشدين على اكتساب مهارات مهنية تساعدهم في كسب معيشتهم، وتشجعهم على التعليم الذاتي والتربية المستمرة.

ولعل النشاط الشعبي الأكثر جدية وفاعلية، ذلك الذي يجري في الأرض المحتلة، من أجل الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية وربط الإنسان الفلسطيني بأرضه، وتمكينه من اكتساب المهارات المختلفة لأداء دوره الوطني والاجتماعي. ولقد تطورت تلك الجهود في مجال محو الأمية

بشكل عضوي وتلقائي، واعتمدت على مبادرات جدية أصيلة اشتركت فيها مؤسسات تربوية وجمعيات نسائية خيرية.

وبالرغم من تواضع الامكانيات المادية، وتصدى العدو الصهيوني لافشال الجهود، الا أن انجازات تلك الجماعات والمؤسسات تكاد تفوق مثيلاتها خارج الأرض المحتلة.

ولعبت جامعة بيرزيت في الضفة الغربية دوراً طليعياً في تنظيم تلك الجهود ومدتها بالخبرات والكوادر الفنية المؤهلة. وفي بداية عام ١٩٧٨ تشكلت اللجنة العليا لمكافحة الأمية وتعليم الكبار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكونت من خمسة أعضاء يمثلون كل الجمعيات الخيرية في القدس، والخليل ونابلس، وقطاع غزة، وقسم مكافحة الأمية وتعليم الكبار في جامعة بيرزيت، وقامت تلك اللجنة بتحديد البرنامج التعليمي لحملات محو الأمية ومراحل الحملة وأسسها ومتابعتها وأعمار الدارسين (أكثر من عشر سنوات، وأقل من ٥٠ عاماً)، وحددت مواصفات معلم الكبار ومؤهلاته التربوية والتعليمية واجباته، وقامت بتنظيم دورات لأولئك المعلمين، ودورات متابعة، ولم تهتم فقط بالعمل في مجال محو الأمية بمعناه التقليدي، بل نظمت أيضاً حملات توعية صحية، وتنمية ريفية، ونشاطات أخرى في مجال العناية بالبيئة.

وتصدر اللجنة عدداً من المطبوعات يشارك في تحريرها، بشكل أساسي، مكتب مكافحة الأمية في جامعة بيرزيت، ومن أهمها مجلة «الإنسان الجديد» التي تصدر مرتين سنوياً، والتي تمد المعلمين العاملين في مجال محو الأمية بأحدث ما ينشر حول تعليم الكبار على المستويين العالمي والعربي. أما مجلة «الدارس» التي تصدر مرة كل شهرين، فهي موجهة الى الدارسين الذين تمكنوا من اتقان مهارتي القراءة والكتابة، لتدريبهم على المطالعة وتشجيعهم على الكتابة، ومعظم مواد المجلة من تحرير الدارسين أنفسهم.

وأقامت اللجنة في كل مركز من مراكز محو الأمية مكتبة تضم كتب مطالعة تستجيب لحاجات الدارسين، واهتماماتهم، وخبراتهم، وتتناسب مع المراحل التعليمية التي أنهوها، إضافة الى كتب مطالعة للمعلمين بهدف اغناء خبراتهم العلمية والتربوية، وهي تبحث في مختلف الميادين

السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن الملاحظ أن جهود تلك اللجنة تتصف بالتكامل والفهم المتقدم لعملية مكافحة الأمية؛ فبالإضافة الى تعليم مهارتي القراءة والكتابة، نجد تنمية اجتماعية وتطويراً للوعي الوطني، وتوعية صحية وتنمية ريفية، وتدريباً على مهن مختلفة تستجيب للحاجات الاقتصادية لسكان المناطق المحتلة، أي باختصار: أنها عملية دمج المدارس بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع وانهاء هامشيته.

ان هذه التجارب الفلسطينية المتواضعة في مجال محو الأمية تطرح جملة من الحقائق أهمها: (أ) صعوبة النضال في المجال الثقافي، بما في ذلك محو الأمية، في ظروف الصراع العسكري المستمر وحملات الابادة التي تشنها الصهيونية والامبريالية الأميركية ضد الشعب الفلسطيني. ان الصراع من أجل البقاء يتطلب ابتكار أشكال جديدة من النضال الثقافي وخاصة في مجال محو الأمية بعيدة عن البيروقراطية وأكثر اعتماداً على المبادرات الجماهيرية، وابتكار الوسائل الجديدة في ظروف العدوان العسكري - المستمر (تجربة الضفة الغربية وقطاع غزة).

(ب) لقد دلت تلك التجارب أن ديمقراطية العمل التربوي في مجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بديمقراطية العمل السياسي والاجتماعي فيه، وأن نظاماً سياسياً لا ديمقراطياً لا يمكن الا أن

يسعى لتخليد أمية الجماهير، وأن مكافحة الأمية ليست عملاً تقنياً تربوياً محضاً، بل هي في الدرجة الأولى جهد سياسي شعبي وارادة جماهيرية.

(ج) لا بد أن تستند حملات محو الأمية الى فلسفة تربوية واضحة تحدد ملامح الإنسان الذي نريد تكوينه، وبالتالي، فان الحديث عن محو الأمية الحضارية يقودنا الى طرح التساؤلات التالية:

□ ما هو الفرق بين الأمية الثقافية، والأمية الحضارية، والتحديث ومحو الأمية كسبيل لتحرير الأمي من دونيته الاجتماعية، وبؤسه الاقتصادي، والمجتمعي، وهل محو الأمية عملية تحضير أم تسيير ودمج في بيئة اجتماعية معينة ذات قيم سياسية واجتماعية محددة.

□ وهل الإنسان الأمي غير متحضر؟ وهل لا قيمة لخبرته وتجاربه وخبراته الحياتية؟.

(د) كيف يمكن لنظم تعليمية، تستند الى بنى سياسية واجتماعية متخلفة تولد الأمية كل يوم، أن تصحح مسارها من خلال حملات محو أمية تتبناها في مناسبات معينة، وتكاد تصبح نوعاً من التقليد ومصدراً للدعاية السياسية.

ان الاجابة الجزئية على هذه الأسئلة، تتوضع من خلال التقدم البطيء الذي تنجزه حملات محو الأمية في الوطن العربي، والانجازات المتواضعة التي تقدمها تلك الحملات.

د. عدنان عبد الرحيم

مذكرات يهودي معادٍ للصهيونية

Elmer Berger, *Memoires of an Anti-Zionist Jew*. Beirut: The Institute For Palestine Studies, 1978, 159 p.

التي غيرت فيما بعد مجمل حياته الفكرية والعملية.

وينتقل بيرغر في الفصل الثاني الى اعطاء الأمثلة عن ازدواجية بعض اليهود البارزين من مفكرين ورجال أعمال، ممن يدركون خطر الصهيونية على اليهود وعلى الأميركيين منهم بشكل خاص، ولكنهم لا يفعلون شيئاً للوقوف ضدها، بل يجاهرون بتأييدهم لها، خوفاً من الدعاوة الصهيونية. ان هذا الموقف الأخلاقي المهزوز لبعض كبار اليهود الأميركيين هو أحد العوامل التي ساعدت على نمو الابتزاز الصهيوني واشتداد خطره في الولايات المتحدة. ويتحدث بيرغر عن جهود «المجلس الأميركي لليهودية» في الاعتراض على قرار التقسيم لعام ١٩٤٧؛ «لقد نوقش القرار ومرر تحت مظلة الابتزاز الصهيوني. فقد زعم الصهاينة أن سعيهم لقيام دولة مستقلة هو لتوفير ملجأ لليهود الهاربين من جحيم النازية».

وفي الفصل الثالث يتحدث الحاخام بيرغر عن العوامل التي ساعدت على تبلور السياسة المعادية للصهيونية كما عبر عنها المجلس في الخمسينات والستينات، حتى تغير تلك السياسة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ واستقالة بيرغر من رئاسة اللجنة التنفيذية فيه. يقول بيرغر: «لقد حصل تطوران في ذلك الوقت (العامان ١٩٤٩ و ١٩٥٠) ساعدا على صياغة السياسات المعادية للصهيونية، الأول هو

مؤلف هذا الكتاب، الحاخام المر بيرغر، من أبرز اليهود المعادين للصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، وهو أيضاً من أنشط مؤسسي وقادة «المجلس الأميركي لليهودية»؛ فقد شغل رئاسة لجنته التنفيذية لأكثر من ربع قرن. لقد كتب الحاخام بيرغر الكثير، وألقى عدداً لا يحصى من المحاضرات في الولايات المتحدة ودول أوروبية عديدة، وأثارت كتاباته ومحاضراته حفيظة المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية.

يقول بيرغر عن مذكراته هذه، أنه حاول فيها «أن يسجل بدقة ليس حوادث معينة فحسب، بل جوانب من انفعالاته وأفكاره أيضاً» (ص ١٤٠). ويعترف بيرغر بأنه «كبح نفسه عن الوعظ، تاركاً لتجاربه مهمة الافصاح عن ذاتها» (ص ١٤٤).

يتحدث بيرغر في الفصل الأول عن جهوده المبكرة المناهضة للصهيونية، ومحاولة تأسيس هيئة للوقوف بوجه المد الصهيوني، والتي عرفت فيما بعد بـ «المجلس الأميركي لليهودية». ويعرض الحاخام بيرغر لانتقاله من مجرد يهودي لا يرى في الصهيونية «المنقذ» لليهود أوروبا والعالم، كما كانت الحركة الصهيونية تصور نفسها، الى يهودي معادٍ للصهيونية بوعي وعلى درجة لا بأس بها من التبلور والوضوح، وبعزيمة متنامية على الوقوف ضد هذه الحركة. وليس ثمة شك في أن هذه المرحلة من حياة بيرغر هي المرحلة الحاسمة

دعوة بن - غوريون لليهود في دول الشتات لارسال أبنائهم الى اسرائيل. ويرى بيرغر أنه لولا هذه الدعوة الصريحة، لتقوضت الجهود المعادية للصهيونية من الأساس. فقد مكنت هذه الدعوة اليهود المناهضين للصهيونية من ارساء دعائم نضالهم على أرض أكثر صلابة. أما التطور الثاني «الذي غير حياتي العملية» فكان تعرف الحاخام بيرغر على واحد من ألمع المفكرين والاعلاميين الفلسطينيين الذين أحسنوا عرض قضية شعبهم في الولايات المتحدة وهو المرحوم الدكتور فايز صايغ، الذي يمتدح فيه بيرغر «رؤيته الفكرية وقناعته والتزامه الحميمين بالقضية الفلسطينية». عن طريق فايز صايغ (الذي أصبح أحد أصدقاء عمره) تعرف بيرغر على نخبة ممتازة من المفكرين والاعلاميين والطلبة الفلسطينيين الذين ساعدوا على تقديم القضية الفلسطينية بشكل أفضل في الولايات المتحدة. ومن خلال احتكاكه بهؤلاء تكونت لدى بيرغر «انطباعته الأولى والواضحة والدائمة، والتفاصيل الدقيقة عما كانت الصهيونية ترتكبه بحق أناس من غير اليهود» (ص ٣٠).

ويفند بيرغر المزاعم الصهيونية القائلة بوجود «شعب يهودي واحد»، ويرى أن مثل هذه المزاعم مخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي. ويعتبر بيرغر حكومة الولايات المتحدة شريكة للصهيونية في تغيير وضع اليهود الأميركيين، لأن «الشعب اليهودي الواحد» يجعلهم جزءاً من كل يتبع «قومية» تمثلها في الوقت الحاضر دولة أجنبية هي الكيان الصهيوني. ويلاحظ بيرغر أيضاً أن هذا الادعاء يخالف أيضاً أحد أحكام وعد بلفور القاضي بأن لا يؤثر قيام وطن قومي لليهود في فلسطين على وضع اليهود في الدول الأخرى.

ويتحدث الحاخام بيرغر عن جولاته الأولى في دول الشرق الأوسط (لبنان، سوريا، الأردن، مصر وفلسطين المحتلة) ومخاداته مع بعض مفكري ومسؤولي هذه الدول. لقد شهد بنفسه مدى الظلم الذي أحاق بالفلسطينيين نتيجة قيام الكيان العنصري، ويشك بيرغر في أن تكون أية تسوية جزئية للمشكلة (حتى عودة «اسرائيل» الى حدود الرابع من حرب حزيران ١٩٦٧) «حل عادل ودائم».

في الفصل الرابع من هذا الكتاب ثمة اشارة

على جانب كبير من الأهمية الى «الشهادات» التي استمعت اليها لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي برئاسة السيناتور فولبرايت حول «نشاطات ممثلي الهيئات الأجنبية من غير الدبلوماسيين» التي نشرت عام ١٩٦٣ في جزئين. يحوي هذا التقرير فصلين عن النشاطات الصهيونية في الولايات المتحدة. ويشير بيرغر في مذكراته الى تجاهل الصحافة الأميركية لهذا التقرير الخطير وسعي المجلس للحصول على أكبر عدد ممكن من النسخ وتوزيعه على أوسع نطاق. يعتبر هذا التقرير النشاطات الصهيونية المشار اليها «معادية للمصالح الأميركية ويجب أن تخضع لتشريعات جديدة».

ومن الجدير بالملاحظة أن أحد «هموم» الكتاب الرئيسية هو المصالح الأميركية في المنطقة العربية. ويخصص بيرغر حيزاً كبيراً من مذكراته للحديث عن اتصالاته الدائمة مع المسؤولين الأميركيين لشرح طبيعة العمل الصهيوني الذي يتعارض مع المصالح الأميركية على المدى البعيد. ويجب أن لا ننسى أيضاً أن بيرغر أولاً وقبل كل شيء مواطن أميركي، ومن ثم ينظر الى المصلحة الأميركية أولاً.

عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧ استقال الحاخام بيرغر من منصبه بعد الانشقاق الذي حدث داخل المجلس الذي أصر على عدم اتخاذ موقف يدين العدوان. وطلب منه بعض أعضاء اللجنة التنفيذية المناصرين له في المجلس رئاسة منظمة جديدة معادية للصهيونية بعد تركه المجلس؛ وقد ظهرت هذه المنظمة عام ١٩٦٩ تحت تسمية «البدائل اليهودية الأميركية للصهيونية».

ويتحدث بيرغر أيضاً عن حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، فيقول بأنه يفخر أن يكون في طليعة من ناضل في سبيل القضية الفلسطينية التي أصبحت عدالتها تزداد وضوحاً. وقد تنامت الحاجة بعد هذه الحرب الى حلها عادلاً. كما وأوضحت هذه الحرب، يضيف بيرغر، فداحة الضرر الذي تلحقه السياسة الأميركية المؤيدة للحركة الصهيونية بمصالحها في الشرق الأوسط.

وأخيراً، لا بد من الاشارة الى أمر يذكره الحاخام بيرغر كثيراً في مذكراته وهو ضعف الاعلام العربي في الولايات المتحدة الأميركية. أن الحاخام بيرغر ليس مناصراً للقضية الفلسطينية

بالدرجة الأولى، لأن قضيته الأساسية هي النضال ضد الصهيونية التي تضر بمصالح اليهود بشكل عام أينما كانوا، وعلى هذه الأرضية يلتقي مع الفلسطينيين في نضالهم ضد الصهيونية، ويشغل نفسه بقضيتهم. لقد ظل الإعلام العربي، ولفترة طويلة، عاجزاً تماماً عن إيجاد صيغة معقولة (الا فيما ندر) لمخاطبة العقل الأميركي بشكل مؤثر.

وفي معرض حديثه عن جهوده في خدمة القضية الفلسطينية، يقول بيرغر: «لقد كنت لفترة طويلة، ولازلت، أقدم المشورة للعرب حول فن العلاقات العامة ويتكرر لا بد أن يكون مملاً (ص ٩٧)، وغني عن البيان أن عدالة قضية ما،

كما أدرك ذلك بيرغر مبكراً، لا تكفي وحدها لكسب الآخرين الى جانب تلك القضية. وبلغت بيرغر الانتباه الى الفرق الهام بين أن نقول أن الصهيونية «تسيطر» على وسائل الاعلام في أميركا وبين قولنا أنها «تؤثر» على تلك الوسائل، والقول الأخير هو الصائب. أن هذا يعني، ببساطة، امكانية كبح التأثير الاعلامي لهذه الحركة باعلام مدروس مضاد.

ان الاستنتاج النهائي الذي يخرج به القارئ بعد فراغه من قراءة هذا الكتاب هو أنه يقف أمام شخص وهب حياته وفكره الى قضية عادلة لم يداخله يوماً شك في عدالتها وسموها، ولم يتوان يوماً في النضال في سبيلها.

د. عبد القادر ياسين

المقاومة الفلسطينية — سياسياً

المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت

المجلس الموقف العسكري والسياسي والدبلوماسي منذ رحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية، واستعرض مختلف مشاريع التسوية في الشرق الأوسط، والمشاريع العربية والأميركية بصفة خاصة (السفير، ١٠/١١/١٩٨٢).

وفي مجال الاتصالات العربية والأجنبية، صرح متحدث رسمي باسم المنظمة في ١٤/١١/١٩٨٢، أن القيادة الفلسطينية تجري اتصالات مستمرة مع جميع الأطراف العربية والأجنبية، للوقوف على تطور تأييدها للقضية الفلسطينية، ولإطلاعها على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من تطورات الوضع. وأضاف المتحدث، أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من جميع هذه الاتصالات ينطلق من أسس واضحة ومحددة وهي التمسك بقرارات مؤتمر قمة فاس العربي، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) الماضي، والتي تمثل الحد الأدنى فيما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. كما ينطلق موقفها من إقامة علاقات بين الدول العربية، متميزة ومتوازنة، في الإطار العربي الذي حدده مؤتمر قمة فاس وذلك مع رفض الشروط الجائرة للولايات المتحدة، التي تطلب من منظمة التحرير، تنازلات كئمن للحوار معها (المصدر نفسه، ١٥/١١/١٩٨٢).

اللقاءات الفلسطينية — المصرية

بعد اللقاءات الفلسطينية — المصرية،

يتناول هذا التقرير، أهم النشاطات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢؛ حيث أجرت المنظمة سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الفلسطينية والفلسطينية — العربية، لتدارس أوضاع المرحلة المقبلة سياسياً وعسكرياً. وأعلنت المنظمة مواقفها من عدد من القضايا، موضع البحث والجدل، في دورة اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، والتي تعتبر واحدة من أهم الدورات التي شهدتها المجلس.

وقد سبق اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، والمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني، وسلسلة اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة. كما سبق هذا الاجتماع، إعلان بعض فصائل المقاومة، مواقفها من اللقاءات والاتصالات الفلسطينية — المصرية.

اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح

عقد المجلس الثوري اجتماعه في تونس، بتاريخ ٩/١١/١٩٨٢، وأقر خطة لقيام اتحاد كوندفالي مع الأردن، ولكن بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية. وكانت هذه المسألة مدار مناقشة جرت بين الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والملك حسين ملك الأردن، خلال مباحثاتهما في عمان، وتمت المصادقة عليها خلال اجتماعات المجلس. كما بحث

بإسرائيل» (المصدر نفسه، ١١/١١/١٩٨٢). ودعا الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية - القيادة العامة، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، طلال ناجي، إلى «الكف الفوري عن إجراء الاتصالات بالنظام المصري». وكذلك إلى «وقف أي بحث يخص مستقبل الشعب الفلسطيني ريثما يبدأ الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، حول كافة النقاط، موضع الخلاف» (المصدر نفسه، ١٨/١١/١٩٨٢).

من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، خليل الوزير (أبو جهاد)، أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لن يزور مصر «إلا إذا اتخذت [هذه الأخيرة] إجراءات عملية تبعتها عن سياسة كامب ديفيد، وليس هذا هو الحال في ما يبدو الآن». وعن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، قال أبو جهاد، أنها تهدف إلى تسوية بعض المشاكل التي تعترض بعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني، مثل زيارة أسرهم في مصر، ومطالبة المناضلين الفلسطينيين في سيناء، بحجة أنهم قد يقومون بعمليات عسكرية ضد العدو الإسرائيلي في رفح وغزة (المصدر نفسه، ٢٤/١١/١٩٨٢).

اجتماع اللجنة التنفيذية

شهدت العاصمة التونسية، سلسلة اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت في ٢/١١/١٩٨٢، برئاسة ياسر عرفات، للاعداد للمجلس المركزي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني. وتم في هذه الاجتماعات تدارس سلسلة من المواضيع، منها مناقشة نتائج الزيارات الأخيرة التي قام بها عرفات لعدد من الدول العربية، والتطورات الناتجة عن أوضاع المدنيين الفلسطينيين في لبنان وفلسطين المحتلة (المصدر نفسه، ٣/١١/١٩٨٢)، كما تطرقت هذه الاجتماعات، إلى بحث كيفية إعادة تجميع القوات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية، والامكانيات المادية والسياسية اللازمة لاستعادة فاعليتها (المصدر نفسه، ٧/١١/١٩٨٢).

أما الجديد، في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عُقد في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، والذي سبق

اعترضت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على مثل هذه الاتصالات. وكانت عدة اجتماعات قد تمت بين قياديين فلسطينيين والمسؤولين المصريين، في باريس والقاهرة. ففي باريس، التقى كل من رفيق النتشه عضو اللجنة المركزية في فتح ونبيل شعث عضو المجلس الوطني الفلسطيني مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وأبلغاه أن منظمة التحرير الفلسطينية تصر على اشتراكها في أية مفاوضات، سواء كانت حول القضية الفلسطينية أو حول الشرق الأوسط، وأن المنظمة قد تقبل المشاركة في إطار وفد أردني - فلسطيني مشترك، شرط أن يشار إلى وجودها الرسمي ضمن هذا الوفد (المصدر نفسه، ٩/١١/١٩٨٢).

وفي القاهرة، التقى وفد المنظمة المؤلف من د. أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية، وزهدي القدوة ومحمد صبيح وسعيد كمال، مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، بحضور الوزيرين المفوضين أبو زيد، ورؤوف غنيم. وتم خلال هذا الاجتماع بحث الجهود التي تقوم بها الأطراف العربية والأجنبية للتوصل إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وصرح د. الدجاني، إثر اللقاء، بأنه كان لهذه المحادثات «هدف محدد هو تطوير العلاقات المصرية الفلسطينية، ومناقشة وسائل التوصل إلى سلام عادل في المنطقة» (المصدر نفسه، ٢٢/١١/١٩٨٢). وكان د. الدجاني، قد التقى قبل ذلك في ١٠/١١/١٩٨٢، في القاهرة، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (المصدر نفسه، ١١/١٢/١٩٨٢).

إثر هذه اللقاءات، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بياناً، استنكرت فيه استمرار اللقاءات مع النظام المصري. وأشارت إلى أن هذه اللقاءات هي تحركات مرسومة من قبل بعض أوساط قيادة المنظمة. ورأت الجبهة في هذه التحركات اضراً بالوحدة الوطنية القائمة على أساس مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية. وأوضحت الجبهة أن خطورة هذه اللقاءات لا تقل «عن خطورة الصمت الفلسطيني إزاء مطالبه النظام الأردني لمنظمة التحرير بالاعتراف

وباقى الدول العربية، كما اتخذ، إضافة إلى ذلك، قرارات تدعم الموقف العسكري لقوات الثورة الفلسطينية في لبنان، في وجه أي عدوان محتمل (الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره).

المجلس المركزي الفلسطيني

بدأت في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة أعمال المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، وأغلبية الأعضاء الـ٦٦. ويعتبر المجلس المركزي، حلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وتمثل فيه جميع المنظمات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية.

وأهمية هذا الاجتماع، تكمن في كونه عُقد، في وقت تشهد فيه الساحة الفلسطينية تحركات داخلية مكثفة، حول مستقبل ووضع الثورة الفلسطينية في مرحلة ما بعد بيروت، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فإن هذا الاجتماع عقد في ظل نشاط عربي ودولي واسع، كالتحرك الذي تقوم به اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن قمة فاس، والتحرك المصري، والعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من ناحية، وبينها وبين النظام المصري من ناحية أخرى. هذا مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وجولات المبعوثين الأميركيين في لبنان بصورة خاصة، والشرق الأوسط بصورة عامة.

افتتح خالد الفاهوم، دورة اجتماع المجلس بالوقوف دقيقة صمت، حداداً على الشهيد سعد صايل «أبو الوليد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي اغتيل في لبنان في أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي. ومن ثم ألقى ياسر عرفات، كلمة أشاد فيها بالشهيد، وبصمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وفي جنوب لبنان. وأكد عرفات، على الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأنها «ديموقراطية أصيلة، وهي ليست سهلة، بل إنها ديموقراطية البنادق في أيدي عمالقة الأمة العربية». واعتبر عرفات أن الوحدة الوطنية داخل الأرض المحتلة وخارجها،

اجتماع المجلس المركزي، فهو التأكيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى الوقوف في وجه أية محاولة لاحداث شرخ في الصف الوطني الفلسطيني. وقد اطلع عرفات، أعضاء اللجنة، على نتائج لقاءه مع العاهل السعودي الملك فهد، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في العاصمة الجزائرية، في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. والجدير بالذكر، هنا، أنه في ختام المحادثات السعودية - الجزائرية، صدر بيان مشترك تم فيه التأكيد، على أنه لا يمكن «تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، إلا بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه» (الفهار، ١٩٨٢/١١/٢٤). من جهة أخرى، تلا رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، على أعضاء اللجنة، تقريراً عن المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية السوفياتي، أندريه غروميكو، وتقريراً آخر عن اجتماعات اللجنة العربية السباعية مع كل من الرئيس رونالد ريغان، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٦).

واتفقت اللجنة التنفيذية على المواضيع التي ستطرح على جدول أعمال المجلس المركزي، ومنها خطة التحرك السياسي والعسكري للمنظمة في المرحلة القادمة، وتوحيد الاعلام في المنظمة وتشكيل اعلام مركزي موحد ناطق باسم المنظمة. هذا مع التأكيد على الالتزام بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني كافة (السفيس، ١٩٨٢/١١/٢٦).

المجلس الأعلى العسكري الفلسطيني

وسبق اجتماع المجلس المركزي أيضاً، اجتماع للمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني الذي عقد برئاسة ياسر عرفات. وأعلن عقب الاجتماع، الذي دام أربع ساعات، أن المجلس العسكري الأعلى، ناقش خلال الاجتماع، الوضع العسكري للثورة الفلسطينية في لبنان، والاحتمالات المتوقعة على الصعيد العسكري. كما اتخذ المجلس عدداً من القرارات العسكرية، بخصوص تنظيم القوات الفلسطينية في سوريا

هي مرشد الثورة الفلسطينية، في كل المعارك التي تخوضها (النهار، ١١/٢٦/١٩٨٢). وأشاد عرفات بالمقاومة في بيروت الغربية، وقال أنه لا الضمانات الدولية ولا العربية، هي التي كانت تحمي بيروت «وانما أجسادنا ودمائنا» (السفير، ١١/٢٦/١٩٨٢).

من ناحية ثانية، تحدث عرفات، عن مجازر صبرا وشاتيلا، ووضع المبعوث الأميركي فيليب حبيب على قدم المساواة مع قادة اسرائيل «القتلة». كما تحدث عن الضمانات الأميركية، التي كانت قد أعطيت للمقاومة قبيل مغادرتها بيروت. وبعد الانتهاء من القاء كلمته، أعلن عن بدء الجلسة المغلقة (الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره).

تناول الاجتماع قضايا عدة، كان من أبرزها العلاقات الفلسطينية - العربية، وأهمها العلاقات الفلسطينية - الأردنية؛ حيث تحدث عرفات عن محادثاته مع الأردن، فأكد أن هذه المحادثات لم تتضمن أي تفويض للملك حسين، بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني، بل على العكس، فقد تركزت هذه المحادثات، على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأن أية وحدة مع الأردن، أو مع غيره من البلاد العربية، لن يعمل بها إلا بعد أن تقام الدولة الفلسطينية المستقلة (الموقف العربي، العدد ١١٢، ١١/٢٦/١٩٨٢، ص ٢٠).

هذا، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد)، قد أعلن، في وقت سابق، «أن منظمة التحرير الفلسطينية، لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤولياتها، وأن ياسر عرفات لم يفوض الأردن، التحدث بدلاً عن المنظمة، والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (السفير، ١١/٢٤/١٩٨٢).

وتناول المجلس المركزي في اجتماعه، الوضع العسكري الناتج عن الحشودات العسكرية الاسرائيلية الجديدة، كما اطلع على القرار الذي أصدره المجلس الأعلى العسكري، ودرس نتائج الجولات التي قام بها رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعرض التحركات والاتصالات السياسية الفلسطينية - العربية، لاسيما منها الاتصالات الفلسطينية - المصرية (المستقبل، العدد ٣٠٢، ١٢/٤/١٩٨٢، ص ١٢). إضافة

إلى ذلك، درس المجلس نتائج تحرك اللجنة العربية السباعية في كل من باريس وواشنطن. وقدم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، فاروق القدومي، في هذا الخصوص، تقريراً مفصلاً حول مساعي ونشاطات اللجنة. ومما جاء في التقرير، أن الرئيس الأميركي رونالد ريغان، يحاول إنجاز حل القضية الفلسطينية من خلال الملك حسين، مع مشاركة ممثلين فلسطينيين من الضفة الغربية «في أحسن الأحوال». كما عرض القدومي، موقف فرنسا التي أكدت دعمها للشعب الفلسطيني ونضاله (الموقف العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١).

في ختام جلسته، أكد المجلس على الوحدة الوطنية الفلسطينية «فهي الدرع القوي للنضال، التي بها تم صنع ملحمة الصمود في لبنان». وتم الاتفاق، على ضرورة وأهمية «عودة مصر إلى الصف العربي، وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كامب ديفيد» (الحوادث، العدد ١٣٦١، ١٢/٢/١٩٨٢، ص ٢٢). وصدر عن المجلس بيان تلاه رئيس المجلس الوطني، خالد الفاهوم، حُددت فيه، مواقف الأطراف الفلسطينية المجتمعمة في المجلس المركزي على الشكل التالي:

١ - التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، داخل وخارج الوطن المحتل، وذلك وفقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، ولقرارات مؤتمرات القمة العربية.

٢ - التأكيد على أهمية وضرورة، عودة مصر إلى الصف العربي وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كمب ديفيد، التي كانت السبب الرئيسي في المحاولات التي بذلتها اسرائيل والولايات المتحدة، لايجاد قطيعة بين مصر والدول العربية. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن تقديره الكبير للتضحيات والبطولات التي قام بها الشعب العربي في مصر، دفاعاً عن فلسطين والأمة العربية.

٣ - عبّر المجلس عن التقدير والاعتزاز بموقف الشعب العربي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، الذي أكد إلتفاهه حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة

وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني، ورفضه لكل المحاولات التي تستهدف التلاعب بهذه الحقوق وبوحدة التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - وصف المجلس، مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان للسلام، بأنه لا يلي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك لأنه يتجاهل حق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير التي بدونها لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، ولقضيته المركزية القضية الفلسطينية.

٥ - الأجماع على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيزها، هي الدرر القوي للنضال، التي تم بها صنع ملحمة الصمود في لبنان، والتي تحقق الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني. كما أكد جميع الأعضاء على أن كل محاولات القوى المعادية، لضرب الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، لن يكتب لها النجاح.

٦ - وفي نهاية الاجتماع، تقرر تشكيل لجنة تحضيرية، مكونة من عشرين عضواً، من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العاميين لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من أجل وضع استراتيجية سياسية وعسكرية وتنظيمية، لمواجهة المرحلة المقبلة، وتحديد مكان وزمان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧).

ومن المقرر أن تبحث هذه اللجنة الأوضاع العسكرية، والاجتماعية داخل الوطن المحتل وخارجه، وتدرس أوضاع الفلسطينيين في لبنان (أوضاع المخيمات، والوضع العسكري لقوات الثورة في البقاع والشمال) (الحوادث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢). هذا بالإضافة، إلى بحث موضوع العلاقات الفلسطينية - العربية المقبلة. وأكد خليل الوزير، أن هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعها التمهيدي في ١٩٨٢/١١/٢٦ «سوف تواصل اجتماعاتها حتى يتحقق الاجماع الكامل حول المواضيع السياسية المطروحة» (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧). كما أعلن الوزير، أن المجلس المركزي، قرر تجميع قوات المقاومة

الموجودة في سوريا في معسكر «أبو الوليد» الواقع بالقرب من دمشق (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وقد لاحظ المراقبون أن بيان المجلس قد خلا من ثلاثة مواضع؛ الأول، وهو عدم ذكر مشروع السلام العربي الذي وضعته قمة فاس في أيلول (سبتمبر) الماضي، والذي تحدثت بنوده الثمانية، عن ضرورة انسحاب اسرائيل، وإزالة مستعمراتها في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مع ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذا بالإضافة، إلى إخضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر؛ أما البند السابع، والذي اعترضت عليه بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد نص على أن يضع مجلس الأمن الدولي الضمانات اللازمة لفرض السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة وأخيراً، أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادئ.

أما الموضوع الثاني، الذي لم يشر إليه في البيان، فهو العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، وعدم التنويه إلى الخلافات الواقعة بينهما. ولم يتضمن البيان، ثالثاً، أي إشارة إلى العلاقة مع دول جبهة الصمود والتصدي التي تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل المنظمة، بسبب موقفها السلبي أثناء حصار بيروت الغربية (الشرق الأوسط، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وتعقيباً على موقف المجلس من المشروع الأميركي، أدلى ياسر عرفات في عمان، بتصريحات فسر فيها قرار المجلس؛ فاتهم المشروع الأميركي بأنه يشكل «وسيلة امتصاص للنقمة العربية على الاجتياح الاسرائيلي للبنان، بموافقة أميركية». كما إتهمه بمحاولة كسب الوقت لترسيخ التوسع الاسرائيلي، وبأن الإدارة الأميركية «تريد أن يعيش العالم في أوهام لفترة من الزمن، يستفيق بعدها، فيجد أن الأمور زادت

تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تثبيت الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من لبنان، وتكريس احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى والتوسع المستمر في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان المحتلة» (الحوادث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠).

وعقب اجتماعات المجلس المركزي، جرت في ٢٧ و ٢٨ من تشرين الثاني (نوفمبر) مباحثات بين ياسر عرفات والملك حسين، من أجل الوصول إلى «اتفاق حول المعادلة الجديدة لكسر الطوق المضروب على القطيعة بين واشنطن وبين المنظمة»، وذلك عن طريق تشكيل وفد أردني-فلسطيني لبدء المحادثات مع الولايات المتحدة. وقد جدد عرفات اتهامه لمقترحات ريغان، بأنها تتسم بطابع «مشكوك فيه»، كونها لم تعط منظمة التحرير، ضمانات بشأن مشاركتها مستقبلاً، في المفاوضات المحتملة حول الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، التقى عرفات في عمان في ٢٨/١١/١٩٨٢، أعضاء كل من المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني المقيمين في الأردن، حيث جرى بحث مشاريع السلام المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ومناقشة مقترحات ريغان «ومدى ملاءمتها للطموحات الفلسطينية في تحقيق السلام الشامل والعادل، وإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني». وناقش المجتمعون المطالب الأميركي والأوروبي باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل (السفير، ٢٠/١١/١٩٨٢).

اجتماع المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم

عقدت في الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة اجتماعات المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم في عمان، بحضور ياسر عرفات والملك حسين وكبار المسؤولين الأردنيين، والقادة الفلسطينيين. وفي كلمة القاها في هذا الخصوص، اعتبر عرفات أنه «لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بالقفز فوق الثورة الفلسطينية التي تشكل الرقم الصعب والأساسي في معادلة الشرق الأوسط. وأن القضية الفلسطينية هي

جوهر الصراع في المنطقة، ولا يمكن بتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني واستعادة أرضه، بما فيها القدس، الوصول إلى أي حل عادل في المنطقة» (النهار، ٢٩/١١/١٩٨٢). وأكد عرفات، أن الثورة الفلسطينية، ليست ثورة بندقية فحسب، بل ثورة في الفكر والمفاهيم والحضارة. وبأن الثورة الفلسطينية ستواصل نضالها بالبندقية، وجميع الطرق النضالية، سياسية كانت أم اعلامية وثقافية واقتصادية، في سبيل تحقيق أهدافها وحماية مسيرتها النضالية. وأضاف عرفات أن الغزو الصهيوني للبنان، أثبت أنه لم يستهدف المنظمة فحسب، بل استهدف الوجود الثقافي والحضاري والانساني والاقتصادي للأمة العربية، ولكن بالرغم من ذلك كله فإن الثقافة والحضارة العربية والدور الفلسطيني فيها، ستظل راسخة، في هذه الأرض العربية (السفير، ٢٩/١١/١٩٨٢).

اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد قررت جعل هذا اليوم، يوماً عالمياً، للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بهدف تأكيد شعوب العالم، حقوق هذا الشعب المشروعة، في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وتضامننا معه من أجل تحقيق أهدافه الوطنية. وفي هذه المناسبة أعلن عرفات، عشية اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن خطة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط، لا تحمل أي معنى جديد؛ إذا لم تضاف إليها إجراءات عملية تضغط على الحكومة الاسرائيلية، واعتبر أنها تهدف إلى امتصاص النقمة العربية على الجريمة التي ترتكبها اسرائيل في لبنان. وأشار عرفات، إلى أنه «بدلاً من أن تحاول الادارة الأميركية وقف هذا التردّي في الموقف، انصبحت الجهود والمواقف والتصريحات الأميركية التي تلت إعلان ريغان لخطته، على انتزاع اعتراف فلسطيني وعربي مسبق بدولة اسرائيل، كشرط مسبق لبدء عملية السلام، الأمر الذي يعيد الكرة من الملعب الاسرائيلي، ويلقيها في الملعب العربي». واعتبر عرفات أن المآسي والكوارث وتجارب النضال، التي عايشها الشعب الفلسطيني علمته، أن

التحركات الوطنية في الأرض المحتلة إبان الغزو الاسرائيلي للبنان

حول منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت إسرائيل تتوخى بعدوانها إضعاف المقاومة الوطنية في الخارج، الذي سينتج عنه إضعاف للمقاومة الموجودة في الداخل، مما يساعدها على إجبار فلسطينيي الضفة الغربية والقطاع على «التفاوض [معها] حول مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحه بيغن» (من مقال اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في هيرالد تريبيون، السفير، ١٩٨٢/٩/٢)، بعد «اقتناعهم بأنهم كانوا مخطئين في الاعتماد على المنظمة فقط» (تصريح يوسف بورغ، وزير الداخلية الاسرائيلي، المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٢). وأتى تركيز المسؤولين الاسرائيليين على إمكانية معاودة «مفاوضات الحكم الذاتي»، بعد إتمام خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، تعبيراً عن رغبتهم في إخراج هذه المفاوضات من الجمود الذي يحيط بها منذ أيار ١٩٨٠، خصوصاً بعد الخطوة المتقدمة التي خطوها نحو «الحكم الذاتي»، حيث كانوا قد باشروا بتنفيذ مشروع وزير الدفاع الخاص «بالادارة المدنية»^{*}؛ ويهدف

تتسم الأحداث التي تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ بدء الغزو الاسرائيلي للبنان، بأهمية خاصة، كون الرهان الأساسي للغزو هو المستقبل السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والمحدد من قبل إسرائيل في إطار «مشروع الحكم الذاتي». وبمطوحاته المعلنة والهادفة إلى تدمير البنية التحتية العسكرية والسياسية والإعلامية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كان الغزو بمثابة محاولة لتصفية الإرادة الوطنية لفلسطينيي الداخل، كما تركزت بشكل قاطع منذ مؤتمر القدس الوطني (المنعقد في ١٩٧٨/١٠/١)، والذي تبنى مطالب متناقضة مع اتفاقيات كامب ديفيد عامة، ومشروع الحكم الذاتي خاصة؛ وقد تلخصت هذه المطالب في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت الحكومة الاسرائيلية بحاجة إلى شن حملة عسكرية واسعة ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، نظراً إلى ترافق التأكيد المستمر على هذا البرنامج المعبر عن المطالب الوطنية الفلسطينية مع الالتفاف المتصاعد

* في ١٩٨١/١٠/٤، صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع على مشروع شارون المتعلق باعادة تنظيم الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبموجب هذا المشروع، تم استبدال الضباط الذين كانوا يتراأسون الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «المدني» (مثل: الصحة، التربية، الزراعة) بمدنيين اسرائيليين؛ بينما بقيت الدوائر المختصة بالشؤون العامة ذات الطابع «الأمني»، تحت إشراف ضباط من الجيش الاسرائيلي. وفي ١٩٨١/١١/١١، تولى منحيم ميلسون، مهام منصبه كرئيس «للادارة المدنية»، أي، عملياً، كرئيس للدوائر التابعة للحكم العسكري والمهتمة بالشؤون المصنفة على أنها «مدنية». وفي ١٩٨١/١٢/١، بدأ تطبيق «الادارة المدنية».

هذا المشروع إلى «اعداد الأرضية لتجسيد المرحلة الأولى» من اتفاقيات كامب ديفيد، وهي «مرحلة تطبيق الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات قبل حسم المكانة النهائية» للضفة الغربية وقطاع غزة التي يستوجب حسمها في رأي إسرائيل «... صراعاً سياسياً وشعبياً ضد منظمة التحرير وضد أنصار منظمة التحرير... وبناء بنية تحتية لإجراء حوار مع أوساط فلسطينية» مستعدة للقبول بالضم واللاحق الذي ينطوي عليه مشروع الحكم الذاتي (مقابلة إذاعية مع مناحيم ميلسون رئيس الإدارة المدنية بعد استقالته من منصبه، ر، إ، العدد ٢٧٢١، ٤-١١/١٠/١٩٨٢، ص ٤٠-٥٠). ولذلك، عملت الحكومة الاسرائيلية على خطين متزامنين: فبينما كانت تواصل هجومها العسكري على المقاومة الفلسطينية في لبنان، سعت إلى تصفية رموز المنظمة في الداخل، مستهدفة بشكل أساسي المجالس البلدية والجماعات الوطنية، كما أنها واصلت، بالمقابل، تعزيز دور «روابط القرى».

تعزيز روابط القرى

قامت سلطات الاحتلال بتعزيز «روابط القرى» التي أنشأتها إثر الاعلان عن «الإدارة المدنية»، آخذة في الحسبان مسألة انضمام فلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى مفاوضات الحكم الذاتي المرتقبة، كما صرح شارون إثر لقائه بزعماء «الروابط» في بيت - ايل في ٢٥/٨/١٩٨٢ (النهار، ٢٦/٨/١٩٨٢). و«الروابط»، التي تجسد آخر المحاولات الاسرائيلية لخلق بديل للزعامة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي المؤهلة من وجهة النظر الاسرائيلية للانضمام إلى المفاوضات؛ ولقد أكد شارون ذلك، خلال الاجتماع المذكور، حيث «تحدث معهم، وتحدثوا معه، وعاد وكرر أمامهم ما قاله في الكنيست علانية، وكذلك للصحافة، وهو أن إسرائيل - وهو كمسؤول عن الموضوع كونه وزيراً للدفاع - معنية بإجراء حوار مع أولئك الفلسطينيين الذين يريدون التقدم نحو السلام، عبر مسار المفاوضات، وليسوا من صفوف منظمة التحرير الفلسطينية» (حديث مناحيم ميلسون للاذاعة الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره). ومن جهته، قام

مصطفى دودين، رئيس «الروابط»، بتبريد تصريحات مماثلة، نذكر منها، على سبيل المثال، تصريحه حول اشتراك «الزعامة الجديدة» في التفاوض مع إسرائيل «سواء هزمت منظمة التحرير الفلسطينية هزيمة كاملة أم لا» في لبنان (المصدر نفسه، العدد ٢٦٦١، ١٨ و ١٩/٦/١٩٨٢، ص ٩-١٠).

وكان لا بد من تقوية «الروابط» على جميع الأصعدة، لتذليل الصعوبات التي تواجهها منذ إنشائها، بعد أن نجح الاحتلال خلال عام واحد في تأسيس حوالي عشرة «روابط» في بعض الأوساط الريفية البعيدة عن الأجواء النضالية السائدة في المدن. وخلال الغزو للبنان، استكمل تنظيمها عن طريق تأسيس روابط جديدة، مثال «رابطة القرى في نابلس» التي احتفل بتأسيسها في ٢/٧/١٩٨٢ (وفا، ٢/٧/١٩٨٢)، وسمح لها بإصدار صحيفة خاصة بها، تحمل اسم «أم القرى» صدر العدد الأول منها في ١٦/٦/١٩٨٢ (النهار، ١٧/٦/١٩٨٢). وقد اتضح جلياً أن المتعاونين مع الاحتلال «لا يتمتعون بأي شعبية وسط السكان بل يعتبرون قادة من الدرجة الثالثة» (السياسة، ٢٧/٣/١٩٨٢). ولذلك، جندت كافة الوسائل لتثبيتهم بالقوة، فمن جهة ازداد تسليحهم، الذي كان قد بدأ بناء على القرار الذي اتخذته شارون، والقاضي، بصرف الأموال «للروابط» لشراء السيارات العسكرية والسماح لها بتنظيم دوريات مسلحة داخل مناطقها وذلك إثر اغتيال رئيس «رابطة القرى في رام الله» في ١٧/١١/١٩٨١، ولقد، سلمت خلال شهر تموز أسلحة أوتوماتيكية «لرابطة القرية» في بلدة قباطية قضاء جنين (وفا، ٢٩/٧/١٩٨٢)، بالإضافة إلى استمرار تدريب أعضاء «الروابط» المختلفة في معسكرات حرس الحدود؛ ومن جهة أخرى، شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة ضد معارضي «الروابط»، ومن أبرز الحوادث: توقيف مخاتير منطقة بيت لحم طيلة نهار ٥/٦/١٩٨٢ لرفضهم التعامل مع «روابط القرى» ونشرهم بياناً في الصحف المقدسية يفضح مزاعم «الروابط» حول قيامها بمشاريع تطويرية (المصدر نفسه، ٥/٦/١٩٨٢). اعتقال ثلاث شخصيات من مدينة الخليل في ١٢/٧/١٩٨٢ لرفضهم الانضمام إلى

الباصات (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٣). ولكن، في ظل الظروف التي ستتشأ عن تصميم الاحتلال على إعطاء «الروابط» حق تحصيل بعض الرسوم، الخ... قد يصعب على الأهالي الاستمرار طويلاً في مقاطعتها، خاصة مع تزايد العراقيل الإدارية المتعددة التي تضعها السلطات الاسرائيلية أمام المجالس والبلديات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لمنعها من تقديم الخدمات العامة للمواطنين. من هنا، يأخذ النضال ضد «الروابط»، بوجهيه السياسي والعسكري، أهمية مزدوجة، فهو، من جهة، تعبير عن الرفض لكل ما أسفرت عنه «الإدارة المدنية»، ومن جهة أخرى، نضال لتأمين الحاجات الحياتية.

وقد تصاعد النضال ضد «روابط القرى» بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة. ولم تكن الاشتباكات التي وقعت في بيت كهل بين مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء «الروابط»، حادثاً معزولاً، حيث شهدت الضفة الغربية سلسلة من الأحداث العنيفة اعتراضاً على «الروابط»؛ ففي ١/٧/١٩٨٢ وقعت اشتباكات عنيفة في بلدة عصيرة الشمالية، قضاء نابلس، أدت إلى إصابة أربعة شبان من القرية واثنين من حرس الحدود الاسرائيليين بإصابات بالغة، أثناء التظاهرة التي انطلقت احتجاجاً على الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تأسيس «رابطة القرى في نابلس»، والتي تم على أثرها فرض حظر التجول على البلدة لعدة أيام (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٣). وفي حادث آخر، جرح ستة أشخاص في قرية رأس كركر، قرب رام الله، خلال تظاهرة ضد رابطة القرى المحلية، بينما هاجم عدد من أهالي قرية سعير، شمالي الخليل، يوم ١٩٨٢/٧/٢٥ زعيم رابطة القرى بالحجارة (السفير، ١٩٨٢/٧/٢٧). كما سجلت الأشهر الأخيرة، تصعيداً في العمليات العسكرية ضد أعضاء الروابط ومراكزها في مناطق مختلفة من الضفة؛ ففي البيرة قتل نضال زيد رمياً بالرصاص في ١٩٨٢/٧/٢٤ (وقفا، ١٩٨٢/٧/٢٧). وفي نابلس، جرت محاولتان ضد مكتب «رابطة القرى» فيها، إلا أنه تم اكتشاف القنبلة الموقوتة في المرتين خلال شهر آب (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٨/٣). وفي قرية

«رابطة القرى في الخليل»، وهم حسن بدر (المدير السابق في وزارة التربية والتعليم الأردنية)، كمال الننتشه (مدير سابق في الوزارة) عدنان جرادات (المدير السابق لحدى الجمعيات التعاونية) (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/١٤)؛ اعتقال أكثر من خمسين شخصاً في بلدة سعير، قضاء الخليل، ومصادرة هويات عشرات آخرين، بسبب تصديهم لاستفزازات «الروابط» في ١٩٨٢/٧/٢٨ (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٢٩). وقد ساهمت «الروابط» بدورها في عمليات الارهاب الموجهة ضد السكان. فعلى سبيل المثال، قامت في الفترة ما بين ٤-١٩٨٢/٧/٩ وفي منطقة نابلس وحدها باعتقال ٦٠٠ شخص تظاهروا ضد حفلة تأسيس «رابطة القرى في نابلس» (النهار، ١٩٨٢/٧/١٠)؛ وقتلت داوود الطاحوني (٢٥ عاماً) كما جرحت خمسة أشخاص آخرين في قرية بيت كهل، قرب الخليل، لاعتراضهم على وصل كهرباء القرية بكهرباء اسرائيل، علماً بأن القرويين كانوا قد اشتروا آلات لتوفير الكهرباء من مصادر أخرى (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٠). وبالإضافة إلى الاعتقالات العشوائية، والارهاب المسلح، يشكل حظر التجول شكلاً آخر من الضغط المتزايد الذي يمارس على السكان لجعلهم ينتسبون إلى «روابط القرى»، فقد فرض حظر التجول لمدة ثمانية أيام على بلدة الظاهرية، قضاء الخليل، بسبب مقاطعة الأهالي للرابطة المحلية (وقفا، ١٩٨٢/٧/٢٧). إن ما تتطلع إليه سلطات الاحتلال، هو جعل «الروابط» الجهة المخولة لتأمين معاملات السكان، بدلاً من البلديات. ولذلك، فإنها استمرت في توسيع صلاحياتها على صعيد حاجات السكان الحياتية اليومية. ففي المجال الحيوي الذي تشكله مسألة السفر إلى الأردن، بالنسبة لسكان الضفة والقطاع، تم في حزيران الماضي، حصر إصدار تصاريح السفر ب«روابط القرى» و«الإدارة المدنية». صحيح، أن الوعي الوطني يقود الأهالي إلى مقاطعة «الروابط»، ويشهد على ذلك حادث الباصات العاملة على خط قرية بني نعيم - مدينة الخليل، حيث رفض أصحاب الباصات الحصول على رخص من «رابطة القرى في الخليل» مقابل ٢,٥٠٠ دينار أردني، مما أدى إلى توقيف

بجاجة، قتل نايف بربوز طعناً بالسكين في ١٩٨٢/٩/١ (النهار، ١٩٨٢/٩/٢)؛ وفي ١٩٨٢/١١/٨، شنت مجموعة مسلحة من خمسة عناصر هجوماً على مكتب «الرابطة» في عصيرة الشمالية أسفر عن مقتل رئيس رابطة طمة، وجرح أربعة أعضاء من الرابطة (المسفيسر، ١٩٨٢/١١/٩).

لقد شكل تصعيد النضال بهذه الأشكال، الرد الملائم على الدور الخطير والمتزايد الذي تقوم به «الروابط»، والذي يعترض مسيرة النضال الوطني في الداخل، حيث جاء مترافقاً مع عملية عزل رؤساء البلديات المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي اعتبرتها الحكومة الاسرائيلية إجراء ضرورياً كي يتاح للذين يريدون ذلك التفاوض مع إسرائيل» (مؤتمر صحفي لميلسون، في القدس في ١٩٨٢/٣/٢٦، النهار، ١٩٨٢/٣/٢٧).

أقالة المجالس البلدية

لقد تبلورت الحرب ضد أنصار منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ إعلان «مشروع الحكم الذاتي»، أي مع تولي مناحم بيغن رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٧٧. غير أنها شهدت انعطافاً خطيراً في الأشهر الأخيرة، إذ تركزت على تجريد رؤساء البلديات، المنتخبين منذ عام ١٩٧٦ على قاعدة برنامج وطني مؤيد علناً للمنظمة، من كافة صلاحياتهم ومسؤولياتهم. فخلال السنوات الماضية تركزت المحاولات الهادفة إلى سلب رؤساء البلديات مكائنتهم الوطنية النضالية عبر أسلوبيين تمثل الأول بمحاكمتهم كما حدث في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، حين حكم على رئيس بلدية بيت جالا، بشارة داوود، بالسجن لمدة عامين، منها ستة أشهر فعلية بسبب ترؤسه لمظاهرة، رفع خلالها العلم الفلسطيني. وفي (أكتوبر) تشرين الأول ١٩٧٩، قُدّم كل من رئيس بلدية رام الله والخليل، كريم خلف وفهد القواسمة، إلى المحكمة بسبب التشاجر مع الشرطة أثناء مظاهرة جرت قبل عام من ذلك؛ وفي (مارس) آذار ١٩٧٩، احتجز رئيس المجلس البلدي لمدينة حلحول في مقر الحاكم العسكري بسبب دعوته للتظاهر وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠

اعتقل رئيس بلدية قلقيلية، أمين النصر، لقيام البلدية بنشر كتاب يدين الاحتلال. وأما الأسلوب الثاني المتمثل بعمليات الإبعاد، ففي (مايو) أيار ١٩٨٠ أبعدت سلطات الاحتلال كلاً من رئيس بلدية حلحول، محمد ملحم، ورئيس بلدية الخليل، فهد القواسمة، بسبب قيام سكان المدينتين بالرد على هجمات المستوطنين المسلحة؛ وكانت الجماهير قد أفشلت عام ١٩٧٩ محاولة طرد رئيس بلدية نابلس بسبب الانتفاضة التي شهدتها الأراضي المحتلة طيلة شهر كامل، من ١١/٨ - ١٢/٨/١٩٧٩. هذا بالإضافة إلى محاولات الاغتيال التي تعرض لها في (يونيو) حزيران ١٩٨٠ كل من رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة. ذلك كله، إلى جانب التضييق المستمر على البلديات والتدخل في شؤونها الخاصة، وفرض الاقامات الاجبارية من حين لآخر على بعض رؤسائها. أما الآن فإنه يجري تنفيذ خطة شاملة تعتمد على إقالة كل رئيس بلدية أو كافة أعضاء أي مجلس بلدي يعارض سياسة «الإدارة المدنية»، واستبدالهم بمدنيين فلسطينيين متعاونين مع الاحتلال، وإن تعذر ذلك، فيضباط إسرائيليين. وبما أن الموقف المشترك للمجالس البلدية والقروية هو رفض التعامل مع ممثلي «الإدارة المدنية» في قضائهم، فذلك يعني أن الإقالات التي اتخذت قرارات بشأنها حتى أواخر شهر (نوفمبر) تشرين الثاني ١٩٨٢، لن تكون الأخيرة. وهي تشمل بلديات المدن والقرى التسعة التالية:

- ١ - البيرة: أقيّل المجلس البلدي في ٢/١٨، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكان ابراهيم الطويل.
- ٢ - رام الله: أقيّل رئيس البلدية، كريم خلف، في ٣/٢٥، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكانه.
- ٣ - عنتابا: أقيّل رئيس البلدية وجيد الحمد الله في نهاية شهر (ابريل) نيسان ١٩٨٢.
- ٤ - نابلس: حل المجلس البلدي في ٦/١٥، وذلك بعد أن كان بسام الشكعة قد أقيّل من منصبه في ٣/٢٥، حيث تم تعيين ضابط اسرائيلي من الإدارة المدنية مكانه.
- ٥ - دورا: حل المجلس البلدي في ٦/١٥، وتم تعيين مجلس جديد برئاسة عبد الفتاح دودين.
- ٦ - جنين: حل المجلس البلدي في ٧/٦، وكان يترأسه أحمد شوقي موسى، وتضمنت الإقالة

قراراً بالتحفظ على خزانة المجلس البلدي.
٧ - غزة: أقبل رئيس البلدية رشاد الشوا في ٧/٩، وفي ٧/٣٠ تم تعيين حمزة تركماني مكانه.

٨ - دير ديبوان: حل المجلس البلدي في ٧/١١، وكان يرأسه حجازي مضية. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، ولكنها استبدلت في ٧/٢٧ بلجنة أخرى من ثلاثة أعضاء أيضاً، وهم: سليمان أبو سنينة، جميل سليم صباح، ونبيل الحاج.

٩ - قلقيلية: حل المجلس البلدي في ٧/٢٦، الذي كان يرأسه الحاج أمين النصر. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، وهم: عبد الرحمن أبو سنينة، يوسف شعيب، ويوسف ملحم.

وتجدد الإشارة إلى أن هناك عدداً من البلديات والمجالس القروية، هي على وشك أن تتسلم قرارات إقالتها بسبب معارضتها للإدارة المدنية، منها: ١- المجلس القروي في بتير، الذي رفض في ١٩٨٢/٦/٣، طلباً بتوجيه دعوة إلى مسؤول الإدارة المدنية» في قضاء بيت لحم لزيارة القرية (وفا، ١٩٨٢/٦/٤)؛ ٢- المجلس القروي في كل من اليامون وسيلة الحارثية، إذ رفض المجلسان في ١٩٨٢/٦/٤ استقبال مسؤول الإدارة المدنية» في قضاء جنين (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٥)؛ ٣- بلدية الخليل، حيث صرح رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشة، أن مشكلة دفع فواتير الكهرباء التي يثيرها المحتل ليست إلا عذراً لحل المجلس البلدي الذي رفض كسواه، «الإدارة المدنية»، (السفير، ١٩٨٢/١٠/٢٢).

وتمارس سلطات الاحتلال مختلف الضغوطات لتثبيت رؤساء البلديات الذين قامت بتعيينهم، وإجبار الأهالي على التعامل معهم. وتعاني مدن عديدة من هذا الوضع منها على سبيل المثال مدينة البيرة، التي ترفض الاعتراف بالضابط المعين مكان ابراهيم الطويل. ومن جهة أخرى، فرضت الإقامة الجبرية على معظم رؤساء البلديات المقالين لمنعهم من القيام بأي نشاط، وشمل هذا الاجراء كلاً من كريم خلف (في ١٩٨٢/٣/٢٧)، ويسام الشكعة (في ١٩٨٢/٦/٤)، وألحاج أمين النصر وأحمد شوقي موسى (في ١٩٨٢/٧/٢٦)، كما أن هذا

الاجراء فرض أيضاً على عائلة رئيس بلدية نابلس وابنة، خليل الطيرة، عضو المجلس البلدي لمدينة نابلس (في ١٩٨٢/٨/٢٦).

خاضت الضفة الغربية وقطاع غزة معركة سياسية ضد إقالة رؤساء ومجالس البلديات. وفور إعلان حل مجلس بلدية البيرة، أعلنت البلديات وغالبية المجالس القروية، تعليق أعمالها احتجاجاً، خاصة وأن الترابط مع ما كان يجري في لبنان لم يكن غائباً عنها. وقد صرح بسام الشكعة، أثر حل مجلسي بلديتي نابلس ودورا «أن توقيت قرار حل المجلسين جاء مترافقاً مع الغزو الاسرائيلي للبنان الذي يهدف إلى تحطيم منظمة التحرير كقوة عسكرية» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/١٧). وفي بيان أصدره ونشر في الصحف العربية الثالث التي تصدر في القدس، أكد الشكعة أن إسرائيل تسعى لاستئصال التنظيمات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٣). ولدى حل مجلس بلدية جنين، أصدر رؤساء بلديات الضفة والقطاع، بياناً في ١٩٨٢/٧/٧ استنكروا فيه هذا الاجراء، مطالبين باقامة دولة فلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (النهار، ١٩٨٢/٧/٨).

الحملة ضد الجامعات

تعرضت الأوساط الجامعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في ضوء الغزو الاسرائيلي للبنان، لحملة واسعة لم تخل من أعمال القمع العنيفة. شملت بشكل خاص «جامعة بيرزيت» القريبة من رام الله، التي أغلقت لمدة ثلاثة أشهر بناء على قرار اتخذ بطلب من وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون (في ١٩٨٢/٧/٨). وكان القرار الجديد هو الثالث من نوعه خلال العام الدراسي الحالي، حيث كان قد تم إغلاق الجامعة من ١٩٨١/١١/٤ إلى ١٩٨٢/١/٥، ومن ثم في ١٩٨٢/٢/١٦ لمدة شهرين. وفي هذه المرة أيضاً، اعترف بيان عسكري بأن الهدف من هذا الاجراء هو منع الطلاب من التعبير عن مواقفهم الوطنية، وأن قرار الإغلاق اتخذ بسبب «الاضطرابات التي تسود الجامعة على رغم التحذيرات المتكررة من السلطات الاسرائيلية» (المصدر نفسه،

١٩٨٢/٧/٩). و «الاضطرابات» المعنية هنا هي المظاهرات التي قام بها الطلاب ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، والتي لم تتوقف كما رغب الاحتلال، بل استمرت حيث تظاهر الطلاب فور صدور القرار، وجابوا شوارع رام الله قبل أن يتم تفريقهم بالرصاص، وقنابل الغاز المسيلة للدموع؛ كما تظاهروا أيضاً (في ١٩٨٢/٧/١٢)، مطلّين هتافات تعبر عن تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اعتقل خمسون طالباً من بينهم. ولمنع الاحتلال من عرقلة سنتهم الدراسية، حاول الطلاب وبمساعدة أساتذتهم إيجاد مقر مؤقت لمتابعة دروسهم، فتوجهوا إلى ثلاث مؤسسات تعليمية في القدس الشرقية، غير أنهم منعوا من الدخول إليها واعتقل العديد منهم (ر، إ، إ، العدد ٢٦٧٨، ٨ و ٩/٧/١٩٨٢، ص ١٥، وفا، ١٩٨٢/٧/١٣؛ النهار، ١٩٨٢/٧/١٣). وقد احتجت إدارة الجامعة على هذه الحملة ووصفتها بأنها «تهدف في نهاية الأمر إلى القضاء على الجامعة». كما أكدت «أن السلطات الاسرائيلية تحسن انتهاز الفرصة إذ أن حرب لبنان تحظى بكل الاهتمام وتبرر أي (إجراءات طارئة)». وحذر سليم تماري، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة، من خطورة ما يحصل، قائلاً «لن يمكننا في ظل هذه الظروف اتباع برنامج تعليمي متصل رغم البرامج الطارئة التي وضعت، كما أصبحنا مهددين بعدم تسجيل طلبة جدد في العام المقبل وبالانتهاء كجامعة». ومن جهته، أشار غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، «إلى أن إسرائيل تشعر أن بإمكانها أن تفعل كل ما يحلو لها، فهي لا تكتثر بموجة الانتقادات التي تلت قرار إغلاق الجامعة داخل إسرائيل وخارجها» (السفير، ١٩٨٢/٧/١٦).

وتمشياً مع سياسة تفرغ الجامعات لتعطيل دورها التربوي الوطني، ابتكرت «الإدارة المدنية» مسألة «التعهد» ووضعت كشرط للسماح للأساتذة الأجانب، الذين يشكلون العمود الفقري في الجهاز التعليمي للجامعات الثلاثة القائمة في الضفة الغربية، بمواصلة التدريس؛ وفي حال الامتناع عن «التعهد»، تُلغى تأشيراتهم. ولقد فرضت عليهم التوقيع على ما يلي: «انني أتعهد بالامتناع عن القيام بأي عمل أو تقديم أي خدمة يحتمل أن تشكل مساعدة أو تأييداً

للمنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية أو إلى منظمات معادية أخرى كما يحدها القانون» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). والمطالبة بهذا «التعهد»، تشكل، دون شك، انتهاكاً خطيراً «لحرية الرأي ومساساً باستقلال الجامعات»، كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده أساتذة جامعة بيرزيت في ١٩٨٢/١١/١١ (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٦)؛ بالإضافة إلى أن النص بحد ذاته، وكونه لم يحدد ما هي «الأعمال» أو «الخدمات الممنوعة»، يظل يسمح للاحتلال بالتصرف العشوائي. وقد أدى الموقف الرافض الذي اتخذه الأساتذة الجامعيون، بالامتناع عن التوقيع على «التعهد»، إلى طرد أكثر من عشرين أستاذاً من الجامعات الثلاثة. وشمل الطرد: سبعة أساتذة من «جامعة النجاح» في نابلس (طرد ثلاثة منهم في ١٩٨٢/٩/١٢، واثنين في ١٩٨٢/١٠/٢٦، بالإضافة إلى رئيس الجامعة، الدكتور منذر صلاح، الذي طرد في ١٩٨٢/١٠/٢١، ونائب رئيس الجامعة، الدكتور عبد الرحمن شاهين الذي طرد في ١٩٨٢/١٠/٥. وكان ما مجموعه ثمانية وعشرون أستاذاً أجنبياً من الجامعة نفسها قد رفضوا «التعهد»؛ وثلاثة عشر أستاذاً من «جامعة بيرزيت» أبلغوا بطردهم في ١٩٨٢/١١/١١، ومن المتوقع أن يتم إبعاد خمسة عشر آخرين من الجامعة نفسها؛ وأستاذ من «جامعة بيت لحم» (النهار، ٩/١٣ و ١٩٨٢/١٠/٢٧؛ السفير، ١٠/٦ و ١٠/٢٢ و ١١/٧ و ١٩٨٢/١١/١١). وهناك الآن أقسام بكاملها مهددة بالتوقيف. وقد أشار أحد أساتذة جامعة بيرزيت إلى هذا الخطر بقوله «لقد اضطر ثمانية أساتذة من أصل أحد عشر في القسم الذي نعمل فيه للرحيل، وسيتمتع على الجامعة أن تغير برامجها» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢١). وندد المتحدث باسم اتحاد الطلبة في الجامعة المذكورة بالحملة التي تشن ضد الأوساط الجامعية في الضفة، مؤكداً «أن الشعب الفلسطيني يتعرض لمؤامرة واسعة النطاق تستهدف إضعاف مؤسساته الوطنية... إن السلطات الاسرائيلية طالبت برحيل الأساتذة لضعاف المستوى الأكاديمي في الأراضي المحتلة وطلبتهم بتوقيع وثيقة، هم إذا وقعوها

يتعاونون مع المحتل وإذا رفضوا توقيعها يتعين رحيلهم، وفي كلا الحالتين ستعاني الجامعة من ضعف المستوى الأكاديمي» (المصدر نفسه).

التأكيد على المطالب الوطنية: دولة مستقلة ووحداية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية

عندما شنت إسرائيل حملتها العسكرية ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة خارجة لتوها من أهم تحركات خاضتها منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧، حيث تواصلت المظاهرات العنيفة دون انقطاع تقريباً، منذ أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ وحتى نيسان (أبريل) ١٩٨٢، متصدية لتطبيق مشروع «الإدارة المدنية»، ولقراري إغلاق جامعة بيرزيت، ولبدء تنفيذ خطة إقالة رؤساء البلديات. وكانت حصيلة هذه المظاهرات عشرات الشهداء والجرحى في صفوف المتظاهرين، الذين جوبهوا برصاص كل من الجنود والمستوطنين وأعضاء «روابط القرى»، بشكل لم يسبق له مثيل، مما جعل بسام الشكعة يصرح «أن الاسرائيليين يقمعوننا بشدة متزايدة. ونعلم الآن أنهم يطلقون النار لأي سبب كان. لذلك، نحن ننصح بعدم المقاومة الشديدة... لأن ذلك يعني مجزرة» (النهار، ١٩٨٢/٧/٦). ولقد تفاعلت الجماهير الفلسطينية في الداخل مع أحداث لبنان، ومع ما طرح من مشروعات مختلفة لحل قضية الشرق الأوسط بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، ومع أصداء المجازر التي وقعت في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وكانوا على يقين بأن ما يجري في لبنان ما هو إلا امتداداً لما يجري في ساحتهم. وتميز استنكارهم لهذه الأحداث، والذي عبروا عنه بكافة الوسائل النضالية المتاحة لهم: من بيانات، ومظاهرات، واضرابات، بالالتزام الثابت بشريعة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية وخطها النضالي، والتأكيد على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو إقامة دولة وطنية مستقلة. وقد أثبت هذا الالتزام، والتأكيد، فشل المقولة الاسرائيلية بأن ضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سيقود إلى فرض مشروع «الحكم الذاتي» عبر إضعاف الحركة الوطنية في الأراضي المحتلة

عام ١٩٦٧. وتضمنت البيانات المختلفة التي أصدرتها الهيئات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء تلك الموجهة للداخل أو إلى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية، تنديداً بالصمت العربي تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان، بالإضافة إلى التأكيد على المطالب الوطنية. وقد نص بيان رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، الموجه إلى الجماهير الفلسطينية في الداخل، والصادر في ٦/١٠ على التوالي: «إن رؤساء البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة يستتكرون الحملة الاسرائيلية ضد إخواننا الفلسطينيين في الجنوب اللبناني التي تستهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لتمرير الحلل التصفوية ويدينون الصمت العربي ويطالبون كافة الأشقاء العرب القيام بالالتزام القومي والوطني تجاه الشعب الفلسطيني ويناشدون كافة القوى المحبة للسلام في العالم العمل لوقف ما يرتكب ضد شعبنا ويؤكدون أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني تقوده لتحقيق تطلعاته الوطنية في التحرير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (وقفا، ١٩٨٢/٦/١٠). وجاء في البيان الداخلي الثاني الذي أصدرته البلديات في ١٩٨٢/٦/٢٠ بعد استكمال الحصار على بيروت الغربية، ما يلي: «على ضوء ما يجري ضد شعبنا الفلسطيني واللبناني في لبنان، وأمام مؤامرة الصمت العربي والتواطؤ الدولي ومحاولة تصفية الثورة الفلسطينية وتمير الحلل الاستسلامية فإننا نؤكد تأييدنا الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ونحيي صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني في المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية وندين الحكومات والأنظمة العربية لموقفها التأمري المتمثل بالصمت والتواطؤ مع قوى الغزو وامتناعها عن تقديم يد العون لجماهير الشعبين الفلسطيني واللبناني ونشجب الموقف الأمريكي المتآمر على الشعب الفلسطيني وعلى حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة على تراب وطنه» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢). وفي بيان ثالث صدر باسم كافة الهيئات

« ٤ - لقد أثبتت مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية ضرورة التمييز الواضح بين معسكر الإعداء والأصدقاء. ولذلك، فإن الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة يدعو إلى مزيد من الجرأة في كشف الأمبريالية وأدواتها الأنظمة العربية، داخل العالم العربي وخارجه، ويدعو بالتالي إلى التلاحم العميق مع حركات التحرر العربية والعالمية ومع معسكر الدول الاشتراكية والصديقة.

« ٥ - ان مشروع الرئيس الأميركي الذي يأتي في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على لبنان يأتي على أرضية في جني ثمار العدوان لصالحه وليس غريباً والحالة هذه أن لا يلبى هذا المشروع الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والإنسانية ويصر على التمسك بمسيرة كامب ديفيد التي رفضها الشعب الفلسطيني قيادة وشعباً» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٦).

وتبنت المؤسسات الوطنية، في الوثائق التي وجهتها إلى الرأي العام العالمي والمحافل الدولية، المواقف ذاتها. ففي البيان الذي وجهته أكثر من خمسة عشر منظمة وهيئة وطنية وشعبية إلى الرأي العام العالمي (في ١٩٨٢/٦/٢٩)، أعيد التأكيد على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى «المطالبة بالانسحاب الفوري للغزاة من لبنان» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٦/٢٩). وفي برقية وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة (في ١٩٨٢/٧/٤)، أكدت الهيئات والمؤسسات الوطنية التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية، ونبهت إلى أن «الهجوم الإسرائيلي الأخير على المنظمة بكوادرها وهيئاتها وأماكن تواجدها في لبنان يتم في تعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختياره لقيادته الشرعية وهو يتعارض كذلك مع إرادة المجتمع الدولي ممثلاً بقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٣٦ الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٢، كما أنه يتعارض مع قرار قمة الرباط». ونددت «بالمجزرة الرهيبة» التي ترتكب في لبنان، كما أشارت إلى أن قرارات كامب ديفيد ومشروع الإدارة المدنية، لا تحققان أغراض ومرامي القرار الدولي المشار إليه (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٤؛ السفير، ١٩٨٢/٧/٥).

والمؤسسات الوطنية في الضفة والقطاع (في ١٩٨٢/٩/٥)، أي بعد انتهاء خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وقيام الرئيس الأميركي رونالد ريغان بالاعلان عن مشروعه الخاص بالشرق الأوسط، ووجهت التحية للسياسة السلمية التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية خلال أحداث لبنان، وجاء في البيان «أن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة... يحيي بفخر واعتزاز الموقف الحكيم الذي وقفته قيادته الشرعية والوحيدة منظمة التحرير الفلسطينية، بوجه العدوان على لبنان». وبعد أن أكد البيان مجدداً أن العدوان على لبنان لم يأخذ مداه إلا بسبب «السكوت المريب» للأنظمة العربية، ذكر بصحة الموقف الذي أعلنه مؤتمر القمة العربي، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، الراض لاتفاقيات كامب ديفيد، نظراً إلى أن مسيرة كامب ديفيد «لم تفرز منذ إقرارها إلا المآسي لشعوب المنطقة والتنكر لحقوقها الشرعية». وتضمن البيان، وللمرة الأولى، جواب جماهير الأراضي المحتلة على مشروع ريغان، حين أشار إلى «أن الولايات المتحدة ورببيتها إسرائيل تسعيان الآن لقطف ثمار عدوانها على لبنان، وعلى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي الخارج...». وأعلن الموقعون على البيان خمس نقاط أساسية. وباستثناء النقطة الخامسة التي تنطبق على مشروع ريغان، فإن النقاط الأربعة الأولى تتناول المطالب الوطنية المعروفة، ولكن مجرد ذكرها بعد انتهاء معركة بيروت، يجدد من معانيها. وهذه المبادئ، هي:

« ١ - ان الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج وحدة واحدة وأن م. ت. ف. هي ممثله الشرعي والوحيد.

« ٢ - ان حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة لا يمكن أن تكون موضع مساومة.

« ٣ - ان نضال الشعب الفلسطيني سيستمر ضد المؤامرات التي تحاك داخل الأرض المحتلة وخارجها. ولذلك يرفض الاحتلال ويفرض جميع إفرازاته من استيطان وإدارات مدنية وإجراءات تعسفية تمارس ويفرض كذلك محاولات احتواء م. ت. ف. من أي جهة كانت، ويعلن أنه سيناضل من أجل استقلال القرار الفلسطيني من أي تأثير كان.

(السفير، ٧/٣ و ٧/٥ و ٧/٨ و ٧/١٠/١٩٨٢؛
 النهار، ٧/٣ و ٧/٦ و ٧/٨ و ٧/١٠/١٩٨٢؛
 وفا، ٧/٤ و ٧/٨/١٩٨٢؛ ر.إ.إ. العدد
 ٢٦٧٦، ٦ و ٧/٧/١٩٨٢، ص ١٤).
 وعندما اشتد القصف والحصار على بيروت
 الغربية، قامت مظاهرتان في القدس الشرقية،
 وقد شارك في الأولى، التي جرت في
 ٧/٩/١٩٨٢، أكثر من عشرة آلاف شخص،
 بينما شارك في الثانية، التي جرت في
 ٧/١٦/١٩٨٢، أكثر من عشرين ألف شخص.
 وتميزت المظاهرتان بعنفهما، حيث القيت الحجارة
 على الجنود وأحرقت الدواب أثناء الهتاف
 للحمود الفلسطيني - اللبناني في لبنان وللقائد
 العام للثورة الفلسطينية (السفير و النهار،
 ٧/١٠/١٩٨٢؛ وفا، ٧/١٦/١٩٨٢). وفيما بعد،
 جرت (في ٧/٢٦/١٩٨٢) مظاهرات حاشدة في
 مختلف مدن وقرى الضفة الغربية، ندد فيها
 المتظاهرون بالغزو الاسرائيلي للبنان،
 وبممارسات «روابط القرى»، وبالإجراءات التي
 اتخذت ضد المؤسسات الوطنية (وفا،
 ٧/٢٦/١٩٨٢). وتجاوباً مع التحرك النسائي في
 العالم، وتضامناً مع نساء بيروت الغربية
 المعتصمات في الجامعة الأميركية، قامت نساء
 الضفة بتحركهن الخاص. فاعتصمت مائتا امرأة
 يمثلن كافة التجمعات النسائية في الضفة، في
 المسجد الكبير في نابلس، بينما تظاهرت حوالي
 مائة امرأة في بيت لحم (في ١٦/٨/١٩٨٢)،
 كما جرت تظاهرة نسائية أمام مقر القنصلية
 الأميركية في القدس (في ٢٧/٨/١٩٨٢)
 (السفير، ١٧/٨/١٩٨٢؛ السفير و وفا،
 ١٧ و ١٩٨٢/٨/٢٨). وغداة خروج آخر دفعة
 من المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، تصاعدت
 المظاهرات مجدداً، وسقط خلالها الشهيد محمد
 أبو مورلي (١٧ سنة) برصاص الجنود في نابلس
 (في ٣/٩/١٩٨٢)، في حين استمرت المظاهرات
 في بقية المدن والقرى الفلسطينية. وفي حينه
 (١١/٩/١٩٨٢) أعلن ناطق باسم الجيش
 الاسرائيلي أن الشبان يقومون برشق السيارات
 العسكرية الاسرائيلية في أنحاء مختلفة من
 الضفة، وأشار إلى أن قنبلة قد ألقيت على دورية
 اسرائيلية لدى مرورها ما بين القنا - وشومرون
 في حين كتبت الشعارات المعادية لاسرائيل في

وقد انطلقت العديد من المظاهرات الطلابية
 والنسائية تجسيدا للمواقف المثبتة في جميع
 هذه الوثائق، كان من أبرزها: المظاهرات الطلابية
 التي شهدتها كل من رام الله، ونابلس وبيت لحم
 من ٨ إلى ١١/٦/١٩٨٢، والتي أسفرت عن
 جرح خمسة طلاب من «جامعة النجاح» برصاص
 الجنود (في ٦/٨)، وثلاثة طلاب آخرين في
 نابلس (في ١٠ و ٦/١١)، وعن استشهاد محمود
 الأسمر من نابلس (٢٦ عاماً، في ١١/٦)
 (السفير، ٦/٩ و ١٣/٦/١٩٨٢؛ النهار، ١٠/٦
 و ١٣/٦/١٩٨٢؛ وفا، ١٠/٦ و ١٣/٦/١٩٨٢)؛
 والمظاهرة السلمية التي قام بها أكثر من
 خمسمائة طالب وأستاذ في جامعة بيرزيت في
 ١٧/٦/١٩٨٢ (السفير، ١٨/٦/١٩٨٢)
 والمظاهرات التي رافقت الاضراب
 العام الذي نفذته الضفة الغربية وقطاع غزة
 والقدس الشرقية، بجميع مؤسساتها الرسمية
 ومتاجرهما، استجابة للدعوة التي وجهتها الهيئات
 والمنظمات (في ٢/٧/١٩٨٢) للاضراب العام
 يومي ٤ و ٥ تموز (يولي) «تعبيراً عن التضامن
 مع الثورة الفلسطينية وضحايا العدوان
 الاسرائيلي على لبنان». وقد تخلت الاضراب
 العام اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين من جهة
 وأعضاء «روابط القرى» والجيش الاسرائيلي من
 جهة أخرى، في أماكن مختلفة من الضفة، أدت،
 في يوم ٤/٧ فقط، إلى استشهاد اثنين وجرح
 اثنين وتسعين آخرين. ومن أهم الاشتباكات التي
 وقعت بين المضربين وأعضاء «روابط القرى»
 تلك التي جرت في قرية بيت سيرا، حيث استعمل
 العملاء الأسلحة التي يزودهم بها الحاكم
 العسكري لمنع الأهالي من تنفيذ الاضراب العام،
 فجرحوا ستة من الأهالي (في ٤/٧/١٩٨٢).
 وفي قرية الظاهرية (بالقرب من الخليل)، جرح
 «أعضاء الروابط» ستة من الأهالي (في
 ٥/٧/١٩٨٢). في حين واصل طلاب بيرزيت
 ورام الله مظاهراتهم الحاشدة (في
 ٦ و ٧/٧/١٩٨٢). وفي هذه المظاهرات رفعت
 الأعلام الفلسطينية في أنحاء مختلفة من الضفة.
 وقامت السلطات بحملة اعتقال واسعة في
 الوسط الطلابي خاصة. وقد اعترفت الشرطة
 الاسرائيلية بأن عدد الموقوفين (في الفترة ما بين
 ٤ إلى ٩/٧/١٩٨٢) بلغ ستمائة شخص

المقاومة الفلسطينية — عربياً

العلاقات الفلسطينية — العربية

اسرائيل التي تضع العراقيل لتأخير سحب قواتها. ولذلك فنحن لسنا معنيين باحراج لبنان، بل نؤكد على مرونة كبيرة واستعداد لمناقشة جميع القضايا بما يخدم لبنان وفلسطين» (السفير، ١١/٧/١٩٨٢). وأشاد المسؤول بما ورد في خطاب الرئيس اللبناني أمين الجميل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي (المصدر نفسه). أما السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أبلغ المسؤولين اللبنانيين أنه «مستعد لحل أي خلاف لبناني — فلسطيني بروح الأخوة، بما في ذلك مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في البقاع والشمال»، (النهاري، ١٣/١١/١٩٨٢). كما أوضح طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن «م.ت.ف. على استعداد للبدء في مفاوضات سياسية مع الحكومة اللبنانية لتنظيم العلاقات الثنائية وضمان حقوق شعبنا ضمن إطار السيادة اللبنانية... ونؤكد ثقنتنا بالرئيس أمين الجميل الذي سبق لنا أن تعرفنا إليه في مناسبات سابقة... وكانت له مواقف متميزة سواء بالنسبة الى دورة العنف الدموي التي شهدتها لبنان أو بالنسبة الى الخلافات الفلسطينية — اللبنانية أو بالنسبة إلى الموقف من اسرائيل» (السفير، ١٤/١١/١٩٨٢). وتنتظر العلاقات اللبنانية — الفلسطينية، كي تنتظم في اطارها الصحيح، حلولاً تتعلق بنقطين:

علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع كل من لبنان والأردن وسوريا، احتلت، بما تثيره من اشكالات ومن وجهات نظر متعددة، واجهة اهتمام القيادة الفلسطينية والزعامات العربية المعنية. وقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا التقرير سلسلة من الأنشطة التي استهدفت بلورة وحل المواقف والمشاكل الواردة في سياق تطور هذه العلاقات، وصولاً إلى توحيد الموقف الفلسطيني بشأنها، كما تجلى في البيان الصادر عن اجتماع القيادة الفلسطينية في عدن في ٥/١٢/١٩٨٢.

١ — العلاقات اللبنانية — الفلسطينية: يبدو أن الاتجاه العام للعلاقات الفلسطينية — اللبنانية ينحرف الى الايجابية. وتعكس المواقف والتصريحات المختلفة، في هذا الشأن، جواً من الثقة وحسن النوايا. فقد شدد خليل الوزير (أبوجهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، على ضرورة التوصل الى اتفاق مع الحكومة اللبنانية لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في لبنان. وقال: «نحن على استعداد للبحث في كل شيء مع الحكومة اللبنانية في طريقة تنسجم مع وحدة لبنان وسيادته واستقلاله وتكون مفيدة كذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمدنيين الفلسطينيين الذين لا يزالون في لبنان» (النهاري، ٢/١١/١٩٨٢). وقال مسؤول فلسطيني لم يذكر اسمه: «اننا نؤكد مرة أخرى حرصنا على علاقات واضحة ومتميزة مع الأخوة في لبنان، وندرك طبيعة مطامع

١ - الوجود الفلسطيني المسلح.
٢ - وضع المدنيين الفلسطينيين في لبنان.
فبالنسبة الى النقطة الأولى، قال الرئيس شفيق الوزان: «أن الوجود الفلسطيني ليس مشكلة في ذاته. لأن مالدينا من معلومات وتطمينات نتيجة كل الاتصالات الجارية في هذا الشأن، مباشرة أو غير مباشرة، يجعلنا نطمئن إلى أن هذا الأمر سيتم في الوقت المناسب» (النههار، ١٧/١١/١٩٨٢). ومن جهته، أوضح صلاح خلف «أبو أياد» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: «أن القوات الفلسطينية مستعدة للانسحاب من لبنان اذا طلبت السلطات اللبنانية منها ذلك. وأن هذا الموقف قد عرض في رسالة وجهت الى الرئيس اللبناني أمين الجميل» (السفير، ٤/١٢/١٩٨٢).

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فلم تفصح الحكومة اللبنانية، حتى الآن، عن اتجاهاتها العملية. إلا أن الطرفين، اللبناني والسعودي، أكدا خلال زيارة الرئيس الجميل الى الرياض «دعم الشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه السليب عبر ممثله الشرعي م. ت. ف.» (النههار العربي والدولي، ٢٨/١١/١٩٨٢). وكان السيد وليد جنبلاط قد قال: «لا بد أن يعطى المقيم الفلسطيني في لبنان الحد الأدنى من الاستقرار والأمن حتى تصل القضية الفلسطينية الى حل نهائي... المواطن الفلسطيني المقيم في لبنان منذ عام ١٩٤٨ من حقه أن يعيش على هذه الأرض حتى يسترد حقوقه المغتصبة» (الحوادث، ٢٦/١١/١٩٨٢).

٢ - العلاقات الأردنية - الفلسطينية: أثارت الاتصالات الفلسطينية - الأردنية المتعلقة بموضوع الاتحاد الكونفدرالي زواج سياسية كثيرة لم تهدأ حتى الآن. وكان الخلاف الفلسطيني الداخلي على هذه النقطة يتغذى، دوماً، من أطراف عربية ساءها انفراد قيادة م. ت. ف. في اتخاذ القرارات السياسية بشكل مستقل. وقد تباينت الآراء، في موضوع الاتحاد الكونفدرالي الى درجة ترتب عليها بروز مواقف سياسية علنية خطيرة وانقسامية. وكانت هذه المواقف، في الغالب، تفتقر الى الموضوعية وبعد النظر والتقدير الدقيق للموقف العربي العام. ونجحت بعض الأطراف الفلسطينية، الى حد ما، في الايهام أن المحادثات الأردنية - الفلسطينية سوف تقضي الى النتائج التالية:

(أ) التنازل عن اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ب) اسقاط تمثيل م. ت. ف. الشرعي للشعب الفلسطيني.

(ج) تفويض الملك حسين بحق تمثيل الفلسطينيين.

(د) الدخول في المشروع الأميركي العام من بوابة خطة ريفان للسلام.

على أية حال، أثبت «بيان عدن» أن العديد من المواقف لم يكن أكثر من أوهمام، وأن قيادة

الموقف قد عرض في رسالة وجهت الى الرئيس اللبناني أمين الجميل» (السفير، ٤/١٢/١٩٨٢). أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فلم تفصح الحكومة اللبنانية، حتى الآن، عن اتجاهاتها العملية. إلا أن الطرفين، اللبناني والسعودي، أكدا خلال زيارة الرئيس الجميل الى الرياض «دعم الشعب الفلسطيني من أجل استعادة وطنه السليب عبر ممثله الشرعي م. ت. ف.» (النههار العربي والدولي، ٢٨/١١/١٩٨٢). وكان السيد وليد جنبلاط قد قال: «لا بد أن يعطى المقيم الفلسطيني في لبنان الحد الأدنى من الاستقرار والأمن حتى تصل القضية الفلسطينية الى حل نهائي... المواطن الفلسطيني المقيم في لبنان منذ عام ١٩٤٨ من حقه أن يعيش على هذه الأرض حتى يسترد حقوقه المغتصبة» (الحوادث، ٢٦/١١/١٩٨٢).

في مجال آخر تعرض الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، الى ممارسات بعض أطراف المقاومة الفلسطينية في لهجة قريبة من العتب، فقال: «كم كنت أتمنى أن لا تكون المقاومة الفلسطينية في الموقع الذي كانت فيه في لبنان. لأن مافعله البعض منهم خرب لبنان وخرب القضية الفلسطينية. لقد كنت صديقاً قريباً للسيد ياسر عرفات وكنا نلتقي دائماً ونجتمع باستمرار. وكان يزورني في هذا المكتب ويتبادل وجهات النظر والآراء بكل صراحة» (المصدر نفسه). وانتقد النائب البير مخيبر اعلان المجلس المركزي الفلسطيني رفضه مشروع السلام الأميركي معتبراً «أن رفض السيد ياسر عرفات دمر لبنان وسبب له الاحتلال الاسرائيلي المذل، ثم ترك

م.ت.ف. ظلت ملتزمة بنصوص المجلس الوطنية الفلسطينية وقراراتها. وربما كانت التصريحات الآتية قادرة على رسم صورة أولية لهذه المسألة ورصد مختلف الاتجاهات المتعلقة بها. فقد قال الياس فريخ، رئيس بلدية بيت لحم، أن «اتحاداً فيدرالياً فلسطينياً - أردنياً سيكون أفضل سبيل لتحرير الأراضي من الاحتلال الاسرائيلي». وطالب فريخ «الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بانتهاز مبادرات سلام ستؤدي الى تحرير الأراضي المحتلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٣). ودعا الملك حسين م.ت.ف الى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود لأن «مثل هذا الاعتراف يقدم مساعدة كبيرة الى الدول العربية» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٥). وفيما بعد، أقر المجلس الثوري لحركة فتح «خطة لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن ولكن بعد انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة... وأن هذه الخطة ستضمن السيادة لكل من الأردن والدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/١١/١٠). ومن جهته أوضح ياسر عرفات «أن محادثاته مع الملك الأردني حسين لا تعني، بأي حال من الأحوال، أنه يفوض الملك حسين القيام بدور المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٤). وأكد خليل الوزير «أبوجهاد» أن منظمة التحرير الفلسطينية «لا تستطيع أن تتخلى عن حق تمثيل الشعب الفلسطيني... كما أنه ليس من حقها أن تتخلى عن مسؤولياتها... وأن ياسر عرفات لم يفوض الأردن التحدث بدلاً من م.ت.ف. والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). كذلك صرح عدنان أبو عودة، وزير الاعلام الأردني، أن بلاده «لن تنضم منفردة، من دون موافقة م.ت.ف. الى محادثات سلام قد تجري مع اسرائيل في شأن القضية الفلسطينية... وأن لدى الأردن والمنظمة شعوراً مشتركاً بالخطر الذي تشكله اسرائيل» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٧). أما خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني فقد قال: «اننا وحدويون وعلى استعداد لاقامة أوثق العلاقات مع الأردن أو سوريا أو العراق أو أي بلد آخر، الا أن ذلك لن يتم قبل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وفي مجال آخر، افتتح الملك حسين والسيّد ياسر عرفات اجتماعات المجلس الأعلى للثقافة والتربية والعلوم في عمان. وكانت مصادر مطلعة أعربت عن اعتقادها «أن الملك حسين يأمل في الحصول على ضوء أخضر من عرفات قبل أن يبدأ محادثاته مع الرئيس ريغان. لكن رد المنظمة على مشروع ريغان، كما ورد في البيان الختامي للمجلس المركزي الفلسطيني، أثار استياء العاهل الأردني الذي يريد موقفاً أكثر ايجابية» (النهار، ١٩٨٢/١١/٢٩). وقال مسؤول فلسطيني في عمان «أن الملك حسين سيسأل الرئيس الأميركي ريغان عما اذا كان راغباً في عقد مباحثات سلام مع وفد أردني - فلسطيني مشترك... وأن هذا الأمر كان أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها البحث بين الملك حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وهذه هي أول اشارة الى أن المنظمة ترغب في اعطاء الملك الأردني الضوء الأخضر لاستكشاف الخيارات المتعلقة بالسلام... وأن الأردن وم.ت.ف. يحاولان التوصل الى أفضل معادلة يمكن أن تكون مقبولة من الأميركيين» (السفير، ١٩٨٢/١١/٣٠). الا أن طلال ناجي كان قد كشف «أن الولايات المتحدة قامت، في أثناء زيارة ياسر عرفات للأردن، بالاتصال بالدول العربية أعضاء اللجنة السباعية، وأكدت لها أنها ليست على استعداد لمناقشة مشروع الرئيس ريغان، وأنها تستقبل وفداً عربياً في واشنطن لإجراء مفاوضات ولكن للاستماع الى وجهات النظر فقط. لأن مشروع الرئيس الأميركي غير قابل للنقاش» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٤). وأكد ناجي «أن المفاوضات العربية لم تنجح لأنه كان على عرفات أن يقدم تنازلات أكثر ولم يفعل ذلك» (المصدر نفسه). وفي ضوء ذلك أعلن ياسر عرفات «أن مباحثاته مع الملك حسين تركزت على مستقبل العلاقات الفلسطينية - الأردنية على قاعدة الكونفدرالية» (السفير، ١٩٨٢/١٢/١). مشدداً على «أن الدولة الفلسطينية المستقلة تبقى الهدف الرئيسي لنضال م.ت.ف. السياسي والعسكري والدبلوماسي» (المصدر نفسه)، ثم عاد الى التأكيد على أن «علاقات خاصة ومميزة مع الأردن ستربط الدولة الفلسطينية المستقلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/١٠). في حين «رفض تفويض الأردن

التحدث باسم م.ت.ف» (المصدر نفسه).

في الجانب الفلسطيني من الصورة، أدانت ثلاث منظمات «هي: الصاعقة، جبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، في بيانات منفصلة أصدرتها في دمشق تشكيل اللجنة العليا المشتركة الفلسطينية - الأردنية» (النهار، ١٩٨٢/١٢/٣) ورفض صلاح خلف فكرة قيام اتحاد من أي شكل كان مع الأردن. وقال: «اننا نصر على اقامة دولة فلسطينية مستقلة وأن التعاون مع الأردن ولو في شكل اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي سيمثل تنازلاً ويعني أنه لن يكون هناك استقلال فلسطيني» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٤)، الا أنه عاد ووصف اللقاء بين عرفات والملك حسين بأنه «بداية انفتاح... وأن كل شيء على مايرام. واشترط ألا تكون الدولة الفلسطينية مرتبطة بالأردن بأي نوع من الوحدة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢٨).

٣ - العلاقات المصرية - الفلسطينية: كانت الاتصالات الفلسطينية - المصرية إحدى نقاط الخلاف بين فصائل م.ت.ف. مثلها مثل مسألة العلاقات مع الأردن. فقد نددت، في شدة، كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية «بما ذكر عن اتصالات أجريت أو تجري بين جهات في م.ت.ف. والسلطات المصرية» (النهار، ١٩٨٢/١١/٣). وجاء تحرك منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه مصر لتحقيق عدة أهداف:

(أ) لاثبات مرونة التحرك الفلسطيني تجاه أصدقاء الولايات المتحدة لتبليغها مدى جدية الالتزامات الأميركية.

(ب) بهدف ممارسة الضغط العربي على الادارة الأميركية كي تعلم أن الجانب الفلسطيني يدرس بدقة الموقف الأميركي وتطوراته وتذبذباته.

(ج) استثمار التعهدات الأميركية بفتح باب المناقشات بين الفلسطينيين والادارة الأميركية (المستقبل، ١٩٨٢/١١/٢٠).

ونشرت صحيفة «الأهرام» أن البعثة الفلسطينية المؤلفة من د. نبيل شعث ورفيق الننتشة، والتي اجتمعت في باريس بالسيد كمال حسن علي وزير الخارجية قبل سفره الى واشنطن،

عقدت اجتماعات مع القيادة الفلسطينية في تونس، أسفرت عن رغبة الجانب الفلسطيني في توفير الضمانات التالية:

(أ) ضمان من الأمم المتحدة لمشاركة م.ت.ف. في مفاوضات السلام على قدم المساواة مع الأطراف العرب الآخرين.

(ب) يتم الاتفاق بعد ذلك بين هذه الاطراف على طريقة تمثيل م.ت.ف. بوفد مستقل أو ضمن وفد عربي.

(ج) أن الفلسطينيين وحدهم هم الذين يتكلمون عن قضيتهم.

(د) أن الاعتراف بين م.ت.ف. واسرائيل يجب أن يتم بصورة متبادلة ومتزامنة وعلى أساس ضمان أميركي (النهار، ١٩٨٢/١١/٩).

وكان اللافت في الفترة الأخيرة، الزيارات واللقاءات المتكررة بين مسؤولين فلسطينيين وآخرين مصريين. فقد التقى الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس مبارك وفداً فلسطينياً ضم الدكتور أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية والسيد سعيد كمال، حيث بحث الطرفان في «أفضل الوسائل لتطوير العلاقات المصرية - الفلسطينية ودعمها...

وفي الخطوات اللازمة لبدء الحوار بين الادارة الأميركية وم.ت.ف.» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١١). وتكررت زيارات السيد عطا الله محمد عطا الله (أبو الزعيم) الى مصر موفداً من رئيس اللجنة التنفيذية لم.ت.ف. وفي أحد اللقاءات مع وزير الخارجية صرح أبو الزعيم

«أنه اذا كانت الولايات المتحدة لا تريد حواراً مع م.ت.ف. فان عليها أن تحاور وفداً عربياً موحداً يضم ممثلاً عن المنظمة» (السفير، ١٩٨٢/١١/٢٧). وأضاف: «نحن في م.ت.ف. لا نعتبر أن مصر خرجت من الصراع العربي - الاسرائيلي، بل نعتقد أن لمصر مسؤوليات عليها تحملها» (المصدر نفسه). وقد انشغلت الصحافة ووكالات الأنباء بأخبار حول عزم الأخ ياسر عرفات زيارة القاهرة. ففي حين صرح عضو المجلس الوطني الفلسطيني سعيد كمال «أن لقاء وفد م.ت.ف. بوزير الخارجية المصري هو خطوة في اطار الاعداد للزيارة التي سيقوم بها عرفات الى القاهرة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٢)،

قال الرئيس مبارك «أن السيد ياسر عرفات يريد

زيارة مصر، ولكن لتكن الزيارة حاملة معها تصوراً لحلول معينة أحملها معي في أثناء زيارتي لأميركا. أما إذا كانت الزيارة لطلب فتح اذاعة هنا أو قبول دخول فلسطينيين الى مصر فان هذا غير وارد. لأننا لن نسمح بما كان يحدث في السابق» (الفهار، ١٩٨٢/١١/٢٢). وقد أكد خليل الوزير «أن عرفات لن يزور مصر الا اذا اعتمدت اجراءات عملية تبعتها عن سياسة كامب دايفيد الامر الذي يبدو أنه لم يتحقق حتى الآن» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤) واستبعد صلاح خلف كذلك «أن يقوم ياسر عرفات بزيارة مصر قبل أن تعدل الأخيرة عن سياسة كامب دايفيد» (السفير، ١٩٨٢/١٢/٨).

وفي معرض حديثه عن العلاقات الفلسطينية - المصرية، قال خليل الوزير: «لقد أتاحت الفرصة للنظام المصري لاتخاذ موقف تاريخي خلال حصار بيروت ثم بعد مذابح الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا... وقد اتصلت م.ت.ف. بمصر بأمل أن تتخذ الحكومة المصرية موقفاً أكثر التزاماً حيال القضية الفلسطينية، لكن الموقف المصري خيب الآمال» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤) وأضاف: «أن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تهدف الى تسوية بعض المشكلات مثل منع السلطات المصرية بعض الضباط من جيش التحرير الفلسطيني من زيارة أسرهم في مصر ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء بحجة أنهم قد يقومون بعمليات ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة» (المصدر نفسه).

من جهتها، جددت مصر، على لسان ممثلها في الامم المتحدة، «مطالبتها كلاً من م.ت.ف. واسرائيل بالتصالح والاعتراف المتبادل»، (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٢) واعتبر عصمت عبد الحيد «أن التصالح والتفاوض يشكلان أساس أية تسوية» (المصدر نفسه). كما كرر الرئيس حسني مبارك دعوته م.ت.ف. الى الاعتراف باسرائيل قائلاً «ان الاعتراف سيدفع الولايات المتحدة الى فتح حوار مباشر مع المنظمة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٦).

وكان طلال ناجي قد اتهم بعض قياديي حركة فتح بخرق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، فقال «أن اتصال بعض قياديي حركة فتح بالنظام

المصري، على رغم استمراره في نهج كامب دايفيد، لا يعد خرقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية فحسب، وانما هو خرق لقرارات القمم العربية. وأن مواصلة مثل هذه الاتصالات يهدد استمرار الوحدة الوطنية الفلسطينية ويعرض أسسها لخطر شديد» (الفهار، ١٩٨٢/١١/١٦).

٤ - العلاقات السورية - الفلسطينية: شهدت العلاقات الفلسطينية - السورية توتراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة. وكان من مؤشرات هذا التوتّر تأجيل اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، والهجوم السوري المستمر على الاتصالات الفلسطينية - المصرية وعلى الاتصالات الفلسطينية - الأردنية.

ولم تنجح حتى اللحظة امكانية عقد لقاء بين السيد ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد. ويبدو أن الوساطات العربية، وكان آخرها وساطة رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، لازالة الخلاف السوري - الفلسطيني، تبشر بالاجابيات. وقد ساهمت بعض المنظمات في شحن الأجواء الداخلية الفلسطينية على قاعدة الخلاف السوري - الفلسطيني. والحقيقة أن الخلاف السوري - الفلسطيني قد بقي في مجال تقارير وكالات الأنباء العربية والأجنبية، ولم يصدر عن أي طرف فلسطيني أو سوري ما يوضح هذا الخلاف أو يفسر هذا الجفاء. فنقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر دبلوماسي عربي في عمان «أن لجنة سورية - فلسطينية شكلت أخيراً من أجل محاولة تحسين العلاقات بين سوريا وم.ت.ف. ويرأس الجانب السوري في اللجنة وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/١٥)، كذلك نسبت وكالة يونايتد برس الى مصادر فلسطينية في دمشق أن ياسر عرفات طلب في موسكو [في أثناء تشييع بريجنيف] مقابلة الرئيس الأسد لتسوية الخلافات الناشئة عن التقارب الأردني - الفلسطيني، لكن الرئيس السوري رفض استقباله مصراً على عقد هذا اللقاء في دمشق (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٠). أما وكالة رويترز، فقد نسبت الى مسؤولين فلسطينيين في دمشق قولهم «أن رئيس م.ت.ف. غير راغب في المجيء الى سوريا ليرأس اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الى أن يحصل على تأكيد أنه سيلقى ترحيباً مرضياً

من الحكومة السورية ومن الصحافة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢١). ولاحظت رويتر «أن العلاقات بين عرفات وحكومة الرئيس حافظ الأسد متوترة منذ زمن بعيد، وقد ساعات أكثر عندما انتقدت سوريا تحركات رئيس المنظمة لاعادة بناء روابط وثيقة مع الأردن» (المصدر نفسه). وتحدثت أنباء عن «أن ملصقات ظهرت في شوارع العاصمة السورية تندد بسياسة عرفات. وقد سارع مؤيدو رئيس م.ت.ف. الى نزع هذه الملصقات تفادياً للمضاعفات، خصوصاً أنه تبين أن وراء هذه الملصقات قيادياً في حركة فتح يحظى في الوقت الحاضر برعاية سوريا» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). كما لاحظ المراقبون أن البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق خلا من أية «إشارة الى العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا، والتي كانت البيانات السابقة للمجلس تشدد على أهميتها، وقد تجاهلت أجهزة الاعلام السورية نبأ اجتماع المجلس المركزي كما تجاهلت وصول عرفات الى دمشق» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٧).

هذا واعترف صلاح خلف بأن خلافات في الرأي حول الأهداف وحجم الأحداث ظهر بين المقاومة الفلسطينية وسوريا لحظة بدء الهجوم الاسرائيلي على لبنان. وقال «كنا نأمل في أن تتدخل سوريا بشكل أكثر جدية في لبنان. الا أن شيئاً من ذلك لم يحدث» (الاسفير، ١٩٨٢/١٢/٤). وذكرت

صحيفة «الشرق الأوسط»، نقلاً عن مصادر فلسطينية، «أن العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا وصلت الى مرحلة خطيرة، تهدد باقدام سوريا على انشاء قيادة جديدة لمنظمة التحرير تضم عدة منظمات موالية لها. وأن الصاعقة وجبهة النضال الشعبي هما من بين المنظمات المطروحة... وأن العقبة التي تواجه هذه الخطة هي أن لا منظمة تمتلك حجماً وتمثيلاً شعبياً فلسطينياً قبلت المشاركة في هذه الخطة. فالجبهة الشعبية اتخذت موقفاً حذراً، وركزت قيادتها في عدن. كما أن الجبهة الديمقراطية أعلنت تأييدها لياسر عرفات وأن قيادتها تنتقل بين عدن وصنعاء وطرابلس الغرب» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٢/٦) وقد توالى أنباء الخلافات الى درجة أن مصادر عربية في تونس ذكرت «أن سوريا أبقّت على أسلحة قيمتها ٢٢ مليون دولار كانت قد أرسلت الى م.ت.ف. خلال حصار بيروت. وأن سوريا اعتبرت أن المنظمة لا تحتاج الى الأسلحة الجزائرية والى أسلحة أخرى مرسله من اليمن الديمقراطي والسعودية» (النهار، ١٩٨٢/١٢/٧). وأوضح المصادر نفسها «أنه على رغم نداءات عدة الى الرئيس السوري لم تتمكن المنظمة من الحصول على الأسلحة، وأن المنظمة طلبت من الدول الثلاث التي قدمت الأسلحة أن تضغط على سوريا» (المصدر نفسه).

صقر أبو فخر

صقر أبو فخر، وهو من أعضاء جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وهو من الذين انتقدوا سياسة عرفات في سوريا. وقد ذكر في كتابه «سوريا في مواجهة القضية الفلسطينية» (دار الفكر، ١٩٨٢) أن العلاقات بين سوريا وسوريا كانت متوترة منذ زمن بعيد، وقد ساعات أكثر عندما انتقدت سوريا تحركات رئيس المنظمة لاعادة بناء روابط وثيقة مع الأردن» (المصدر نفسه). وتحدثت أنباء عن «أن ملصقات ظهرت في شوارع العاصمة السورية تندد بسياسة عرفات. وقد سارع مؤيدو رئيس م.ت.ف. الى نزع هذه الملصقات تفادياً للمضاعفات، خصوصاً أنه تبين أن وراء هذه الملصقات قيادياً في حركة فتح يحظى في الوقت الحاضر برعاية سوريا» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٤). كما لاحظ المراقبون أن البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق خلا من أية «إشارة الى العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا، والتي كانت البيانات السابقة للمجلس تشدد على أهميتها، وقد تجاهلت أجهزة الاعلام السورية نبأ اجتماع المجلس المركزي كما تجاهلت وصول عرفات الى دمشق» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١١/٢٧).

حول المساعي المبذولة لتحقيق الجملاء الاسرائيلية عن لبنان

الاقتراح الذي قدمه المبعوث الاميركي حبيب حول مسألتي مستوى الممثلين ومكان المفاوضات، حيث اقترح اشراك ممثلين مدنيين في الوفدين، واجراء المفاوضات في ضواحي القدس وبيروت، أي في معاليه هاكاميشاه وخلده، وليس في عاصمتي البلدين. ولوخط أن العديد من الوزراء (١٠ وزراء) كانوا على استعداد للقبول بصيغة حبيب هذه، الا أن وزير الدفاع والخارجية شارون وشامير، اضافة الى رئيس الحكومة بيغن، أصروا على موقفهم بعدم التنازل في هذا الموضوع، وعدم اعتبار المسألة وكأنها اجرائية فقط. «فهذه مسألة جوهرية، واذا بدأنا بالتنازل فسندخل في الهدف الذي وضعناه أمام أعيننا، وهو أن التسوية بين اسرائيل ولبنان، يجب ألا تكون أمنية فقط، وانما تحمل طابعاً سياسياً، وتجسد حقيقة وضع حد لحالة الحرب بين البلدين، بحيث يجري تطبيع العلاقات بينهما، حتى وان لم نصل الى سلام رسمي مع لبنان» (معاريف، ٢٩/١١/١٩٨٢).

وكانت صيغة القرار الذي اتخذته الحكومة معبرة عن اتجاه التصلب المذكور. فقد ورد فيها «أن الحكومة تعود وتصادق على قرارها السابق، وهو أن المفاوضات بين لبنان واسرائيل، يجب أن تكون سياسية - أمنية، تحقق تسويات تمنع كل امكانية للمس باسرائيل وسكانها انطلاقاً من لبنان. كذلك يجب أن يترأس وفدي البلدين الى

أخفقت حتى الآن (منتصف كانون الأول - ديسمبر) المساعي المبذولة لجمع لجنتي الاتصال اللبنانية والاسرائيلية، وللشروع في المفاوضات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان. فقد نشطت المساعي الاميركية في الآونة الأخيرة، عبر ايفاد المبعوث الاميركي الخاص للشرق الأوسط فيليب حبيب الى المنطقة، في النصف الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بهدف تدليل العقبات التي تعترض بدء المفاوضات بين الطرفين، ثم دراسة امكان استئناف مفاوضات الحكم الذاتي استناداً الى مشروع الرئيس ريغان. وخلال زيارته لاسرائيل واجه حبيب موقفاً متصلباً من جانب مسؤوليها، رغم التنازلات التي قدمها لهم باسم الجانب اللبناني، وأبرزها أن ترأس اللجنة اللبنانية في المفاوضات شخصية مدنية نزولاً عند رغبتهم. الا أن هؤلاء المسؤولين لم يكتفوا بذلك، وانما أصروا أيضاً على اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وليس في ضواحيهما، وأن يكون اجراءها على مستوى الوزراء وليس أقل من ذلك. وعبرت الحكومة الاسرائيلية عن موقفها المتصلب هذا في جلستها يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، حيث أصدرت قراراً كررت فيه مطالبها بشأن ضرورة اجراء المفاوضات بين اسرائيل ولبنان في القدس وبيروت، وضرورة ترؤس ممثلين مدنيين للجنة المفاوضات. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد بحثت في جلستها المذكورة في

المفاوضات ممثلان مدنيان مفوضان، وأن تجري المفاوضات في بيروت والقدس» (المصدر نفسه). والجدير بالذكر أن رئيس الأركان رفائيل ايتان، ومستشار وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي العميد ابراهام تامير، تحدثا خلال جلسة الحكومة المذكورة، حول عدم اقدام اسرائيل على اضاءة ثمار النصر «كما حدث في الماضي، عندما خسرت على مائدة المفاوضات ما حققته في أرض المعركة» (المصدر نفسه).

والجدير بالذكر أن وزير الدفاع شارون الذي يتزعم الخط المتصلب في الحكومة، كان قد أعلن قبيل وصول حبيب الى اسرائيل، أمام لجنة الخارجية والأمن، أن الجيش الاسرائيلي لن يجلو عن لبنان الا بعد توقيع اتفاق مع حكومته حول ترتيبات الأمن المطلوبة في الجنوب، وبعدها يبدأ مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين. وعد شارون الاجراءات الأساسية التي يجب أن يركز عليها الاتفاق الأمني مع لبنان كما يلي: أولاً، اجلاء جميع القوات الأجنبية، واجلاء كامل للفدائيين، بما في ذلك منع وجودهم في لبنان كله. ثانياً، ترتيبات أمنية في جنوب لبنان حتى خط ٤٥ كلم عن حدود اسرائيل، تشمل وجود الجيش اللبناني في هذه المنطقة. ثالثاً، عدم ادخال أنواع معينة من الأسلحة الى جنوب لبنان، ووضع المنطقة تحت اشراف مشترك اسرائيلي - لبناني. رابعاً، أن يكون مجرى تطبيع العلاقات بين البلدين جزءاً أساسياً من أي حل يتم التوصل اليه (يديعوت أحرانوت، ١٧/١١/١٩٨٢). وفي معرض حديثه عن التطبيع، أشار شارون الى وجود ثلاث محطات عبور دولية أصبحت قائمة بين اسرائيل ولبنان، في رأس الناقورة والمطلة ونطوعه (مستوطنة اسرائيلية على الحدود، مقابل قرية رميش اللبنانية). وأن حجم التبادل التجاري بين البلدين، وصل خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي الى ٢١ مليون دولار، أي أكثر بكثير مما بلغه مع مصر (المصدر نفسه).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو سبب هذه الشروط التعجيزية التي تضعها الحكومة الاسرائيلية أمام المساعي الأميركية بوجه خاص، لتحقيق انسحاب قواتها من لبنان، خصوصاً وأن هذه الشروط لا تركز الى قاعدة اتفاق عام حولها، سواء داخل الائتلاف الحكومي نفسه، إذ عبر عدة

وزراء عن معارضتهم لها، أو بين صفوف المعارضة والرأي العام؟

يبدو أن هنالك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع الوسط المهيم داخل الحكومة الاسرائيلية، وهو ثلاثي شارون، بيغن وشامير، الى انتهاج هذا الخط المتصلب. أولى هذه الأسباب ادراك هؤلاء فشل تحقيق «الأهداف الاستراتيجية» للحرب الاسرائيلية في لبنان، كما وضعوها نصب أعينهم. ويلاحظ أن الاعتراف بهذا الفشل أصبح شائعاً بين الجميع تقريباً من سياسيين وكتاب ومحللين ورأي عام. فقد ذكر مثلاً أهران ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أن هذه الحرب لم تخدم في شيء الاستراتيجية المتصلبة لحكومة ليكود. إذ أنه من أجل خدمة هذه الاستراتيجية، كان يجب أن تحقق الأهداف التالية: «أولاً، اعادة كاملة لـ م.ت.ف. ثانياً، القضاء نهائياً على «الاهاب» الفلسطيني. ثالثاً، شطب القضية الفلسطينية من على جدول أعمال الشرق الأوسط والعالم (وفي الحقيقة حصلنا على العكس من ذلك). رابعاً، توجيه ضربة قاضية الى الجيش السوري. خامساً، اقامة نظام حكم جديد في لبنان يوقع معنا معاهدة سلام» (يديعوت أحرانوت، ١١/٤/١٩٨٢). ويضيف ياريف أنه بالإضافة الى عدم تحقيق هذه الأهداف، فقد ألحقت هذه الحرب أضراراً كبيرة باسرائيل، أبرزها الثمن الكبير الذي دفعته بالقتلى والجرحى، ثم الدفعة القوية التي حظي بها الموضوع الفلسطيني في العالم كله، خصوصاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك في وقت كنا نشهد فيه تدهور العلاقات مع مصر ومع أميركا، وتشويه صورة اسرائيل في العالم، وتقويض الوفاق الوطني بين الاسرائيليين. اضافة الى ذلك، فقد خلقت هذه الحرب دافعاً لدى العرب، خصوصاً لدى سوريا، لتنشيط سباق التسلح في المنطقة، الأمر الذي يلحق ضرراً باسرائيل بالطبع (المصدر نفسه). ويبدو أن الحكومة الاسرائيلية مدركة تماماً لحقيقة إنهاء أهدافها في لبنان، والأضرار التي نجمت عن هذه الحرب، لذلك فهي تسعى جاهدة الآن، عبر تصليب مواقفها، الى انقاذ شيء ما من أهدافها بطريق المفاوضات، بعدما فشلت في تحقيقها بالقوة العسكرية. أما السبب الثاني وراء تصليب مواقفها، فيمكن

كما يلاحظ، في حقيقة نواياها وأطماعها في لبنان. فعدم تحقيق الأهداف السياسية للحرب، خلق خيبة أمل واسعة بين الأوساط الرسمية، كما سبق وأشرفنا. «وقد بدأت تلك الأوساط، وبعض الفعاليات العامة، تزيد من نشاطها خلال الأسابيع الأخيرة، لاقتناع نواب كنيست، ورجال الحكم ورأسمي السياسة، بتأييد وجهة نظرها القائلة، بأن الحل الوحيد الممكن في الظروف القائمة هو تقسيم لبنان عملياً إلى مناطق نفوذ بين سوريا والحكومة اللبنانية وإسرائيل. وترى تلك الأوساط أن الوقت قد حان لتعزيز نفوذ الرائد سعد حداد في منطقة القطاع الأمني التي يجب أن تمتد إلى مسافة ٥٠ كم، شمالي الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، ومنح هذه المنطقة حكماً ذاتياً، يعتمد على قوة عسكرية كبيرة، مزودة بأجود السلاح الإسرائيلي» (يهودا تسور، عمل همشممار، ١٩٨٢/١١/٢٩).

وتضيف تلك المصادر أن «عثر المفاوضات مع لبنان حتى الآن، وخبية أمل حكام إسرائيل مما تحقق نتيجة الاتصالات بين الأطراف، قد أنعشا من جديد أصحاب الرأي القائل، بوجوب تركيز إسرائيل على بناء قطاع أمني، والمبادرة من جانب واحد إلى وضع ترتيبات أمنية تعتمد على قوات حداد، بمساعدة فعالة من الجيش الإسرائيلي. وتعتقد تلك الأوساط بأن على إسرائيل توسيع منطقة حداد حتى نهر الأولي شمالي صيدا، مع تحويل سيطرة الميليشيات المسيحية على هذه المنطقة من سيطرة نظرية، كما هو اليوم، إلى سيطرة رسمية وعملية. وتلقى هذه المسألة تأييداً من الأوساط الأمنية في إسرائيل، التي تؤكد أن تنفيذها يتطلب تجنيداً واسعاً لمزيد من العناصر الإضافية لقوات حداد من بين السكان المحليين، وتقديم الأسلحة والمعدات لها» (المصدر نفسه). وتفيد مصادر موثوقة في إسرائيل أن شارون حذر اللبنانيين والأميركيين معاً، من أنه لن يسمح بالمماثلة زمنياً طويلاً حتى تحقيق اتفاقات أمنية، إذ أن إسرائيل ستضطر في هذه الحالة إلى استخلاص النتائج والتصرف وفق مصالحها: أي الاعلان عن منطقة الجنوب حمية إسرائيلية، وتعيين حداد حاكماً عليها (إرييه تسيموكي، يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١١/٢٨).

الا أنه يبدو أن ورقة حداد، المضمونة بالنسبة لحكام إسرائيل، ليست الورقة الوحيدة التي يلعبها هؤلاء الآن في لبنان، وإنما لا زالوا يراهنون على بعض الأوساط الكاثائية التي تدعو إلى السلام مع إسرائيل. فقد كانت تصريحات قائد القوات اللبنانية فادي أفرام بهذا الخصوص، تخيم على جلسة الحكومة يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حيث أعلن شارون خلالها أنه بسبب تصاعد الأصوات المسيحية في لبنان التي تطالب بالسلام مع إسرائيل، فإنه يجب عدم التسرع، بل يجب منح فرصة كافية لنضوج هذا الاتجاه (عمل همشممار، ١٩٨٢/١١/٢٩). وكما أعلن بعض المصادر الإسرائيلية، فإن فادي أفرام وادمون رزق من زعماء حزب الكتائب، قد عبّرا عن المصلحة اللبنانية بالسلام مع إسرائيل، أمام حشد من الجماهير، في احتفال عيد تأسيس الكتائب السادس والأربعين. «وقد تاملت جماهير بيروت مع تصريحاتهما. وهناك مراقبون [في إسرائيل] يقدرون الآن أن جميع المسيحيين تقريباً مهتمون باتفاق سلام كهذا» (يهوشوع تدمور، دافار، ١٩٨٢/١٢/١٢).

لكن التفاوض الرسمي في إسرائيل، بإمكان نجاح ورقة المراهنة على موقف «القوات اللبنانية» في تحقيق السلام بين البلدين، يبقى حذراً جداً في ظل الموقف الرسمي اللبناني من جهة، وموقف الولايات المتحدة من جهة أخرى. فبعد زيارة المبعوث الأميركي حبيب إلى إسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، انبرت أوساط سياسية رسمية في القدس إلى اتهام الولايات المتحدة صراحة بـ «أنها العامل المؤخر لتقدم المفاوضات من أجل إيجاد حل في لبنان، يضمن جلاء القوات الأجنبية عنه، وذلك بسبب اتجاهها لربط هذا الحل بنواياها بشأن استئناف مفاوضات الحكم الذاتي على أساس مشروع ريفان» (دافار، ١٩٨٢/١١/٣٠). وكان شارون قد عبّر عن هذا الرأي خلال جلسة الحكومة المذكورة سابقاً، حيث أعلن أن المبعوث الأميركي موريس درابير يصر على أن تكون التسوية مع لبنان أمنية، منجهاً رغبة إسرائيل في ربط التسويات الأمنية بعلاقات سياسية. وحسب رأيه، فإن سبب ذلك هو أن الأميركيين يميلون، كما يبدو، إلى استغلال الوضع اللبناني لتحقيق أهداف خارج لبنان، أي تحقيق

مشروع ريفان (معاريف، ٢٩/١١/١٩٨٢).

ويبدو هنا أن الخوف الإسرائيلي من الموقف الأميركي الرامي الى استغلال الحل في لبنان، كمنطلق لحل أزمة الشرق الأوسط، هو أحد الأسباب الرئيسية أيضاً لتصلب الموقف الإسرائيلي. فحكومة إسرائيل الراضة لمشروع ريفان منذ اعلانه قبل أربعة أشهر تقريباً، تبذل المستحيل لافشاله، حتى وان كلفها الأمر خوض مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. وليس سراً أن العلاقات الأميركية - الإسرائيلية تزداد تازماً منذ الاعلان عن هذا المشروع. فإسرائيل تعتبر أن الولايات المتحدة تهدف من ورائه الى تدعيم مواقعها في العالم العربي على حساب الانتصار العسكري الإسرائيلي في لبنان، حتى وان كان الأمر يتعارض ومصالح إسرائيل وأهدافها من الحرب. «فالتسوية في لبنان، كان من المفترض أن ترتكز على الاعتقاد الأكيد في العالم العربي، بأن هناك تفاهماً إسرائيلياً - أمريكياً، لكن الأميركيين اندفعوا نحو تركيز هذه التسوية على الاعتقاد بأن إسرائيل واقعة تحت الضغط الأميركي. والافتراض القائم لدى الإدارة الأميركية هو أنه سيسهل عليها بهذه الطريقة اقناع الأردن والفلسطينيين بالانضمام الى مائدة المفاوضات حول [الصفحة الغربية]. أي أنها ترغب في اغراء العرب واقتناعهم بأنها تملك من القوة ما يكفي لفرض تنازلات على إسرائيل... الا أن ذلك أدى في النهاية الى تصلب الموقف العربي في موضوع لبنان، وأصبحت الحلول التي كان يمكن تحقيقها هناك بسهولة، قبل أسابيع قليلة، بعيدة المنال. لقد تسرع شولتز كثيراً، فبدلاً من التركيز على الموضوع اللبناني، من خلال ادراكه التام للاحتتمالات الكامنة فيه، اندفع في العمل من أجل الحل الشامل، وفي نهاية المطاف واجه صداماً في الجبهتين، بل وساهم بطريقة غير مباشرة في عودة ظهور العامل السوفييتي في المنطقة» (موشي جاك، معاريف، ٢٦/١١/١٩٨٢).

ويبدو أن إسرائيل تخوض معركة مجابهة المشروع الأميركي في المنطقة، على أكثر من صعيد، وليس في لبنان وحده. فالتصلب الإسرائيلي في لبنان، يقابله أيضاً تصلب مواز في المناطق المحتلة، حيث بدأت إسرائيل حملة عنيفة للقضاء على أي نفوذ أردني بين السكان، وذلك

في موازاة اجراءاتها المتواصلة ضد كل مظاهر التأييد لـ م.ت.ف. فقد أثارت مطالباتها الأساتذة الجامعيين الأجانب في الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بالتوقيع على تصريح معاد لـ م.ت.ف. واصدارها فيما بعد توجيهات جديدة للتعامل مع السكان الفلسطينيين، خصوصاً أولئك الذين تربطهم علاقة ما بالأردن، هذا بالإضافة الى النشاط الاستيطاني المتزايد الذي تنفذه في تلك المناطق - أثار كل هذا استياء الإدارة الأميركية وغضبها، خصوصاً وزير الخارجية شولتز الذي بادر الى لقاء رئيس بلديتي حلحول والخليل فهد القواسمة ومحمد ملح، اللذين طردتهما إسرائيل من المناطق المحتلة، وذلك في وقت كانت وزارة الخارجية الأميركية تعلن فيه عزمها على درس امكان خفض المساعدات الاقتصادية لإسرائيل (هآرتس، ٢٦/١١/١٩٨٢).

ولقد انطرح موضوع خفض المساعدات الأميركية لإسرائيل، بشكل واسع خلال الأشهر الأخيرة، حيث اعتبرته الأوساط الإسرائيلية أحد الوسائل الرئيسية للضغط على إسرائيل. وكما يذكر، فقد طلبت إسرائيل زيادة هذه المساعدات للسنة المقبلة، أي ١٩٨٣، بأكثر من نصف مليار دولار. وعلى الرغم من موافقة الكونغرس على هذا الطلب، فإن الإدارة الأميركية لا زالت ترفض الاستجابة له (عل همشمير، ٢/١٢/١٩٨٢). ونشرت وسائل الاعلام الإسرائيلية مؤخراً معلومات كثيرة حول حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل، التي بلغت منذ قيامها سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٨٢، أكثر من ٢٣ مليار دولار. وحسب قول البروفسور آساف رازين (أستاذ للاقتصاد في جامعة تل أبيب) فالقيمة الحقيقية لهذه المساعدات ستصل بعد سنة ونصف السنة الى الصفر، على افتراض أن حجمها السنوي سيبقى في مستواه الحالي، أي ٢,٢ مليار دولار. وسبب الانخفاض المتوقع في قيمتها، هو الارتفاع المتوقع بقيمة تسديد الديون التي ينبغي على إسرائيل تسديدها لواشنطن سنوياً، ابتداءً من السنة المقبلة. وأشار رازين الى أنه بعد سنة ١٩٧٣، أقرضت الولايات المتحدة إسرائيل مبلغ كبيرة بشروط سهلة، تمثلت في السماح لها بتسديد الفوائد فقط عن هذه القروض خلال عشر

سنين. أي أنه في سنة ١٩٨٣ سيبدأ تسديد القيمة الفعلية للقروض، وهذا يعني أن القروض الجديدة التي ستحصل عليها اسرائيل ضمن المساعدات الأميركية، ستستخدم فقط لتغطية تسديد القروض السابقة والفوائد المترتبة عليها. وحسب قوله أيضاً فإن الولايات المتحدة ابرمت بعد حرب ١٩٧٣ «حلفاً اقتصادياً» مع اسرائيل، على غرار سياستها تجاه أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاه كوريا في الخمسينات، وفيتنام في الستينات. الا أن مساوئ أي حلف كهذا، هو أنه مقيد زمنياً، الأمر الذي ينطبق بالنسبة للمساعدات لاسرائيل أيضاً. كذلك فإن استعداد الولايات المتحدة لمنح مساعدات بحجم كبير يتعلق أيضاً بصورة اسرائيل الأخلاقية التي تشوّهت كثيراً بسبب الحرب في لبنان. ويستنتج رازين أن سياسة الحكومة قد تؤدي الى خسارة ٤٠٠ مليون دولار من المساعدات الأميركية في السنة المقبلة (دافار، ١٩٨٢/١١/٢٩).

مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب: لا يرتكز التصلب الذي تبديه الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بجلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان، على قاعدة متينة من الوفاق العام الداخلي في اسرائيل حول حقيقة الاحتلال ونتائجه. ولا بد من القول هنا، أن اسرائيل تعاني من أزمة داخلية قوية نتيجة الهوة القائمة بين مضمون سياستها الرسمية ونتائجها الفعلية على الأرض. فالاسرائيليون بدأوا يعبرون عن ضيقهم ونقمته المتزايدة تجاه نتائج الاحتلال العسكري للبنان. ويمكن ملاحظة أبرز الاتجاهات السائدة بينهم في هذا الشأن، على النحو التالي:

أولاً - الشعور المتزايد لديهم بالتورط في لبنان. «فمن نواح كثيرة أصبح لبنان بالنسبة لاسرائيل، كافغانستان بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وإذا بقينا هناك 'منغمسين' زمناً طويلاً، فسيصبح لبنان 'افغانستاننا'، ليس فقط بسبب الكوارث وحشية الكيف في البلدين، وإنما لأننا نحن أيضاً نريد أن نلقذ أنفسنا من الوحل، لكننا لا نستطيع ذلك قبل أن تتوفر لنا بعض الشروط السياسية والأمنية» (زئيف شيف، هارتس، ١٩٨٢/١١/٢٦).

ثانياً - الضيق الكبير بسبب كثرة الضحايا والاصابات، خصوصاً بعد استئناف النشاط

الفدائي اليومي ضد قوات الاحتلال في منطقة الجنوب. فمقابل التبجح المتواصل من جانب وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان، بالقضاء النهائي على كل مظاهر النشاط الفدائي في منطقة الجنوب، يفاجئ الاسرائيليون يوماً بتجدد العمليات الفدائية ضد قواتهم، وبشكل منظم وجريء. «ففي أنحاء جنوب لبنان، في ساحات المدن والقرى، وعلى خطوط السير، تتعرض القوات الاسرائيلية يومياً لعمليات بارزة، يؤدي قسم منها الى وقوع قتلى بين صفوفها. ويرد السكان المذهولون، الذين يعتبرون هذه العمليات بمثابة رسالة تحذير لهم، بمزيد من التتكر للسلطات الاسرائيلية وللإسرائيليين عامة، سواء كانوا من العسكريين أو من المدنيين» (أهرون دولف، معاريف، ١٩٨٢/١١/٥). وينسب الاسرائيليون الى هذه العمليات، «أن لها هدفاً استراتيجياً واضحاً. فمعظمها ينفذ بصورة علنية وفي وضوح النهار، أمام الجماهير المحتشدة في مراكز المدن، وأحياناً كثيرة في ساعات الاكتظاظ والضجيج. ويلاحظ أن هناك بدأ منظمة وراء التخطيط والتنفيذ. أما هدف هذه العمليات للمدى القصير فهو تأكيد الحضور: «نحن هنا» - يلمح الفدائيون - «ويخطيء كل من يتوهم بأننا اختفينا من خارطة جنوب لبنان» (المصدر نفسه).

ووصلت تلك العمليات المتواصلة يوماً الى ذروتها في عملية انهيار مبنى القيادة الاسرائيلية في صور، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، والتي أدت الى مقتل حوالي ثمانين جندياً اسرائيلياً. ورغم البيان الاسرائيلي بأن انهيار المبنى لم يحدث نتيجة عملية تفجير دبرها ونفذها الفدائيون، بل بسبب انفجار نجم عن تسرب غاز في أحد الطوابق السفلى من المبنى (حسب نتائج تحقيق لجنة زورياع التي عينها وزير الدفاع برئاسة العميد احتياط مثير زورياع، لفحص أسباب انهيار مبنى القيادة الاسرائيلية في صور - كما نشرت في دافار، ١٩٦٢/١١/٢٢) فقد أصيب الاسرائيليون بصدمة قوية نتيجة الحادث الى حد دفع بعضهم الى القول «أن الانفجار في صور هو تذكير مريع ومؤلم لنا، بأننا غير قادرين على هزم 'الارهاب'. وما وصف أمامنا، بصوت بطولي، كانتصار عسكري باهر، لم يكن سوى مناورة عسكرية على نطاق واسع، نفذها

الجيش الاسرائيلي في وجه عدو ضعيف، تغلبنا عليه - وبالدهشة! - ولكن بضمن محدود. فالاتصال المباشر مع قوات [الفدائيين] هو الذي يؤدي في نهاية المطاف الى فشلنا... اذ من خلال المواجهة والاحتكاك، استطاع هؤلاء أن يكتشفوا أن [هذا الجيش] ليس مخيفاً الى درجة كبيرة... أن الجيش الاسرائيلي هو أعظم من الجميع، ولكنه غير قادر على كل شيء. 'فالارهاب' الذي من أجل القضاء عليه خرجنا الى أرض المعركة لم يصف... وينبغي أن نفهم أن اسرائيل تهدر عبثاً من أجل تنفيذ هذه المهمة دم أبنائها وأموالها ومكانتها الدولية الضعيفة» (طلي زلنيغر، دافسار، ١٩٨٢/١١/١٤).

ويلاحظ أن الانتقاد لسياسة الحكومة تجاه استمرار الوجود العسكري في لبنان، يتزايد يوماً بعد يوم، بحيث أصبح من المستغرب حقاً أن تجد أحداً يدافع عن خط الحكومة في هذا الشأن، باستثناء زملاء شارون وايتان من غلاة التوسعيين الفاشيين. فالدعوة أصبحت شبه جماعية للانسحاب من لبنان، وعدم التورط أكثر فأكثر، وذلك بعد ترتيب اتفاقات أمنية تضمن أمن مستوطنات الجليل، من خلال اعلان منطقة الجنوب، منطقة نفوذ اسرائيلية، يمكن حمايتها بواسطة ميليشيات سعد حداد. ويلاحظ أن هذا الرأي أصبح الشائع الآن حتى بين كبار المعلقين

السياسيين في اسرائيل، الذين لا يعترض بعضهم حتى على الوجود السوري في البقاع، «لأن سوريا هي الوحيدة القادرة على كبح م.ت.ف.، فاسرائيل يجب ألا تعارض وجود القوات السورية في تلك المناطق حيث هي موجودة اليوم في لبنان. ويستطيع الجيش الاسرائيلي الانسحاب حتى خط ٤٠ - ٤٥ كم شمالي رأس الناقورة - المطة، ومواصلة الاهتمام بالمصلحة الأمنية الاسرائيلية في هذه المنطقة، بواسطة حداد. أما مناطق لبنان الواقعة بين منطقتي النفوذ الاسرائيلية والسورية، وخصوصاً طريق بيروت - دمشق فتبقى حيادية، وتستطيع حكومة بيروت التصرف بها كما تشاء، شريطة ألا تفعل شيئاً يعارض المصالح السورية من جهة، أو المصلحة الاسرائيلية من جهة أخرى» (فولص، هآرتس، ١٩٨٢/١١/١٢).

ان مايعنيه هذا الاتجاه «المعتدل» كما يسمونه في اسرائيل - هو تقسيم لبنان الى مناطق نفوذ، كمخرج للتورط العسكري الاسرائيلي المتزايد فيه. ويبدو أن هذا الاحتمال يشكل «خط رجعة» أو بديلاً آخر للمتشددين في الحكومة، وعلى رأسهم بيغن وشارون وشامير، في حال فشل مخططاتهم «الاستراتيجية» الواسعة بشأن تحقيق السلام الكامل مع لبنان؛ وهو بديل لا يقل خطورة على أي حال.

حنه شاهين

بلاغات الناطق العسكري
باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة
في الفترة ١٩٨٢/٦/٢٦ - ١٩٨٢/٨/١٢

من أبناء شعبنا الفلسطيني - اللبناني، قامت قوات الغزو الصهيوني في الساعة الساعة والرابع من يوم الجمعة الموافق ١٩٨٢/٦/٢٥، بقصف مستشفى غزة التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث سقط عدد من القذائف في سكن الأطباء والأدوار العليا من المستشفى فأحدثت خسائر مادية في المبنى والتجهيزات الطبية وخزانات المياه، كما أصابت شظايا القذائف والصواريخ التي سقطت في المنطقة المحيطة لمبنى مستشفى غزة عدداً من غرف المستشفى مما اضطر إدارة المستشفى إلى العمل الفوري من أجل إخلاء الجرحى من المستشفى إلى مكان آخر، وأثناء عملية الإخلاء عاودت القوات الاسرائيلية لقصفها مستهدفة المستشفى والمنطقة السكنية المحيطة به.

بلاغ عسكري رقم ١٧٤ - ١٩٨٢/٦/٢٧:
قامت طائرات العدو الصهيوني اليوم بإلقاء قنابل حملت منشورات موجهة لسكان بيروت المدنيين تطلب منهم الرحيل لأن «جيش الدفاع الاسرائيلي» لم يستخدم بعد قوته. ويهم القيادة المشتركة أن تتوجه بالتحية والتقدير لهذا الصمود الأسطوري الذي هز العدو

بلاغ عسكري رقم ١٧٢ - ١٩٨٢/٦/٢٦: * بلغ الحقد الصهيوني الأعمى ضد الشعب الفلسطيني واللبناني وضد مقاتلينا الأبطال حداً، قامت فيه طائرات العدو اليوم بقصف مقابر الشهداء بالصواريخ الثقيلة، حيث أحدثت حفراً كبيرة نبشت قبور الشهداء من جرائها.

إن هذا العمل الاجرامي الذي يدمغ العدو بالخزي والعار لا يزيدنا إلا تصميماً وإصراراً على تحقيق النصر. والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

بلاغ عسكري رقم ١٧٣ - ١٩٨٢/٦/٢٦:
أصدرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بياناً أمس حول قصف قوات الغزو الصهيوني لمستشفى غزة، أهابت فيه بالمؤسسات الصحية وبالصحافة العالمية للتحرك من أجل فضح الممارسات الصهيونية التي توغل في انتهاك القانون الدولي والقيم والأعراف الانسانية واتفاقيات جنيف ومبادئ حقوق الانسان.

وفيما يلي نص البيان:
إيغالاً في فاشيتها إلى أبعد الحدود، ومواصلة لنهجها الاجرامي الذي يستهدف حياة المدنيين

* البلاغات الصادرة بدءاً من ١٩٨٢/٦/٢٦، لم تعط أرقاماً متسلسلة أصلاً، بل اكتفي بتاريخ البلاغ ومصدره، لذا يجدر التنويه إلى أن الأرقام المتسلسلة الواردة بدءاً من البلاغ رقم ١٧٢ أضافها المحرر لغرض التوحيد.

للقوات المشتركة الموقف العسكري في خطوط
المواجهة مع العدو، منذ صباح اليوم، في
البلاغات التالية:

أولاً - لاحقاً لبلاغنا السابق، تقوم قواتنا ومنذ
الساعة السابعة والنصف من صباح اليوم
بقصف مدفعي وصاروخي كثيف ومركز باتجاه
دبابات العدو التي تحاول التقدم باتجاه المدرج
الشمالي للمطار وتمكنت قواتنا في تمام الساعة
السابعة والنصف من تدمير ثلاث دبابات شوهدت
وهي تحترق بمن فيها.

كما تمكنت قواتنا من صد محاولة ثانية قامت
بها دبابات العدو للتقدم باتجاه المطار من المنطقة
الجنوبية.

وفي تمام الساعة الثامنة صباحاً، وسع العدو
من نطاق قصفه الشديد والعشوائي من مراض
مدفعيته الثقيلة في التلال، لاسناد تقدمه، كما
حلق طيرانه في أجواء العاصمة. واستهدف
القصف المدفعي المعادي مناطق المطار،
الكوكودي، الرملة البيضاء، سبنس، برج
البراجنة، محيط السفارة الكويتية، منطقة
الجامعة العربية، الكولا، الملعب البلدي، والرمل
العالي. ورغم القصف الشديد تمكنت قواتنا من
الرد بقوة على مصادر النيران وآليات العدو
ومنعته من تحقيق أهدافه، ولا زالت قواتنا تتعامل
ببطولة فائقة لكسر هجوم العدو حتى ساعة
ضدور هذا البلاغ الساعة العاشرة صباحاً.

ثانياً - في تمام الساعة التاسعة، تمكنت قواتنا
المشتركة بعد معركة ضارية خاضتها من صد
هجمات دبابات العدو وتدمير دابنتين وقتل وجرح
طواقمهما. كما تمكنت قواتنا من تدمير ثلاث
جرافات للعدو أثناء قيامها بعمليات التحصين
وحفر الخنادق للدبابات وقتلت وجرحت عدداً من
طواقمهما وفي نفس الوقت قام العدو بتوسيع
نطاق قصفه المدفعي العشوائي على مناطق
المطار - طريق المطار، مخيم برج البراجنة،
الكوكودي وبئر حسن، والمناطق التي سبق
ذكرها.

كما حلق طيران العدو الاستطلاعي في محاولة
يائسة لتخفيف ضغط نيران قواتنا على قواته.
معنويات مقاتلينا عالية جداً.

الصهيوني وأربك مخططاته ومخططات أسياده
الأمبرياليين الأميركيين الذين يحاولون من وراء
هذه المشورات وغيرها تسعير الحرب النفسية
الساخنة على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

إن صلابته هذا الصمود وإيمان الجماهير
العميق هو الذي سيهزم هذه المؤامرة وستحطم
على عنفوانه وصلابته وصدقه المؤامرة وجميع
المتآمرين.

وان هذه الجماهير مع قواتها اللبنانية الوطنية
والفلسطينية تصنع اللحمة والمعجزة بهذا الرباط
المتقدم أمام هذا العدو النازي ونحن معاً وسويماً
حتى النصر.

بلاغ عسكري رقم ١٧٥ - ١٩٨٢/٧/١:

قام طيران العدو الحربي في تمام الساعة الثانية
من ليلة ٦/٣٠ - ١٩٨٢/٧/١ بغارات وهمية
على مدينة بيروت وضواحيها، وألقى العديد من
قنابل الاضاءة، بهدف ترويع المدنيين. كما قام
الطيران المعادي أيضاً بإلقاء قنابل دخانية
واستمر بغاراته لمدة نصف ساعة.

بلاغ عسكري رقم ١٧٦ - ١٩٨٢/٧/٣:

عند الساعة الخامسة من مساء اليوم (أمس)
حاول العدو التقدم بخمس آليات مدرعة إلى
منطقة كلية العلوم في الضاحية الجنوبية وتمكنت
من التمرکز أمام الكلية على مسافة ٢٠٠ متر،
وقامت بإطلاق نيران مدفعيتها باتجاه الليكي
وحي السلم، وما زالت الآليات تطلق نيرانها حتى
الساعة الثامنة مساء هذا اليوم (السبت).

لاحقاً بالبلاغ السابق، أعلن الناطق العسكري
أن القوات المشتركة تقوم ومنذ الساعة السابعة
والنصف بالتعامل مع آليات العدو المتقدمة أمام
كلية العلوم. وقد تمكنت قواتنا من تدمير آليتين
منها. ولا يزال التعامل مع مصادر النيران
مستمراً حتى الآن، الساعة ٢٠،٤٥.

بلاغ عسكري رقم ١٧٧ - ١٩٨٢/٧/٣:

قامت إحدى مجموعتنا الخاصة والعاملة في
منطقة صور، بزرع عدد من الألغام ضد الآليات
على طرق تحرك العدو.

وقد انفجر صبيحة هذا اليوم، أحد الألغام في
سيارة شحن محملة بالجنود فقتل ما لا يقل عن
عشرة من جنود العدو الصهيوني.

بلاغ عسكري رقم ١٧٨ - ١٩٨٢/٧/٥:

أوجز الناطق العسكري باسم القيادة المركزية

الضغط على قواته المتقهرة.
هذا، وقد استخدم العدو في قصفه العشوائي
قذائف منثارية وانشطارية في كافة الأماكن المدنية
التي قام بقصفها.

كما قامت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي
ثقيل ومركز باتجاه مواقع ومرابض مدفعية العدو
في الشويفات ومعسكر التيرو ومثلث خلدة.

بلاغ عسكري رقم ١٧٩ - ١٩٨٢/٧/٢٩:
يقوم العدو الصهيوني ومنذ الساعة الثانية
والنصف ظهراً، بقصف مدفعي كثيف، مستهدفاً
المناطق السكنية في العاصمة بيروت، كما قامت
دبابات العدو المتمركزة في منطقة الشويفات
بقصف المناطق السكنية المقابلة لها.

وشمل القصف المعادي، مناطق، حي السلم،
البربير، منطقة السفارة الصينية، محيط
مستشفى بيروت، الرملة البيضاء، الأوزاعي،
الجناح، المطار، طريق المطار، المقاصد، برج
البراجنة.

هذا، وقد قامت قواتنا المشتركة بالرد على
القصف المعادي البربري، بتدمير دبابة للعدو على
الدرج الشرقي للمطار، شوهدت وهي تحترق
بالعين المجردة في حين لا يزال القصف المعادي
مستمراً حتى الآن، الساعة الخامسة بعد الظهر.

هذا، وكان الناطق العسكري باسم القوات
المشتركة قد صرح ظهر أمس بما يلي:

منذ يوم أمس، والاشتباكات مستمرة، بشدة
مع قوات العدو الصهيوني على محاور حي
السلم، الليلكي، برج البراجنة، ولا زالت هذه
الاشتباكات مستمرة حتى ساعة إعداد هذا
البلاغ في الساعة ٢٢،٣٥.

الحاقاً بالبلاغ السابق:

لا يزال القصف المدفعي المعادي مستمراً على
حي السلم الليلكي، برج البراجنة، وفي الساعة
الحادية عشرة ليلاً وسع العدو قصفه ليشمل
المطار والمناطق المجاورة له مستخدماً القذائف
الفسفورية، الساعة ٢٤،٠٠.

استأنف العدو الصهيوني عدوانه الغادر على
منطقة جنوبي بيروت صباح اليوم.

ففي تمام الساعة الخامسة صباحاً، حاولت
قوات الغزو التقدم من جنوب التيرو، وكلية
العلوم، باتجاه مواقعنا بعد أن مهدت لذلك
بقصف مدفعي ثقيل وكثيف على كل من حي

ثالثاً - تمكنت قواتنا في تمام الساعة الثانية عشرة
ظهر اليوم، من إسقاط طائرة استطلاع للعدو بعد
أن أصابها مقاومتنا الأرضية إصابة مباشرة
وشوهدت الطائرة وهي تسقط في المدينة
الرياضية.

هذا، وقد قام أفراد القوات المشتركة بجمع
حطام الطائرة وسط جو سادته الروح القتالية
العالية.

رابعاً - في تمام الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم،
قامت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي كثيف ومركز
على تجمع آليات العدو وقواته التي حاولت التقدم
باتجاه مشارف المنطقة الشرقية للمطار. وتمكنت
من صدّه على أعقابها وتدمير عدد من آلياته
وشوهدت وهي تحترق والدخان يتصاعد منها.
وتقوم مدفعية العدو من مرابضها في مناطق
البيسي والشويفات وغرب كلية العلوم وقرب
مستشفى بعبد الحكومي بقصف عشوائي
معاكس الساعة الثانية ظهراً.

خامساً - في الساعة الواحدة والنصف، واصلت
قواتنا المشتركة تصديها البطولي والباسل للمحاولات
المحمومة اليائسة التي يقوم بها العدو بدفع
آلياته وقوات المشاة على الطرف الشرقي من
مدرج المطار. وعلى الرغم من القصف المدفعي
المعادي العنيف باتجاه مواقعنا تمكنت قواتنا من
تدمير دبابة للعدو على الطرف الشرقي لمدرج
المطار، كما تم تدمير جرافة بلدوزر وإصابة من
فيهما مابين قاتل وجريح. ولا زالت محاولات
العدو اليائسة لدفع قواته الآلية في محور المطار
مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ، الساعة
الثالثة بعد ظهر اليوم.

سادساً - في تمام الساعة الثانية والنصف، تمكنت
قواتنا من إبادة سرية مشاة للعدو إبادة كاملة
بعد أن أصابها صواريخ قواتنا إصابة مباشرة
في المنطقة الشرقية لمدرج المطار.

سابعاً - في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم، تمكنت
قواتنا من تدمير دبابتين للعدو وجرافة بلدوزر وسيارة
لاندروفر وأصابت من فيها بين قاتل وجريح وذلك
أثناء محاولة العدو إخلاء خسائره.

وقد قام العدو بتوجيه قصفه المدفعي باتجاه
طرف المطار ومنطقة المطار - التحويلة، المريجة،
برج البراجنة، عين السكة، عين الدلبة لتخفيف

الليلي، حي السلم، المريجة، المطار، شارع المطار، مفارق الطرق المؤدية للمطار، والحسينية. وقد تصدت قواتنا لقوات العدو المتقدمة وألحقت بها خسائر كبيرة، ومنعتها من تحقيق أهدافها بإحراز أي تقدم في هذه المواقع. هذا، ولا زال قصف العدو مستمراً للمناطق المذكورة حتى ساعة صدور هذا البلاغ، الساعة السابعة والنصف صباح اليوم.

بلاغ عسكري رقم ١٨٠ - ١٩٨٢/٧/١٠:
أولاً: قامت مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو في منطقة البقاع الليلية الماضية بالعمليات التالية:

١ - اشتبكت إحدى مجموعتنا مع قوات العدو الصهيوني في منطقة زهر الأحمر، ودمرت لها ناقلة جنود وسيارة عسكرية، وقتلت وجرحت من كان فيهما.

٢ - اشتبكت مجموعة أخرى من قواتنا مع قوات العدو في منطقة عين عرب، ودمرت له دبابة وقتلت وجرحت جميع من فيها.

٣ - قامت إحدى مجموعتنا بزرع ألغام مضادة للدروع على طريق عين عرب حيث انفجر أحدها بسيارة نقل عسكرية إسرائيلية، ودمرها تدميراً كاملاً، وقد عادت جميع مجموعتنا إلى قواعدها بسلام بعد تنفيذ هذه العمليات البطولية.

ثانياً - منذ الساعة الحادية عشرة من ظهر اليوم، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل، على بعض الأحياء السكنية في العاصمة بيروت، الأمر الذي أسفر عن وقوع العديد من الخسائر في صفوف المواطنين المدنيين. وشمل القصف مناطق حي السلم، الليلي، برج البراجنة، الرمل العالي، طريق المطار، المطار. هذا ولا يزال القصف الصهيوني المعادي مستمراً وبشكل متقطع حتى الآن، الساعة الخامسة والثلاث من بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٨١ - ١٩٨٢/٧/١١:
أولاً - منذ مساء أمس، والعدو الصهيوني يواصل قصفه المدفعي المتقطع على المناطق الأهلية بالسكان في مناطق حي السلم، والليلي، برج البراجنة، الرمل العالي في الضاحية الجنوبية.

ومنذ الساعة الثالثة وأربعين دقيقة، من فجر اليوم، ركز العدو الصهيوني قصفه على نفس

المناطق. وقد تمكنت مجموعتنا الأمامية من تدمير دبابة للعدو شوهدت وهي تحترق، كما أصابت تجمعاً للمشاة في منطقة كلية العلوم.

ومنذ الساعة السادسة من صباح اليوم، ومناطق سبينس وبئر حسن تتعرض للقصف المدفعي والصاروخي الشديد، وما زال القصف مستمراً حتى الآن، الساعة السادسة والربع صباحاً.

ثانياً - منذ الساعة الثانية عشر ظهراً، وحتى الساعة الثالثة والربع، لازالت مدفعية العدو تقوم بقصف مدفعي وصاروخي، جنوبي، عشوائي، على مدينة بيروت وضواحيها الأهلية بالسكان، حيث استهدف القصف المناطق التالية:

مستشفى بيسروت، سبينس، الرملة البيضاء، الجناح، قرب السفارة الصينية، صبرا، مستشفى غزة، الفلكهاني، المزرعة، الكولا، المدينة الرياضية ومحيطها، البربر، منطقة السفارة الكويتية، بئر حسن، بئر العبد، حي السلم، برج البراجنة، المطار، وطريق المطار، الرمل العالي، مقبرة الشهداء، قصص، الأوزاعي، جسر السباق، حيث ردت قواتنا بقصف مدفعي وصاروخي كثيف على كافة مصادر نيران مدفعية العدو وأماكن تجمعات دباباته وآلياته، وتمكنت من تدمير دبابتين في كلية العلوم وثلاث دبابات في بعبد، ودبابتين في بناية جوار الأميركيان، ودبابتين على جسر كفرشما، ودبابتين على منطقة مدرج المطار الشرقي ودبابة في منطقة التيرو، بالإضافة إلى تدمير خمس شاحنات محملة بالمعدات والذخائر، كما تم إسكات وتدمير مريض مدفعية هاون من عيار ١٢٠ ملم في منطقة التيرو.

كما تمكنت قواتنا من تدمير راجمة صواريخ للعدو في منطقة خلدة، حيث أصيبت إصابة مباشرة، وقد قامت طائرات الهيلوكوبتر التابعة للعدو بإخلاء إصابات طاقم الراجمة في هذه المنطقة، حيث شوهدت بالعين المجردة وهي تحترق.

ونتيجة هذا القتال الضاري والبطولي الذي خاضته قواتنا المشتركة، فقد تمكنت من إجبار دبابات العدو المتقدمة على الطريق العام باتجاه الأوزاعي على التقهقر باتجاه منطقة مثلث خلدة.

كذلك، أجبرت قواتنا، قوات العدو المتواجدة في منطقة كلية العلوم والتيرو، والكسارة والسان

تريز والمزفة، على التقهقر، وبشكل غير منظم باتجاه منطقة خلف الريجي والغندور، وشوهد جنود العدو يفرون من دباباتهم وآلياتهم تحت وابل من نيران قواتنا التي تقاتل ببطولة ومعنويات عالية.

كذلك قامت مدفعيتنا الثقيلة والصاروخية بقصف كثيف ومركز لمواقع العدو في مناطق بعيدا والجية، والدامور والناعمة وقد أصابت قذائف قواتنا بشكل مباشر مقر قيادة جيش العدو في بعيدا.

ثالثاً — عند الساعة الخامسة والنصف، واصل العدو الصهيوني قصفه الهجمي والمجنون براً وبحراً على مدينة بيروت وضواحيها مستهدفاً المدنيين والمباني السكنية من مرابض مدفعيته في تلة المير، الحدث، تلال عرمون، تلال بعيدا، الدوحة، منطقة خلدة، ومن بوارجه الحربية المتواجدة قبالة ساحل بيروت.

استهدف هذا القصف العشوائي، الذي استخدمت فيه المدفعية الثقيلة والصاروخية وراجمات الصواريخ والقذائف الفوسفورية والمنتارية والعنقودية المناطق التالية: السفارات، الرملة البيضاء، محيط السفارة الكويتية، برج البراجنة، حي السلم، الليليكي، منطقة المطار، شارع المطار، السباق، الأوزاعي، محيط المدينة الرياضية، قسقص، مارمخايل، الجناح، سبينس، المريجة، بئر حسن.

هذا، وكانت طائرات العدو قد حلقت على ارتفاع شاهق في سماء بيروت بعد ظهر اليوم، وقد شاهدت مواقع القوات المشتركة المتقدمة في منطقة المطار العدو وهو يقوم بإخلاء عدد من المصابين من طواقم دباباته التي أعطبتها قواتنا ظهر اليوم في المنطقة الواقعة شرقي المطار.

هذا، ولا زال القصف العشوائي مستمراً حتى صدور هذا البلاغ الساعة الخامسة والنصف.

بلاغ عسكري رقم ١٨٢ — ١٩٨٢/٧/١١:
قامت مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو الليلية الماضية بالعمليات التالية:

١ — اشتبكت قواتنا مع قوات العدو الاسرائيلي، في السفح الجنوبي الغربي من تل السلوك قرب عميق بالبقاع الغربي، حيث تمكنت من قتل أربعة جنود للعدو وجرح عدد آخر من جنوده.

٢ — قامت مجموعة أخرى بمهاجمة موقع للعدو الصهيوني في سفوح جبل الباروك حيث تمكنت من تدمير آلية وقتل وجرح عدد من أفرادها.

٣ — قامت مجموعة أخرى بمهاجمة موقع تجمع لآليات العدو في السفوح الغربية لبلدة مدوخة في القطاع الشرقي، حيث دارت معركة حامية استمرت أكثر من نصف ساعة دمرت للعدو خلالها آلية، وقتلت وجرحت من فيها، حيث استخدم العدو كافة أنواع الأسلحة.

وعادت مجموعتنا إلى قواعدنا سالمة.

أما خسائر العدو فتقدر بأكثر من عشرين آلية أصيبت إصابات مباشرة، وشوهدت الطائرات المروحية تجلي الاصابات منها، كما دمر موقع الامداد المركزي لتجمعات قوات العدو في منطقة بعيدا وأشعلت فيه النيران.

أما خسائر العدو البشرية فهي أكثر من خمس وسبعين إصابة بين قتيل وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٨٣ — ١٩٨٢/٧/١٢:
نتيجة القصف المحوم والمجنون، والذي استمر أكثر من ثماني عشر ساعة، واستخدمت فيه قوات العدو الصهيوني نيران مدفعيتها الثقيلة من البحر والبر. مستهدفة معظم أحياء مدينة بيروت الغربية... نتيجة هذا القصف العشوائي أصيبت المئات من المباني في المدينة، والعديد من المرافق الحيوية والاجتماعية، إضافة إلى إصابة مستشفيات، دار الأيتام الاسلامية، المقاصد، البربر، بيروت، حيث قدرت الخسائر البشرية بأكثر من ثلاثمائة إصابة في صفوف المواطنين المدنيين.

وقد شمل القصف الصهيوني الهجمي العنيد من المناطق المدنية الآهلة بالسكان، وشمل أحياء برج البراجنة، حي السلم، الليليكي، بئر حسن، الأوزاعي، الرملة البيضاء، الفاكهاني، الروشة، ومخيمات صبرا وشاتيلا، ومار الياس.

بلاغ عسكري رقم ١٨٤ — ١٩٨٢/٧/١٢:
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة اليوم بما يلي:

قامت عدة مجموعات من قواتنا المشتركة العاملة خلف خطوط العدو الصهيوني في منطقة البقاع ليلية ١١/ — ١٩٨٢/٧/١٢ بالعمليات البطولية التالية:

١ - أغارت إحدى مجموعتنا على مقر قيادة العدو الصهيوني في بلدة كامد اللوز، واشتبكت مع حراس المقر بالرشاشات والقنابل اليدوية.

٢ - تمكنت مجموعة أخرى من تدمير سيارة عسكرية للعدو واعطاب مجنزرة في تلال كامد اللوز.

٣ - قامت مجموعة ثالثة بالهجوم على كمين للعدو بين ينطه وبكا واشتبكت مع افراد الكمين بقذائف الآر.بي. جي والرشاشات.

٤ - أغارت مجموعة رابعة من قواتنا على موقع لقوات العدو في سفوح التلال المحيطة ببلدة مدوخا، تقدر بسرية دبابات، واشتبكت معه وتمكنت من تدمير ثلاث دبابات.

٥ - هاجمت مجموعة أخرى من قواتنا موقعا للعدو بالقرب من بلدة خربة روحا، وتمكنت من تدمير دبابة وآليتين ورشاش ثقيل. هذا، وقد نتج عن عمليات ثوارنا الآنف الذكر خسائر بشرية كبيرة في صفوف قوات الغزو الصهيونية.

بلاغ عسكري رقم ١٨٥ - ١٩٨٢/٧/١٣:
في الليلة الماضية، قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو بمهاجمة موقع للعدو بالقرب من جب جنين وموقع آخر في تلال البيرة وموقع ثالث في منطقة المنصورية ونصبت كميناً على طريق بين قصر ربا والباروك، وعلى أثر هذه العمليات فتح العدو نيران مدفعيته على مواقع مجموعتنا. وقد تمكنت قواتنا من تدمير دبابة وناقلة للجنود وأربع رشاشات ثقيلة وإصابة ١٥ جندياً اسرائيلياً بين قتل وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٨٦ - ١٩٨٢/٧/١٤:
منذ الساعة الثامنة والنصف، والطيران الحربي الصهيوني يحلق فوق العاصمة بيروت ويقوم بغارات وهمية بهدف إرهاب المواطنين، ضمن الحرب النفسية التي يستهدف بها ضرب صمود أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني.

هذا وكانت الطائرات الصهيونية وما تزال تحلق في سماء العاصمة على ارتفاع متوسط وعال وبشكل متقطع حتى إعداد هذا التصريح، الرابعة من بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٨٧ - ١٩٨٢/٧/١٥:
أولاً - الساعة السادسة صباحاً، قام العدو الصهيوني في الساعة الثالثة من صباح اليوم

بإطلاق قذائف المدفعية وقنابل الإنارة على منطقة الليلكي وحي السلم في الضاحية الجنوبية من بيروت إضافة إلى الرماية من الرشاشات المتوسطة من كلية العلوم.

ثانياً - في الساعة الثالثة والربع، حاولت مجموعة من جنود العدو مؤلفة من ستة عناصر بالتسلل على المدرج الشرقي للمطار واشتبكت معها مجموعتنا الأممية وأجبرتها على الفرار.

ثالثاً - لليوم الثاني على التوالي يقوم الطيران الحربي الصهيوني بطلعات مكثفة في سماء العاصمة بيروت بهدف ترويع المواطنين، وتصعيد التهديد العسكري ضد المواطنين الأبرياء.

بلاغ عسكري رقم ١٨٨ - ١٩٨٢/٧/١٨:
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بمايلي:

عند الساعة الثانية من فجر اليوم، قامت مجموعة من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو بالاغارة على أحد مواقع العدو الصهيوني بالقرب من بلدة المنصورية مستخدمة في ذلك قذائف الآر.بي.جي. والأسلحة الرشاشة.

وقد تمكنت المجموعة من تدمير دبابة ومربض رشاش متوسط واصابة ثمانية أفراد من جنود العدو بين قتل وجريح.

وعادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٨٩ - ١٩٨٢/٧/٢٠:
أعلن الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة أن بعض المجموعات التابعة للقوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو نصبت كميناً لآليات العدو على طريق بعلول-لالا، في البقاع الغربي، وتمكنت من تدمير سيارة لاندروفر وناقلة جنود مدرعة وقتل وجرح جميع من فيها. فيما عادت مجموعتنا إلى قواعدها سالمة. وأكد قدامون من صيدا، أن الفدائيين أطلقوا أكثر من عشر قذائف «ب-٧» خلال اشتباك دام نصف ساعة مع قوات الغزو بالقرب من المدينة الصناعية الجديدة. وقد أعلنت قوات الاحتلال حالة الاستنفار القصوى تحسباً من هجمات أخرى للفدائيين، كما فرضت حظر التجول على سكان مدينة صيدا.

واعترفت إذاعة العدو بأن القوات الاسرائيلية انسأقت إلى حرب استنزاف طويلة وشاقة وأن

تزايد العمليات الفدائية يعود إلى حسن التنظيم في صفوف الفدائيين وتأييد السكان لهم.

وشهد يوم أمس نشاطاً مكثفاً للطيران الاسرائيلي حيث قام بعدة غارات وهمية فوق العاصمة بيروت استمرت حتى المساء، وتصدت له المقاومات الأرضية للقوات المشتركة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٠ - ١٩٨٢/٧/٢٣:
صرح ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

أولاً - منذ الساعة الواحدة بعد الظهر، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة بيروت الغربية، بالطيران مستهدفاً، الأحياء السكنية، في كل من الرملة البيضاء، ومحيط السببسن، والليلكي، وبرج البراجنة، وحي السلم، ومحيط المطار، ومنطقة صبرا، والفاكهاني، موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

هذا، وتتصدى المقاومات الأرضية للقوات المشتركة للطيران المعادي الذي لا يزال يواصل غاراته حتى الآن، الساعة الثانية ظهراً.

ثانياً - لاحقاً لبلاغنا حول الغارات الجوية الصهيونية على بيروت والتي استمرت ساعة كاملة وشملت ثمانية أحياء سكنية، وهي: الرملة البيضاء، ومحيط سببسن، الليلكي، برج البراجنة، حي السلم، منطقة المطار، صبرا والفاكهاني.

بلغت الخسائر نتيجة هذا القصف الوحشي في صفوف المدنيين (٥٦) إصابة بين شهيد وجريح.

بلاغ عسكري رقم ١٩١ - ١٩٨٢/٧/٢٤:
أدى الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بالبلاغات التالية:

أولاً - الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعون، استؤنفت الاشتباكات بنيران المدفعية والدبابات بين قواتنا وقوات العدو حول مطار بيروت، بينما حرق العدو مجدداً وقف إطلاق النار وسلط نيران مدفيعته ودباباته على مواقع قواتنا في منطقة المطار وحي السلم، حيث ردت قواتنا على النار بالمثل. وقد استمرت الاشتباكات ما يزيد على ثلاث ساعات حيث توقفت، ثم عادت وبشكل خفيف ومتقطع ونتيجة هذا القصف سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة موقع لقوات العدو، أصيبت منه بحدود خمسة أفراد وشوهد

العدو وهو يقوم بإخلاء الموقع.

ثانياً - في الساعة الثالثة إلا ربعاً من بعد ظهر اليوم، صعد العدو نطاق عدوانه على مدينة بيروت الغربية، حيث قامت طائراته المقاتلة بشن غارات وحشية على الأحياء السكنية في المدينة. وقد استهدف القصف، حي الرملة البيضاء، منطقة سببسن، محيط السفارة الصينية، بئر حسن، صبرا، شاتيل، محيط المدينة الرياضية والفاكهاني. ولا يزال هذا الهجوم مستمراً حتى صدور هذا البلاغ، الثالثة والثلث. هذا، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية لطائرات العدو المغيرة.

ثالثاً - تتناوب الطائرات والمدفعية البحرية والبرية لقوات العدو على قصف مدينة بيروت الغربية، فما إن توقفت الغارات الجوية التي استمرت ساعة كاملة حتى فتح العدو، وبكثافة نيران مدفيعته الصاروخية والثقيلة من البوارج البحرية والمواقع الأرضية على مدينة بيروت الغربية مستهدفاً الأحياء السكنية في معظم بيروت الغربية الرملة البيضاء، والفاكهاني، الكولا، مار الياس، الأوزاعي، برج البراجنة، حي السلم، المريجة، الليلكي، بئر حسن، بئر العبد، حارة حريك، صبرا وشاتيل.

هذا، ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح، الساعة الرابعة إلا ثلثاً من بعد ظهر اليوم.

رابعاً - الساعة الرابعة والنصف، نتيجة للعدوان الجوي والبري والبحري على مدينة بيروت الغربية اليوم بلغ عدد الاصابات بين المدنيين إحدى وخمسين إصابة. هذا، وقد أصيب للعدو خلال تبادل إطلاق النار بالمدفعية والصواريخ صبيحة اليوم وبعد الظهر دبابة وناقلتا جنود وموقع هاون متقدم.

وتقدر خسائر العدو البشرية بستة عشر إصابة بين قتل وجريح وجميعها في محيط منطقة بيروت.

بلاغ عسكري رقم ١٩٢ - ١٩٨٢/٧/٢٤:
كان الناطق العسكري باسم القيادة المركزية قد صرح مساء أمس بما يلي:

أولاً - تمكن ثوارنا العاملون خلف خطوط العدو ليلة أمس ٢٢ - ٨٢/٧/٢٣، من تدمير آلية نصف مجنزرة للعدو أثناء مرورها على مفرق (جنسنايا - القرية) في منطقة صيدا وذلك أثر

انفجار لغم مضاد للدروع قامت بزرعه المجموعة ٣٤٥.

وقد أسفر انفجار اللغم عن تدمير الآلية واشتعال النيران فيها ومقتل اثنين وجرح أربعة من جنود العدو. هذا، وعلى الفور حضرت إلى المنطقة طائرة هيلوكبتر قامت بإخلاء الجرحى والقتلى. وعادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة.

ثانياً — كما قامت مجموعة أخرى من ثوارنا العاملين خلف خطوط العدو بنصب كمين لاجدى دوريات العدو ما بين (رشمية — جسر القاضي) قضاء عاليه، وأثناء مرور الدورية صباح اليوم ٧/٢٣ والمؤلفة من ثلاث سيارات لاندروفير مسلحة برشاشات من عيار ٥٠٠ هاجمها ثوارنا بمختلف الأسلحة الرشاشة والصاروخية. وقد تمكنت المجموعة من تدمير الآليات المعادية وقتل وجرح جميع طواقمها المقدر عددهم بـ ١٢ عسكرياً.

هذا، وعلى الرغم من كثافة النيران المعادية التي أطلقت لاسناد دورية العدو وتطويق المجموعة، إلا أن ثوارنا تمكنوا من العودة إلى قواعدهم سالمين ويرفقتهم أحد ثوارنا من أفراد المجموعة جريحاً.

ثالثاً — قامت مجموعة من ثوارنا العاملة بنصب كمين لقوات العدو على طريق (بعورتا — الدامور). وأثناء مرور سيارة لاندروفير لقوات العدو فتح ثوارنا نيران أسلحتهم الصاروخية والرشاشة على السيارة وتمكنوا من تدميرها وقتل وجرح أفرادها. وقد عادت المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٣ — ١٩٨٢/٧/٢٤ :
أولاً — قام طيران العدو الصهيوني بغارات جوية على بيروت الغربية عند الساعة العاشرة والرابع من صباح اليوم مستهدفاً الأحياء السكنية في مناطق الرملة البيضاء محيط السفارة الكويتية، محيط السفارة الصينية، منطقة سيبس، الفاكهاني، صبرا، المدينة الرياضية. وقد تصدت المقاومات الأرضية للقوات المشتركة للطيران المعادي. واستمرت الغارات حتى الساعة الحادية عشرة.

من جهة ثانية، واصل العدو قصفه المدفعي من البر على أحياء بيروت الغربية ولاسيما الضاحية الجنوبية مستخدماً في ذلك المدفعية والدبابات. وقد ردت قواتنا على القصف بالمثل واستمر القصف المتبادل حتى الساعة العاشرة والرابع من قبل ظهر اليوم.

ثانياً — نتيجة القصف الجوي والمدفعي والصاروخي اليوم على مدينة بيروت الغربية وحتى الساعة الثانية عشرة ظهراً بلغت الخسائر ١٢ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من المدنيين.

ثالثاً — خلال تبادل القصف المدفعي والصاروخي بين قواتنا وقوات العدو في محيط بيروت الغربية سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة تسعة أفراد من قوات العدو وتدمير مدفع ١٠٦ محمول للعدو.

رابعاً — في الساعة ٩,٣٠ من صباح اليوم، قامت طائرات العدو بالإغارة على منطقة البقاع حيث استهدفت قريتي، المرج وقب الياص بالقرب من شتورا وقد تصدت لها مقاوماتنا الأرضية، ونتيجة هذا القصف أصيب عدد من المدنيين لم يتم التأكد من عددهم حتى الآن.

من جهة ثانية، أعلن الناطق العسكري السوري أمس، سقوط طائرتي استطلاع بدون طيار وطائرة ثالثة من طراز «فانتوم». وقد ألقى القبض على أحد الطيارين فيمالي الثاني مصرعه. وأكد ناطق عسكري سوري، أن سوريا سترد بضربات مفاجئة وبمختلف الأسلحة بحيث توقع بالاسرائيليين خسائر في العتاد والأفراد أكثر مما يتوقعونه في حالة تكرار الخرق الاسرائيلي لوقف إطلاق النار مع سوريا.

بلاغ عسكري رقم ١٩٤ — ١٩٨٢/٧/٢٤ :
واصل العدو الصهيوني، لليوم الثالث على التوالي، غاراته الجوية الهمجية على ضواحي بيروت الغربية والضاحية الجنوبية. وساهمت في العدوان الجديد بوارج العدو البحرية ومدفعيته الصاروخية والثقيلة، التي استهدفت في قصفها الذي أعقب الغارات الجوية مباشرة معظم الأحياء السكنية في بيروت الغربية.

وقد أدلى الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بالبلاغات التالية (*):

(*) هكذا وردت في الأصل، أي دون أن تكون هناك بلاغات أخرى تستكمل البلاغ الذي يحمل الرقم «أولاً».

أولاً — الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعون، استؤنفت الاشتباكات بنيران المدفعية والدبابات بين قواتنا وقوات العدو حول مطار بيروت، بينما خرق العدو مجدداً وقف إطلاق النار وسلط نيران مدفعيته ودباباته على مواقع قواتنا في منطقة المطار وحي السلم، حيث ردت قواتنا على النار بالمثل. وقد استمرت الاشتباكات ما يزيد على ثلاث ساعات حيث توقفت، ثم عادت وبشكل خفيف ومتقطع ونتيجة هذا القصف سجلت مراقباتنا الأمامية إصابة موقع لقوات العدو، أصيب منه بحدود خمسة أفراد وشوهد العدو وهو يقوم بإخلاء الموقع.

بلاغ عسكري رقم ١٩٥ — ١٩٨٢/٧/٢٥: شنت إحدى مجموعتنا العاملة خلف خطوط العدو ليلة أمس، هجوماً بقذائف الأ.ر.بي.جي. والرشاشات والقنابل اليدوية على موقع إداري للعدو في منطقة البقاع الغربي. واستطاعت المجموعة تدمير قسم من الموقع وتدمير آليتين وقتل وجرح ما لا يقل عن ثمانية أفراد. وعادت المجموعة إلى قاعدتها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٦ — ١٩٨٢/٧/٢٥: واصل طيران العدو غاراته الوحشية، لليوم الرابع على التوالي على الأحياء السكنية في بيروت الغربية.

وتعرضت أحياء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية للقصف المدفعي والصاروخي من مواقع العدو الصهيوني، الذي استخدم في هذا القصف المدافع والدبابات.

من جهة ثانية، قامت طائرات العدو بالاغارة على منطقة البقاع مستهدفة قريتي المرج وقب الياض بالقرب من شتورة.

وقد تصدت القوات المشتركة للطيران المعادي بنيران المضادات الأرضية، كما ردت على القصف المدفعي بالمثل.

وقد أحصت بلاغات الناطق العسكري ١٢ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من المدنيين. كما ذكر سقوط إصابات لعدد من المدنيين في البقاع.

أما في صفوف العدو، فقد أصيب تسعة أفراد، كما تم تدمير مدفع ١٠٦ محمول له.

بلاغ عسكري رقم ١٩٧ — ١٩٨٢/٧/٢٦: أولاً — عند الساعة الواحدة والنصف من صباح

اليوم، فتح العدو نيران مدفعيته من البوارج البحرية ومن قواته البرية مستخدماً المدفعية الثقيلة والصواريخ ونيران الدبابات على معظم أحياء المنطقة الغربية وبشكل عشوائي ومسعود حيث شمل القصف منطقة الأوزاعي بكاملها، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، برج البراجنة، بئر حسن، بئر العبد، حارة حريك، محيط المطار، مار الياض، وقد استمر القصف لمدة ساعتين.

وأثناء ذلك، حاولت زوارق العدو الاقتراب من الشاطئ في منطقة السان سيمون تحت ستار القصف الشديد في محاولة إنزال، فتصدت لها قواتنا وأمطرتها ببوابل من نيران المدفعية والصواريخ والدبابات والرشاشات الثقيلة حيث استطاعت قواتنا بعد معركة استمرت زهاء نصف ساعة من إفشال هذه المحاولة واجبار الزوارق على الانكفاء إلى عرض البحر.

ثانياً — ونتيجة للقصف المعادي والشديد، وعلى مدى ساعتين متتاليتين من البر والبحر بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، على مدينة بيروت الغربية، بلغ عدد الاصابات سبعة وأربعين إصابة بين شهيد وجريح من السكان المدنيين.

ثالثاً — وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم، عاود العدو قصف مدينة بيروت الغربية مركزاً على الضاحية الجنوبية لاسيما الأوزاعي ومحيط المطار وبرج البراجنة حي السلم، بنيران المدفعية والصواريخ من البر والبحر ولا يزال القصف مستمراً وتقوم قواتنا بالرد على قوات العدو.

وقد تأكد لدينا تدمير ناقلة جنود ودبابات في منطقة الشويفات صباح اليوم ومقتل وجرح ما لا يقل عن ٨ أفراد من جنود العدو.

ونتيجة لذلك، ردت قواتنا ليلة أمس على مواقع مدفعية العدو وقد شوهدت النيران تشتعل في أحد مواقع المدفعية شمال الدامور حيث دمر هذا الموقع تماماً كما دمر للعدو عدد من الآليات وتقدر خسائر العدو بالأفراد نتيجة قصفنا ليلة أمس في محيط منطقة بيروت بما لا يقل عن ١٥ إصابة.

رابعاً — عقب الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة على استمرار قصف مدينة بيروت، فقال:

بلاغ عسكري رقم ١٩٨ - ١٩٨٢/٧/٢٦ :
قام طيران العدو الصهيوني بالتحليق فوق منطقة بيروت الغربية من الساعة ٨,٢٠ مساء اليوم، وألقى بقذائف إنارة فوق المنطقة ورافق ذلك إلقاء القنابل الفسفورية والدخانية. كذلك قام طيران العدو بالاغارة على منطقة شاتيلا واستمرت الغارة نصف ساعة.

بلاغ عسكري رقم ١٩٩ - ١٩٨٢/٧/٢٦ :
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة، اليوم، بسلسلة من البلاغات حول سير العمليات العسكرية فيما يلي نصها:
أولاً - لاحقاً لبلاغنا السابق، استمر القصف الجوي الذي ابتدأ منذ الساعة التاسعة من مساء أمس الاثنين لمدة ساعة ونصف الساعة، وقد نتج عنه وقوع أكثر من ٢٥ إصابة بين شهيد وجريح في صفوف المدنيين.

وفي الساعة الحادية عشرة من مساء أمس، استأنف العدو قصفه لمدينة بيروت الوطنية من البحر والبر حيث تركز القصف على الأوزاعي، الرملة البيضاء، الجناح، السان سيمون، السان ميشيل، وقد تعاملت مدفعيتنا مع قطع العدو البحرية. وفي الساعة الواحدة من فجر يوم الثلاثاء اقتربت زوارق العدو من الشاطئ المقابل لمنطقة السمراوند وقامت بالرماية من الرشاشات المتوسطة. وقد ردت عليها قواتنا وأجبرتها على الانكفاء إلى عرض البحر.

هذا، وما زالت رماية المدفعية المعادية من البحر والبر مستمرة حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الثانية فجراً.

ثانياً - منذ صباح اليوم، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة بيروت الغربية من مواقعه البرية وبوارجه البحرية، بالمدفعية الثقيلة والصواريخ، حيث شمل القصف مناطق الأوزاعي، الجناح، المطار، السان سيمون، المدينة الرياضية، الفاكهاني، شاتيلا، صبرا، بئر حسن، بئر العبد، طريق المطار، محيط السفارة الكويتية، الرمل العالي، الرملة البيضاء، محيط السفارة الصينية، سبنس، الليكي، برج البراجنة، وحي السلم.

هذا، ولا يزال القصف المعادي مستمراً حتى ساعة إصدار هذا البلاغ الثانية عشرة ظهرأً. ويبدو واضحاً من ذلك، أن العدو الصهيوني

يتبجح العدو بأنه يحاصر مدينة بيروت وأنه أوقف إطلاق النار وأنه أعطى للسيد فيليب حبيب مهلة كذا وكذا، بينما هو في الحقيقة ينفذ مآربه الخبيثة في تدمير المدينة والقضاء على الشعبين اللبناني والفلسطيني بطريقة منظمة ومستمرة بعد أن تأكد لديه تعاظم صمود أبطالنا في القوات المشتركة وعدم قدرته على النيل منهم وزعزعة صمودهم، وما يؤكد ذلك:

١ - أن القصف المدفعي والصاروخي من البر والبحر هو عمل يومي منذ بدء الحصار.

٢ - لقد شهدت المدينة غارات عديدة بالطائرات في الأيام الأولى للحصار، ثم عادت متقطعة فيما بعد، أما الآن ومنذ خمسة أيام فهي تتكرر يومياً.

٣ - يستخدم العدو في قصفه القنابل العنقودية والفسفورية والصواريخ الجوية الثقيلة التي تستطيع تدمير بناية بكاملها كما حدث في كثير من الأماكن.

٤ - إن مساحة بيروت الغربية محدودة جداً، ولقد تحولت معظم الأحياء فيها، مثل: الرملة البيضاء، الأوزاعي، برج البراجنة، حي السلم، الليكي، صبرا، شاتيلا، المدينة الرياضية، الفاكهاني، ومحيط المطار إلى ميدان رماية مفتوح تتناوب عليه الطائرات حيناً والمدفعية الأرضية والبوارج البحرية حيناً آخر.

٥ - إن العدو حين يقصف المدينة من البر يستخدم ما يزيد على ثمانية كتائب مدفعية من عيار ١٥٥ ملم عدا المدفعية العادية ومدفعية الهاون والدبابات في آن واحد. حيث يزرع قنابله في معظم الأماكن المضروبة.

خامساً - عاود العدو لليوم الخامس على التوالي غاراته الجوية والعنيفة على مدينة بيروت الغربية حيث قامت عدة طائرات في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر هذا اليوم بقصف مناطق سببوس، الرملة البيضاء، محيط السفارة الصينية، بئر حسن، الفاكهاني، صبرا، محيط المدينة الرياضية، برج البراجنة، ومحيط المطار.

وقد تسبب هذا القصف بإيقاع خسائر عديدة في صفوف المدنيين لم تعرف بعد، كما اشتعلت الحرائق والنيران في عدد من الأبنية السكنية ولا يزال القصف الجوي مستمراً حتى الساعة الثالثة.

قد اتخذ قراراً باستمرار قصف بيروت براً وبحراً وجواً، ليلاً ونهاراً، حيث تناوبت أسلحته البرية والبحرية والجوية على قصف الأحياء المدنية السكنية في بيروت، لليوم السادس، على التوالي.

ثالثاً — عاود العدو الصهيوني في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم غاراته الجوية على مدينة بيروت الغربية. ويقوم الآن بقصف منطقة الروشة. وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية حيث لا يزال القصف مستمراً حتى الآن الساعة الثانية إلا ثلثاً.

رابعاً — نتيجة للغارات الجوية «الاسرائيلية» الوحشية اليوم على منطقة الروشة والتي استهدفت بنايات تجمع المهجرين الذين أرغموا على ترك منازلهم في المناطق المحتلة، وقعت خسائر كبيرة في صفوف السكان من الأطفال والنساء ولا يزال قسم كبير منهم تحت الأنقاض، وتجري محاولات لرفع الأنقاض عنهم.

وقد أخطى حتى الآن ٨٤ شهيداً و١٤٢ جريحاً سقطوا نتيجة الغارات هذه والتي استعمل فيها الطيران المعادي الصواريخ الثقيلة حيث دمر بنايات تدميراً كاملاً على من فيها.

خامساً — في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم، عاود العدو غاراته الجوية وبطلعات كثيفة متتالية حيث قام بقصف مدارس الأطفال في برج البراجنة... ومنطقة الأوزاعي، حرش قسقص، ولا زال طيران العدو يوالي غاراته الآن على مدينة بيروت الغربية بوحشية لم يسبق لها مثيل بعد أن كان قد دمر ظهراً الأبنية السكنية في منطقة الروشة وأوقع ما يزيد على ٣٥٠ إصابة بين شهيد وجريح، لا زال معظمهم تحت الأنقاض الأمر الذي يؤكد أن حكومة العدو قد اتخذت قراراً بإبادة سكان بيروت الوطنية من لبنانيين وفلسطينيين على مرأى العالم وسمعه.

إن العالم يشهد الآن على أن مدينة بيروت لليوم السادس على التوالي، فريسة مباحة تتناوبها الطائرات والبوراج والمدفعية الأرضية، وكأنها ميدان رماية مفتوح ومدينة مستباحة لا رادع للعدو عنها من خلق أو ضمير أو أي تحرك عربي أو دولي.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٠ - ١٩٨٢/٧/٢٦
بناء على التعليمات الصادرة، قامت إحدى مجموعتنا العاملة خلف خطوط العدو في منطقة

عبرا قرب مدينة صيدا، بتصفية العميل فيصل أبو سليم الملقب ب «أبو عصام».

وأضاف الناطق، ليعلم كل العملاء أن يد القوات المشتركة سوف تطلهم وقادرة على ضربهم وأسيادهم الصهاينة، وهذه العملية هي إنذار لم يريد أن يعتبر.

بلاغ عسكري رقم ٢٠١ - ١٩٨٢/٧/٢٧
قامت مجموعته من القوات المشتركة والعاملة خلف خطوط العدو يوم ٧/٢٦ بزرع عدة ألغام على طريق (كفربيت - صربا) الترابي. وعند مرور دورية آلية للعدو الساعة الخامسة والربع من نفس اليوم مؤلفة من سيارة لاندروفر وملاة انفجرت الألغام وأدت إلى تدميرهما واحرقهما ومقتل ستة جنود وجرح تسعة آخرين.

وعلى الفور، حضرت طائرات الهليكوبتر إلى المكان وقامت باخلاء القتلى والجرحى وعادت المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٢ - ١٩٨٢/٧/٢٧
أولاً - لليوم السابع على التوالي يوالي العدو قصفه لمدينة بيروت الغربية من الجو والبر والبحر بعد أن استمر القصف الأرضي والبحري صباح اليوم على بيروت الوطنية حيث قامت القوات المشتركة بالرد عليه وأوقعت في صفوفه ١٢ إصابة بين قتيل وجريح.

وفي الساعة الحادية عشرة ظهراً، وسع العدو نطاق عدوانه حيث قامت الطائرات الحربية الاسرائيلية بالاغارة على بيروت الغربية وعلى عدة مناطق حيث استهدفت المناطق السكنية في كل من الليليكي، برج البراجنة، صبرا، شاتيلا، المدينة الرياضية، محيط المطار، السفارة الكويتية.

ثانياً - عند الساعة الواحدة من بعد الظهر، توقفت الغارات الجوية الاسرائيلية على بيروت الغربية، بعد أن استمرت ساعتين كاملتين. وقد نتج عن هذا القصف إصابة ثمانية وعشرين مواطناً مدنياً بين شهيد وجريح.

ثالثاً - إن قوات العدو المتمركزة في محيط منطقة بيروت من خلدة إلى المرفأ والتي تقوم بإطلاق النار من مدافعها ودباباتها على بيروت الغربية هي التي استهدفت أمس بالقصف، وليس هنالك ولن يكون أي تفكير لدى القوات المشتركة بالقصف على غير هذه المواقع الاسرائيلية المحددة والتي تقوم بقصف المنطقة

القريبة بشكل مؤثر ومتواصل.
اننا لا يمكن أن نترك هذه القوات الصهيونية
تبيد أهلنا في المنطقة الغربية دون أن نرد عليها
لاسكتاتها.

هذا، وكان الناطق العسكري باسم القيادة
المركزية للقوات المشتركة، قد صرح يوم أمس
بمايلي:

عند الساعة السابعة من مساء أمس،
لا زال العدو الصهيوني يوالي عدوانه من البر
والبحر والجو على مدينة بيروت الغربية
حيث تتناوب طائراته الحربية وبوارجه
ومدافعه الأرضية والصواريخ على قصف
المدينة مستهدفة الأحياء السكنية موقعة
المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وقد قامت قواتنا بالرد على نيران مدفعية
العدو، وتمكنت من تدمير دبابة في منطقة
الحدث ودبابة أخرى على طريق الحدث
باتجاه عين عنوب.

هذا، وقد دارت معركة بين قواتنا وقوات
العدو حول منطقة المطار، وتمكنت قواتنا من
تدمير دبابتين وناقلتي جنود خلال تلك
المعركة.

ثانياً — واصل العدو في الساعة السابعة من
مساء أمس قصفه لمدينة بيروت الغربية
مستخدماً في ذلك مدفعية البوارج الحربية
والصواريخ والمدفعية الثقيلة ومدفعية الدبابات
حيث شمل القصف مناطق الأوزاعي، السان
سيمون، السمزلاند، الجناح، السبينس، الرملة
البيضاء، الروشة، مستشفى بيروت مستهدفاً
الأحياء السكنية والمدنية.

وفي الساعة الحادية عشرة، وسع العدو
الصهيوني قصفه ليشمل مناطق فردان، عائشة
بكار وما زال القصف مستمراً حتى ساعة صدور
هذا البلاغ الثانية عشرة ليلاً.

ثالثاً — بلغت إحصائية الخسائر بين المدنيين
خلال الايام الستة الماضية نتيجة للعدوان
الاسرائيلي المتواصل من البر والبحر والجو،
٦٤٢ إصابة بينها ٢٤٧ شهيداً و٣٩٥ جريحاً.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٣ — ١٩٨٢/٧/٢٧:
أولاً — لاحقاً لبلاغنا السابق حول القصف
الجوي الذي استهدف مدينة بيروت الغربية
أمس، وليلة ساعة وربع، توقف عند الساعة

الخامسة مساءً ليباشر العدو بعدها قصفه
المدفعي من البر والبحر، وقد نتج عن القصف
الجوي وقوع ٥٤ إصابة من المدنيين بين شهيد
وجريح.

ثانياً — عاود العدو في تمام الساعة التاسعة
من مساء أمس غاراته الجوية على مناطق بيروت
الغربية حيث استهدف القصف منطقة الكولا
والرملة البيضاء وصبرا والفاكهاني، بعد أن أثار
المنطقة بقنابل الاضاعة.

ولا يزال طيران العدو يصب قذائفه على
الأحياء السكنية بشكل وحشي حتى ساعة صدور
هذا البلاغ الساعة التاسعة والنصف.

وقد بدا أن العدو منذ خمسة أيام يواصل
قصفه النهاري والليلي على بيروت الغربية من
البر والبحر والجو بشكل متواصل وبكثافة نيران
عنيفة موقعاً المزيد من الخسائر بين المدنيين
اللبنانيين والفلسطينيين.

ثالثاً — في تمام الساعة التاسعة من مساء
أمس، الاثنان تأكد لدينا نتيجة القصف المتبادل
ليلة أمس، بأنه قد دمر للعدو موقع محصن
بالقرب من معمل الخطيب في الشويفات، حيث
دمرت له أربع آليات مدرعة وقتل عشرة جنود
وجرح حوالي خمسة عشر جندياً.

وعلى الفور قام العدو بإخلاء الموقع نتيجة
للاصابات المؤثرة والشديدة من قبل القوات
المشتركة.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٤ — ١٩٨٢/٧/٢٧:
قامت مجموعة من القوات المشتركة العاملة خلف
خطوط العدو، ليلة ٢٤ — ٧/٢٥، بمهاجمة موقع
معاير ما بين بلدتي عميق والمنصورة، في البقاع
الغربي، حيث اشتبكت المجموعة مع الموقع المعاي
وتمكنت من تدمير مريض رشاش من عيار ٥٠٠،
وقتلت وجرحت عدداً من أفراد العدو. وعادت
المجموعة إلى قواعدها سالمة.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٥ — ١٩٨٢/٧/٢٨:
قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة
خلف خطوط العدو في الساعة الحادية عشرة
وخمس وأربعين دقيقة من ليلة ٢٧ — ٧/٢٨،
بالاغارة على موقع دبابات للعدو في بلدة عميق في
البقاع الغربي مستخدمة القذائف الصاروخية
والقنابل اليدوية حيث تمكنت من تدمير دبابتين
وناقلة جنود وقتلت وجرحت ما يزيد على عشرة

أفراد وعادت المجموعة إلى قاعدتها بسلام.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٦ — ١٩٨٢/٧/٢٨
في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم جدد العدو الاسرائيلي قصفه لمدينة بيروت الغربية من البر والبحر مستهدفاً الأحياء السكنية في الضاحية الجنوبية وبئر حسن، والرملة البيضاء، ومنطقة المطار، ولا يزال القصف مستمراً حتى الآن، وترد القوات المشتركة على مواقع العدو بالمدفعية الثقيلة والصواريخ.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٧ — ١٩٨٢/٧/٢٩
صرح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة أمس بما يلي:

استأنف العدو منذ المساء قصفه المدفعي المجنون من البر والبحر مستهدفاً الأحياء السكنية في جميع أنحاء بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، وقد تركز قصفه المدفعي والصاروخي على مناطق حي السلم، طريق المطار، الكوكودي، سباق الخيل، الحرش، الأوزاعي، الجامعة العربية، صبرا، شاتيلا، الكولا، الرملة البيضاء، سبببس، الجناح، عائشة بكار، فردان، كورنيش المزرعة.

ولقد ردت قواتنا بالمدفعية والصواريخ على مصادر نيران العدو مستهدفة مرائب مدفعيته وتجمعات آلياته وجنوده مما أوقع خسائر جسيمة في آلياته وجنوده بين قتل وجريح، وقد توقف القصف في الساعة الحادية عشرة من ليلة أمس.

بلاغ عسكري رقم ٢٠٨ — ١٩٨٢/٧/٣٠
في الساعة الخامسة وعشرين دقيقة، خرق العدو فجأة قرار وقف إطلاق النار بخطة نارية موقوتة، ومنظمة من البر والبحر والجو، في آن واحد، حيث قامت طائراته المقاتلة، بالاغارة على المدينة الرياضية وما حولها، ومنطقة الفاكهاني وصبرا، وشاتيلا، وبئر حسن، وقصقص، ومحيط السفارة الكويتية، بينما قامت المدفعية الثقيلة وزوارق الصواريخ من البر والبحر بقصف معظم الأماكن السكنية في منطقة بيروت الغربية بشكل مكثف وقد شمل القصف الليلي، حي السلم، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، محيط السفارة الصينية، الرملة البيضاء، سبببس، الأوزاعي، السمرلاند، الكورال بيتش، بئر العبد، بئر حسن. هذا، ولا يزال القصف مستمراً بغزارة من البر والبحر والجو حتى الساعة السادسة والنصف

موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين الذين يعانون حتى الآن من قطع الكهرباء والماء ونقص المواد الطبية والغذائية. وسوف يصدر بيان تفصيلي لاحق بنتائج هذه الغارات الوحشية.
بلاغ عسكري رقم ٢٠٩ — ١٩٨٢/٧/٣٠
لا زال العدو الصهيوني منذ ساعتين يقوم بقصف منطقة بيروت الغربية براً وبحراً وجواً، وعلى جميع الأحياء السكنية.

إن هذا يؤكد بوضوح أن حملة الإبادة التي ينظمها العدو الصهيوني ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، لازالت مستمرة، وأن العدو يقوم بهذا العدوان في الوقت الذي صدرت فيه مقررات جدة وفي الوقت الذي تجري فيه مفاوضات بين المبعوث الأميركي وقيادة م.ت.ف. عبر رئيس الحكومة اللبنانية. وبعد أن أعربت كافة الأوساط عن تفاعلها بإيجاد مخرج إيجابي للآزمة في بيروت.

إن العدو وحماته يتحملون كامل المسؤولية أمام الرأي العام العالمي.

بلاغ عسكري رقم ٢١٠ — ١٩٨٢/٨/١
صعد العدو الصهيوني الموقف منذ الساعة الثانية من فجر هذا اليوم خارقاً وقف إطلاق النار الثامن بقصف عنيف ومركز على الضاحية الجنوبية مالمبث أن صعد العدو قصفه وشمل معظم المناطق الوطنية مستعملاً مختلف أنواع القذائف الحارقة وقذائل النابالم.

في الساعة الثانية من صباح هذا اليوم، ركز العدو قصفه على محورين الأول محور مطار بيروت الدولي، الثاني خلدة والأوزاعي محاولاً دخول المدرج الشرقي، ولكن القوات المشتركة تنصدي له وببساله اسطورية وتمنعه من التقدم موقعة في صفوفه عدداً كبيراً من الخسائر وقد ردت على أعقابها.

في الساعة الرابعة من صباح اليوم: يحاول العدو منذ الساعة الرابعة صباحاً احتلال مطار بيروت الدولي والاتفاف على الضاحية الجنوبية وكل هذه المحاولات تواجه بقتال اسطوري من قبل القوات المشتركة، وتدور الآن معارك ضارية بين القوات المشتركة والقوات الصهيونية ولم تفرق أدوات العدو الحربية في قصفها بين المناطق السكنية والمستشفيات ودور العبادة.
الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم:

والمدرج الغربي التي يقوم بها منذ الساعة الثالثة من فجر هذا اليوم.

هذا، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية ببسالة فائقة لطائرات العدو المغيرة وتمنعها من تحقيق أهدافها.

لا زالت قوات العدو تواصل ضغطها في محاولة للسيطرة على مطار بيروت تحت إسناد كثيف من النيران من الجو والبحر والبر. حيث قام طيران العدو بعشرات الطلعات الجوية، بينما ركزت البوارج البحرية والمدفعية الثقيلة والصاروخية نيرانها على منطقة المطار. وتتصدى قواتنا لتقدم العدو ببسالة فائقة، موقعة في صفوفه الكثير من الخسائر حيث دمرت له عدداً من الدبابات والآليات المدرعة وماتزال المعركة محتدمة بضراوة.

بلاغ عسكري رقم ٢١١ - ١٩٨٢/٨/١، الساعة ٩،٣٠: لا تزال المعركة محتدمة منذ الساعة الثالثة فجراً، ويكثف العدو ضغطه في الجو والبحر والبر، ويقصف جميع الأحياء في بيروت الغربية، بكثافة مجنونة، أما على محور المطار حيث تحتم المعركة الرئيسية بالمدفعية والدبابات وجميع الأسلحة فقد أفضلت قواتنا حتى الآن أربع محاولات لتقدم دروع العدو وآلياته الميكانيكية من دخول المطار والسيطرة عليه، بعد أن كبده ما لا يقل عن ١٢ دبابة وناقلة جنود كما دمرت له عدداً من مواقع المدفعية الأرضية، وقتلت وجرحت ما لا يقل عن ٣٠ فرداً، هذا وقد ركز العدو الآن الساعة ٩،٤٥ هجومه على المطار ولكن قواتنا الباسلة تتصدى لمحاولاته وتحبط أهدافه.

بلاغ عسكري رقم ٢١٢ - ١٩٨٢/٨/١، الساعة ١٠،٠٠: تمكنت قواتنا من تدمير جرافة ودبابتين للعدو في منطقة الكسارة شرقي المطار.

بلاغ عسكري رقم ٢١٣ - ١٩٨٢/٨/١، الساعة ١٠،٣٠: عند الساعة ٩،٣٠ أفضلت قواتنا محاولة إنزال بحري للعدو في منطقة السمزلاند.

بلاغ عسكري رقم ٢١٤ - ١٩٨٢/٨/٢، أولاً - منذ الصباح والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي متقطع على منطقتي حي السلم، ومخيم برج البراجنة خارقاً بذلك وقف إطلاق النار التاسع والذي أعلن عند الساعة الخامسة

كرر العدو قصفه لنفس المحاور محاولاً الدخول إلى المطار ولكن القوات المشتركة المتمركزة هناك منعه من الدخول وبأنت هذه المحاولة بالفشل.

في الساعة السادسة من صباح اليوم: أغار الطيران الإسرائيلي على بيروت الوطنية والضاحية الجنوبية محاولاً أن يخفف ضغط القوات المشتركة.

في الساعة السابعة من صباح اليوم: عاود الطيران قصفه ليشمل الضاحية الجنوبية والمناطق الوطنية.

لا يزال العدو الصهيوني يواصل ضغطه للتقدم على مطار بيروت الدولي باتجاه المدرج الغربي والشرقي، وتواجه قواتنا المتمركزة في منطقة المطار ببسالة محاولة العدو هذه وقد أجبرته على استخدام الطيران أكثر من مرة في نفس الوقت بقصف كافة الأحياء السكنية في منطقة بيروت الغربية من البر والبحر، والجو وبشكل عنيف ومجنون وقد شمل القصف المناطق التالية:

منطقة الجامعة العربية، الفاكهاني، صبرا، شاتيلا، الرملة البيضاء، اليونيسكو، مستديرة المطار، خط كورنيش المزرعة، حرش قصص، محيط السفارة السوفياتية، محيط مستشفى بيروت، محيط السفارة الصينية، منطقة كنيسة السريان، النويري وقناة V.

وما يزال العدو يواصل عدوانه حتى الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح اليوم. شن طيران العدو منذ الساعة السادسة من صباح اليوم وحتى الساعة الثامنة والنصف، سبعا وستين غارة على مناطق مختلفة من مدينة بيروت الغربية شملت الفاكهاني، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، والرمل العالي، ومنطقة المطار وبرج البراجنة. وقام بالاغارة في كل مرة تشكيل من أربع طائرات.

أما عند الساعة الثامنة وخمس وثلاثين دقيقة، فقد كثف العدو غاراته بحيث لم يعد يفصل بين الغارة والأخرى أكثر من دقيقة واحدة، وقد تركز القصف الكثيف بشكل خاص على مواقع القوات المشتركة في منطقة مطار بيروت الدولي لتخفيف الضغط على قواته التي تكبدت خسائر منظورة كبيرة شوهدت بالعين المجردة في الآليات والأفراد أثناء محاولات التقدم على مدرج المطار الشرقي

من مساء أمس. وبعد ذلك تمادى العدو في خرقه، وقام بتحسين مواقعه المقابلة لمنطقة حي السلم، ودفع دباباته في اتجاه المنطقة.

وقد قامت قيادة القوات المشتركة بإبلاغ الرئيس صائب سلام بهذه الخروقات ليقوم بإبلاغها الى المبعوث الأميركي فيليب حبيب.

إن القيادة المشتركة وإن تحمل العدو الصهيوني أمام الرأي العام العالمي مسؤولية خرق وقف إطلاق النار في منطقة بيروت، فإنها تؤكد بأن قواتنا لا زالت محتفظة بضبط النفس تجاه هذه الخروقات احتراماً لقرار مجلس الأمن الدولي الخاص بوقف إطلاق النار.

ثانياً - قام العدو الاسرائيلي بعمليات خرق لوقف إطلاق النار متعددة على طول المواقع الامامية حيث قامت مدفعية دباباته بقصف مواقعنا الامامية في كل من منطقة الأوزاعي، حي السلم، الليلكي، التحويطة، وذلك عند الساعة السادسة والثلاث صباحاً وحتى الآن الساعة الواحدة إلا رباعاً من بعد الظهر. كما يواصل العدو الصهيوني رماياته الرشاشة وبشكل متقطع، على مواقع قواتنا في المناطق الأنفة الذكر، كما تقوم دبابات العدو بالتقدم من مواقعها إلى نقاط أمامية جديدة مستغلة فترة وقف إطلاق النار، في حين لم ترد قواتنا على خروقات العدو حتى الآن.

بلاغ عسكري رقم ٢١٥ - ١٩٨٢/٨/٣:
دأبت إذاعة الكتائب لسان حال قوات الغزو الصهيوني في نشراتها الاخبارية على إذاعة أنباء كاذبة ومشوشة حول سير عمليات القتال على كافة المحاور هدفها زعزعة الروح القتالية العالية لدى قواتنا المشتركة واضعاف الروح المعنوية لدى جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني البطلة.

واليوم خرجت علينا إذاعة العدو الصهيوني في لبنان نبأ مفاده أن قوات الغزو الصهيوني احتلت منطقة المريجة دون قتال.

بلاغ عسكري رقم ٢١٦ - ١٩٨٢/٨/٣:
أولاً - واصلت قوات الغزو لصهيوني، منذ منتصف ليلة أمس، انتهاكها للسافر لقرار وقف إطلاق النار، وقامت بإطلاق نيران أسلحتها المدفعية والرشاشة باتجاه مواقع قواتنا في الضاحية الجنوبية والأوزاعي، كما قام العدو بإطلاق

قذائف الانارة فوق مخيمي صبرا وشاتيلا. هذا، ولا زالت الاعتداءات الصهيونية مستمرة حتى ساعة اعداد هذا التصريح الساعة الثانية من فجر اليوم الثلاثاء.

ثانياً - منذ الساعة التاسعة من صباح اليوم وحتى الساعة الحادية عشر ظهراً، وقوات الغزو الصهيوني تقوم بقصف متقطع من مدفعية الدبابات المتواجدة في المدرج الغربي للمطار باتجاه مناطق الأوزاعي، برج البراجنة، الجناح. كما شوهدت قوات الغزو الصهيوني وهي تقوم بتحريك آليات في منطقة المطار، لتأخذ مواقع ثابتة.

ثالثاً - منذ الساعة العاشرة صباحاً والعدو الاسرائيلي مستمر في خرق وقف إطلاق النار حيث قامت قواته بالقصف، بالمدفعية والدبابات على مناطق الأوزاعي والجناح والشاليهات والمدينة الرياضية وسبينس وطريق المطار والليلكي وحي السلم وبرج البراجنة وصبرا وشاتيلا وتنتج عن ذلك تدمير بنايات سكنية في منطقة الجناح وحي السلم وبرج البراجنة مما أدى إلى سقوط إصابات لم تحدد حتى الآن.

كما يقوم العدو بتحسين مواقعه على المدرج الشرقي والغربي للمطار وتعزيزها مع محاولاته لكسب أرض جديدة.

هذا، ولا يزال القصف الصهيوني مستمراً حتى الآن الساعة الواحدة والرابع.

رابعاً - واصل العدو الصهيوني عند الساعة الثالثة إلا رباعاً ظهراً، ضغطه على محور الأوزاعي في محاولة للتقدم على هذا المحور مستخدماً القصف المدفعي الكثيف والمركز.

وقد تصدت قواتنا المشتركة لقوات العدو وتمكنت من تدمير مقدمة الرتل واجبار آلياتها المتقدمة على التراجع إلى مكانها السابق.

خامساً - تصدت القوات المشتركة ببسالة لقوات العدو على محور الأوزاعي واجبرتها على التراجع إلى مواقعها السابقة رغم أن العدو مهد لقواته بقصف مدفعي عنيف. وقد دمر مقاتلونا الأبطال دبابتين للعدو وأوقعوا به عدداً من الخسائر.

بلاغ عسكري رقم ٢١٧ - ١٩٨٢/٨/٥:
فند الناطق العسكري باسم القوات المشتركة أمس، ادعاءات الناطق العسكري الاسرائيلي

وزير خارجية العدو اسحق شامير اللذين ادعيا أن الهجوم لا يستهدف بيروت الغربية وانما تضيق الحصار على الفلسطينيين سيما وقد جاء هذان التصريحان في أعقاب فشل هجوم العدو اليوم، وشدد الناطق العسكري للقوات المشتركة على مايلي:

أولاً - أن الهجوم من مرفأ بيروت لا يصل إلى أية مناطق يتواجد فيها أي فلسطيني على مدى ثمانية كيلومترات من محور التقدم، هذا حيث يعتبر هذا المحور بالنسبة لبيروت الغربية شمال المدينة المحاصرة.

ثانياً - كما أن التقدم على منطقة سباق الخيل، والمتحف يشكل نفس العامل.

ثالثاً - ان احتلال ثكنة مصالح الجيش اللبناني، وكنة هنري شهاب هو اعتداء مباشر على الجيش اللبناني لاعلى الفلسطينيين.

رابعاً - لقد اعترف العدو بضراوة المقاومة التي جوبه بها، ولقد أحصت قواتنا تدمير ٢١ دبابة و ١٤ ناقلة جنود، وخمس جرافات وثلاثة كاسحات الغام وأكثر من مئة إصابة بين قتيل وجريح في صفوف العدو. وهذا يؤكد مدى ضراوة المقاومة التي جابهته بها قواتنا فأفشلت هجومه.

خامساً - لقد ألقى العدو على المدينة المحاصرة شاملاً جميع أحيائها السكنية حتى شارع الحمراء عشرات الآلاف من القذائف، فهل سكان هذه المناطق جميعاً فلسطينيين كما يزعم العدو.

سادساً - لقد دفع العدو بفرقة مدرعة وفرقة مشاة آلية على المدينة التي أحاط بها من كل جانب وهاجمها على أربع محاور رئيسية وثلاثة أخرى فرعية من الشمال والشرق والجنوب، بالإضافة إلى الاسناد البحري الذي أفضل في الحمام العسكري فهل هذا لا يسمى هجوماً رئيسياً.

سابعاً - إن محاولة العدو الزعم بافتراءات وتبريرات فارغة لعمله العدوانى هذا يؤكد مدى فشله وانتكاس غطرسته التي طالما هدد ولوح بها في الحل العسكري.

ثامناً - إن فيليب حبيب والحكومة اللبنانية والفرنسية وجميع أصدقائنا يعرفون أن هذا الهجوم يجيء في وقت رفض فيه العدو قرار مجلس الأمن وقف إطلاق النار رقم ٥١٦ وإرسال

مراقبين دوليين كما أنه يجيء في اللحظة التي أحس العدو فيها بتقدم المباحثات السياسية لوجود حل لأزمة بيروت اعترف به المبعوث الأميركي نفسه، واطلعت عليه الحكومة اللبنانية والزعامات الوطنية في لبنان كما اطلعت عليه الحكومتان الفرنسية والسعودية.

إن عدوان العدو الشامل كان محاولة رعناء لا مسؤولة وحاقدة لاستباق الحل السياسي وتقديم مايزعم أنه الحل العسكري عليه، وقد باء بالفشل الذريع.

بلاغ عسكري رقم ٢١٨ - ١٩٨٢/٨/٥:

أولاً - منذ الساعة الحادية عشرة من ليل أمس الأول، والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي متقطع على برج البراجنة، الرمل العالي، منطقة الغولف، وفي الساعة الثانية عشرة من نفس الليلة، ركز العدو قصفه المدفعي والصاروخي وبشكل مكثف على برج البراجنة، حارة حريك، الليلكي، المريجة وذلك من مواقعه في الشويقات والحدث وكلية العلوم وقد رافق هذا القصف محاولة تقدم قام بها العدو من منطقة الكوكودي باتجاه الحسينية وقد تصدت له قواتنا واشتبكت معه بالأسلحة المباشرة والرشاشات المتوسطة.

ثانياً - في الساعة الواحدة من فجر أمس الأربعاء، لوحظ بأن هناك تحرك آلي معاد وبشكل مكثف باتجاه المتحف من فرن الشباك والحازمية، وكذلك من منطقتي قصر منصور وبارو.

ثالثاً - في الساعة الواحدة والنصف، قامت راجمات الصواريخ المعادية بقصف مناطق الجناح، الرملة البيضاء، الأوزاعي، وقامت مدفعية البوارج البحرية المعادية بالرماية على بناية قتال قرب المرفأ، ولا زالت الرمايات مستمرة حتى الآن الساعة الثانية والربع من فجر أمس الأربعاء.

رابعاً - منذ الساعة الحادية عشرة من مساء أمس الأول، بدا العدو الصهيوني هجومه وتقدمه على محاور الأوزاعي، الميناء، الغولف، طريق المتحف، البربري ميدان سباق الخيل.

وقد تصدت له قواتنا طوال الليل وحتى الآن الساعة السادسة والنصف من صباح الأربعاء. في حين تحتدم المعارك على كافة المحاور، ويواصل العدو قصفه الوحشي من البحر والبر على كافة مناطق التقدم وجميع أنحاء بيروت الغربية بشكل

لم يسبق له مثيل.

لقد بدأ العدو معركة اقتحام بيروت الغربية متحدياً كل دول العالم والرأي العام العالمي، متخطياً كل ما يمكن أن يجعله يتردد على القيام بهذه المجزرة البشرية، التي يعاني السكان المدنيون في بيروت الغربية منها في هذه اللحظة. **خامساً** - وسع العدو الصهيوني قصفه المدفعي والصاروخي من البر والبحر ليشمل كل من القنطاري، الهوليداي إن، وادي أبو جميل، طريق الريفيار، الحسينية في طريق المطار، وتحت هذا الستار الكثيف والشامل من القصف حاول العدو التقدم على المحاور التالية:

١ - محاولة على محور الطيونة، ولم يتمكن العدو من تحقيق أي تقدم نتيجة التصدي البطولي لمقاتلينا.

٢ - محاولة التفاف على منطقة الأوزاعي من جهة الغرب حيث تصدت لها قواتنا وأفشلتها.

٣ - محاولة تقدم على المتحف وتمكن مقاتلونا من منعه من تحقيق أي تقدم.

سادساً - عند الساعة الرابعة من صباح أمس الأربعاء حاولت أرتال من دبابات العدو التقدم باتجاه تكتة هنري شهاب عبر طريق قام العدو بشقه ليصل بين مدرسة قيادة السيارات في الأوزاعي والتكتة.

وقد تصدت له قواتنا بكل بسالة ومازالت المعارك محتدمة بشكل عنيف حتى الآن الساعة السادسة والنصف من صباح أمس الأربعاء. ونتيجة للمعارك الدائرة بين قواتنا وقوات العدو منذ مساء أمس الأول وحتى صباح أمس تكبد العدو خسائر فادحة في الآليات وعدد كبير من القتلى والجرحى في صفوفه.

سابعاً - صدت قواتنا محاولات العدو للاقتراب على محور المتحف ودمرت له ست دبابات مما أحبط هجومه وأجبره على التراجع للخلف في حين لم يستطع العدو إحراز أي تقدم على هذا المحور.

ثامناً - يوالي العدو ضغطه على منطقة «الغرا» باتجاه تكتة هنري شهاب حيث تدور معركة طاحنة بالدبابات وقذائف الآر.بي.جي. وقد دمرت قواتنا للعدو حتى الآن سبع آليات منها ثلاث دبابات وأربع ناقلات مدرعة، ولا زال القتال محتدماً حتى الآن الساعة الثامنة

وخمسين دقيقة من صباح الأربعاء في هذا المحور الذي يتركز عليه ثقل هجوم العدو الرئيسي.

تاسعاً - عند الساعة التاسعة صباحاً، حاولت قوات العدو الانزال من البحر. في منطقة الحمام العسكري لكن قواتنا تصدت لها بضراوة وأمطرتها بوابل من قذائف المدفعية والصواريخ، وردتها على أعقابها إلى عرض البحر بعد معركة دامت أكثر من نصف ساعة فشل العدو خلالها من تحقيق الانزال.

هذا، وقد تم هجوم العدو تحت ستار كثيف من نيران البوارج البحرية والصواريخ والمدفعية الثقيلة التي تنهمر بغزارة على المنطقة القريبة من الحمام العسكري والأحياء السكنية المحيطة بها.

عاشراً - حاول العدو الصهيوني عند الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة، الهجوم على محور المتحف، وتمكنت قواتنا من صدّه ودحره للمرة الرابعة بعد أن دمرت له أربع دبابات، في حين دخلت قوات العدو تكتة مصالح الجيش وتكتة هنري شهاب.

حادي عشر - استطاعت قواتنا المتصدية على محور السفارة الكويتية إيقاف اندفاع العدو من تكتة هنري شهاب باتجاه السفارة، ودمرت له ثلاث دبابات.

ثاني عشر - يلاحظ أن العدو يركز هجماته على جميع المحاور وتتصدى له قواتنا ببسالة، وتمنعه من أن يحرز أي تقدم ملموس إلا في تكتة الجيش اللبناني (هنري شهاب) فقد دخلها.

هذا، وقد بلغت خسائر العدو اعتباراً من الليلة قبل الماضية وحتى الساعة العاشرة والنصف من صباح الأربعاء ما يلي: تدمير سبع عشرة دبابة وأربع عشرة ناقلة للجنود. وقتل وجرح ما لا يقل عن خمسة وتسعين جندياً صهيونياً، كما دمرت قواتنا ثلاثة مرابض لمدفعية العدو.

بلاغ عسكري رقم ٢١٩ - ١٩٨٢/٨/٦: في تمام الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة من ظهر اليوم، أغارت طائرات العدو الصهيوني الحربية على وسط مدينة بيروت الغربية في حي الصنائع، على بعد مائة متر من مقر رئيس الحكومة اللبنانية الرسمي.

وقد استهدف القصف تجمعات المهجرين في المنطقة، حيث سقط عدد كبير من الضحايا لا زال

معظمهم تحت الانقراض.

وتقدر الخسائر الأولية في صفوف المواطنين بما يزيد عن ٢٥٠ إصابة بين شهيد وجريح جميعهم من الأطفال والنساء. إن هذا الهجوم الغادر يجيء تحدياً للعالم ولقرارات مجلس الأمن الدولي دون مبرر سوى الاستمرار في تنفيذ حملة الإبادة ضد شعبنا اللبناني - والفلسطيني. بلاغ عسكري رقم ٢٢٠ - ١٩٨٢/٨/١٠: منذ الساعة الرابعة من بعد أمس وطائرات العدو الصهيوني الحربية تغير على مناطق متعددة من بيروت الغربية.

فقد قصف طيران العدو على موجات متتالية، مناطق الرملة البيضاء، السببوس، محيط السفارة الكويتية، الفبيري، ومخيم شاتيلا. إن هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي الذي يأتي في أعقاب القصف العشوائي على بيروت الغربية منذ ليل أمس الأول، إنما يؤكد استمرار العدو في نهج التصعيد بهدف تغليب الحل العسكري على الحل السياسي، ويفضح نزعة شارون الإرهابية كما يعكس قرار الحكومة الإسرائيلية غير المعلن باستمرار توسيع العمليات العسكرية ضد المواطنين المدنيين اللبنانيين وفلسطينيين.

هذا، وما يزال طيران العدو الصهيوني يحلق في سماء المدينة، ويقصف المناطق المدنية في بيروت، حتى الآن الساعة الخامسة والنصف من مساء الاثنين.

بلاغ عسكري رقم ٢٢١ - ١٩٨٢/٨/١١: بعد قصف من طيران العدو استمر لمدة ثلاث ساعات متواصلة على مخيم برج البراجنة، المدينة الرياضية، وصبرا، والفاكهاني، الرملة البيضاء، السفارة الكويتية، حاول العدو في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التقدم من يسار تكنة المصالح باتجاه مبنى سباق الخيل بالدبابات ومعها جرافة حاولت إزالة بعض التحصينات. فتصدت له القوات المشتركة ودمرت له الجرافة ودبابته وردته على أعقابها وعلى الأثر، قامت قوات العدو بمعاودة القصف بالمدفعية والصواريخ الثقيلة والدبابات على منطقة المتحف والمدرسة الفرنسية ورأس النبع وطريق البربير وميدان سباق الخيل، وقد ردت قواتنا على القصف حيث دمرت مرابض مدفعية متقدمة للعدو ولا زال القصف المتبادل

مستمراً حتى هذه اللحظة في تلك المنطقة. أما في المناطق الأخرى، فقد عاود العدو قصفه البحري والبري على مدينة بيروت الغربية حيث لا يزال القصف مستمراً حتى الآن. الساعة السادسة وخمس وأربعون دقيقة.

هذا، وتقدر خسائر العدو هذا اليوم بما يزيد عن ٢٥ إصابة بين قتيل وجريح كما سقط أكثر من ٧٠ إصابة في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين من جراء القصف المعادي المتواصل برأً وبحراً وجواً على المناطق المدنية الأهلة بالسكان.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٢ - ١٩٨٢/٨/١١: أولاً - واصل العدو الصهيوني، وبالرغم من إعلان وقف إطلاق النار، قصفه البري والبحري والجوي لمدينة بيروت الوطنية.

فعند الساعة العاشرة والنصف صباحاً، قامت مدفعية العدو وبوارجه البحرية بقصف المناطق المدنية الأهلة بالسكان، حيث تركز القصف على مناطق: برج البراجنة، بئر حسن، منطقة السفارات، الكولا، الفاكهاني، الحمراء، فردان.

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً شنت طائرات العدو الحربية، غاراتها، وعلى موجات متتالية على المناطق المدنية وقامت بتركيز قصفها على مخيم برج البراجنة، حيث لا يزال القصف الجوي والبحري والبري مستمراً حتى الآن. الساعة الثانية عشرة والرابع ظهراً.

ثانياً - منذ الصباح الباكر، وقوات العدو الصهيوني تواصل قصفها البحري والبري على مدينة بيروت الغربية.

ففي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، قام طيران العدو الحربي بسلسلة غارات، وعلى موجات متتابعة، قصف خلالها مناطق برج البراجنة، دوار شاتيلا، مخيمي صبوا وشاتيلا، الفاكهاني، المدينة الرياضية، السفارة الكويتية، حيث وقع العديد من المواطنين المدنيين بين شهيد وجريح.

إن هذه الاعتداءات الدموية المتكررة على المدينة الصامدة تأتي دون مبرر ولا يقصد منها إلا المزيد من الدمار والافناء لجمهير الشعبين اللبناني - والفلسطيني في حملة عنف يقودها الارهابيان ببيغن وشارون منذ أكثر من سبعة وستين يوماً.

ثالثاً - واصل العدو الصهيوني اليوم تصعيده العسكري وخرق وقف إطلاق النار فبالإضافة إلى استمرار القصف المدفعي على امتداد الليلة الماضية، وقيام طيرانه الحربي بطلعات متواصلة ليلاً، باشر ومنذ الساعة السادسة والربع من صباح اليوم بقصف مدفعي على مناطق مخيم برج البراجنة، الفاكهاني بوابة المتحف، منطقة سباق الخيل شارع حمد، الشاطئ، السممرلاند، وقد استمرت عملية القصف المدفعي المتقطع أحياناً والمتواصل بكثافة أحياناً أخرى، حتى الثانية من ظهر اليوم. كما قامت طائرات العدو منذ الساعة الحادية عشرة والنصف بالآغارات المتواصلة على مخيم برج البراجنة، وحي برج البراجنة والمدرسة المهنية العاملة، مستديرة المطار، طريق المطار. ولا زالت عمليات القصف الجوي الوحشي تتواصل على بنايات المخيم، والعمارات السكنية في حي برج البراجنة، والمناطق المحيطة التي وقع فيها الكثير من الدمار والخراب. وقد بلغ عدد الآغارات الاسرائيلية والجوية حتى الساعة الثانية ظهراً أكثر من ٣٠ غارة جوية في نفس الوقت الذي تواصل فيه المدفعية والبوارج البحرية قصفها المدفعي والصاروخي الذي امتد ليشمل أيضاً، الجناح، الرملة البيضاء، بئر حسن، طريق المطار، مناطق السفارات الكويتية البحرانية، الليبية، المغربية، اليمن الديمقراطية، الهنغارية، وعمارات الأمم المتحدة.

وقد قدرت الخسائر الأولية حتى هذه الساعة بـ ٢١ شهيداً وثلاثة وخمسون جريحاً.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٣ - ١٩٨٢/٨/١١:

أولاً - منذ الصباح، وقوات العدو الصهيوني تقوم بقصف مدينة بيروت الغربية، برأً وبحراً وجواً، حيث شمل القصف معظم أحياء مدينة بيروت السكنية في مناطق برج البراجنة، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، المزرعة، البربير.

من ناحية أخرى، قامت طائرات العدو الحربية عند الساعة الثانية من ظهر أمس، بعدة طلعات جوية فوق مدينة بيروت الوطنية، وقصفت مناطق محيط المدينة الرياضية، محيط السفارة الكويتية، صبرا، شاتيلا، الفاكهاني، برج البراجنة، الرملة البيضاء، سبببس.

هذا، ويواصل العدو الصهيوني هجماته المتتالية على بيروت الوطنية دون مبرر، إلا لقتل المزيد من المدنيين الأبرياء الذين يعانون المزيد من العذاب، لشدة الحصار الذي يفرضه العدو.

وقد نتج عن القصف الصهيوني البري والبحري والجوي استشهاد اثني عشر مواطناً وجرح سبعة وثلاثين مدنياً أغلبهم من المهجرين.

عاود العدو الصهيوني مساء أمس، قصفه لمدينة بيروت الغربية من البحر والبر مستهدفاً الأحياء المدنية لمدة ساعتين. وشمل القصف المعادي الضاحية الجنوبية، الرملة البيضاء، الروشة، صبرا، الفاكهاني، البربير.

كما جرت اشتباكات على محور المتحف وسباق الخيل وغاليري سمعان بمدفعية الدبابات والأسلحة المباشرة. حيث دامت هذه الاشتباكات قرابة الساعة، تطورت على الأثر إلى اشتباكات بالمدفعية والصواريخ.

وكانت خسائر العدو الصهيوني خلال هذه الاشتباكات مقتل ثمانية عشر جندياً، وتدمير مريض مدفعية ودبابتين وناقلة جنود مجنزرة.

كما نتج عن القصف المدفعي المعادي الذي تم ليلاً إصابة عدد من المواطنين المدنيين في بيروت الغربية بين شهيد وجريح.

في الساعة الحادية عشرة والربع من ليل أمس، حلق الطيران الحربي المعادي لمدة أربعين دقيقة في سماء مدينة بيروت، والقى عدداً من قنابل الانارة، وقام بقصف بعض المواقع في منطقة السفارة الكويتية والمدينة الرياضية والضاحية الجنوبية.

بلاغ عسكري رقم ٢٢٤ - ١٩٨٢/٨/١٢:

أولاً - في الساعة السادسة من صباح اليوم، قام طيران العدو الحربي بالآغارة على الضاحية الجنوبية، حيث تركن قصفه المتلاحق على مناطق برج البراجنة، صبرا، شاتيلا، محيط السفارة الكويتية، ومناطق الجامعة العربية والجناح.

وقد استمر القصف الجوي حتى الساعة السابعة والربع حيث وسعه ليشمل مناطق الأونيسكو، سبببس، المزرعة، الروشة، في حين ركز القصف المعادي على محيط السفارة الكويتية.

ثانياً - في الساعة الثامنة صباحاً وسع العدو

قصفه الجوي ليشمل منطقة الرملة البيضاء، الأونيسكو، محيط السفارة الصينية، المدينة الرياضية، في حين استمر القصف الجوي على باقي المناطق المذكورة آنفاً وبشكل وحشي وكثيف. ثالثاً - بلغت الطلعات الجوية التي قامت بها طائرات العدو الصهيوني الحربية، على مدينة بيروت الغربية الصامدة وضواحيها منذ الساعة السادسة وحتى الثامنة صباحاً حوالي ٢٢ غارة جوية.

هذا، ولا تزال الغارات الجوية المعادية مستمرة حتى الآن الساعة الثامنة والرابع صباحاً. حيث تقوم الطائرات الحربية بقصف متواصل وهمجي، علماً بأن القصف المدفعي والصاروخي من البر والبحر لم يتوقف على المدينة طوال ليلة أمس وحتى الآن.

رابعاً - واصل طيران العدو طلعاته في سماء بيروت، وقام عند الساعة التاسعة لإربعاً بقصف مناطق، دوار المطار، برج البراجنة، الكولا، صبرا، وشاتيلا.

وقد اشتد القصف الجوي هذه الساعة على منطقة السبينس.

خامساً - لقد بلغ عدوان هذا اليوم حداً لا مثيل له، خلال هذه الحرب، فمازالت طائرات العدو الصهيوني الحربية، ومنذ الساعة السادسة وحتى العاشرة والنصف صباحاً، تواصل قصفها لمدينة بيروت الغربية ومركزة على المخيمات الفلسطينية ومناطق الرملة البيضاء، والبربر، والضاحية الجنوبية، حيث تقوم هذه الطائرات بتدمير ما تبقى من المخيمات والضاحية تدميراً كاملاً، بالقنابل الثقيلة.

في هذه الأثناء، تحاول فرق الاسعاف والانقاذ والدفاع المدني جاهدة إخلاء الاصابات التي وقعت في صفوف المدنيين، لكنها لم تتمكن من أداء واجبها لشدة القصف وكثافته، حيث يستخدم العدو في حرب الابداء هذه، القنابل الفسفورية لاشعال الحرائق في المناطق التي قصفها لتكامل التدمير الذي لحق بها.

إن هذه الجرائم الصهيونية تذكرنا بأعمال النازية وبأن نازية جديدة في هذا العصر يمارسها بيغن وشارون على مرأى العالم ومسمعه دون أن يجد له رادعاً.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الخسائر في

صفوف المدنيين أكثر من ٢٠٠ إصابة بين شهيد وجريح، حيث لا يزال معظمهم تحت الأنقاض، بالإضافة إلى أن حجم التدمير في المخيمات الفلسطينية كبير جداً، وذلك لأن العدو الصهيوني يقوم بمسحها نهائياً عن الأرض، وكما هو معلوم فإن هذه المنازل هشة البناء، ولا تتحمل مثل هذا القصف العنيف.

سادساً - تستمر عملية الابداء والتدمير الشامل للمخيمات الفلسطينية في بيروت منذ ست ساعات وطائرات العدو المقاتلة، تتناوب بشكل متواصل على قصف مخيمات صبرا، وشاتيلا، برج البراجنة، بئر حسن، منطقة الفاكهاني، الجامعة العربية، الكولا، بالقنابل الثقيلة، حيث دمر تماماً، ما يزيد على ٤٠٠ منزل على ما فيها ومن فيها، ويبدو واضحاً أن العدو قد صمم على مسح هذه المخيمات والمناطق نهائياً من الوجود، كما شمل القصف الجوي الوحشي عدة أحياء سكنية لبنانية منها: كورنيش المزرعة، محلة أبو شاكر، الرملة البيضاء، منطقة البربر، رأس النبع، فردان، تلة الخياط، حيث قصفت هذه المناطق بشكل وحشي ومؤثر، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الضائر في صفوف المدنيين.

إن العدو في عمله الاجرامي هذا، مصمم على إبادة الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين في بيروت الغربية، قبل أن يتم تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه المبعوث الأميركي مع كل الأطراف لحل أزمة بيروت الغربية المحاصرة.

سابعاً - يواصل طيران العدو الحربي حتى الآن الساعة الثالثة ظهراً قصفه لأحياء مدينة بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية فيها حيث شمل القصف الوحشي ثماني عشرة منطقة، هي: صبرا، شاتيلا، الكولا، بئر حسن، الرملة البيضاء، سبينس، الجامعة العربية، محلة أبو شاكر، الملعب البلدي، مخيم مار الياس، الروشة، رأس النبع، فردان، عائشة بكار، البربر، برج البراجنة، محيط السفارة الكويتية، مستديرة المطار.

وقد استخدم العدو في هذا اليوم أكثر من أربع وستين طائرة مقاتلة قامت بما يزيد عن المائة وخمسين طلعة استخدمت فيها القنابل الثقيلة المدمرة والقنابل الفسفورية الحارقة والانشطارية. وقد دمر نتيجة هذا القصف ما يزيد عن ٤٠٠

منزل في المخيمات الفلسطينية وعشرات البنايات الأخرى في الأحياء المدنية اللبنانية حيث تعذر وحتى الآن إخلاء المصابين أو رفع الأنقاض عنهم بسبب كثافة الغارات الوحشية، هذا وتشارك مدفعية بوارج العدو بنيران مدفعتها المباشرة من البحر برماية تلك المناطق موقعة المزيد من الدمار والخراب والقتل.

وقد تحولت بيروت الغربية هذا اليوم إلى ميدان رماية مفتوح لكل أسلحة العدو البرية والبحرية والجوية دون مراعاة لشيء وكأنها ليست عاصمة ولا مدينة مأهولة بالسكان. وقد قدرت الخسائر الأولية في صفوف المدنيين حتى الآن بما يزيد على ٣٠٠ إصابة بين شهيد وجريح ولا زال معظمهم تحت الأنقاض.

Palestine Affairs

No. 134, January 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 (\$40), Institutions: L.L. 250 (\$60);

Europe — \$60; U.S.A. and elsewhere — \$75

Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 (\$25), Institutions: L.L. 150 (\$35);

Elsewhere — \$40

الثلث: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الامارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الاقطار العربية الأخرى